

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



أثر اللسانيات الوصفية والوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث -دراسة وصفية تحليلية نقدية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

شعبة: الدراسات اللغوية

تحت إشراف:

د. مفيدة بن وناس

من إعداد الطالب:

عمر بوغدير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
فريدة لعبيدي	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
مفيدة بن وناس	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	مشرفا ومقررا
رشيد حليم	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا
عبد الحق سوداني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	ممتحنا
محمد جاهمي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 8 ماي 1945 - قالمة	ممتحنا
سمرة عمر	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة العربي التبسي - تبسة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2023م

الموافق لـ: 1443/1444هـ

إهداء

إلى روح والدي الكريمين

إلى زوجتي التي كانت لي سنداً حقيقياً في تجسيد هذا الإنجاز العلمي

إلى أستاذتي المشرفة الفاضلة

إلى أساتذتي الكرام الذين أشرفوا علينا خلال مدّة التكوين

إلى كافة أسرة جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف

مقدمة

يعرف العالم نشاطا متميزا في مجال الدراسات اللسانية، أسس بنيانه على مناهج متعددة، بعضها سلك اتجاها تقليديا، وبعضها الآخر منحى حديثا، درس اللغة بمناهج غربية. ومما لا شك فيه، أن اللغة العربية حافلة بالقيم اللغوية، إذ تحمل بين طياتها ظواهر لغوية مختلفة.

إن علم اللغة، قد أحرز نجاحا متميزا في دراسة اللغة، مما بوّأه مكانة مرموقة بين العلوم الإنسانية عامة، واللغوية خاصة. ومرد ذلك النجاح، أن اللغويين جعلوا من دراسة اللغة عملا علميا دقيقا، أشبه ما يكون بما هو متبع في دراسة العلوم الطبيعية والدقيقة. الأمر الذي دفع بالفكر اللغوي العربي إلى استدعاء هذه النظرية الغربية ضمن اختياراته المعرفية، كأداة لفهم مشكلات اللغة بصفة عامة، واللغة العربية خاصة. فقد خلق هذا الاختيار تفاعلا كبيرا بين اللغويين حول مشروعية الاستفادة من الأفكار الغربية في مجال اللسانيات، محاولين الاندماج في منظومة الفكر العالمي بفقهه الإنجلوسكسوني والفرانكوفوني، تحت ثوب العولمة الثقافية. فأراد الباحثون العرب تبني هذه النظرية اللسانية الحديثة لحل مشكلات اللغة العربية في شقها العملي والتأموي، رغم الخصوصية الثقافية والنظرية الغربية، التي تعبّر عن حمولة معرفية وفلسفية مغايرة تماما. إلا أن هذه الرغبة كانت شديدة في الانخراط في هذه الحركة اللغوية واللسانية المفعمة بالحياة والنشاط، ليكون لهم الأثر في صياغة هذه المنظومة اللسانية التي واكبت تطور البحث في شؤون اللغة في المشرق العربي وغربه، مما أفضى إلى مدّ جسور الحوار مع الآخر، قصد المشاركة في خطّ إطار علمي، يخدم قضايا التنمية اللغوية.

هيمنت اللسانيات البنيوية مدّة زمنية طويلة، بوّأها ذلك مكانة متميزة في تاريخ الفكر اللغوي، فقد اعتمدت في حقول إنسانية واجتماعية. ولأنّ البنية مفهوم سوسيو اجتماعي، ارتبط في نشأته بمفاهيم الرأسمالية، ولم يخفت بريقها إلا بظهور النهج التوليدي التحويلي في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، إيدانا لنا بدخول مرحلة لسانية جديدة. إلا أن هذا التحوّل المعرفي، لا يعني أن النموذج البنيوي قد اختفى تماما ولم يعد منهجا صالحا لتحليل الاسم الطبيعي، بل على العكس تماما، فقد حاول البنيويون في أوروبا وأمريكا سدّ الخلل، وإعادة النظر في العديد من المقولات

والمفاهيم أتت تماشيًا مع التحولات النظرية والمنهجية في اللسانيات، خاصةً وأنها تقوم على العديد من المذاهب المهمة بمجالات تحديد الخطاب، والدراسات السيميائية في النصّ في أجناسه المختلفة، حيث أضحت الحاجة إلى تطبيق مفاهيم تحليل البناء ضرورية، فهي تعمل على دراسة الأنظمة اللغوية الصوتية، والصرفية، والنحوية أكبر من اهتمامها بالمعاجم أو قوائم المفردات، فبالنّالي تهتمّ بدراسة النصّ كاملاً شاملاً، دون النّظر إلى المعاني المتصلة بالمفردات.

ومن المناهج اللسانية التي قدّمها اللسانيون العرب على أنّها سبيل لحلّ مشكلات اللغة العربية، والتي تتوفر على الشّروط العلمية، وتنسجم ومبادئه التربويّة، والنّفسية، وطرائقه التّعليمية، والنّظرية اللّسانية الحديثة؛ النّظرية البنيوية الوصفية، ونظرية النّحو الوظيفي، أو ما تسمّى باللّسانيات الوظيفية.

إنّ الفكر اللّغوي العربي عامة، والنّحو خاصّة في حاجة ماسّة إلى الانتفاع من تلك النّتائج المحقّقة في مجال المعرفة الإنسانية عامّة، والعلوم اللّسانية خاصّة.

فتضافرت جهود اللّغويين من بنيويين ووظيفيين، في سبيل تجاوز المحنة التي تعيشها اللغة العربية، خاصّة في النّحو العربي محاولين إصلاحه، وتيسيره، وتعديله وتجديده. فاتّفقوا على ألاّ مخرج من ذلك إلّا بالإفادة من اللّسانيات الحديثة، بهدف الوصول بتراثنا ودرسنا النّحوي إلى وعي وواقع أقوى، ندرك من خلاله قيمته العظيمة وأهميته اللّغوية، على الرغم من الأصوات المتعالية المعارضة لهذا النّهج، المتمسّكين بالموروث اللّغوي، محاولين إجبار الجيل على قبوله والإقبال عليه، متحرّرين من كلّ دعوة إصلاحية تيسيرية.

ومن هذا الطّرح اللّساني، شكّلنا عنوان دراستنا، وهو كالآتي: "أثر اللّسانيات الوصفية والوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث -دراسة وصفية تحليلية نقدية-"

أمّا الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، فمنها ما هو ذاتي، تتمثّل في رغبتني في الوصول إلى مقصدي الذي وضعته نصب عيني؛ المتمثّل في تلمّس آثار الجهود المبذولة

من طرف اللّسانيين العرب، الذين تأثّروا بالمنهجين الوصفي والوظيفي في تطبيقه على اللّغة العربية وقضاياها، موضوعا لها.

أمّا الأسباب الموضوعية، فهي عديدة أهمّها:

1- إنّ تركيزنا على المنهجين الوصفي والوظيفي من دون المناهج الأخرى، لا يرجع لكونهما أكثر المناهج اللّسانية علمية، كون التّفكير اللّساني في القرن العشرين، من حيث اصطباغ اللسانيات بهما. ولم تكن اللّسانيات العربية الحديثة في منأى عن ذلك خصوصا في ظلّ تصارع مقولتي الوصفية والمعارية، والدّعوات المتعالية إلى إمكانية تيسير النحو العربيّ، من خلال الإفادة من النظرية الوصفية ونظرية النحو الوظيفي، التي أضحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها، وذلك من خلال الأبحاث والدراسات الوصفية البنيوية والوظيفية التي قدّمها الباحثون العرب من أمثال **تمام حسان** و**أحمد المتوكل**.

2- إنّ القارئ أصبح يميل إلى التّهلّ من طرق المعرفة المتطورة، ولا يكتفي بما كان يفسح المجال الذي يعبر إدراكه، وفقا لمتطلّبات العصر.

3- إنّ العديد من البحوث التي تقي بجوانب التّحليل البنيوي والوظيفي، على الرّغم من

المكتبة من أنّ البنيوية والوظيفية موجودة في كتب اللّغويين القدماء، تستوجب كشفها.

ولمّا كانت البنيوية والوظيفية بمعنييها العلميّ الدّقيق نظريتين غريبتين -على حدّ تعبير **تمام حسان** و**أحمد المتوكل**-ذلك، لأنّهما يستشهدان بأعلام الوصفية والوظيفية الغربيين كسلطة معرفية، لذلك حاولنا في هذا البحث الرّجوع إلى تلك المنابع الغربية لهذه المرجعية التّأسيسية خاصّة، محاولين الإجابة عن الإشكالية التي تمحور حولها بحثنا وهي:

- هل تمثّل البنيويون والوظيفيون العرب المحدثون أصول هاتين النظريتين؟ وما أثر ذلك في الدّرس اللّساني العربيّ الحديث؟ وكيف تمّ توظيف هذين المنهجين وتطبيقهما في دراسة مختلف جوانب اللّغة العربية، وهل لهذه الأفكار اللّسانية الوصفية والوظيفية امتداد معرفي ومنهجي فيما أصله علماء العربية من أمثال سبويه، وابن جني، والجرجاني، والسكاكي وغيرهم ممن اشتغلوا

بالتأصيل للعربية وعلومها؟ وهل يمكن مقارنة هذه الأفكار بما جدّ في الدّرس اللساني المعاصر؟ وما طبيعة التطبيقات الوصفية في البحوث اللسانية العربية الحديثة من خلال ما قدمه اللسانيون العرب؟ وما هي الكفايات التي يسعى إلى إرسائها هذين المنهجين؟

ويهدف البحث إلى الوقوف عند أبرز القضايا الكبرى والأساسية التي كانت محطّ أنظار واهتمام من اللّسانيين العرب، ومحاولة استقصاء المفاهيم الوصفية والوظيفية الجوهرية، وتتبع مسيرة انتقالها، وتطبيقها على الخطاب اللّساني العربي الحديث، ومعالجة مدى تبني أصحاب البنيوية والوظيفية لهذه الأصول في عمقها، حتى يتمكّنوا من حلّ الأزمات التي تعانيها اللّغة العربية، من خلال الوقوف على الجديد الذي أضافه هذان المنهجان للدراسات اللّغوية العربية. كما نروم أيضا التعريف بجهود اللسانيين المشاركة والمغاربة في إثراء الدّرس اللساني العربي، عن طريق تطبيق مبادئ النظريتين الوصفية والوظيفية على اللّغة العربية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي المعزّز بإجراءات التحليل والنقد، وهذا ما سمح لنا بالوقوف على مختلف الرّؤى اللسانية، وتتبعها ومناقشتها وتحليلها ونقدها. ولأنّ الأهداف مرآة عاكسة لفلسفة المنهج، ومن الطبيعي أنّ المنهج الوصفي الاستقرائي أقرب المناهج لدراسة الظواهر اللّغوية خصوصا، وأنّ البنيوية تدرس تلك الظاهرة، وأنّ المنهج الوظيفي يربط البنية بالوظيفة.

وتستوجب الإجابة عن تلك الإشكالية، وضع خطة مناسبة تمكّن من الإحاطة بالموضوع، جاءت وفق مقدّمة ومدخل نظري وثلاثة فصول وصولا إلى الخاتمة.

أمّا المدخل، فقد تعرضت فيه إلى السّياق الفكري والمعرفي التي جاءت فيه اللّسانيات الحديثة، وسطع نجمها.

وفي الفصل الأول الموسوم بعنوان "تشكلات اللسانيات البنيوية في الدّرس اللساني الغربي والعربي الحديث"، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول المعنون بـ "اللسانيات الوصفية البنيوية، مفهومها ومجالاتها"، حيث عالجت فيه مفهوم اللسانيات بوصفها مشروعاً حضارياً، ثمّ بدايات ظهورها في السّاحة الأوروبية والأمريكية، ثمّ ختمته بالتعرّض إلى الصبغة العلميّة التي

انتمت بها اللسانيات. وفي المبحث الثاني المعنون بـ "بنيوية دي سوسير ما بعده"، فقد افتتحته بالتعرض إلى مؤسس هذا المنهج "دي سوسير"، وعلاقته بالدّرس اللّساني الحديث، وأبرز المدارس التي أسهمت في نشر مبادئ النّظرية البنيوية. ثمّ انتقلت إلى عرض أبرز القضايا اللّسانية التي تعرّض لها. في ختام هذا المبحث، تناولت جهود علماء اللّسانيات الوصفية الجدد.

وفي المبحث الثالث الموسوم بـ "المصادر النظرية والمنهجية للنظرية الوصفية"، فقد بدأت بالتعرض لعلمية اللسانيات الوصفية، ثم الوقوف على علماء اللسانيات الجد، أما المبحث الرابع الموسوم بـ: "أثر اللسانيات الغربية في الدّرس اللساني العربي الحديث"، فقد افتتحته بتلمّس الأثر البنيوي في الدّراسات اللغوية العربية الحديثة، لأنّقل إلى مرحلة تجسيد هذا الأثر من خلال مرحلة إعادة هيكلة الدّرس اللغوي العربي، عن طريق الوقوف على أهمّ منجزات اللسانيين المبتعثين إلى أوروبا من خلال مؤلفاتهم المتنوّعة على نحو إبراهيم أنيس وتمام حسان وغيرهما. وفي الختام، عرض موجز تقييمي لهذه الجهود الوصفية في البحث اللغوي العربي.

وفي الفصل الثاني، فقد جاء موسوما بـ "تشكلات اللسانيات الوظيفية في الدّرس اللساني العربي"، والذي تضمّن ثلاثة مباحث أولها "اللسانيات الوظيفية ماهيتها وأصولها المعرفية"، تعرضت فيه إلى مفهوم الوظيفية، وأهمّ أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها من خلال جهود اللسانيين في تجديد النّحو، ثمّ ثالثا، تناولت الأصول الإبستمولوجية المعرفية لللسانيات الوظيفية. وعالجت في المبحث الثاني المعنون بـ "نظريات اللسانيات الوظيفية وأسسها المنهجية"، فقد استعرضت أبرز النّظريات الوظيفية التي أطّرت هذا التوجّه اللّغوي، مع التّركيز على الأسس المنهجية التي تقوم عليها نظرية النّحو الوظيفي، وكذا المبادئ العامة لهذا التوجّه. وأخيرا، تعرّضت إلى تأصيل هذا التوجّه اللّساني الحديث في اللّسانيات العربية، من خلال عرض أبرز الإنتاجات اللّغوية التي جاءت مع جهازة اللّغة العربية القدامى ك: السكاكي وابن جنّي وغيرهما، وصولا إلى العصر الحديث مع إبداعات أحمد المتوكل وعز الدين البوشيخي.

أمّا الفصل الثالث الذي جاء بعنوان: "أثر اللسانيات الوصفية والوظيفية في الدّرس اللساني الغربي والعربي"، فقد افتتحته بالمبحث الأول والمعنون بنقد ملابسات تلقي اللسانيات وكيفية

استثمارها في الدرس اللساني العربي الحديث من خلال الوقوف على أبرز المناهج اللسانية العربية الحديثة والمادة اللغوية التي تناولوها في دراساتهم، ثم حاولت إخضاع كلّ تلك الجهود للنقد الموضوعي، بوضع في المحطة الثانية جهود **أحمد المتوكل** النظرية والتطبيقية في ميزان النقد. وفي المرحلة الثالثة، تلمّست أثر تبني هذين النهجين من خلال مختلف المؤلفات العربية، وتلك المصطلحات الجديدة التي اجتاحت المعاجم اللغوية العربية، وفي المجالات التطبيقية الأخرى. أما في المبحث الثاني فقد عنوانته بـ: "تقييم جهود الوصفيين والوظيفيين العرب ومساهماتهم في تشكيل وبلورة الدرس اللساني العربي الحديث" من خلال تقييم كل تلك الجهود سواء عند الوصفيين أو الوظيفيين في الجوانب النظرية والتطبيقية. ثم انتقلت إلى الوقوف على دور اللسانيات البنيوية في الدرس اللساني التطبيقي العربي في مجال المؤلفات والمصطلحات وأثره في التحليل النحوي وفي الدرس اللساني التطبيقي، لأختمه بالوقوف على أثر اللسانيات الوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث.

أما الخاتمة، فقد تضمنت أبرز نتائج البحث. وقد استعنت في كلّ هذه المحطّات البحثية بمجموعة من المصادر والمراجع. وأهمّ هذه المصادر مدونات لسانيينا العرب ك **تمام حسان** و **إبراهيم أنيس** و **أحمد المتوكل**. والقسم الآخر، اشتمل على بعض أمّهات الكتب اللغوية العربية القديمة، ككتاب **سيبويه** و "الخصائص" لـ **ابن جني** وغيرهما. ومن المراجع التي لا ننكر فضلها في مساعدتنا على معالجة هذا الموضوع كتاب **مصطفى غلفان** "اللسانيات البنيوية" "منهجيات واتجاهات" وكتاب اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته " لـ **حافظ إسماعيلي علوي** " وكتاب " قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية " لـ **أحمد المتوكل**.

وقد واجهتني بعض الصّعوبات في هذه الدراسة كأيّ باحث، ومنها اتّساع مجال الدّراسة بين اللّسانيات الغربية والعربية. لذلك اجتهدت بغية الإحاطة بالمنجز اللساني الغربي والعربي المتعلق بالموضوع قيد البحث، وهذا ما شكّل عائقا من ناحية الإلمام بكل ما تعلّق بتصوراته اللسانية، ولهذا قدّمت ما رأيته في صميم البحث.

وفي الأخير، أتوجّه بخالص الشكر للدكتورة "مفيدة بن وناس" مديرة الأطروحة، على توجيهاتها، كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل لتكرمهم قبول مناقشة هذه الأطروحة، وتكبدّهم عناء تقييمها، سائلاً المولى العليّ القدير أن يفيدني من علمهم وتوجيهاتهم. ونتوجّه لله عزّ وجلّ بالحمد والشكر، ونقرّ بعونه وتوفيقه، فالفضل لله أولاً وأخيراً.

ابن مهدي / الطارف في نوفمبر 2022

مدخل: السّياق الفكري والمعرفي للّسانيات

المبحث الأول: اللّسانيات، قراءة في ماهيتها وموضوعها

المبحث الثاني: إرهاصات الكتابة اللّسانية العربية

المبحث الثالث: المنهج الوصفي في اللّسانيات الغربية والعربية

المبحث الرابع: المنهج الوظيفي في اللّسانيات الغربية والعربية

توطئة:

دفعت رواد النهضة اللسانية العربية على وجه التحديد جملة من الحوافز إلى الاهتمام بالظاهرة اللغوية، تحليلاً واستكشافاً، ممّا أفضى بهم الأمر إلى تحقيق نتائج موضوعية، تعلّق بها الفكر اللساني خاصّة كون الحافز الأساسي هو الاستكشاف العلميّ، والفضول المعرفيّ المطلق. فقد توصّل الفكر اللساني الحديث إلى إدراك حقائق مهمّة، أبرزها تكامل البنى التأسيسية في تشكيل المعارف، خاصّة تلك المتعلّقة بالظاهرة اللغوية، التي شغلت فكر وبال اللغويين منذ أمد بعيد. وتركزت كلّ الدّراسات اللغوية قديمها وحديثها، لإدراك حقائقها ومكوّناتها، فتأكّدوا من التحوّل النوعي المحقّق، من خلال تلك المقاربة الواقعة بين منهج اللسانيات، والمناهج الفيلولوجية، فدعوا لإعادة قراءة كلّ الجهود الإنسانية المبذولة في هذا المضمار، والتي شكّلت اللّغة محورا أساسيا في المنظومة المعرفية والإنسانية، من التّراث اليوناني إلى التّراث اللاتيني وصولاً إلى التّراث اللّغوي العربي. فأيقن هؤلاء، أنّ هذا السّبيل في إحياء التّراث إغناء له، وللدراسات الحديثة من خلال تلك المقولات اللسانية المعاصرة ومتصوّراتها الإجرائية، وإغناء للمعرفة اللغوية الحديثة، عن طريق إعادة بعث المخزون التراثي الأصيل، وتحقيقاً للتوازن بين ما يسمّى بالتّراث والحداثة، أو الأصالة والمعاصرة.

المبحث الأول: اللسانيات، قراءة في ماهيتها وموضوعها

أولاً: مفهوم اللسانيات:

إنّ التعريف الأصولي لهذا العلم الذي طرق باب العلوم من أوسع، هو الدّراسة العلمية للغة البشرية¹ على الرغم من الإشكاليات المعرفية التي يطرحها هذا التعريف على الصعيد النظري والمنهجي والاصطلاحي (termonologique)، ممّا يمكنه اكتساب شرعيته في الساحة العلمية من الناحية الفيلولوجية. والمقصود بالأصولية هنا كما يعرفها الجرجاني في كتابه "التعريفات": "أصول البرهان، هي المبادئ أو المقدمات الأولى".²

لأنّ الدّراسة هي نشاط فكري وعقلي، يمرّ عبر مراحل الملاحظة الشاملة والتحليل، ثمّ الاستيعاب، حتى نبلغ معرفة الظواهر³، "وقد ورد في" القاموس المحيط"، الدراسة مرادفة للقراءة والتلاوة والحفظ " ونجد هذا في مادة (د ر س)⁴.

فالسانيات حسب سوسير، لا تدرس إلّا النتاج الاجتماعي المتمثل في اللسان. ولذلك نجده يفرّق في الدراسة بين الألسنة، فالأول يتجلّى فيها النّاتج، لذلك استبعد اللغة من مجال الدّرس اللساني لعدم تجانسها إذ يقول: " اللغة (langage) واللسان (langue) هما شيء واحد، أحدهما تعميم للآخر".⁵

فالتعريف المعاصر للسانيات هي ما جاء على لسان " دومورو" بعدّه ذلك العلم الذي موضوعه اللغة، الموقوف على تنوع اللّغات الطبيعية.⁶

ونلاحظ أن هذا التعريف في جوهره لا يتعارض في شيء مع ما ذهب إليه سوسير.

¹ - أنظر: أنيس فريجة نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973، ص34.

² - A. MARTINET, élément de linguistique generale, paris, armand colin, 1979, p 9

³ - Voir: E ,benveniste, élément de linguistique generale,,p 25

⁴ - ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة، ج1، بيروت، ط8، 2005، ص701.

⁵ - مخطوط يعود تاريخه إلى سنة 1891.

⁶ - Voir: Web Encyclo ,les édition Atlas ,2001 sous linguistique.

وفي إطار الثورة العلمية الكبرى التي تعيشها اللسانيات اليوم، يمكننا التساؤل عن جدوى العودة من جديد إلى مناقشة موضوع اللسانيات الوصفية أو البنيوية في مختلف اتجاهاتها وتعدّدها. الواقع أنّ الانتقال من نموذج إلى آخر أو من منهج إلى آخر، كالانتقال من النموذج البنيوي إلى المنهج الوظيفي أو التوليدي، لا يعني أن الوصفية قد ماتت أو اختفت عن الساحة اللغوية أو اللسانية.

لقد طوّرت اللسانيات الوصفية نفسها من جديد، من خلال استثمارها لتلك النقود التي وجّهت إليها. فأنصارها في أوروبا وأمريكا، أعادوا النظر في أسسها ومفاهيمها، في إطار المساءلات الاستيمولوجية قصد احتواء الإشكاليات التي عابت عنها أو عيبت عليها، وماتزال المرتكزات التي تأسست عليها قائمة كلّما حصلت تحولات نظرية أو منهجية في كثير من المذاهب المهمة بمجالات تحليل الخطاب أو سيمائيات النصوص الأدبية، حيث الحاجة باتت ملحة إلى توظيف مفاهيم التحليل اللساني الوصفي في أعمالهم، ولا مفرّ منها.

لقد حاول أولئك (البنيويون) الابتعاد عن التجريد أثناء استنطاقهم للنصوص، لأنّ ذلك بات عائقا أمام إقبال القارئ وخاصة العربيّ عليها في متابعة أدبيات اللسانيات الغربية والعربية على وجه التجديد، لاسيّما في ظلّ التطوّرات التي شهدتها اللسانيات، واقتفاء أثر العديد من التيارات اللسانية، وإغراقها في التجريد والصّورية. ولهذه الاعتبارات التربوية، بات ضروريا وجبريا على أنصارها تقديمها في صورة مبسّطة وواضحة.

إنّ هذا الاهتمام المتزايد باللسانيات، سببه طرافتها وتميّزها عن سائر العلوم الإنسانية الأخرى، ومن حازت على قصب السبق المعرفي، وأضحت علما قياديا على حدّ تعبير ليفي شتراوس، الذي يعدّ أول من أطلق التسمية على اللسانيات (science pilote) سنة 1945. إلّا أنّ العلمية التي وسمت بها، أحدثت جدلا أبستمولوجيا كبيرا عند الغرب أو العرب على حدّ سواء، وذلك لعدة أسباب:

ثانيا: بدايات ظهور اللسانيات:

إنّ بداية الاهتمام بدراسة اللسان البشري ممثلة في النحو بمفهومه الشامل، يرجع تاريخه إلى حدود القرن الخامس قبل الميلاد عند الهنود، وقبلهم أدرك مخترعو الكتابة¹ التي مثلت الكلام الإنساني بطريقة خطيّة².

ومن هنا، أصبح الاهتمام ينصبّ حول الظاهرة اللغوية، ونجحوا في تحليل الكلام الإنساني إلى مستويين من التقطيع (وحدات دالة، ووحدات غير دالة)، وهذا إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على الثورة الفكرية التي نشأت في التحليل اللغوي. يقول ميه: "إنّ أولئك الذين أوجدوا الكتابة وأنقنوها، كانوا من فحول اللسانيات، وهم الذين أبدعوا اللسانيات."³

والسؤال المطروح هنا، إنّ اللسانيات الحديثة تدرس اليوم مثل هذه المسائل المعرفية التي طرقتها جل المعارف الإنسانية، فأين تكمن طرافتها إذن؟ أو بالأحرى، هل اللسانيات الحديثة علم بموضوعها، أم بمنهجها؟

هذه المسألة، أثارت جدلا فلسفيا كبيرا حول مسألة تمايز العلوم. هل تتمايز العلوم بالموضوعات أم بالمحمولات؟

فمحمول المجال اللساني هو اللسان الذي هو نظام وبناء، إذن فهل اللسانيات علم من حيث أنّها تدرس موضوع القضية السالفة الذكر، أم أنّها تدرس محمولها؟ وبمعنى آخر، هل التفاضل من حيث المادة في حدّ ذاتها، أم من حيث وجهة النظر التي ننظر من خلالها إلى المادة؟

¹ – Voir: G.Mounin, Clés pour la linguistique, Paris, France, Seigniers, 1987, p75 .

² – Voir: Lepschy. la linguistique structurale, France payot 1976 , p 39 .

³ – G.Mounin, Clés pour la linguistique, p78.

2-1- ظهور تيارات مفسرة لتاريخ اللسانيات:

• تيار التحول المعرفي:

أطلقت هذه التسمية نظرا لطبيعة الظروف المحيطة بتلك الفترة الزمنية، في ظل الضغوط التي مارسها مجموعة من العلماء على الصّعيد الاجتماعي والسياسي، كالصراع الذي وقع بين مدرستي البصرة والكوفة، وسيطرة الاتجاه الجديد على اللسانيات أيام سوسير، فظهر مصطلح ما يسمّى (paradigme)، إذ يعرفه كohn) : "هو مجموعة الاعتقادات الراسخة التي يحصل بشأنها إجماع بين الجماعة العلمية العالمية في فترة زمنية معينة."

ومن هنا نفهم بأنّ (كون) بيّن دور العوامل الخارجية (exogènes) في تطوّر المعرفة؛ أي الأخذ بعين الاعتبار كلّ الظروف التاريخية التي تحيط بالنشاط المعرفي. ومن هنا نستنتج أنّ قبل القرن التاسع عشر، لم يكن للسانيات وجود بوصفها مجالا معرفيا متميّزا له منهجه العلمي، ونظريته العامة الراسخة الأساس، وهذا ما أكّده كلّ من: افيتش ميلكا، وأندري مارتني، وديبوا، وتامام حسان، وغيرهم.¹

• تيار الاستمرارية والتواصل:

من اللسانيين القائلين بهذا الوصف جورج مونان، رغم ضبابية موقفه هذا بين القطيعة والاستمرارية، "فإنّه يمكن اعتبار اللسانيات قد ظهرت إلى حيّز الوجود منذ أن وضع فرديناد دي سوسير محاضراته في اللسانيات العامة".²

¹ - ينظر: افيتش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، سوريا، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1996، ص7.

² - Voir: A.Martinet, Elément de linguistique générales, paris, Armand colins, 1970, p4

• التيار التوفيقي:

يتلخّص منهجه في الجمع بين آراء ومذاهب مختلفة ومحاولة التأليف بينها، من الناحية العلمية في الفكرة الرئيسية لهذا المذهب، هي الأخذ من كلّ نظام معرفي ما هو صحيح، ولذلك اتّسم أصحابه بالنزعة الانتقائية، وعلى رأسهم فكتور كوزن.

وقد ذكر هذا المصطلح عند عبد الرحمان الحاج صالح، بقوله: "... يسعى إلى بلوغ موقف توفيقي، دون أن نتطرق إلى تفاصيل أو شرح لهذا المصطلح، وهو نقد وجهه له الحمزاوي، أمّا هذا الأخير فيطلق عليه تسمية "السلفية اللغوية".¹

لقد كان الدرس اللغوي هو المستفيد الأكبر في كنف هذا التّصارع الفكري، وذلك لأنّه حرّك الوعي بخطورة الموروث القديم، ممّا أدّى إلى تأسيس اللسانيات كمجال معرفي قائم بذاته، أخذاً على عاتقه مسؤولية التنقيب على آليات التواصل البشري. وقد عبر روبنز على ذلك، بأنّها علامة من علامات نضج اللسانيات بوصفها علماً أكاديمياً.²

إنّ الجدل القائم بين دعاة القطيعة والاستمرارية دليل نضج اللسانيات وتموضعها في سياق الإشكاليات المعرفية للعلوم³، والذي ناقشته بإسهاب فلسفة العلوم، ويقابل هذا الجدل في التفكير اللساني العربي الحديث، مسألة القطيعة والتّواصل بين التراث اللغوي القديم والحداثة، أو ما يعبر عنه بمسألة الأصالة والمعاصرة.

يقول المسدي في هذا الشأن: "وقراءتنا للتراث في الحضارة العربية، وإن حصلت وتكاملت بفضل مقولات اللسانيات المعاصرة، فإننا حرصنا - ما في وسعنا - على تحاشي التعسف في الاستنتاج، والاعتباطية في التأويل... فأعرضنا جوهرها على كل مقارنة صريحة أو تقريب تخميني بين نظريات العرب القدامى ونظريات اللسانيين المحدثين، حتى إذا ما قرأنا بحثنا - في

¹ - محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس 1977، ص 70.

² - Voir: Robins, histoire de la linguistique, paris Armand, colin, 1973, p 13.

³ - Voir: Rogers Field, Introduction à la métrologie structural de la linguistique, tr, M.VINCENT, Bruxelles, 1973, p125.

نصّه أو منقولاً -، لم يلتبس أمره على قارئه، أ هو فكر الحضارة العربية خالصاً، أم اصطناع لها أملاه جموح الحداثة الفلسفية؟¹

إنّ التاريخ لا يقدّم نفسه سلفاً. والمقصود بالتاريخ هنا جملة المفاهيم والحقائق العلمية والعقلية، لأنّ الدرس اللغوي القديم هو أمشاج من المعارف المتنوعة، الوثيقة الصّلة بالمناخ الفكري، والثقافي والديني، والاجتماعي للعصر الذي أنتجها. بالتالي، يغدو التاريخ هنا صورة يرتسم فيها نتاج العقل؛ والعقل هنا يعرفه الجابري بقوله " هو منظومة القواعد المقرّرة والمقبولة في فترة تاريخية تزامنية ما، والتي تعطي لها خلال تلك الفترة الزمنية قيمة مطلقة."²

ثالثاً: مفهوم علميّة اللسانيات عند رّوادها:

1- عند سوسير:

أشار جورج مونان إلى أنّ تاريخ 1916، بدأت ترتسم الملامح الكبرى في تاريخ الدرس اللساني، وذلك غداة البدء في نشر محاضرات سوسير، وقد وسم هذا العمل بأنه أول مقارنة علمية، أول تحول معرفي أول ثورة علمية في تاريخ الفكر اللساني، لاشتماله على مبدئين هامّين هما:

- الترابط المنطقي بين مبدء الاعتبارية كمقدّمة أو كلّ النتائج، أو ما يعرف بالنّظامية. وانتقد سوسير المنهجية الفيلولوجية (اللانظامية)، بناء على النظامية في تناولها للأحداث اللغوية، ويؤسّس بدل ذلك تميّز اللسانيات عنها، في كونها تردّ الأحداث إلى قوانين صارمة. فبالنسبة إلى سوسير، هو ضمان التمييز بين النهج الفيلولوجي والنهج اللغوي للحقائق اللغوية يكمن في طابعها.³

¹ - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، مصر، ط2، 1986، ص38.

² - محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، بيروت دار الطليعة، لبنان، ط1، 1984.

³ - Voir: F. de Saussure, cours de la linguistique générale, édition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°29, p410.

• الاستقلالية:

ربط أندريه مارتني علمية اللسانيات عند سوسير بالاستقلالية، إذ نستطيع أن نصف نظاما فكريا بأنه علميا بناء على المنهج الذي يوظفه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فبالنسبة إلى بنفيست فاللغة مصممة، والأهداف مخصصة لها.¹

ومهما كانت نظرية سوسير الأصولية إزاء تاريخ اللسانيات، انفصالية كانت أم اتصالية، فإن أصالة فكرة تكمن في تطرقه لأصعب القضايا التي اصطدم بها التفكير اللساني منذ أن نشأ، والذي أفرز ألوانا شتى من الفكر الهجين الذي يفتقد للاستقلالية، والغائر في التحليل الفلسفي الميتافيزيقي، المؤسس على مجرد التأمل السطحي والتخمين.

والحقيقة أن سوسير بنى نظريته على أصل ثابت، وهو التسليم بمبدء اعتبارية الدليل اللغوي، رغم عدم ادعائه السبق إلى هذا المبدأ، إلا أنه يدّعي في مقابل ذلك انفراده من حيث البناء عليه الوسع في البرهان، وقد اعتبر "بنفيست" سوسير رجل مبادئ وأصول؛ والمقصود بالمبادئ هنا على حدّ تعبير الخوارزمي: "أما مبادئ العلوم، فهي المقدمات التي يبرهن على تلك العلوم، ثم البناء عليها للتوسّع".²

ويطلق عليه سوسير مصطلح "Développement"³، إذ يحصر المشكلة اللغوية في كونها سيميولوجية قبل كل شيء.

والتوسّع هنا، يتمّ دون فقدان الترابط المنطقي. ويمكن صياغة هذه القضايا صياغة ثنائية وتناولها تناولا عقلانيا⁴، وهذا التصنيف عرف به الإغريق، ومازال يطبع أحدث المناهج اللسانية. لقد وضعنا الفكر السوسيري أمام ثنائية عدّت من أعقد المعضلات التي واجهت التفكير اللساني، وهي علاقة الموضوع بالمنهج، ولا تزال من أخطر العوائق المتحكّمة في صياغة المناهج

¹ – Voir: E.Benveniste, problème de la linguistique générale, Tunis, céres, 1995, p 38.

² – عبد الأعمس، الفلسفة عند العرب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1991، ص 386.

³ – دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: محمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1985، ص 121.

⁴ – نفسه، ص 134.

اللسانية، وفي علاقتها اللسانيات بالمعارف الأخرى. يقول تشومسكي: "ولذلك فإنّ تحوّل النظرة من المفهوم الفنّي، هو تحوّل صوب دراسة موضوع مادي، بدلا من بنية اصطناعية، وتحوّل صوب دراسة ما نقصده في الحقيقة بكلمة اللّغة."

وإذا أردنا تمثيل العلاقة الجدلية المتكونة من جملة الأحداث المادية المحسوسة من جهة، وبين ما يتخذه العلم اللساني موضوعا له، صغناها رياضيا، حيث (ع) يرمز للواقع المادي المحسوس، أو ما يطلق عليه سوسير بالمادة، (م) رمز الموضوع، و(ف) رمز الفرض النظري، ويسميه سوسير بوجهة النظر، كتالي:

$$ع = م ، إذا وفقط إذا كان ف صحيحا$$

فهذه هي المنهجية اللسانية السوسرية، إلّا أنّه لا يمكننا تعميمها على كل التيارات اللسانية، والتوافق هنا، هو غير التكافؤ في المنطق الصوري الذي يرمز إليه بنفس الرمز (=).

إنّ مادة اللسانيات ليست مقتصرة على لغة النصوص القديمة، ولغة الأدب الراقي المكتوب، مع ما يترتب على ذلك من إهمال واضح للهجات الحديث اليومي، ولباقي أشكال التعبير البشري. إن مادة (matière) التي ينبغي أن ينصبّ عليها البحث اللغوي - حسب سوسير - تشمل جميع مظاهر الكلام البشري، سواء أعلق الأمر بلغة العصور الكلاسيكية، أم بلغة عصور الانحطاط، مع الاهتمام باللغة الجميلة الصحيحة، وبكلّ أشكال التعبير الإنساني.¹

وبهذا التّمييز، يكون قد وضع سوسير اللسانيات تعانق الواقع اللغوي، من خلال الاهتمام بلغة الحياة اليومية، مهما كانت قيمتها الحضارية والتعبيرية ودرجة أدبيتها، ومستوى انتشارها.

أمّا الموضوع، فهو اللسان في ذاته ولأجل ذاته. وبالتالي، فهو لايشكّل إلّا جزءا من هذه المادة وليس كلّ المادة، ويحضر المبدأ الذي يقدّم عليه تصوّر اللسان موضوعا للسانيات العامة، في صيغ وعبارات وتسميات متشابهة في جلّ مدارس اللسانيات البنيوية، بل وحتى تلك التي

¹ - دو سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص15.

لاتتبنى بالضرورة تصوّر سوسير للّسان، على ما نجده عند تشومسكي، لما جعل القدرة اللغوية compétence linguistique موضوعا للسانيات¹.

فمن المعلوم، أن منهج اللسانيات لا يتناول الظواهر اللغوية مجتمعة من جميع جوانبها التاريخية والاجتماعية والنفسية والحضارية، بل إنّها تدرس اللسان، كونه وسيلة للتواصل، على أساس أنّه نسق من المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية. فسوسير يبتعد كلياً عن التعريفات التي تجعل الوظيفة الأساس للسان تمثيلاً لبنية الفكر، على نحو مانجده في الأنحاء الفلسفية، وأعمال اللغويين المقارنيين، والدراسات اللغوية المتأثرة بعلم النفس².

فالمجالات العلمية التي على صلة وثيقة باللسانيات كثيرة، والتي تتخذ هي الأخرى من اللغة موضوعاً لها أو لدراستها، والتقاطعات التي بينهما، تكمن في تبادل المعلومات والمعطيات على نحو الاثنوغرافيا Ethographie، أو علم ما قبل التاريخ préhistoire، وكلاهما يهتم باللسان البشري، وكذلك الأنثروبولوجيا التي تهتم بدراسة الجنس البشري، وهذا لا يعني إدماج اللسانيات في علم الاجتماع. أمّا علاقة اللسانيات بعلم النفس، فهي أشدّ تداخلاً، لكون اللسان جوهره ذو طبيعة نفسية، وكلّ ما في اللغة على ارتباط وثيق بالفكر.

ومهما كانت درجة العلاقة وتداخلها، فهي لا تتعدّى إطار تبادل المعلومات، لأنّ ما يعالجه اللسان من مظاهر لغوية، يهتم في جزء كبير من كلّ منهم بمعالجة النصوص من فيلولوجيين ومؤرخين³.

إنّ شبكة النسيج المعرفي الذي نمت فيه علوم اللسان مع بداية القرن التاسع عشر، فإنّه من موقع الحيرة الأصولية - كما يقول المسدي - بات لزاماً على المشتغل بفلسفة العلم، أن يتابع

¹ - Voir: N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Paris, Seuil, 1965/1971, p14.

² - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص151.

³ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 21.

نقد مقولاته المنهجية، فخطوط الفصل بين السلطة الزمانية والسلطة الآنية ليس من اليسر تحديدها، لا من الوجهة التاريخية، ولا من الوجهة المفهومية.¹

لقد تأسست الفلسفة الزمانية على مبدء القول بأن حقيقة الظواهر كامنة في غيرها، لا في ذاتها، ولأنّها مستمدة من العلل والأسباب السابقة في وجودها على وجود المسبب والمعلول، فاعتترضت الآنية بالقول إنّ الظواهر كامنة في ذاتها لا في غيرها، باعتبار أنها مستمدة من تظافر الأجزاء داخل نظام الكلّ الواحد. وهكذا، قامت الآنية على تقديرها في وجودها. فجوهر الشيء هو وجوده، ووجوده كامن في بنيته ونظامه.

ولكنّ الكون من حيث هو مادة يعقلها العقل، ليس ما قد يتخيّله العقل نفسه. من اليسر حين يظنّ السيطرة عليه كلياً في تصنيفات ذهنية يحولها الى مقولات صارمة. ولقد تصارعت المقولتان أيّما تصارع، ولم يأت على الآنية منذ أن حملت الريادة المنهجية في المعارف اللغوية والإنسانية، حين استتبت لها فيه السلطان المعرفي كلياً، والذي قوى روح المنازعة لدى مقولة الزمانية أنّ الآنية قد اصطدمت هي الأخرى بمأزق معرفي، فالآنية تقوم على مبدء "الآن"؛ أي فكرة الزمن المحايت، ولكنّ الزمن الحاضر منعدم، ومن هذا الباب انعدم أو تعذر الانفصام عن مقولة الزمانية معرفياً.²

ولما كانت اللغة موضوعاً مشتركاً تتجاذبه معارف أخرى، فإنّها كموضوع محوري في اللسانيات، لا تقدّم نفسها تلقائياً - كما سبق وأشرنا - بشكل مباشر، فإنّها لا تتضح كموضوع معرفي إلاّ حين تكون نتيجة عمل تصوّري ومنهجي، يحدّد سماتها النوعية وهويتها الخاصة³، وبالتالي تبدو اللغة كتلة غامضة ومتراكمة لا رابط بينهما⁴. فكلّ تعامل معها - إذن - بكيفية مبسّطة

¹ - ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص 129.

² - ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 130.

³ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص 155.

⁴ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, P 23.

لايراعي طبيعتها النوعية كموضوع أساس للسانيات، يقود لا محالة الى عدم التمييز بين اللسانيات وغيرها من المعارف الأخرى. وبالتالي، تعالت الصّيحات إلى ضرورة تحديد موضوعها، وتعدّ الظاهرة اللغوية أيضا، فجاء مؤلف سوسير " في الجوهر المزدوج"¹.

وللخروج من هذا المأزق المنهجي، وقصد تكشف الطبيعة التصورية لموضوع اللسانيات. يتعلّق الأمر باللسان كمقياس تحدّد على ضوئه يأتي الوقائع اللغوية²، ودون غيره، قابلا لتصنيف مستقلّ يسمح أن ينطلق منه كأرضية تصوّرية مناسبة³. فتحديد موضوع اللسانيات أصبح قاعدة أساسية في الفكر اللساني الحديث ، يقول أندري مارتنيه: "إنّهم لا يتصوّنون أنّه لا يدرك من اللسان إلا جانب واحد، يتغيّر بحسب الكيفية التي يتناولوها بها الموضوع، إنّهم لا يدركون أنّ الخطوة الأولى للفكر العلمي الذي يستحقّ هذه الصفة، هي بالضبط تحديد وجهة النّظر التي تتناول منها الوقائع القابلة للملاحظة، ولكي نمارس اللسانيات، لا يتعلّق الأمر بفحص وقائع اللسان دون منهج محدّد، أو بحسب منهج مستخلص بالصدفة يختلف من باحث إلى آخر، وإنما بتحديد مبدأ قائم الذات أولا وقبل كل شيء، وزاوية تحديد رؤية لسانية خالصة، تسمح بضمان الوحدة الداخلية للسانيات من جهة، وتضمن من جهة ثانية الاستقلال النهائي لهذا العلم ضمن علوم الإنسان الأخرى"⁴.

وعلى هذا الأساس، يظهر لنا بناء سوسير على مفهوم اللسان لتفريغ نظريته، فيما صرّح به لأحد طلبته منذ 1909، قائلا له: "إنّ اللسان محكم (صارم)، لا بدّ له من نظرية محكمة."⁵

¹ – F. de Saussure, cours de la linguistique générale, P21.

² – Ibid, P23.

³ – Ibid, P25.

⁴ – Ibid, P 25.

⁵ – Ibid, P385.

فمن خلال هذا القول، يتبين لنا جلياً أننا أمام تكافؤ منطقي بين الموضوع والمنهج، وبالتالي يحقّ لنا التساؤل هنا:

- هل الموضوع سابق المنهج، أم العكس؟

- هل يوجد موضوع جاهز مقدّم سلفاً في اللسانيات، وفي كلّ العلوم الأخرى؟

هذه المسألة تنزع نحو المنحى الاستقلالي للسانيات. ومن ثمة، تتعدّى العبقرية السوسيرية إبداع اللسانيات كعلم قائم بذاته، إلى إرساء قواعد الجدل الابدستيمولوجي اللساني الحديث، لأنّ جلّ التيارات اللسانية المعاصرة - الغربية - تنطلق من مناقشة المبادئ اللسانية السوسيرية مناقشة نقدية عميقة، حتى غدت اللسانيات الحديثة علماً تأملياً (ما وراء العلم)¹، يبحث ويناقش مبادئه وفروعه ونتائجه، كما هو الحال عند تشومسكي في عصرنا هذا.

إنّ مسألة استقلالية التفكير اللغوي منذ القديم، شغلت بال كلّ المنظرين والباحثين في هذا المجال المعرفي، فيذهب سوسير إلى الإقرار بقدرة العالم الأمريكي (واتني) في وضع اللسانيات على السكة الصحيحة، وفق محورها الأساسي، إذ اعتبر واتني اللغة مؤسسة بشرية جاءت لتغيير محور اللغويات.²

هذا الاعتراف نتيجة نظريته إلى اللغة موضوع العلم من الناحية الاجتماعية العرفية، إلّا أنّ واتني لم يكمل ذلك حتى النهاية، لأنّ اللسان عند سوسير مؤسسة ذات طابع اعتباطي، تميّزه عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

¹ - إن اللسانيات لم تصبح إلا حديثاً، حيث تنقسم موضوعها عدة مدارس،

Voir : H.Barreau , l'épistémologie , paris , p.u.f , 1998 , p 110

² - Voir : F. de Saussure, cours de la linguistique générale, P211.

فيعتقد تشومسكي في هذا الإطار أن الدليل يؤثر بشكل كبير على سوسير، والأفكار التي جاء بها، مستمدا هذه الرؤية من واتني.¹

وبالتالي، ف: سوسير يذهب الى أنه لا وجود للسان بدون جماعة لغوية، وهذا لكون اللسان ظاهرة سيمولوجية²، وهذا الإقرار كان سنة 1894 ولكنه لم يقر بضرورة اللسان لوجود المجتمع. يقول الدواخلي في ترجمته لكتاب فندريس: "وأن ننظر إلى اللغة على أنها نظام اجتماعي، تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه" وهذا ما خول للإسهام السوسيري من أن يوصف بالاستقلالية³. يقول كادجي "تتولى نظرية اللغة مهمة تحديد خصوصية عمل اللساني بين مختلف التخصصات المعنية"⁴.

ويقول تمام حسان في هذا الصدد:

"فكل أولئك أمثلة تتجلى فيها أهمية اللغة كوسيلة من وسائل الاجتماع، وكأداة من أدوات تنسيق الجهود الفردية ومزجها في مجهود جماعي عام"⁵، ويقول أيضا: "ليست اللغة أيضا عنصرا من عناصر الثقافة، بل إنها أساس كل أنواع النشاط الثقافي، ومن ثمة فهي أقرب الدلائل وأقواها عند استقصاء الملامح الخاصة بأي مجتمع".⁶

إن الاعتقاد السائد عند جل اللسانيين العرب المحدثين تلقى لهم بعض النقاد الغربيين - بتطابق نظرية سوسير ونظرية (اميل دوركايم) الاجتماعية، وذهب بعضهم إلى افتراض التأثير

¹ - N.Chomsky, le langage et la pensée, p37.

² - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, edition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°226, p463.

³ - ينظر: فندريس، كتاب اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، المقدمة، ص أ.

⁴ - F.Gadet, une science de la langue, PARIS ,P.U.F,1987, PP 27 . 28

⁵ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، 1986، ص9.

⁶ - تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1958، ص5.

الكبير الذي مارسه دوركايم على سوسير¹، إذ يقول السّعران: " وقد كان سوسير صديقا لدوركايم، كما كان صديقا ومراسلا منتظما للعالم اللغوي بدوا دي كورتاي."

هذا الرأي لا يوجد برهان قاطع عل صحّته، فأصالة سوسير تكمن في رفضه القاطع إسقاط منهج علم الاجتماع، أو منهج الاقتصاد السياسي. وقد تبدو المعادلة التي أشار إليها سوسير في معرض حديثه عن القيمة أو التقدير في اللسانيات، مقارنة لها بالقيمة في الاقتصاد السياسي معادلة ماركسية (قيمة، عمل، أجر)، كما رفض تناول الظواهر اللسانية تناولا تأمليا، أو تخمينيا، أو ميتافيزيقيا، ما يمنع اللغة باعتبارها نتطقية، لأن الإشارة (الدليل) اعتباطية (تعسفية)².

فمنهج سوسير الذي يلزمه نفسه، كما توضّحه محاضراته هو المنهج البنيوي الوصفي الذي تلخّصه مقولته في تعريفه اللغة بأنّها صورة (forme) وليست مادة (substance)، والذي فرّع من خلالها كلّ العلاقات الثنائية، وهذا القول يشكّل الأساس الفعلي للسانيات الحديثة، وتجسيد لدعوته باستقلالية اللسانيات بوصفها موضوع دراسته في ذاته³، كما تعدّ مظهرا من مظاهر علمية اللسانيات الحديثة⁴.

فالأصوات التي تمثّل الجانب المادي، قد تتشابه في بعض اللغات، وهي لا تزيد عن ملء سطرين أو أكثر بقليل، أمّا النّصيب الأوفر فهو للنظام الذي يمكن من خلاله أن تكون من

¹ - محمود السّعران، محمود السّعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، بيروت، 1979، ص227.

² - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, édition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°29, p131.

³ - ينظر: ميكا ايفتش، اتجاهات البحث اللساني (تر: سعد عبد العزيز مصلوح)، الهيئة العامة لشؤون المطابع، سوريا، 1996، ص211.

⁴ - E.Benveniste, problème de la linguistique générale, Tunis, céres, 1995, p10.

الأصوات القليلة عددا غير متناه من الكلمات المفردة والجمال المركبة¹، ويتميز وجود اللغة عند سوسير بمحورين:²

-محور الاستبدال: وهو المجموعات اللغوية الحاضرة في الذهن وهي كيانات منفصلة تمثل القدرة على تبادل الظاهرة اللغوية.

-المحور التوزيعي: وهو العلاقات بين وحدات اللغة أثناء التعبير بها.

ولعل من أبرز النتائج التي استخلصها سوسير من اعتبارية الدال والمدلول، أن اللغة ليست نظاما من الأمور الجوهرية الثابتة، بل من الأشكال غير المستقرة. إنها نظام من العلاقات بين الوحدات التي تشكلها، كما أن هذه الوحدات ذاتها تتشكل هي الأخرى من الاختلافات التي تميزها عن سواها من الوحدات التي لها علاقة، فالمحل الذي تحتله وحدة سواء أكانت صوتية أم معنوية في النظام اللغوي هو الذي يحدد قيمتها.

2- محاولات فلاديمير بروب، وكلود ليفي شتراوس:

2-1- عند بروب:

"بروب" من أبرز الشكلانيين الذين أسسوا الفكر البنيوي، خاصة في جوانبه التطبيقية، والدليل على ذلك كتابه "مورفولوجيا الحكاية الشعبية"، الذي درس فيه مائة حكاية متوسلا فيها المنهج الشكلاني، ويظهر بوضوح أثر المبادئ البنيوية التي دعا إليها سوسير، حينما يكشف "بروب" عن الهدف الأساسي من الدراسة، وهو قد وضع قواعد للحكي الشعبي الجمعي الذي يعدّ بالنسبة إلى الحكي الفردي بمثابة اللغة بالنسبة للكلام على حدّ تعبير "سوسير". وينطلق في دراسته للحكاية الشعبية من المستوى الأفقي وصولا إلى المستوى الرأسي في وصف الشخصيات، جامعا بين المتعارضات في شكل ثنائيات ضدية، فمثلا شعور شخصية البطل بالنقص أو

¹ - Voir : F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p410.

² - ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009، ص20.

بالتهديد، ينتهي بزوال أسبابها، وخروجه يقابل عودته في نهاية القصة، وكذلك ظهور القوة الشريرة التي تنتهي بالقضاء عليها".¹

ومبدأ الثنائية الذي استثمره "بروب" في دراسته هذه من محاضرات "سوسير"، فكل شيء في هذا الكون كلاهما يكمل الآخر في نظر هذا العالم.

2-2 - عند كلود ليفي شتراوس:

لقد تأثر ليفي شتراوس بأفكار دي سوسير، ويتضح ذلك في كتابه "الأبنية الأولية للقرابة"، فيرى في كتابه هذا، أنّ في المجتمعات وتتوّعها نظاما، وهذا ما أقرّه سوسير، الذي نظر إلى اللغة على أنّها نظام مؤلف من وحدات عديدة، لها تأثير متبادل على بعضها البعض. فقد تناول ليفي شتراوس جانبا من جوانب المجتمعات البدائية، وحاول تمثيلها بالحروف في الصوقيات من خلال صلة القرابة على أنّها عناصر للدلالة، فهي لا تكسب دلالتها إلا بشرط انخراطها في نظم خاصة بالحروف، ومن هنا تتّضح تطبيقات المنهج البنوي في دراسة هذا الأخير.

إنّ المتأمل في مثل هذه الدراسات، يدرك جيدا أنّ أهم مبدء وضعه سوسير لدراسة اللغة، هو نظاميتها، إذ لا يمكن تحليل الظواهر اللغوية بعزلها عن غيرها، فهي أجزاء في نسق كبير خاضعة لقوانين تتحكّم في العلاقة التي تربط العلاقة التي تتّبع الأجزاء، كما يظهر مبدأ الثنائية الذي نادى به سوسير في أعمال شتراوس، فبناء الكون يكون من خلال الثنائيات المتعارفة والمتكاملة كالموت والحياة، والنور والظلام، والهرم والشباب². قادت بحوث "شتراوس" الميدانية على المجتمعات البدائية إلى إبراز علاقات القرابة التي تقوم بالدرجة الأولى على منع زواج المحارم والزواج الخارجي، وأعتقد هنا أنّ هذه العلاقات نقلت البشرية من كائنات طبيعية إلى كائنات ثقافية، بمعنى أنّها أصبحت كائنات إنسانية، وهذا التحليل البنوي قريب من التحليل الذي يتبناه اللغوي، الذي يجعل من اللغة قاعدة عالمية، فتوصّل بذلك شتراوس إلى نتيجة مفادها، أنّ

¹ - صلاح فضل، البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص63.

² - ينظر: صلاح فضل، البنائية في النقد، ص63.

البنيات تتميز بطابع ثنائي، وأن كلّ بنية تتميز بانقسام الجماعات الى نصفين، أو شكلين من العلاقات يضمّان سلوكين، ودي وعدائي، خفي وواضح، وثنائيات متقابلة حارّ وبارد عدوّ وصديق.

إنّ المنهج البنيوي بذلك، يقوم على دراسة الأصوات من الناحية الوظيفية من حيث نسقها اللفظي، على أنّها كلّ متماسك، وأنّ كلّ تحوّل لفظي هو تحوّل نسقي له طابع بنيوي، الذي هو طابع غير شعوري، غير مقصود، تعتبر فيه الألفاظ عناصر بنائية. لقد ربط شتراوس بين البنيات الثقافية وبين بنيات اللغات. وبالتالي، فقد نقل مفهوم البنية من المفهوم الفونولوجي إلى الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، باعتبار أنّ اللغة تعبّر عن مجموعة من بنيات لاشعورية، تتمتع فيها الألفاظ بمقدار من العلاقات فيما بينها، وتضع الكائن البشري ثانيا بعد البنية الاجتماعية من حيث الأهميّة، وقد عرّف البنية بقوله: " مفهوم يحدّد شكل البناء أو نوعه كما يحدد أجزاءه، كما هو معطى، وكذلك يحدد العلاقات التي تربط بين أجزاءه".¹

رابعا: موضوع اللسانيات:

واجه التفكير اللغوي منذ بداياته عوائق جمّة في صياغة المناهج اللسانية، وهي علاقة اللسانيات بمختلف العلوم المعرفية الأخرى، وتتمثل أساسا في تحديد موضوع العلم اللساني، وبيان طبيعته، يقول تشومسكي في هذا الإطار: "إنّ تحوّل النظرة من المفهوم الفني (أي اللغة المجسّدة) إلى المفهوم (اللغة المبنية داخليا) التي تفهم أنّها مادة البحث هو تحوّل صوب الواقعة من ناحيتين، هو تحوّل صوب دراسة موضوع مادي بدلا من بنية construet اصطناعية، وتحوّل صوب دراسة ما تقصده في الحقيقة بكلمات اللغة"² وهو ما يعزّز التوجّه الفكري الذي أنتجه "شتراوس" في تعريف اللغة.

¹ - كلود ليفي شتراوس، مقال "التحليل البنيوي في الألسنية والأنثروبولوجيا"

² - نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية، ترجمة: محمد فتيح، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993، ص 89.

إنّ ظواهر اللغة في نظر سوسير، لا تتشكّل موضوعاً مادياً على نحو ما يدرسه الفيزيائي أو الكيميائي، بل هي نظام من التّقدّيرات *valeurs*، فعلم الدلائل أو السيميولوجيا هي علم يدرس التّقدّيرات، إذ يقول سيشهاوي: " كل سيميولوجيا هي بالضرورة علم التّقدّيرات". وهو ما جعل دو سوسير يرجع سبب حصر موضوع اللسانيات إلى طبيعة الموضوع؛ بمعنى بنيته المستعصية عن الملاحظة، والتّناول التجريبي، أو الاختبار المباشر، وهذا ما أبرزه في محاضراته بشكل صريح، وبذلك يعدّ هذا الموقف تحوّلاً معرفياً من حيث مخالفة اللسانيات البيولوجية (الوضعية) والتاريخية¹.

إذن، فاللسانيات تختلف عن العلوم التجريبية الأخرى التي تقدّمها الطبيعة، والتي تكون قابلة للملاحظة والدراسة المباشرة، كما هو حال الفيزياء مثلاً.

إزاء هذا الإجراء الجوهرى، فالعلم اللساني لا وجود لموضوعات مقدّمة مسبقاً، فاللساني له مطلق الحرّية في تناول الظاهرة اللغوية من الوجهة التي يراها مناسبة. ثمّ يتوسّع سوسير في هذا المجال، خاصة عند تناوله لمستويات التّحليل اللساني، فيقف عند عتبة صعوبة تحديد الوحدات اللسانية، من خلال مفهوم اللسان كنظام صوري، حين يقول: " يقدّم اللسان هذا الطابع المذهل، وذلك في عدم إظهاره لماهيات تدرك للنظرة الأولى"². يتّضح لنا من خلال هذا القول، أنّ سوسير يعتبر الأحداث اللغوية ليست مادية، فأساس هذا الرأى، أنّ وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع، والمقصود بوجهة النظر هنا هي المبادئ.

لقد ميّز سوسير بشكل واضح بين مادة اللسانيات وموضوعها، وبالتالي يكون قد رسم معالم ابستمولوجيا اللسانيات الحديثة، والإقرار بالوجود المادى للعناصر اللغوية كجزئيات مستقلة بذاتها، وكذلك نقده للمنهج التاريخي التطوّري الذي يتبع تطوّر العناصر اللغوية عبر الزمن،

¹ – Voir : F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p153.

² – Ibid, p410.

وتسليمه بالوجود الفعلي للغات المختلفة بإعطائها منشأً طبيعياً مادياً، بدءاً من أصل مشترك؛ أي اللغة الأم.

هذه المؤلفات تعبير صريح عن تأثرهم بالنهج الفيلولوجي الغربي، موجّهين بذلك سهام النقد إلى النّحو العربي، داعين إلى إعادة فهم اللغة العربية، غير مفرقين بين مجال هذا النهج الغربي، وبين الموروثات اللغوية العربية، خصوصاً تلك المفاهيم التي جاء بها ابن فارس في كتابه "الصّاحبي في فقه اللغة"، وابن جني في "الخصائص".

ويعزى ظهور هذا العلم الحديث إلى العالم السويسري فرديناند دي سوسير، وتعنى بدراسة الأنظمة اللغوية دراسة آنية وصفية، وهي بمثابة تنويع لكل الأعمال السابقة، التي عرفت الفيلولوجيا، والنّحو التقليدي¹. ومنهم من يرى بأنّها "العلم الذي يحاول فهم اللغة من وجهه نظر بنيتها الداخلية"²، أو هي "البحث في اللغة معتبرة في ذاتها ولذاتها"³. أمّا طبيعة اللغة التي يبحث فيها هذا العلم هي "اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها". هي اللغة التي تظهر وتتحقّق بشكل لغات أخرى كثيرة، واتّجاهات متعدّدة وصور مختلفة من صور الكلام الإنساني⁴.

إذن، ما يميّز الدّراسات اللغوية الحديثة عن نظيراتها القديمة هي العلميّة؛ أي الملاحظة، ووضع فرضيات، وفحصها وإخضاعها للتّجريب والدقّة والشّمولية.

أمّا موضوعها، فجميع مظاهر الكلام عند الإنسان، سواء أكان لدى المجتمعات البدائية أو المتحضّرة، وفي جميع الفترات الزّمنية؛ ومعنى ذلك دراسة النّشاط اللّغوي الإنساني، وكذا اللّغات الحيّة أو الميّتة، فمجالاتها إذن:

* اللّغات المنطوقة والمكتوبة.

* اللّغات المستعملة كأداة للتّخاطب بين الشّعوب.

¹ ينظر: أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر، ط3، 2007، ص281.

² أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1999، ص14.

³ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p317.

⁴ رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص07.

* دراسة اللغات الفصيحة واللهجات.

وحصر سوسير مهمتها في ثلاثة أدوار أساسية هي:

* تقديم وصف للغات وتاريخها، وإعادة بناء اللغات الأم في كل منها.

* البحث عن خصائص اللغات، وسنّ قوانينها.

* أن تحدّد اللسانيات نفسها، ويعترف بها ضمن حقل العلوم الإنسانية¹.

وتدرس اللغة من جميع مستوياتها:

- المستوى الصوتي (الفونولوجي): ويعني هذا المستوى بدراسة أصوات اللغة، ويشمل هذا المستوى علم الأصوات العام الفونتيكي، وعلم الفونيمات.
- المستوى الصرفي (المورفولوجي): ويعني بدراسة الصيغ اللغوية، خاصة التغيرات التي تعتري صيغ الكلمات، فتحدث معنى جديداً، على نحو اللواحق التصريفية (inflectional ending)
- المستوى النحوي (syntax): ويعني تنظيم الكلمات في شكل جمل، أو مجموعات كلامية.
- مستوى المفردات (vocabulaire): ويدرس الكلمات المفردة، من خلال معرفة أصولها الاشتقاقية، وتطورها التاريخي، وكيفية استعمالها². ويندرج ضمنها أيضاً علم الدلالة sémantique، وعلم صناعة المعاجم lexicographie.
- كما يدرج أيضاً، مستوى يعني بالبحوث المتعلقة بنشأة اللغة الإنسانية، والأسس التي سار وفقها الإنسان، والأشكال التعبيرية الأولى.
- مستوى آخر يعني بالبحث في علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني.

¹ ينظر: خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية، دروس وتطبيقات، بيت الحكمة، الجزائر، ط2، 2012، ص10.

² ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص43.

إذن، فاللسانيات تسعى إلى "كشف القوانين التي تخضع لها في جميع نواحيها، والتي تسيّر عليها في تكوينها، ونشأتها، وأدائها لوظائفها وعلاقتها المتبادلة وعلاقاتها بغيرها، وتطورها وما إلى ذلك"¹.

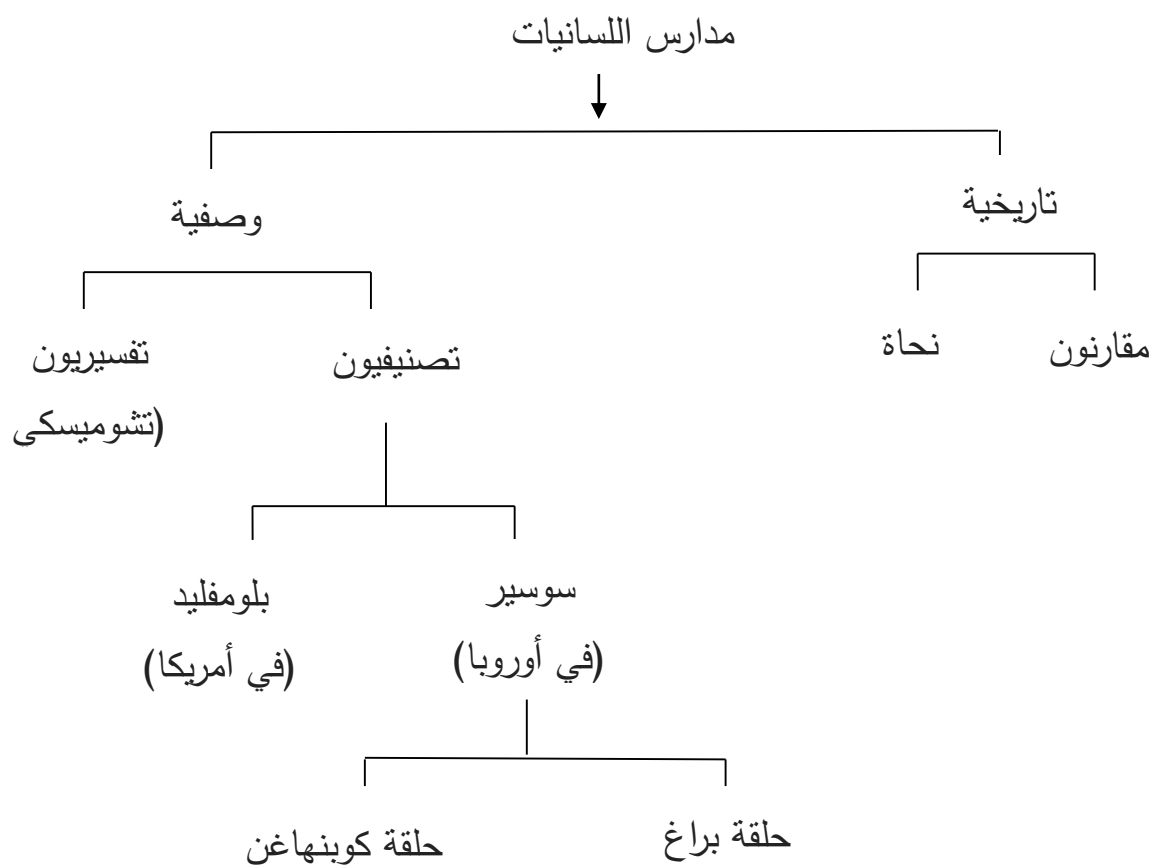
خامسا: أسباب نشوء اللسانيات:

- تطافرت عدة أسباب في القرن التاسع عشر في تكوّن هذا العلم الجديد، أهمّها:
- اكتشاف **ويليام جونز** للغة السانسكريتية، ودعم ذلك ثلّة من الباحثين منهم **شليجل**، في مؤلفه "حول لغة الهنود وحكمتهم". ثم توالى المؤلفات بدءاً من بريطانيا وصولاً إلى فرنسا، أين أصبحت مركزاً للغة السانسكريتية.
- بروز الدّراسات التاريخية: أين درست كلّ التطوّرات التي شهدتها لغات العالم، فكان هذا نتاجاً للقواعد المقارنة.²
- بروز الدّراسات المقارنة: ومن أبرزها مؤلفات **فرانز بوب** (ت 1867) بكتابه "في نظام تصريف اللغة السانسكريتية ومقارنته بالأنظمة الصرفية في اللغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية"، وكان مقتصرًا في بدايته على العلوم الطبيعية وعلم التشريح، ثم بدأ بالتوسّع شيئاً فشيئاً، ليشمل مختلف العلوم الإنسانية بعد رواه أفكار (ده سوسير) من خلال الاطّلاع على محاضراته أو ترجمتها، فتشكّلت حلقات لسانية في مختلف أنحاء العالم، ويمكن أن نمثّل لها في المخطط الآتي:³

¹ علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1997، ص16.

² خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية، دروس وتطبيقات، ص11.

³ تمام حسان، الأصول، دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحوي، فقه اللغة، البلاغة عالم الكتب، أميرة للطباعة، القاهرة، 2000، ص24.



أولاً: في التراث اللّغوي العربي

بحث اللغويون العرب في الظاهرة اللغوية، كاشفين عنها من جميع جوانبها ومستوياتها كما هي موجودة في الواقع، دون اللجوء إلى التأويل أو التقدير أو التعليل. لذلك انحصرت أسئلتهم في:

- هل يجوز أن يقال كذا أو لا يقال؟

- لماذا تخرج هذه الظاهرة اللغوية عن سائر الظواهر الأخرى؟

- ما الفرق بين نظام هذه اللغة ونظام لغة أخرى؟

1-الاتصال بالواقع اللغوي العربي:

من أهم الخطوات المنهجية التي التزم بها اللغويون العرب في جمع اللغة العربية، هو اتصالهم بالواقع اللغوي لوصف اللغة العربية المنطوقة المستعملة فعلاً، بنزولهم إلى البوادي والأسواق لأخذ المادة اللغوية من أفواههم، فقد كان عمرو بن العلاء حريصاً على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقها أهل البادية، وقد انحصرت هذه الطريقة على كبار العلماء والأئمة الكبار للقرن الثاني الهجري، واستمرت إلى غاية القرنين الثالث والرابع مع ابن جني (ت392هـ)، الذي سلك نفس الطريق في جمعه المدونة العربية. وقد حثّ أصحاب المنهج اللساني الحديث على ذلك لأنّ النظرية اللسانية الحديثة تتجه إلى الإنسان صاحب اللغة أو ما يسمى المتكل السامع في مجتمع لغوي متجانس.

2-الرجوع إلى العرب في حال الاختلاف:

ويعدّ هذا دليلاً كون النحاة العرب كانوا يسلكون نهجاً وصفيًا حين يقررون ما أثبتته الاستعمال، فإذا اختلف النحاة حول مسألة ما رجعوا إلى الأعراب ليفصلوا بينهم، وخير دليل المناظرة المعروفة بالمسألة الزنبورية.¹

فلقد التزم سيبويه بالدراسة الآنية للغة العربية، ويرى أنّ إثبات ما تكلمت به العرب ونطقت به، وسمع عنها، أقوى من أن يحث شيئاً لم تتكلم به العرب، أي وصف اللغة كما هي.

ثانياً: في الدراسات اللسانية الوصفية العربية الحديثة

شكّل القرن التاسع عشر منعطفاً حاسماً في تكوين الفكر العربي الحديث، فأحدث اللغويون العرب ثورة كبرى على جميع المستويات اللغوية. فأعادوا النظر في أوضاع هذا الفكر، مواكبة للتطور الحاصل في الغرب. فكانت البيئة العربية مهينة لاستقبال هذا الفكر اللغوي الغربي، خاصة في مصر على وجه التحديد.

فحاول اللغويون العرب الاستفادة والانتفاع من منظومة الفكر العالمي، قصد حلّ مشكلات اللغة العربية في جانبها العلمي والتتبعي، فتطور البحث اللغوي في المشرق العربي، ممّا مكّنه من مدّ جسر التواصل بين النظرية اللسانية الحديثة والفكر اللساني العربي الناشئ، الذي يسعى إلى رصد حركة التغيير المنهجي في صياغة منظومة لسانية متوازنة متطورة، تخدم قضايا التنمية اللغوية، وتشكّل حافزاً لتخطيط لساني هادف وبناء. فكانت مجهودات هؤلاء كبيرة وحديثة، تمنح إرادة علمية قويّة، تريد أن تحجز مكانة أساسية للغة العربية في خضمّ التنافس اللغوي المحتدم.

إذ برز هذا التأثير في كتاب **رفاعة الطهطاوي**، الذي دعا إلى ضرورة إنشاء مجمع للغة العربية، على غرار المجمع العلمي الفرنسي². كما ظهرت ملامح التأثير أكثر في كتابات **"جرجي**

¹ ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص55.

² ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1988، ص139.

زيدان"، من خلال مؤلفه "الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية" و"اللغة العربية كائن حي"، مبديا فيه مدى تأثيره الشديد بالنزعة الداروينية، وبنظرية النشوء والارتقاء، المتبنية نظرية اللغات المرتقية، واللغات غير المرتقية، باحثا عن أصول اللغة العربية ونشأتها، مقارنا إياها بشقيقاتها من اللغات السامية معتمدا في ذلك على النظرية السائدة في نهاية القرن التاسع عشر¹. ولعل أهم هذه النظريات، هو المنهج التاريخي المقارن. فقد تمكن المستشرقون -خاصة الألمان-، منهم من بسط هيمنة البحوث الفيلولوجية الغربية على الدراسات اللغوية العربية، فكانت إطارا مرجعيا في أغلب البحوث اللغوية العربية.

فكان - علي عبد الواحد وافي - أول المنخرطين في هذا المنهج، من خلال مؤلفه "فقه اللغة" 1938، وكتاب "الأب مرمجي الدومنيكي" المعجمية العربية على ضوء الثنائية والأندلسية السامية " 1937 وكتاب "عبد المجيد عابدين" المدخل إلى دراسة النحو العربي على اللغات السامية (1951).

ودرس إبراهيم أنيس اللغة العربية من وجهة نظر لسانية أوربية وصفية، مركّزا على دراسة البنية الصرفية، والتركييبية، والدلالية للغة العربية، مستعينا في ذلك بآراء اللغويين القدامى، وتجلى ذلك الأثر من خلال أهم المؤلفات التي صدرت عنه مثل "الأصوات اللغوية و"دلالة الألفاظ" و"اللهجات العربية"، مركّزا على المستوى الصوتي. وما يؤخذ على إبراهيم أنيس في بحثه، إهماله نظرية الفونيم، والتي تتركز عليها النظرية الفونولوجية الحديثة، وكذا توظيفها للعديد من المصطلحات العلمية الغامضة التي استعارها من التراث اللغوي، والتي لا تتلاءم مع المصطلح الأجنبي المستخدم في هذا المستوى على نحو مصطلح (السّاكن consonants) و(المتحرّك vowels). أمّا دراسته للهجات العربية، فقد شملت جميع المستويات اللغوية، وقد ربطها باللهجات الحديثة، ومدى إفادتها القراءات القرآنية. أمّا مؤلفه الأخير، فقد استعرض أبرز

¹ ينظر: جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص39.

النظريات الدلالية الحديثة، مقارنا إياها بآراء الفلاسفة واللغويين العرب، مستفيدا في ذلك بآراء "بلومفليد".

كما كان محمود السّعران قارئاً متفحّصاً للنظريات اللسانية الغربية، من خلال كتابته اللسانية التمهيدية الرامية إلى تيسير الصّعوبات والتّعقيدات التي يعاني منها القارئ العربي، والتي جعلته ينفر من النّحو العربي الموسوم بالتّعقيد والصّعوبة، فكان مؤلّفه "علم اللغة مقدمه للقارئ العربي" (1962) والذي لجأ فيه إلى التعريف باللسانيات الحديثة، وبيان مصادرها، مستعرضا مختلف الآراء. ويعدّ "السّعران" من اللّغويين الأوائل الذين وظّفوا مصطلح "بنوية" في الفكر اللساني العربي الحديث.

لقد أسّس كمال بشر رؤية ابستمولوجية تسمح له بقراءة الموروث قراءة علمية وموضوعية، محاولا تأصيل النظريات اللسانية، والكشف عن جذورها التاريخية في الفكر اللساني العربي، من خلال استعراض فكر ابن جني والسكاكي، اللذان يعدّان من أبرز اللغويين العرب إدراكا للعلاقات النّسقية بين المستويات اللّغوية من الناحية الصّوتية والصّرفية والتركيبية والدلالية¹، رغم إقراره بصعوبة التوفيق بين الرأيين، لعدم تكافؤ الطرفين ثقافيا وعلميا. ولعلّ هذا الحكم كان قاسيا نوعا ما، صادرا عن قراءة غير شاملة للمقروء في كليته، وفي لحظته التاريخية، كما أكّد الباحث عن الهدف من هذا التحديث في البحث اللساني العربي، المرتبط بالنّص القرآني وبتعليم القواعد النّحوية. وبالتالي، صعوبة تطبيق المناهج الغربية على اللّغة العربية، وذلك لاختلاف السياق الحضاري في شموليته.

أمّا محاولات عبد الرحمن أيّوب، فتجلّت في كتابه "دراسات نقدية في النّحو العربي" 1957، والذي وجّه نقدا لاذعا للنّحو العربي. فقدّمت اللسانيات الوصفية "النّحو الحديث" كبديل عن النّحو العربي المنعوت على أنّه "تقليدي"، لكونه مبنيا على اضطرابات علمية نظرية، يحاول النّحويون تعميمها على المادّة اللّغوية، دون النّظر إلى الاستثناءات على القاعدة، وهذا ما يتناقض مع ما

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر، سلسلة رسائل رقم 4، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، د.ت، ص 146.

تكررت والنظرية الوصفية التي تستنبط القاعدة من الأمثلة اللغوية¹. ولذلك اقترح الباحث لتبني منهج التحليل الشكلي، الذي تتضمن معالمه وطرقه الإجرائية الوصفية في كتاب هاريس "مناهج اللسانيات البنيوية"، والذي وضع فيه كيفية تصنيف الوحدات اللسانية في الجملة على أساس وظيفتها الشكلية². فهذا المسعى إلى قولبة الفكر اللغوي العربي من خلال توسله التفكير اللساني البنيوي الحديث، وإدماجه في اتجاه لساني حديث، مجردا إياه من خصوصياتها العربية الإسلامية، وكذا أبعاده الاجتماعية والفلسفية³.

وأهم تجربة من حيث تمام المناهج وكمال الرؤية، تجربة تمام حسان، التي مثلت آراؤه الإنسانية، التقاء للفكر اللساني العربي الأصيل مع النحو الغربي الحديث، في محاولة توفيقية لربط منهج النحاة القدامى واللسانيين المعاصرين، قصد التأسيس لنظرية نحوية عربية حديثة. وقد تجلّى ذلك من خلال مؤلفاته التي سميت "بنظرية تضافر القرائن"، ومن أبرزها "اللغة العربية معناها ومبناها" و"اللغة بين المعيارية والوصفية".

وسبب هذه التسمية، هو اشتراك جميع القرائن، سواء أكانت معنوية أم لفظية، في فهم المعنى، وعدم الاعتداد فقط على العلامة الإعرابية. وبهذه الرؤية التجديدية يكون بذلك تمام حسان، قد حاول تطبيق المنهج الوصفي على المادة اللغوية العربية وفيات نقدية للنحو العربي الموسوم بالمعيارية. فقد اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة، دون أدنى محاولة لتجديدها باعتمادها اللغة المتطورة⁴.

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 198.

² عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 2017، ص 2.

³ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 157.

⁴ ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د.ط، 1983، ص 144.

المبحث الثالث: المنهج الوصفي في اللسانيات الحديثة

أولاً: في اللسانيات الغربية

إنّ المنهج الوصفي فرع من فروع اللّغة، بدأ في الظهور أوائل القرن العشرين كمنهج علمي، إذ كان النحو في أوروبا تقابلياً، يأخذ بآراء أرسطو وأفلاطون، واتخذوا من اللّغة اللاتينية الدّراسة الرّئيسية في وضع اللّغة. بينما أرسى قواعد العالم السويسري دو سويسير، مؤكّداً على دراسة اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وإبعاد اللّغة عن سائر العلوم الأخرى، فموضوعها الوحيد هو اللّغة التي ينظر إليها واقعا قائما بذاته، ويبحث فيها لذاتها¹، وبالتالي إبعاد النّظر في قضاياها من الوجهة التاريخية أو المقارنة أو النّسقية، والتركيز على وصف اللّغة في حقبة زمنية محدّدة، بغية الوصول من هذا الوصف إلى القواعد أو القوانين العامّة التي تحكمها، أو نتوصّل على الأقل إلى معرفة البنية أو التركيب الهيكلي لها². فهو من المناهج اللّغوية الحديثة التي ظهرت في أوروبا بعد اكتشاف اللّغة السانسكريتية على يد ويليام جونز سنة (1786)، فأخذت الدّراسات التاريخية والمقارنة في التّزايد والتطوّر، إلّا أنّ اللّغة لم تدرس بالكيفية التي ركّز فيها المنهج الوصفي على اللّغة، وبالتالي فإنّ هذا النهج هو الذي يصف اللّغة، ويفحص ظواهرها ومظاهرها، والذي كان يدرس أصوات وتركيب لغة معيّنة في حقبة زمنية وتاريخية ما³. فما يفهم من ذلك، أنّ هذا المنهج يدرس اللّغة في ذاتها ولذاتها وصفاتها، محدودة زمنياً، كما كان يدرس ظاهرة لغوية ما كأسلوب التعجّب في شعر المتنبي، أن يدرس هذه الظاهرة لدى هذا الشّاعر فقط، ويحاول أن يحصل معاني أسلوب التعجّب لدى الشّاعر وحده، ويسمّى هذا بالدّراسة التّزامنية؛ أي أنّ الدّراسة لا تهتمّ بالقواعد، بل تهتمّ بالتّصوص.

وبناء على ذلك، فإنّ المنهج الوصفي يختلف في العديد من المبادئ عن بقية المناهج الأخرى، كالتاريخي والمقارني والمعياري. فهو يصف اللّغة، والتاريخي يحصي التّغيرات التي تطرأ عليها على مرّ التاريخ، أمّا المعياري فيقول عنه تمام حسان: "يمكن أن نفرّق بين نوعين من أنواع الدّراسة اللّغوية؛ أحدهما هذا الذي يعمل إلى اللّغة، فيتّخذها مادّة للملاحظة والاستقراء

¹ ينظر: نايف قرما، أضواء علم الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط3، 1990، ص106.

² ينظر: ماريو باي، أسس علم اللّغة، ص36.

³ ينظر: تمام حسان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، ص23.

والوصف، وأمّا النوع الثاني من الدّراسات اللّغوية، فهو ذلك الذي يغلب القاعدة على النصّ، فيجعلها قانوناً حتمياً يجب احترامه والخضوع له.¹

1- أسس المنهج الوصفي:

- يهتمّ المنهج الوصفي بالصّورة المنطوقة قبل المكتوبة.
- الاهتمام بالمنهج الشكلي الوظيفي للغة؛ والمقصود بذلك استقلال البحث عن مناهج العلوم الأخرى، الاجتماعية والنفسية وغيرها.
- يتّخذ الوصف ثلاث طرائق في تحليل الظاهرة اللغوية إلى أن يصل إلى وضع القاعدة:
 - الاهتمام بالدّراسة الصوتية والصياغة النحوية والمفردات اللّغوية.
 - معرفة الأسس المورفيمية والفونيمية.
 - استقراء المادّة اللغوية مشافهة، وتقسيمها إلى أقسام.²

2- محاور المنهج الوصفي في دراسة اللّغة:

- الزّمان: يتوجّب على الباحث تحديد الفترة الزمنية، التي يعدّ دراستها سواء أكانت مرحلة تاريخية، أو شخصية من الشخصيات.
- المكان: فبعد تحديد الفترة الزمنية، فعليه أن يحدّد مكانها. فمثلاً لو درس العصر العباسي الأول، فعليه أن يحدّد المكان (البصرة) مثلاً أو (الكوفة).
- المستوى: فبعد تحديد زمان ومكان الدّراسة، يحدّد الباحث المستوى، كأن يدرس لغة الشعر التّعليمي أو السّياسي مثلاً في ذلك الزمان والمكان.

ثانياً: المنهج الوصفي، والدّراسات اللّغوية العربية :

بدأت إرهابات هذا المنهج منذ رحلة علماء اللغة العربية إلى الجزيرة العربية لتدوين اللّغة العربية وجمعها على ألسنة وأسماع العرب. ويعدّ هذا الأمر من أساسيات المنهج الوصفي الذي يعتمد على اللّغة المنطوقة قبل المكتوبة، هذا ما ركّز عليه الكوفيون لاسيما الشّعر وفي النّصوص

¹ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 24.

² ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986، ص 144.

التي كانت تصلها من الجزيرة العربية، حتى قيل عن المذهب الكوفي مذهب سماع ورواية، والمذهب البصري مذهب قياس. ومن أمثلة ذلك ما جمعه (علي زوين):

1 - هذا باب ما جرى مجرى (كم) الاستفهامية: وكذلك "كأين رجلا قد رأيت": زعم يونس: و"كأين قد أتاني رجلا"، إلا أن أكثر العرب أنهم يتكلمون بها مع (من).

2- والعرب تستعمل (الواو) بمعنى (رب) فيقولون: "وبلد قطعت"، يريدون "رب بلد".

3- وعلم أن أناس من العرب يجعلون "هلم" بمنزلة الأمثلة التي أخذت منها الفعل يقولون: هلم، هلمّي، هلمّوا.

وتعدّ هذه النصوص كمثال على النهج الوصفي في الدراسات اللغوية القديمة، فقد عمدوا إلى توظيف ألفاظ مثل (تكلمت العرب)، (استعملت العرب)، (جعلت العرب) وهذا دليل على وجود معايير وصفية في القواعد العربية التقليدية. وهذا النقل من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب، مهدّ إلى استقراء اللغة، واستنباط القواعد نتيجة لهذا الاستقراء، وهي أبرز خطوات هذا المنهج.¹

ولعلّ (كتاب) سيبويه هو الميدان الواسع الذي تجسّدت فيه أفكار هذا المنهج. فقد هذا في موسوعة اللغوية هذه إلى تجديد المنهج الوصفي بشكل دقيق وصائب، فهو لم يزد عن كلام العرب، إذ يقرّر مباشرة أن الأحكام إنما تجري على كلام العرب². ومن العبارات الواردة في كتابه: "فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته"³. وبفهم من هذا، أن الأحكام الصادرة في كتابه، ليست تأويلا أو تقديرا، إنما وصف وتقرير، مسندا في تعقيده على الاستعمال. وقد ورد أيضا عنده قوله: "هذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجره كما أجره، ووضع كلّ شيء موضعه"⁴. فمن خلال هذا، نستخلص أن (سيبويه) ملتزم بالدراسة الآتية للغة العربية، ويرى أن

¹ ينظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي، ص10.

² ينظر: عبده الراجحي، لنحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة للطباعة للنشر، بيروت، د.ط، 1997، ص59.

³ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، ج2، بيروت، ط3، 1988، ص69.

⁴ سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ص114.

إثبات ما تكلمت به العرب، وسمع عنها أقوى من أن يحدث شيئاً لم تتكلم به العرب؛ أي كما يصف اللغة كما هي.

وقد تناول **نهاد الموسى** هذه المظاهر، عارضا المسائل النحوية التي تجسدت فيها ملامح المنهج الوصفي. فذكر المدرسة الوصفية التي تجعل هذا المظهر أصلاً من أصولها. "فقد عاد إليّ أصليين من أصول التحليل الذي أفرزته البنيوية في أمريكا؛ وهما التحليل إلى المؤلفات المباشرة *immédiate constituent analyse* والتوزيع *distribution*، ثم عرض المحن لملحق ذلك، تميّز في إطار البنيوية وهو المعلم *marked* وآخر يمثل واحداً من إمدادات مدرسة **بلومفليد**، وهو "الخانية" *tagmème*، نسبة إلى الخانة.¹

أراد أن يبين **الموسى**؛ أنّ النحويين العرب وقفوا على مبدء (التوزيع)، فقد "أخذوا به في تمييز أقسام الكلمة، وآخر ذو وهم يحاولون وضع ضوابط تفسّر لهم نظام الإعراب"². وقد دفعهم إلى فصل ذلك، ما لاحظوه من تلازم واضح وكبير بين الأسماء والأفعال وبعض الحروف. فملاح تجسّد المنهج الوصفي تتحقّق من خلال التّعامل المباشر مع المدوّنة اللغوية، دون تدخّل الباحث. ومن هنا نذكر ما فعله "فرانز بواس" الأمريكي، حين أرسل فريقاً من طلبته لوصف وتدوين لغة الهنود الحمر، وتجلّى هذا في كتابه "دليل اللغات الهندو أمريكية" (1911). والمقصود بالوصف هنا، نقل الصّورة الصّوتية اللغوية كما هي في الاستعمال الواقعي، أمّا التّعامل مع لغة معلومات القواعد والبناء، فهنا الوصف لن يكون نزيهاً، وذلك لكونه مقيداً بمعايير تعيقنا عن تقديم الوصف الصادق.

هذا الصنيع كان العرب سباقين إليه، عندما شدّوا الرّحال نحو بوادي وسط شبه الجزيرة العربية لجمع اللّغة من أفواه أهلها. وفي هذا السياق يقرّر **نهاد الموسى** كون الرّابط بين مناحي الدّرس اللساني الحديث، والتّراث اللغوي العربي مرحلة طبيعية، وحالة صحيّة شريطة أن تكون نقطة انطلاق، لا نقطة وصول ونهاية³، لأنّ النّحو في البنيوية كما -يراه البحث- شكليّ أو

¹ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظرية اللغوية، الحديث 1981، ص24.

² نفسه، ص24.

³ نفسه، ص34.

صوريّ، فهو ينظر إلى الصورة أن تضيق المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثمّ يصفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا. في خضمّ هذه الأفق المنهجية تبصره البنيوية الوصفية الأمريكية منها في تحليل الجمل، الكلام الذي يقوم على ملاحظة توزيع الوحدات الكلامية، وقوانين هذا التوزيع كما شفت عن أنواع المكوّنات المباشرة للجمل، فيما يعرف بمنهج التحليل إلى المكوّنات المباشرة¹، اذ يقوم التحليل هنا، على اعتبار الجملة نسقا منظوما على نحو مخصوص. ففهمه يستوجب معرفة هيئة ذلك النظام الذي تتّخذ الجملة، فإذا قلت مثلا "قف عند باب المبنى القديم للمدرسة" احتملت أن تكون صفة "قديم" للباب، فتكون الجملة الفرعية "المبنى القديم للمدرسة"، وقد تحتل أن تكون "قديمة" صفة للمدرسة، فتكون الجملة "باب للمبنى القديم"، فالحركة الإعرابية هنا غير كافية لتحديد المعنى بدقة.

وفي إطار إبراز الفكر البنيوي في الفكر النحوي القديم، عرض نهاد الموسى تصوّر سيبويه حول العلامة العدمية المتميّزة، وهي قيمة بنيوية مهمّة في التحليل اللساني الشكلي للكلام. وبالتالي، فمجال هذه النظرية علم المعاني الذي ينتفع منها في أيّ أمن للبس، سواء في مجال النحو أو البيان أو غيرهما.

أمّا في كتابه "مناهج البحث في اللغة" (1955)، فقد تجلّى فيه دراسة البنية اللسانية العربية وفق منهج التحليل اللساني البنيوي الغربي²، من خلال لجوءه إلى التمثيل لكل مستوى من مستويات اللغة العربية، وتبسيط المصطلحات والأدوات الخاصة بالمنهج البنيوي في عملية الوصف، والمتمثلة في القيم الخلفية والفونيمية، والوظيفة، والتوزيع، والعلاقة³. أمّا على مستوى الدرس النحوي دوما، يبني التحليل العلمي على تصنيف العناصر المكوّنة لها شكليا ووظيفيا، وهو تصنيف مبني على الاستقرار بالحس⁴. وبفضل هذه الرؤية الشكلية الوظيفية، قسّم الكلمة في العربية إلى اسم، وفعل، وأداة، وضمير، وخالفة.

¹ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 25.

² نفسه، ص 13.

³ نفسه، ص 154.

⁴ نفسه، ص 229.

ويذهب عطاء موسى إلى أن تمام حسان تبنى منهجا توليفيا بين الاتجاه الوصفي والاتجاه الوظيفي، الذي طوره ووضع مبادئه أحمد المتوكل، والدليل على ذلك عنايته بالوظيفة اللغوية في دراسته لمستويات اللغة في ضوء مفهومي "المقام" و"المقال"، يقول عبد الرحمن العارف في دراسته للمصطلح اللغوي عند تمام حسان: "وقد لاحظنا فيما تقدّم من أمثلة ونماذج مصطلحية عند تمام حسان، أنّها لم تخرج عن نطاق مصطلحات المدرسة الإنجليزية في الغالب الأعمّ، وبعضها منقول عن مدرسة براغ الشكلية".¹

ومن أثار انبهار اللغويين العرب، في مقدّماتهم تمام حسان بالمنهج الوصفي، تلك المصطلحات المبتكرة وعلى رأسها مصطلحي: "الوصفية والمعيارية"، فهما ترجمتان صحتان للمصطلح الأجنبي² (descriptive) الوصفية و (prescriptive) المعيارية، يفرّق بينهما من ناحيتي البحث اللغوي، والاستعمال اللغوي، الذي يعدّ الأول من نشاط الباحث ووظيفته، أمّا الثاني "المعياري" من وظيفة المتكلّم. بالإضافة إلى ذلك مصطلح علم الأصوات phonetics وعلم التشكيل الصوتي phonologie. الأوّل، مجاله دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركة عضوية مقترنة بنغمات صوتية، أمّا الثاني في تناول دراسة الأصوات في تجاورها وارتباطاتها، وسلوكها في مواقعها وسياقاتها المختلفة. وإذا أردنا تلمّس الأثر البنوي في الدّراسات اللّغوية العربية الحديثة، علينا تفحص أهمّ المؤلّفات اللّغوية التي أبدع في إنتاجها أغلب اللغويين وعلى رأسهم تمام حسان، الذي وصف اللّغة العربية بالاعتماد على مقولات المنهج البنوي، من خلال إعادة قراءة النظرية اللغوية العربية في ضوء النظرية الفيرثية³، على الرغم من أنّه لم يبيّن بشكل واضح ما قدّمه، مكتفيا بإبراز خصائص المنهج البنوي وأصوله السوسيرية، ويظهر هذا الأمر خاصّة في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها". ويبدو أنّه كان متأثرا كثيرا بآراء فيرث السياقية، والتي تفرّق بين المعنى المعجمي، والمعنى المقامي. وهي نظرة قرّبت بين آراء القدماء العرب في دراسة الدلالة اللغوية المفردة، في سياقها العرفي. إذ يقول تمام حسان: "وحين قال البلاغيون لكلّ مقام مقال، ولكلّ كلمة مع صاحبها مقام، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم،

¹ عبد الرحمان بن حسن العارف، في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان، مجلة علوم اللغة، المجلد 10، العدد 1، سنة 2007، ص 16.

² كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1998، ص 19.

³ تمام حسان، تعليم النّحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المنهل المغربية، عدد 7، 1967، ص 126.

يصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط. وتصلحان لتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء. ولكن لا كتبهم لم تجد الظروف المواتية لتذيع وتشتهر، كما حدث لرأي مالي سياق الحال يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها. إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت مصطلح المقام.¹ فقد اعتبر تمام علم المعاني قمة النحو العربي، لذلك دعا إلى ضرورة ربط المقام بالمقال، كما أكد على أهمية الجهات المخصصة لدلالة الفعل، لفهم الزمن النحوي². كما اعتبر أن تحقق المعنى الوظيفي أساسي في التحليل، وإن لم يتحقق المعنى المعجمي.

وتعدّ نظرية "تظافر القرائن"، أهمّ نظرية أسهمت في فهم النظام اللغوي للعربية القديمة، إذ من خلالها أعيد الاعتبار للمعنى، بعدما هيمنت فكرة "العامل" على الدراسات اللغوية العربية فبين البحث أهمية القراءة الأخرى في بيان المعنى النحوي، وأنها لا تقتصر على قرينة العلامة الإعرابية وحدها. إلا أن هذا التسليم يصطدم بالواقع العملي للغة عند المشتغلين في حقلها خاصة في ميدان تحليل الخطاب الأدبي واللغوي في ضوء لسانيات النص والتداوليات، فهو يهدف إلى التمييز بين القرائن المعنوية التي تشمل المعاني النحوية العامة، كالإثبات والنفي والتوكيد والمعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وبين العلاقات الأساسية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة والقرائن اللفظية، وما يقدمه النظام الصوتي والصرفي للغة، وما يستخرج من هذين النظامين كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة، والآداة، والتثنية³. وفي التفريق بينهما، يرجع تمام حسان إلى التفريق السوسيري بين اللغة والكلام؛ فالفونتيك من دراسة الكلام والفونولوجيا من دراسة اللغة⁴. ومن المصطلحات التي جاءت على لسان تمام حسان في مجال الأصوات مصطلح الطبعية؛ ويقصد به النطق في مخرج الطبقة، وكذا مصطلحا التغير والتخليق.

¹ تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، ص 372.

² نفسه، ص 126.

³ محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية، علمية محكمة تصدر عن جامعة مؤتة، المجلد 4، العدد 4، 1429 هـ، تشرين الأول 2008، ص 187.

⁴ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص 139.

فالإطباق حركة مصاحبة للنطق الحادث في مخرج آخر¹، وقد وصف رمضان عبد التّوّاب عمل تمام حسان بالحسن، وكذا أحمد مختار عمر، الذي أشار إلى الدّقة المتناهية في انتقاء المصطلح، وفي التّفريق بينهما. أمّا التّحليق pharyngelization، فهو مصطلح يرادف مصطلح "الاستطالة" عند القدماء²، وهو أحد عناصر التّفخيم، أمّا التّغوير palatalization ويقصد به "الميل بصوت المخرج الذي خلف الغار إلى نطق في الغار أو أقرب ما يكون إليه".³

ومن تلك المصطلحات الصّوتية، مصطلح القيم الخلفية، وهو ترجمة للمصطلح الأجنبي differential values وهو من أهمّ إنجازات حلقة براغ اللّغوية في مجال الدراسات الفونولوجية، ويقابل هذا المصطلح "القيم الوفاقية" القيم الخلفية، ويطلق عليها أحيانا المصطلح المقابلات أو الفروق⁴. بواسطتها تحليل النظام النحوي عن طريق المقابلات بين عناصره المكوّنة له وكذا، تحليل النّظام الصرفي عن طريق مقادرة الصّيغة الصرفية، فالغاية من ذلك، هو أمن اللّبس الذي يعدّ غاية الاستعمال اللّغوي.

وقد كان لهذا المصطلح أثر في الدّراسات اللّغوية العربية القديمة، إذ أدرك الكوفيون قيمة المقابلة في أضاحي المعنى، فسمّوها (الخلاف)، كما وظّف الجرجاني مصطلح (الفروق) في نظرية النّظم، في المقابلة بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى. وعمد تمام حسان إلى هذه الطريقة بغية ربط التراث النّحوي واللّغوي العربي بالنّظريات اللّسانية الحديثة، وإن أبدى بعض اللّغويين المحدثين تحفّظهم من هذه الطريقة في صوغ المصطلح اللّساني، خوفا من زيادة تعقيدات وغموض المصطلح، وتعارض المفاهيم وتعدّدها، وهي إحدى المشكلات المصطلحية. فمن غير المعقول، أن يكون لكلّ باحث مصطلحاته المتعدّدة، بينما المفهوم العلميّ واحد لدى جميع المشتغلين في هذا الحقل اللّغوي.

أسهمت جهود تمام حسان في إغناء النّحو العربي بمصطلحات لسانية، سدّت الفراغ الاصطلاحي الناتج عن المفاهيم الجديدة الواردة نتيجة احتكاك اللّغويين بثقافات غيرهم، ويتّصل هذا الأمر إمّا بتعريب المصطلح أو الإقتراض المعجمي، كما يطلق محمود فهمي حجازي⁵ أول

¹ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 89.

² نفسه، 92.

³ نفسه، ص 90.

⁴ نفسه، ص 34.

⁵ ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 226.

الاستعارة، كما يسميها محمد رشاد الحمزاوي¹، وهو السبيل الذي انتهجه تمام في صوغ مصطلحاته، ومن بينها مصطلحات: الدياكروني، السانكروني، السنتاجماتية، البراديغماتية، القراماتيقا، الانتروبولوجيا، السيمولوجيا...². ومن المصطلحات أيضا *étymologie* والذي عبّر عنه "تطوّر البنية" أو تطوّر صورة الكلمة أو التطوّر الصّرفي لشكل الكلمة"، أمّا السّعران فترجمه إلى "الاشتقاق".

وهكذا لاحظنا فيما تقدّم من نماذج مصطلحية عند تمام حسان، أنّها لم تخرج عن نطاق مصطلحات المدرسة الإنجليزية، أو عن مدرسة براغ التشكية، أو المدرسة البنيوية الوصفية التي تميّزت بكثرة مصطلحاتها وتعدّدها، على حدّ تعبير ماريو باي³.

لقد اتخذت تلك المصطلحات لدى أغلب الباحثين العرب أشكالا متعدّدة في النّقل، مرّة بالترجمة، ومرّة بالتّعريب، ومرّة باللجوء إلى المصطلح التراثي، عندما يطابق المفهوم الجديد المفهوم التراثي، وهذا إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على ذلك الأثر البالغ الذي تركته المناهج الغربية في نفوس هؤلاء المبتعثين إلى أوروبا، فجعلتهم يرغبون بلهفة إلى نقل هذه المعارف إلى اللغة العربية، ومحاولة إقحام هذه المصطلحات إلى المعجم العربي، ممّا أسفر عنه جدلا واسعا في أوساط اللغويين بين متقبّل لها، وبين رافض. فغدت مشكلة المصطلح اللغوي جزءا من مشكلة عامّة، تتّصل بواقع المصطلح العلميّ في الثقافة العربية. وهذا ما يدفعنا إلى الفخر والاعتزاز بجهود كلّ هؤلاء الذين نشّطوا ميدان البحث اللغوي فكرا ومنهجيا ومصطلحا. يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "ويدلّ أيضا على أنّ تعليم العلم صناعة اختلاف المصطلحات فيه. ولكلّ إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التّعليم يختص به شأن الصنائع كلّها. فدلّ على أنّ ذلك الاصطلاح ليس من العلم، ولكنّه واحد عند جميعهم..."⁴.

لقد سعى تمام حسان إلى دراسة النّحو العربي من كلّ مناحيه، دراسة وصفية تتخلّلها رؤى نقدية، راصدا نقاط التقاء منهجية بين الجذور اللغوية، وما ترصده المناهج اللسانية الغربية، مبرهنا على ذلك بنظرية "فيرت السياقية"، التي تلتقي مع نظرية النّظم للجرجاني. كما دعا صراحة في

¹ ينظر: محمد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1977، ص 265.

² ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 177.

³ ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 256.

⁴ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ضبط محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ط، 2006، ص 985.

مؤلفه "مناهج البحث في اللغة" إلى دراسة المكونات اللسانية للغة العربية، وفق التحليل البنيوي، كما أولى اهتماما خاصا بالمصطلحات المذكورة آنفا على غرار مصطلح (الفونيم) و(الوظيفة). كما اعتمد في دراسة المستوى النحوي نمطا منهجيا تحليليا خاصا، يستند إلى التوجه التداولي (البراغماتي) الفعال، الذي يقوم على تصنيف وترتيب العناصر المكونة للبنية وفق أسس (الشكل والوظيفة)؛ أي باستقراء نتائج التحليل البنيوي للغة العربية، كما أسهم من خلال مؤلفه الأخير هذا، في تجديد النحو العربي، وذلك من خلال ترتيب الأفكار والنظريات اللغوية، إذ اعتبرها النقاد أجراً محاولة لترتيب الأفكار بعد سيبويه (148هـ-180هـ) والجرجاني (400-471 هـ).

المبحث الرابع: المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية والعربية:

رست البحوث اللسانية ردحا من الزمن على أفكار دي سوسير، وفي مقدمتها النظر إلى اللغات البشرية كونها بنيات مجردة، يتم علاجها خارج الإطار الإستعمالي، اعتقاد منهم أنّ النهج الوصفي هو الأقدر على دراسة الظاهرة اللغوية دراسة علمية موضوعية. وبمرور الزمن، برز الاتجاه الوظيفي معارضا هذا الطرح، مؤكداً أنّ الوظيفة الأساسية للغة الإنسانية هي التواصل والإبلاغ. لذلك حاول بعض النحويين أن يحقق هذا الهدف في الجانب النحوي والصوتي والدلالي. وعلى هذا الأساس تنبّه سيمون ديك وغيره إلى ضرورة تناول اللغة في جانبها التداولي؛ أي تداول اللغة بين متكلم ومستمع في سياقات مادية وثقافية واجتماعية، مزاجا بين التحليل الوظيفي والتداولي، مستندا إلى عدة مناهج لغوية أبرزها علم اللغة النفسي وعلم اللغة الاجتماعي مستثمرا كل ذلك في قضايا تعليم اللغة وبناء النصوص وتحليلها.

أولاً- تعريف الوظيفة:

1 - لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور¹ من مادة (و-ظ-ف)

وظَف. الوظيفة. من كلّ شيء ما يقدر له في كل يوم من رزقا أو طعاما أو علف أو شراب وجمعها وظائف ووظف ووظف الشيء على وُظفه وظفه توظيفا: ألزمها إيّاه وقد وظفت له توظيفا على الصّبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ فقد وردت في المعاجم العربية بمعنيين أحدهما التقرير أو التعيين لأمر حيوي في حياة الكائن، الماء أو الطعام للإنسان، والعلف للحيوان، وقد حصل معاني لفظة (الوظيفة) في المعاني التالية كما يرى الأستاذ يحيى بعبطيش:²

* العمل من حيث تحديد المدة الزمنية وتوظيف تولى وظيفة أو أصبح موظفا.

¹ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، المجلد الثالث، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص1158.

² ينظر: يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2006، ص05.

* الدور الذي يلعبه الشخص بوظيفة عامة أو إدارية أو دبلوماسية...

* التوسع في استعمال لفظة وظيفة، والشبه إليها وظيفي التي أصبحت صفة الكثير من العلوم الحديثة، كعلم النفس الوظيفي، وعلم التربية الوظيفي... والنسبة أو الصفة في كل ذلك؛ تعني الاعتماد على مبدأ تحديد الوظائف بالمعاني السالفة الذكر.

* أي شيء تطبيقي كمقابل لا شيء نظري؛ أي كل ما هو عمل ملموس مفيد كالرصيد اللغوي الوظيفي، والإجراءات الوظيفية.

2- اصطلاحاً:

تتوَّعت المفاهيم وتعدّدت حول الوظيفة، ومحور النقاش حول: هل للغة وظيفة؟

وإذا ثبت أنّ للغة وظيفة ما، فهل هي وظيفة واحدة، أم عدّة وظائف؟

ورد في معجم جورج مونان¹: "تقوم وجهة النظر الوظيفية في تحليل لساني على وصف بنية لغة ما، والتي تعرّف قبل كلّ شيء، بأنّها وسيلة تواصل، وفي هذه الحالة كلّ الوحدات اللسانية والعلاقات المتبادلة بينها تحلّل وتوصف اعتداداً بدورها (وظيفتها) في مؤسسة التواصل. أمّا جون دي بول، فقد عرّف الوظيفة: "الدور الذي تؤدّيه الوحدة اللسانية في البنية التركيبية للملفوف، ويعدّ كلّ عنصر من الجملة مشاركا في معناه العام".²

¹ ينظر: جورج مونان، معجم اللسانيات، ص 216، نقلا عن خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة، ط2، 2012، ص95.

² J.Dubois, Dictionnaire de la linguistique, Larousse, Paris, edition 1994, P204.

فكي لا اتعرفين لا يقران مبدأ التّواصل، وبيان قيمة العنصر ودوره في الجملة، وبالتالي عدت الدراسات الوظيفية نظريات خطاب، لا نظريات جملة، لأنّها تهتمّ بهذا العنصر بوصفه معطى ضمن سياق ومقام معروفين، ويكتسب قيمة منهما، ويؤدّي دوره خلالهما.¹

ميّز ديك بين وظيفة التّواصل، وجعلها أصلاً، وبين باقي الوظائف التي يمكن تسخير اللغة لتأديتها، وعدّها فروعا متّسقة لذلك الأصل. وعموماً، فوظيفة اللّغة-حسب مختلف الآراء - تنحصر في التعبير عن الفكرة والتّواصل، وهي الوظيفة الأصل، أمّا باقي الوظائف، هي فروع أو مجرد أنماط خطابية لهذه الوظيفة الأصل.

أمّا عن وظائف اللغة، يرجعها هاليداي إلى ثلاثة وظائف مترابطة: الوظيفة التمثيلية، والوظيفة العلاقية، والوظيفة النصيّة، التي تكمن في إنتاج خطاب متّسق مطابق لمقام إنتاجه. أمّا جاكبسون، يرى أنّ للّغة ستّ وظائف وهي: الوظيفة المرجعية (الإحالية)، والتّعبيرية، والتأثيرية، والشّعريّة (الفنيّة) والميتا لغوية، والوظيفة اللغوية.

3- المنحى الوظيفي في الثقافة العربية:

يعدّ التراث اللّغوي العربي من أهمّ المعادلات التي شغلت بال المنشغلين بالحقل اللّغوي، إذ لا نكاد نجد باحثاً عربياً لم يتطرّق إليها، بل وحتىّ المستشرقين أنفسهم انشغلوا كثيراً في مجال التراث اللّساني العربي، بغضّ النظر عن الصور المنهجية والنّظرية التي تتحكّم في وصف اللّغة العربية، ودراسة مستوياتها. فالعرب أصبحوا أكثر انفتاحاً على مختلف الثقافات، بحكم إدراكهم مقارنة الظاهرة اللغوية، لابدّ أن تتجاوز منظور نموذج التقليدي حتى تستفيد وتنتفع من إفرازات الثورة اللسانية العالمية المتجدّدة، وذلك بحكم المفاهيم الأساسية المشتركة بين اللغات الطبيعية المنقولة من علم إلى آخر، كمفاهيم (الاختصاص، التقديم والتأخير، التخصيص... وغيرها)، حتى في اللغة العربية نفسها فالعديد من المصطلحات تختلف من عالم لآخر على نحو المصطلح

¹ ينظر: خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية، ص 95.

النحوي فهو " خروج أسلوب إلى أسلوب آخر"، والمصطلح البلاغي " الغرض الأصلي والغرض الفرعي"، والثنائية المنطقية " المنطوق والمفهوم"، فالجامع بين هذه المصطلحات المختلفة، كونها ترجع إلى أصل واحد وهو كتاب (سيبويه).

فجاء المنحى الوظيفي ليزيل اللبس على مبدء التّجانس هذا بين مختلف العلوم، لتشكل وحدة متماسكة ونظاما واحدا، معتمدين في ذلك على أرض باب البلاغة العربية، في وضع أسس هذا المنحى، ومتّبعين منهجية استصفائية تكفل إنصافا للتراث اللغوي، وتتماشى ومبدأ الإسقاط الكلّي لتغدو علاقة امتداد، وتطوّر، واقتراض على اعتبار أنّ التراث العربيّ " تاريخ ومرجع يحتكم إليه حين الحجاج، لورود مقارنة ظواهر لغوية عربية معينة، ومصدر يمتّع منه الاحتياج إلى مفاهيم أو تحليلات مناسبة يمكن أن تغني المقاربة الوظيفية".¹

إنّ الوظيفة عند أحمد المتوكل، تربطها بمفهومين: الوظيفة كعلاقة، والوظيفة كدور.²

1-3: الوظيفة كعلاقة: المقصود بالعلاقة القائمة بين مكونين، أو مكونات في المركّب الاسمي، أو الجملة. ففي الأنحاء الصّورية، يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول. أمّا في الأنحاء الوظيفية، يستخدم للدلالة على كلّ العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة. مثال ذلك، أنّ النّحو الوظيفي يميّز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: دلالية (منفّذ - مستقبل - متقبّل - زمان - أداة) تداولية (محور - بؤرة...) تركيبية (فاعل - مفعول ...).

2-3- الوظيفة كدور : ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية للغات الطبيعة من أجل تحقيقه، ويخصّ الدور اللغة بوصفها نسقا متكاملا. ومن بين هذه الأدوار، تحقيق التّواصل بين مستعمليها، تضاف إلى الوظائف التركيبية والدلالية وأخرى.

¹ أحمد المتوكل، مسائل في النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، المقدمة.

² ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2005، ص21.

ثانيا: المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية:

عرف الدرس اللساني الحديث في مطلع القرن العشرين ثورة عميقة في تجديد مناهج البحث اللساني، وتطوير آدائه وأدواته وأفكاره، فكانت الثورة التبليغية على رأس هذه الثورات، والتي ولدت من رحم علم الأجناس، ولذا جاءت كردّة فعل على هيمنة التصور التجريدي الذي لازم الفكر البنيوي في تحليله الظاهرة اللغوية بعيدا عن الأداء، وما يحيط به من ظروف وملابسات واحتفائه بالقدرة فقط دون غيرها. فقد سلّطت الدراسات آنذاك الضوء في علاجها قضايا اللغة ككيان مستقل بذاته، دون الرجوع أو الالتفات إلى مختلف المواقف الاجتماعية والحياتية، التي يستخدم في إطارها، متناسين أهم وظيفة لغوية، وهي الوظيفة التبليغية باعتبارها أحد مكونات الوظيفة التواصلية. وعدّت بذلك النظرية السياقية محلّ اهتمامهم من جديد، وصارت من أولويات البحوث اللسانية الحديثة. وحاول الوظيفيون استثمار النتائج المحقّقة من طرف التوليديين، والتسقيين. فجمعوا بين الرأيين (التوليدي والوظيفي) من جميع جوانب المستويات الدلالية، والتداولية والتركيبية، والمعجمية، لتكوّن بذلك نظرية النحو الوظيفي بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكلّ نماذجها.¹

1- موضوع النحو الوظيفي:

حصر الفكر اللساني الحديث موضوع النحو في ثلاثة مراحل: مرحلة الجمع والتصنيف، ومرحلة التتميط الموضوع لهذه النظرية والقدرة التواصلية في القدرة النحوية والتداولية، على اعتبار أنّ مستعملي اللغة الطبيعية لا يتواصلون فيما بينهم إلاّ بخطابات، ولهم مجموعة كفايات (معرفية، ولغوية، وإدراكية، ومنطقية). إذن، فهذه هي النظرية تنطلق من نقطة مفادها، أنّ الجملة بنية منجزّة نتاج المقام؛ أي أنّها نتاج نسق من الوحدات لا يمكن تحديد بعض خصائصها إلاّ من خلال مراعاة ظروف إنتاجها، انطلاقا من مقاصد متلقّيها أثناء عملية التبليغ، على أنّها "تجليات لخصائص الوظيفة، مرتبطة بالغرض التواصلية المروم إنجازها".

¹ ينظر: آيت علي أوشان، اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص49.

لقد ربط موضوعها بالتصور الذي قدم في نظرية "أفعال الكلام" لأنّ المتتبع المتفحص لأدبيات نظرية النحو الوظيفي - أبحاث سيمون ديك والمتوكل - خصوصاً في مراحلها الأولى لا يجد تعريفاً واضحاً لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللغوي، وقد وُقِّع طرح - أوستين - وتلميذه - سورل - "وهو الاتجاه الذي سلكه المتوكل في استثمار الفعل اللغوي عند أوستين وغرايس"¹، إذ يقول "أمّا في الدرس اللساني الحديث، فقد اقترضت نظريات لسانية ذات توجه تداولي أو وظيفي، ثنائية الفعل اللغوي المباشر/ الفعل اللغوي غير المباشر، المقترحة في نظرية أفعال الكلام، وتبنّتها في إطار ثلاثية تميّز بين ثلاثة مفاهيم هي: النمط الجملي، والقوة الإنجازية الأصلية، والقوة الإنجازية المستلزمة"².

ولعلّ من دواعي استعمال المنحى الوظيفي بديلاً للمنحى التحويلي، تصوير هذا الأخير النحو على أنّه عملية آلية تتحقّق عناصره بمجرد اتّباع القواعد المقررة لوصف اللّغة على أساسه، كما أنّه لم يول الجانب الوظيفي أثناء حدوث التحويلات أهمية كافية³، ولاسيّما الجانب التداولي pragmatic. ويبدو أنّ النقود التي وجّهت للمنهج التحويلي من ضعف الاعتناء بجانب الممارسة، وأثره في قدرة المتكلم المستمع، وعدم الاهتمام بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، وهما محور الجانب التداولي، مثل ما أشار إليه الباحث طه عبد الرحمان صاحب مصطلح (تداول)، وهو الأمر الذي احتفى به النهج الوظيفي، بالإضافة إلى المكوّنين الدلالي والتركيبّي، اهتمّ بالمكوّن التداولي، وهي أهمّ المحاور التي يركّز عليها البحث في النحو⁴. وقد أشار النحاة الوظيفيون المحدثون، أنّ الوظائف، أو العلائق النحوية موجودة في كلّ النماذج اللّغوية، قديمها وحديثها، عربياً وغربياً⁵.

وقد عبر المنحى الوظيفي في سياق تطوّره بمرحلتين أساسيتين هما:

¹ ينظر: المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دار الأمان، زنقة المأمونية، الرباط، ط1، 2010، ص50.

² المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص18.

³ ينظر: يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، العدد3، الكويت 1989، ص70.

⁴ ينظر: سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيوييه، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، 1989، ص124.

⁵ ينظر: البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1981، ص259.

1-1- مرحلة الوظيفيين المتقدمين: وتستمر هذه المرحلة حتى 1972 ، أما بداياتها فكانت مع مدرسة براغ، التي أسسها **ماتزيوس** سنة 1926، وتتحصر توجّهاتها في "المنظور الوظيفي للجملة"، باعتبار اللغة ثلاثة مستويات: المستوى النحوي، المستوى الدلالي، والمستوى الكلامي، الذي يتفاعل فيه المستويان الأولان في عملية التّواصل اللّغوي.¹ كما يقوم على اعتبار الجملة تتألف من عنصرين رئيسيين: يسمّى الأول مسندا *thème* والثاني مسندا إليه *Rhème*. وقدّم **جان فريباس** تصوّرا جديدا، سمّاه ديناميكية الاتّصال، التي تتجسّد في تنمية المعلومات موضع التعبير. وينادي هذا التّصوّر الجديد بثلاث وحدات للجملة هي:

-المسند، ويعبّر به أقل درجة من الدينامية.

-المسند إليه، ويمثّل أعلى درجة منها.

الوحدات الانتقالية، (الإضافية) (Transition Élément) وتتمثّل في الحال، والظرف، وأدوات النّسخ والشرط، اللّازمة لاستقامة الجملة نحويّا.

وبهذا التّصوّر الجديد، يمثّل المسند إليه المعلومة الجديدة في الرّسالة اللّغوية.² نحو قولنا:

- أين ذهب التلميذ؟

ذهب	التلميذ	إلى المكتبة.
وحدة انتقالية	مسند	مسند إليه

فالمسند إليه في الجملة يمثّل إجابة عن السؤال (أين)، وبذلك فهو يمثّل تنمية للمعلومات التي يشير إليها **جان فريباس**، كما يشكّل (المفعول به) أيضا بالنسبة إليهم عنصرا هاما في تنمية المعلومات، لكونه يفكّ إيهاما. ومن خلال هذا العرض، فإنّ المسند والمسند إليه وفق هذا التّصور

¹ ينظر: يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص76.

² نفسه، ص77.

يختلف عن ما هو عليه عند النحاة العرب القدماء، فمنهم من ينسب إليه الحدث، في حين يعدّ المسند في حديث، سواء أكان في موقعه، أم تأخر.

1-2- مرحلة الوظيفيين المتأخرين:

أمّا تصوّرات رائد المدرسة الإنجليزية فيرث، فأنحصرت آراؤه في نظرية (سياق الحال)؛ "وهو جملة من العناصر المكوّنة للموقف الكلامي" وهي شخصية المتكلّم و السّامع، والعوامل الاجتماعية المرتبطة باللغة. وقد أطلق عليها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن تسميات "العنصر الذاتى، والعنصر الموضوعي"¹. في حين يرى المسدي أنّ فيرث، غداة بنائه لهذه النظرية، فقد اعتمد على آراء مالينوفسكي الذي دعا إلى ضرورة "أخذ المعطيات الاجتماعية في الحسبان أثناء تحديد السياق."²

وتعتبر إسهامات مايكل هاليداي أكثر تكاملا في الجانب الوظيفي، فقدره المتكلّم على استعمال اللغة تقع التي تسمح بها اللغة، ممّا دفع به إلى التأكيد على الجانب الوظيفي للغة، وضرورة تصنيف هذه الوظائف ضمن نظام خاصّ ودقيق، يعبر عن استخداماتها ضمن ما يسمّى "النحو النظامي: "systematic grammar"³ من أمثلة ذلك:

- يلعب (هو) في الملعب.

- مات مدير المدرسة.

فيعتبر أنصار هذه المدرسة، حين ينحصر النشاط في (الفاعل) أو (المتقبل) على أنّه نشاط قاصر. أمّا حين يتجاوزه إلى عنصر آخر، فهو نشاط مجاور. وهنا يذكّرنا بالتّعددية واللّزوم في النحو العربيّ وبسمّونه "النشاط المجاور".

أمّا مارتيني رائد المدرسة الفرنسية، فقد اعتمد على آراء مدرسة براغ، ووسّع أفكار ترويتسكوي في العلاقات الإسنادية، باعتبار المسند محور العملية الإبلالية، أمّا المسند إليه، فهو عنصر مشارك في الحدث، يكمل المعنى، لكونه حاملا لمعلومات لابدّ من الإشارة إليها، لارتباطها بجمل الخطاب. وقد سمّي هذا الارتباط "بوظيفة اللغة".⁴

¹ مجلة البحث اللساني والسميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1984، ص302.

² مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، معهد الإنحاء العربي، بيروت، 1976، ص46.

³ يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، مجلد 20، ع3، ص83.

⁴ اندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، المطبعة الجديدة، دمشق، 1985، ص123.

ويعدّ الطيب البكوش هذه المدرسة " الأقرب من واقع اللغة الملموس، لكونها بعيدة عن الشطط والإغراق في التجريدية"¹. ويرتبط مفهوم الوظيفة عند مارتيني باختيار المتكلم أدوات تعبيره اختيارا واعيا، وهذا يكفل تحديد وظيفة الكلام، وأي عنصر من عناصره بالشحنة الإخبارية. وبذلك تكون الوظيفة القيمة التمييزية من الناحية الدلالية²، وبالتالي فإن أهمية الوظيفة التي يؤديها كلّ عنصر من عناصر الكلام، يرتبط بعنصر من عناصر الجملة يكون محور الإبلاغ. وعليه، فإنّ أحكام العلاقة التي تربط الكلام بعضه ببعض يؤدي إلى الإبلاغ والتعبير عن المقاصد بدقّة وفاعلية كبيرة. كلّ هذه المعطيات هي التي أغرت اللغويين العرب، لذلك تميّزت رؤاهم الوظيفية على رأسهم - أحمد المتوكل - بوحدة الرؤية المنهجية و النظرية، وتكييفها مع مبادئ ومعطيات اللّغة العربية. هذا مكن من بناء الجزء المهمّ من نحو اللغة العربية الوظيفي.³

2- النحو الوظيفي واللّغة العربية:

ينسب ذكر اللّسانيات الوظيفية في اللّسانيات العربية إلى أحمد المتوكل، الذي حاول وصف اللّغة العربية، وتفسير قضاياها من وجهة نظر نحو الوظيفي، مبرّرا اختياره لهذه النظرية دون غيرها من الأنحاء الأخرى بقوله: "يعتبر النّحو الوظيفي functional grammar الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات التّمنّجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى. كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النّظريات التداولية، بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظرية لغوية النحو العقلاني (نحو الاحوال) الوظيفية نظريات فلسفية" نظرية الأفعال اللغوية" أثبتت

¹ الطيب البكوش، علم الصرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة، الجملة التونسية للعلوم الاجتماعية، العدد 66، تونس، الجامعة التونسية 1981، ص 09.

² أندرية مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، ص 124.

³ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 276.

قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث¹. هدفه منذ 1982 إلى يومنا هذا التأسيس لنحو وظيفي للغة العربية، يتناولها في جميع مستوياتها، من خلال فهم المنجز اللغوي التراثي القديم، وذلك بالاطلاع الفاحص لجميع إنجازاته والإحاطة بمنطلقاته، إذ يقول: "أتاحت لنا دراسة الوظائف التداولية الخمس في اللغة العربية في إطار النحو الوظيفي، أن نمحص الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات... والقائلة بإمكان إقامة حوار مثمر بين الفكر اللغوي العربي القديم، والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض، رغم انتماء الفكرين إلى حقلين نظريين متباينين."²

ثالثا: الوظيفية، والمكوّن الوظيفي في الدراسات اللسانية الحديثة:

قبل بروز الفكر الوظيفي بشكل واضح وصريح على يد (مارتينييه) من خلال مؤلفاته: "مبادئ في اللسانيات العامة" 1960، و"اللسانيات الادائية" 1970 و"اللغة والوظيفة" 1970، عرّف اللسان في إطاره الوظيفي، مؤكداً على وظيفته التّواصلية، الذي يرى أنّ "الوظيفة الأساسية للسان البشري، هي ما يسمح لأيّ إنسان أن يبلغ تجربته الشخصية، ويتواصل مع غيره من الناس³. فهنا يقرّ بأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي إحداث التّواصل بين أفراد المجتمع، رغم إقراره بوظائف أخرى تؤديها اللغة. على غرار هذه الوظيفة الأساسية، تمحورت آراء مارتينييه الوظيفية في مجموعة من النقاط، أبرزها:

- وظيفة اللّغة la fonction de la langue

- التقطيع المزدوج la double articulation

¹ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص 09.

² أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10.

³ Voir : A.Martinet, la linguistique synchronique, Paris, 1970, P09.

- مفهوم الملاءمة la pertinence

- الاقتصاد اللغوي économie de la langue

وتعدّ الوظيفة امتداد للاتجاه العقلاني، إذ كانت بداية استعماله في ميدان الهندسة المعمارية وعلم الاجتماع، إذ يستمدّ مبادئه من جملة من المسلّمات والبديهيات، ترى في المجتمع كلّ عضويّ، يتحقّق من خلال الوظائف التي تؤديها عناصرها المختلفة والمتنوعة، ثمّ انتقل هذا الاستعمال إلى حقل اللسانيات، فأصبح عيان الاتجاه الذي يربط دراسة العناصر اللغوية المختلفة (أصوات، كلمات، تراكيب) بالوظيفة التبليغية (fonction communicative)، ثمّ انتقلت إلى اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات الحية بصفة خاصة¹. فكلّ الدراسات اللسانية الحديثة ركزت جهودها في سبيل إبراز الوظيفة الإبلاغية للغة²، وما نتج عنها من فروق في وظائف اللغة، وهذا ما سمحت من تجاوز الأنحاء الجزئية التي طبقت على الجملة إلى وضع أنحاء كليّة، لدراسة الخطاب في التحليل الوظيفي العربي، يشمل الوحدات الصرفية والتركيبية، من خلال التركيز على المعاني الوظيفية المستخلصة من الشّكل التعبيري للغة العربية الحديث، خاصّة عند أحمد المتوكل في المغرب وتام حسان في المشرق، خاصّة في مؤلّفه "اللغة العربية معناها ومبناها". ويعتبر هذا المؤلّف مقارنة متميّزة في قراءته للتراث اللغوي العربي القديم، أراد أن يجمع بين معطياته، ونتائج اللسانيات الحديثة.

1- مفهوم المكوّن الوظيفي:

وظف المتوكل في كتبه " المكوّن الدلالي، والمكوّن التداولي" دون أن يشير إلى المكوّن الوظيفي، خاصّة في مؤلّفه "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية". وقد سمّى كلّ ذلك

¹ يحي بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 08.

² أحمد حساني، السمات التفريغية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 13.

"بمكونات البنية التحتية". وقد عرفه على أنها بنية متعددة الطبقات، وأن الطبقات التي تتضمنها أربع: الحمل المركزي، والحمل الموسع وقضية وإنجاز¹. ويمثل لها كما يلي:

[إنجاز : [قضية : [حمل موسّع : [حمل مركزي : [حمل نووي]]]]

- المكوّن: فهي صيغة مشتقة من اسم فاعل، من الفعل كوّن، وهو ما يكون صوتاً لغوياً² وتشتق كلمة "المكوّن" من الفعل الثلاثي كوّن كونا الشيء أحدثه، والله مكوّن الأشياء، يخرجها من عدم إلى الوجود. وبات فلان بكينة سوء أي بحالة سوء.³

والكينونة هي "مصدر كان أحسن، والكائن أيضاً الأمر الحادث، والمكان اشتقاقه من كان يكون فلما كثرت صارت الميم كأنها أصلية فجمع على أمكنته ويقال أيضاً: تمكّن كما يقال من المسكين: تمسكن فلان مني مكان هذا وهو مني موضع العمامة، وغير هذا، ثم يخرج العرب على المفعول ولا يخرجونه على غير ذلك من المصادر".⁴

- الوظيفي: يعرف في قاموس اللسانيات على أنه " مفهوم لساني عام يقوم على وصف بنية اللغة بوصفها أداة تبليغية قبل كلّ شيء. وفي هذه الحالة، فإنّ كلّ الوحدات اللغوية والعلاقات التي تقوم فيما بينها تحلّ وتوصف من خلال دورها في إنشاء التبليغ".⁵

أمّا في مجال النّحو الوظيفي، فالمكوّن الوظيفي " مفهوم أولي، لا وظيفة مشتقة أنّ هناك بعض الأنحاء ما تكون العلاقات الناشئة بين وحدته اللغوية، لآداء وظيفة واحدة كالعلاقة التركيبية أو النحوية (الفاعل والمفعول). ومن الأنحاء ما يقصر العلاقات على نوعين كالعلاقة التركيبية

¹ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان للنشر والتوزيع، زنقة المامونية، الرباط، المغرب، د.ط، 1995، ص46.

² أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، مجلد 3، القاهرة، ط1، 2008، ص1975.

³ ابن منظور، لسان العرب، مج 3، ص364.

⁴ الخليل، معجم العين، مكتبة ناشرون، لبنان، ط1، 2004، ص735.

⁵ G.Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Paris, 1974, P144.

والدَلالية (المنفَذ والمتقبَّل)، بينما يشترط النّحو الوظيفي أن تكون هذه العلاقات المذكورة أصلية، وهي البنية التحتية للتركيب، انطلاقاً من المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية التي تنظمها تلك البنية التحتية.

ويقصد **المتوكل** بالمكوّن الدَلالي هو "المكوّن الثاني بعد الإطار الحملي للمدخل المعجمي الذي يضطلع بمهمة التّمثيل لمعنى المحمول" ومثل لذلك ب: ط.ت حيث (ط) إطار حملي، و(ت) تعريف دلالي. فالإطار الحملي مشكّل من: محمول وحدود (موضوعات ولواحق)، ويكون المدخل المعجمي مؤلّفه من إطارين حمليين: إطار حملي معرف وإطار حملي معرف تعريفاً دلالياً. أمّا المكوّن التداولي، فيقصد به "المكوّن المنظم على أساس الأدوار الخطابية التي تحملها مكوّنات الجملة، حيث يتحكّم في بنية الجملة نوعان من المعلومات (قديمة/جديدة) تحملها المكوّنات، بالنظر إلى حمولة الجملة الإخبارية، كما يبرز إلى ذلك مكوّن رئيس...تبنى عليه بنية مكوّنات الجملة، يطلق عليه في هذه النظرية مصطلح القمّة التداولية أو مصطلح العماد"¹ كما يستخلص من هذا، أنّ هذين المكوّنين يستخدمان كمفهومين للمكوّن الوظيفي.

2 - نحو الجملة، ونحو النص:

إنّ الجملة محور اهتمام واشتغال الوظيفيين، إذ لم يتبلور ذلك في المصنّفات النحوية العربية الأولى ككتاب سيبويه. ويرجع استعمال هذا المصطلح إلى المبرد (ت 286هـ) في كتابه "المقتضب"، ورد استعمال هذا المصطلح (الجملة) عند حديثه عن الفاعل في قوله "وإنّما كان الفعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن عليها السّكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب الفاعل والفعل بمنزلة الإبتداء والخبر"². الجملة عند المبرد تتركّب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وتوصل المحيط إلى أنّ الجملة مرادفة للكلام، لكنهم اشترطوا فيها حصول الفائدة. يقول ابن جني (392هـ): "أمّا الكلام، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويون الجمل."³

¹ يحي بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 60.

² المبرد، المقتضب، تحقيق حسن محمد، مراجعة إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت، ط1، ص55.

³ ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، ج1، د.ط، د.ت، ص17.

وقد ظهرت فكرة الإسناد مع بداية النحو العربي. إذ يقول سيبويه (ت 180هـ): "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك"، ومثل ذلك "يذهب عبد الله"، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن الاسم الأول من بدء من الآخر في الابتداء."

أمّا في الدّراسات اللسانية الحديثة، فقد ظهرت فكرة الإسناد عند اللغوي المستشرق أندريه رومان، الذي يذهب إلى أنّ "الجملة هي الوحدة الكبرى في نظام الاتّصال الكلامي يكفي المسند لتكوينها وجود عنصرين هما: نواة الجملة، والعلاقة بينهما بنيوية موجودة بالضرورة."¹ فالجملة إذن، تعتبر عند اللغويين المحدثين هي الوحدة التركيبية المؤلفة من:

-المسند: *prédicat*

-المسند إليه: *sujet*

-مشكّلات الجملة النواة: *phrase noyau*

- مشكّلة الجملة النواة

أمّا بقية العناصر فهي عناصر توسيعية بالإمكان الاستغناء عنها. ويقدم مهدي المخزومي تعريفاً جديداً للجملة ممزوجاً بآراء علم النفس وفلسفة المنطق. يقول: "الجملة هي الصّورة اللفظية للكلام المفيد في أيّ لغة من اللّغات. وهي المركّبة الذي يبين فيه المتكلم أنّ الصّورة الذهنية كانت قد ألّفت فيه أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السّامع."²

2-1- نحو الجملة:

الجملة في النحو الوظيفي، فقد شاع استعمال هذا المصطلح مادام ارتباطها مقرون بالوظيفة التبليغية، والتحليلات التداولية القائمة على مفهوم القوّة الإنجازية (*force illocutoire*) مفهومها في هذا المجال "مرتبط بشكل واضح بنظرية الأفعال اللغوية لدى فلاسفة اللغة العادية لمدرسة أكسفورد التي أسّسها الفيلسوف "أوستين" في بداية الستينات، وطوّرها تلميذه (سورل) ثمّ غرايس

¹ سيبويه، الكتاب تح عبد السلام هارون، مكتبة الغانجي، ج1، القاهرة، ط3، 1988، ص23.

² أندريه رومان، النحو العربي، ترجمة: علاء اسماعيل منشورات جامعة القاهرة، مصر، 1992، ص123.

في السبعينات¹، وتوصلوا إلى الذين نفذها أنّ الجملة ما هي إلا فعل لغوي acte de langage ويقسمها القدامى إلى قسمين : الجملة البسيطة، والجملة المركبة. أمّا باعتبار التركيب النحوي، فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

-الجملة الاسمية: وهي التي وقع في صدرها اسم، نحو: محمد ذكيّ.

-الجملة الفعلية: وهي التي وقع في صدرها فعل، نحو: نحج محمد.

-الجملة الظرفية: وهي التي وقعت في صدرها ظرف، أو جارّ ومجرور، نحو: في الدار

محمد.

كما يقسم النحاة الجملة إلى ثلاثة أنواع:²

- الجملة الأصلية: وهي المقتصرة على ركني الإسناد (المبتدأ أو الخبر أو ما ينوب عنه) (الفعل والفاعل أو من ينوب عنه).

- الجملة الكبرى: وهي المركبة من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الحديقة أرجاؤها واسعة .

- الجملة الصغرى: وهي الجملة الفعلية أو الاسمية، وقعت إحداها خبرا للمبتدأ، نحو قولك: ألفا دينار.

2-2- نحو النصّ:

ظهر نحو النصّ في أواخر الستينات من القرن العشرين، أين شهدت الدّراسات اللغوية تحوّلا جذريا نحو الاهتمام بقضايا النصّ، واتخذ اللغويون موضوعا للدّراسة³، وذلك لأنّ الدّراسة اللسانية

¹ نعيمة الزهري، الأمر والنهي في اللغة العربية، منشورات كلية الآداب واللغات، جامعة الحسن الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، د.ط، 1997، ص136.

² عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ج1، مصر، ط3، د.ت، ص16.

³ محمد الشاوش، تحليل الخطاب في النحو العربي، ج1، تونس، ط1، 2001، ص 77.

السابقة اتخذت من الجملة وحدة لغوية كبرى للتحليل، فتوسّع البحث ليشمل الاهتمام بالنصّ. ومن بواكير هذا الاهتمام ما أشار إليه (فايل) سنة 1887 فقد "علقه في تتبّع اللفظ على تتبّع الأفكار، وفصل هذا التتابع عن النحو. وقدّم من خلال ذلك المعايير الوظيفية للجملة كما أشير إلى فصل من أطروحة دكتوراه لباحثة أمريكية أشارت فيه إلى الرّبط بين الجملة وعلاقتها الداخلية على أساس نصّي".¹

وقد عرّفه سعيد حسن بحيري "نحو النصّ يراعه في وصفه وتحليلاته عناصر، لم توضع في الاعتبار من قبل. ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية. ويحاول أن يقدم صياغة كليّة دقيقة للأبنية النصيّة، وقواعد ترابطها. وبعبارة موجزة، قد حدّدت النصّ مهمّة بعينها، لا يمكن أن يزوجها بدقّة إذا التزم أحد بالجملة".² فبهذا المفهوم علم نحو النصّ، هو علم يحوي قواعد خاصّة به يدرس تلك العلاقات التي تربط ذلك التّشكيل النصّي من خلال استخراج النتائج القريبى التي تؤلّف التّشكيل النصّي.

ولقد دفع إلى ظهور هذا اللون من الدراسات اللغوية، جملة من الأسباب يمكن أن نحصرها فيما يلي:

1- محدودية أفق الدراسات اللسانية : فتلك المناهج اللسانية التي حصلت دراسة للغة في ذاتها ولذاتها؛ وتقصده هنا الدراسات الوصفية، وعدم الاهتمام بدراسة المعنى، ممّا جعل اللغة مجرد هيكل شكليّ، الأمر الذي دفع بالباحثين في مجال اللغة إلى استكشاف المعطيات التداولية، وتوسيع دائرة البحوث من الجملة إلى النصّ.

2- معضلة التّيارات النقدية: فهذه التّيارات شهدت في القرن العشرين أزمة حادّة، وجدت في النصّ الحل الأسمى، فرأوا من الضرورة بمكان، تجاوز مفهوم القدرة والجملة التي جاءت في

¹ سعد حسن بحيري، علم لغة النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط1، 1997، ص 18.

² نفسه، ص 113.

التيار التوليدي التحويلي مع تشومسكي، إلى الاهتمام بالإنجاز والنص كحلول جذرية لتجاوز هذه الأزمة التي شهدتها المناهج النقدية الحديثة، فتمثلت وظائف نحو النص في:¹

1- الوصف النصي.

2- التحليل النصي.

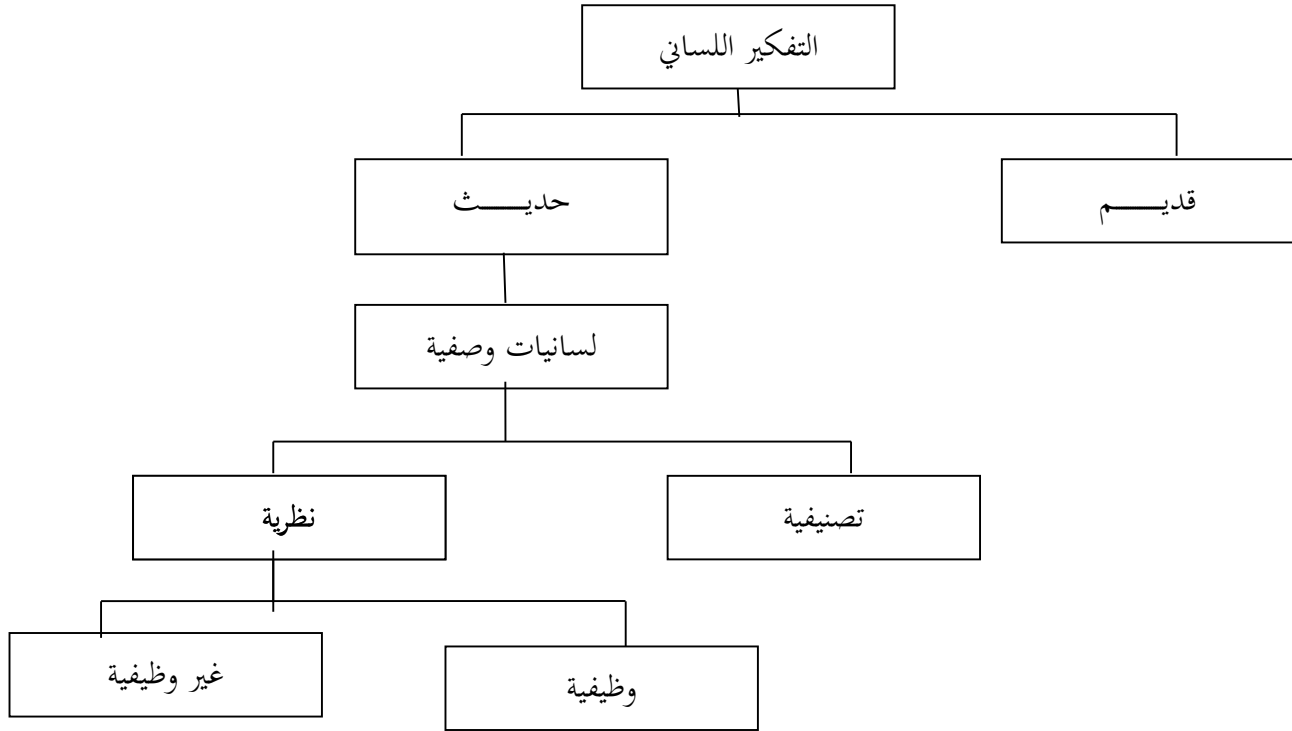
وبالتالي نستنتج، أنّ الوظيفة الأساسية لنحو النص، هو تحقيق التّواصل اللغوي بشتى أشكال التفاعل، من خلال توفر شروطه وقواعده وخواصه ومستويات استخداماته، وذلك من خلال التأثير بين المتكلم والسّامع. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحليل الخواص المعرفية عادة إنتاج البيانات النصية. وبهذا نقول أنّ نحو النصّ يشترك مع النحو الوظيفي في كونهما يحققان الغاية التبليغية. وهنا يمكن أن نطرح تساؤلاً، وهو متى نقول أنّ هذا النحو وظيفي، والآخ غير وظيفي؟

رابعاً: التمييز بين النظريات الوظيفية، وغير الوظيفية:

يذهب المتوكل في هذا الشأن إلى القول: " نقول عن نظرية أنّها نظرية وظيفية، إذا كانت غاياتها تفسير الخصائص الصّورية للغات الطبيعية، بربط هذه الخصائص والوظيفة، اللسان الوظيفي، التواصلية. أمّا النظريات غير الوظيفية، فهي التي تجعل من مبادئها المنهجية العامة أنّ بنية اللغات الطبيعية يسوغ وصفها وتفسيرها بمعزل عن وظيفتها التواصلية"². ويمكن تفصيل هذا القول من خلال الترسّيمة الآتية:

¹ ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار غريب، المجلد 9، القاهرة، 2006، ص 55.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 13.



فمصطلح "الوظيفية"، هو المصطلح الدقيق والجوهري، الذي يمكن من التمييز بين النظريات اللسانية الحديثة، من حيث وظيفتها، أو غير ذلك، لأنّ الأنحاء في مجموعها صورية بالضرورة،¹ تجمعها قواسم مشتركة، وأخرى تفرّق بينهما. فمن أبرز ما يجمع بينهما:

1- ما يجمع النظريات الوظيفية:

يجمع النظريات اللسانية الوظيفية الحديثة العديد من النقاط التي تجعلها مشتركة في التصوّر والأهداف، فمن أبرز ما يجمع بينهم:

- جلّ النظريات اللسانية تسعى إلى وصف اللغة الطبيعية؛ أي موضوعها اللسان.

- لا تقف هذه النظريات عند حدود الوصف، بل تتعدّاه إلى التفسير.

- تهدف هذه النظريات إلى استكشاف الخصائص الجامعة بين اللغات الطبيعية؛ أي أنّها تسعى إلى وضع نحو كليّ "تتفرّع عنه" "أنحاء خاصّة".

¹ ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 11.

- تسوق النظرية أنموذجا سوريا، تفترض أن يكفل فيه التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة.

2- ما يفرق بين هذه النظريات:

أما ما يفرق بينهما:

- تعتبر النظريات غير الوظيفية اللغة نسقا مجردا، تؤدي فيه الجمل الوظائف "التعبير عن الفكر". أما النظريات الوظيفية، فاللغة عندها وسيلة للتواصل الاجتماعي؛ أي نسق رمزي.

- يمكن وصف اللغة في الأنحاء غير الوظيفية، من خلال استخراج خصائصها دون اللجوء إلى وظيفتها، لكونها نسقا مجردا. بينما في الأنحاء الوظيفية لا يمكن إدراك خصائصها بمعزل عن وظيفتها الأساسية التواصلية.

- قدرة المتكلم السامع في الأنحاء غير الوظيفية تنحصر في مدى معرفته للقواعد اللغوية (القواعد التركيبية - الدلالية - الصوتية). بينما في الأنحاء الوظيفية، فهي معرفة المتكلم السامع القواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية بواسطة اللغة.

- يحتل المستوى التداولي في النظريات الوظيفية موقعا مركزيا، من خلال التمثيل لهذه الخصائص (الاقتضاء، التبئير، القوة الإنجازية)، حيث أن المستوى الدلالي يحدد من خلاله؛ أي من حيث المستوى التداولي. بينما ينحصر المستوى الدلالي في الأنحاء غير الوظيفية في دور التأويل، من حيث المستوى التركيبي.

إذن، الأنحاء غير الوظيفية هي الأنحاء التي تقف عند حدود وصف البنية اللغوية، بعيدا عن وظيفتها التبليغية، ولا مكان للتحقق من بقية الوظائف الأخرى الدلالية والتداولية.

خامسا: النحو الوظيفي، وتدریس قواعد اللغة العربية:

إن أزمة النحو العربي من النحو ذاته، فعندما لجأ النحاة العرب إلى المنطق، مركزين على ضرورة وضع قواعد خاصة له، وسنّ قوانين إعرابية فرضوها على أهل اللغة العربية، قاصدين

في ذلك تيسيره، وتجديده، وحفظ الألسنة من الخطأ واللحن، مثل ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح بقوله: "هو تكيف النحو مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته".¹ وعلى ضوء ذلك، فإنّ التيسير يكتسي طابع التمييز بين النحو العلمي، والنحو الوظيفي التعليمي. فالأول، يقوم على أسس علمية منطقية، غايته الدقة في الوصف والتفسير، بدراسة النحو لذاته. أمّا النحو التعليمي، فيمثل النحو الوظيفي الذي يهدف إلى تقويم اللسان، وجودة الخطاب، مركزاً في ذلك على حاجة المتعلم، ركائزه في ذلك جملة من الأسس اللغوية، والنفسية، والتربوية²، الهدف من دراسة قواعد اللغة العربية هو إجادة التخاطب بها دون الوقوع في الأخطاء، لأنّها القوانين التي تحكم اللغة من الناحية الصوتية، والتركيبية والصرفية، فتعلمها لغاية وظيفية، تتمثل في فهم اللغة وإفهامها، حين نسمعها أو نراها مكتوبة، وإفهامها الآخرين بواسطة الكلام. فمنهج النحو يقتصر على القواعد التي يكثر استعمالها في الحديث والكتابة، والذي يجري دورانها في الأساليب التي يستخدمها المتعلمون، وذلك من خلال:

- تتبّع أخطاء المتعلمين في كتاباتهم.
- وضع المناهج اللغوية العربية الوظيفية في إطار نظري ومنهجي.³

وذلك، لأنّ الأنحاء التقليدية في عمومها، تنظر إلى اللغة الطبيعية، كونها أنظمة مستقلة بالأشكال المكتوبة، معتمدين في ذلك على دور المعلم في تدريس النحو، إذ يقتصر دور المتعلم في السمع، والحفظ، والتّخزين لهذه القواعد النحوية، وهذا ما يتنافى والدّرس اللغوي الوظيفي، لأنّ التّواصل يتمّ بالتّفاعل، وبالاستعمال اللغوي للمتعلم، ويعطى له الدور الأكبر في التّحليل والنقاش.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص131.

² ينظر: التميمي جنان، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2013، ص30.

³ ينظر: أحمد محمد عبد القادر، طرق تعليم اللغة العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط5، 1986، ص203.

1- أهمية النحو الوظيفي في تدريس اللغة العربية:

أضحى النحو الوظيفي مكوناً أساسياً من مكونات الدرس اللساني الحديث، لكونه وسيلة في غاية الأهمية لتنمية قدرات المتعلم اللغوية. فهذه العلاقة الوطيدة بين النحو الوظيفي والدرس اللغوي، تتحدد فيما يلي

1-1 - علاقة النحو الوظيفي بالدرس اللغوي:

انكبّ اللسانيون المحدثون على كشف العلاقة الوطيدة التي تجمع النحو الوظيفي بالدرس اللغوي، وذلك من خلال تحديد جملة من النقاط الأساسية التي تعمل على تفعيل العملية التعليمية حتى تمكن هذا المنهج من بلوغ أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، ألا وهي التّواصل، وتتمثل في:

- الاختصار في تعليم النحو على الأساسيات، إذ تعين المتعلمين على فهم العلوم الأخرى، بمراعاة قدراتهم الفكرية واللغوية.
- التركيز على القواعد النحوية المتداولة في الحياة اليومية، والمستعملة في كتابات الأدباء واللغويين المعاصرين.
- تركيزه على القواعد الوظيفية المعينة على الضبط، وفهم الأساليب، والتعبير عن المعاني المختلفة، كالنداء والتعجب والتمني، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك، وحتى نجعل من النحو وظيفياً، نأخذ أسلوب التمني كمثال على ذلك. فيندرج هذا الأسلوب ضمن (إنّ وأخواتها)، بدل أسلوب التمني، كتركيب لغوي مستقل، ويركز المعلم على أنّ الاسم الذي يلي إنّ وأخواتها يسمّى اسمها، ويكون منصوباً، والخبر خبرها، ويكون مرفوعاً.

وخلاصة القول، فدخل نظرية النحو الوظيفي إلى اللغة العربية كمنحى لساني جديد، لم يكن مجرد إطار نظري فحسب، بل علاقة إفادة متبادلة.¹

فتقويم اللسان وضبطه قراءة وكتابة، وحديثا واستماعا، ما يمكن اللغة من بلوغ غايتها، وهو التواصل. فإحساس المتعلم بحاجته إلى النحو الوظيفي سيمكّن المتعلمين من تجنب الأخطاء، والرغبة المتزايدة في التمكن من ناصية قواعد اللغة العربية. وعلى هذا الأساس، بنى علماء اللسانيات الوظيفية رؤاهم، من خلال مصطلحات خاصة تمثلت في ثلاث كفايات أساسية:

- الكفاية التداولية: والمتمثلة في مجموع الخصائص التي تبنى وفقها العبارات اللغوية، التي لها علاقة بالكيفية التي تستعمل فيها هذه العبارات داخل سياق خاص، تحدده العبارات السابقة.
- الكفاية النفسية: فالنحو الذي يعكس النماذج النفسية للقدرة اللغوية والسلوك اللغوي، هو ذلك النحو الكافي نفسيا.
- الكفاية النمطية: فلن تتحقق الكفاية النمطية، حتى يستطيع المتعلم بناء أوصاف للغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، ويدرك في الآن ذلك ما يؤلف بين هذه اللغات المختلفة والمتباينة نمطيا.

إذن، فأهمّ ميزة في النحو الوظيفي تحقيق التواصل، وهو ما أكد عليه علماء اللغة العربية قديما، حينما اهتموا بالمعنى الوظيفي، من خلال نظرية "المقام" في كتاب (سيبويه) والجرجاني، وفي آراء "ابن خلدون"، دون استخدام المصطلحات الوظيفية التي تأثرت بها اللسانيات الوظيفية في العصر الحديث.

¹ ينظر: أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2014، ص142.

2- الجوانب التطبيقية في تيسير النحو العربي وتعليمه، وكيفية تحصيل الملكة اللغوية:

اهتمّ العرب منذ القديم باللغة العربية. درسوها من جميع مستوياتها، لأسباب متعدّدة. ولعلّ أهمّ سبب، هو حفظ اللغة من الاندثار، كونها لغة القرآن الكريم. لذلك حاولوا تعليمها للناشئة من خلال تعليمهم قواعد نحوها. تعدّدت المؤلفات والمصنّفات، وتنوّعت، خاصة تلك المصنّفات في تيسير النحو وتعليمه، وألحوا عليها، وذلك لأسباب كثيرة، أهمّها:

- عزوف الناشئة عن الإقبال لدراسة اللغة العربية، لإحساسهم بصعوبتها.
- اتّساع المادة العلمية للنحو العربي، وتشعب مسائله.
- محاولة تلخيص النّحو وأحكامه وقواعده، وتهذيب ضوابطه، وتقريب تناوله إلى المتعلّمين.
- وجعله مناسباً لمستوياتهم، وموافقاً لحاجاتهم العلمية والعملية، قصد تكوين المهارة لديهم.¹
- لقد ألّف النحاة المختصرات في النحو منذ القديم، وذلك لوعيهم بأنّ النحو العربي بهذا النّظم، لا يمكنه أن يكسب المهارة اللغوية.²
- مسايرة أمم العالم التي اهتمّت بلغتها.
- ظهور دراسات لغوية حول كتاب سيبويه، بتأثير من ثقافات مختلفة وعلوم متعدّدة كالفلسفة، ممّا أسهم في تعقيد النحو العربي، وزاده صعوبة خاصة في الفترة ما بعد القرن الرابع هجري. فكان لزاماً على القائمين بشؤون اللغة العربية، أن يسلكوا السّبل التي تؤدّي إلى تيسيره.

¹ ينظر: فخر الدين قباوة، المهارات اللّغوية وعروبة اللّسان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999، ص124.

² ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، عدد 17، 2013، ص 26.

3 - الملكة اللغوية، وطرق الحصول عليها:

تعدّ ملكة التبليغ والتّواصل أولى الملكات التي يسعى إلى تحصيلها، والتي لا تتحقّق إلاّ إذا تضافرت مجموعة كبيرة من المهارات، والأنشطة الشفاهية والكتابية، والتي تكسب المتعلّم المهارات اللغوية وترسّخها.¹ لقد اهتم علماء اللغة العربية بالملكة، وتتنوعت مفاهيمها، فهي عند:

• **الفارابي (ت 260هـ):** يرى أنّ تحصيلها يتمّ عن طريق التّكرار. وهي نوعان: ملكة روحية، وملكة ماديّة.

• **ابن خلدون،** يقول: "والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال، لأنّ الفعل يقع أولاً، وتعود منه لذات صفة، ثمّ تتكرّر فتكون حالاً، ومعنى الحال؛ أنّها صفة غير راسخة، ثم يزيد التكرار، فتكون ملكة؛ أي صفة راسخة.²

يضرب مثالا في هذا الشأن، فيقول: "المتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأسالبيهم في مخاطبتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها، فيلقنها كذلك. ثمّ لا يزال سماعهم، لذلك يتجدّد في كل لحظة، ومن كلّ متكلم، واستعماله يتكرّر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم"³. إذن، فالملكة من الصفات الراسخة التي لا تزول، وتحصل بالتكرار والممارسة، إلى أن تصبح عادة أو مهارة وقدرة على الأحكام. وهي سماع وصناعة. فلها علاقة وطيدة بمفاهيم السّماع والقياس والصناعة، لذلك عرّف ابن جني النّحو بأنّه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه، من إعراب وغيره...."⁴. وعلى هذا الأساس، فالسّماع والقياس أساسيان في تكوين الملكة اللغوية لدى المتكلمين، لكون اللّغة ملكة صناعية، لا تحصل بالنظر إلى مفردات اللغة فحسب، بل بالنظر إلى التراكيب أيضاً، وبمراعاة التّأليف الذي يطبّقه

¹ ينظر: حسين بن زروق، نظريات حصول ملكة اللّغة، مجلة اللغة والأدب، عدد 5، 1994.

² ينظر: عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ص 592.

³ ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، القاهرة، ط2، 1952، ص 45.

⁴ عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص139.

الكلام على مقتضى الحال. يقول عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الباب: "إلاَّ أنَّ التَّصرف في الكلام، وبالتالي الملكة اللغوية، لا يمكن أن يقتصر على الجانب النحوي التصريفي فقط، بل لا يمكن أن يحصل أيّ إحكام بالنسبة لهذا الجانب، إن لم يجرب التمرّس في إطار الكلام الطبيعي. وبعبارة أخرى، بالامتثال إلى مقتضى الحال، وحال التخاطب الطبيعي، هو من أقوى العوامل على ترسيخ الأبنية، أفرادا وتركيبا في أذهان المتعلمين."¹

فيُتَّضح إذن، أنَّ اكتساب اللغة هو اكتساب لمهارة التبليغ والتّواصل، فمهارة التصرف في الكلام، هي مهارة في التعامل مع مقتضيات أحوال الخطاب، وبالتالي فإنّ معرفة النحو لا تنفصم عن معرفة البلاغة²، يقول الجرجاني: "أعلم، أن ليس النظم إلاَّ أن تضع كلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك. فلا تبخل بشيء منها".

فما يؤكّد عليه الجرجاني هو تحصيل معاني النحو، وذلك من خلال اتّحاد أجزاء الكلام، سواء أكان منطوقا أم مكتوبا لدى مستعملي اللغة. فإذا تمكّن المتخاطبون من تحسين العلاقات التركيبية بين الكلمات والجمال العربية، وفق قوانين النحو، لأجل الإفصاح عن معاني الكلمات، وتحديد المقاصد، وإبراز الدّلالات، هو دليل واضح على تمكّنه من الحصول على ملكة لغوية، ومهارات التعبير الشفهي والكتابي، والقدرة على تحديد مواقعها الخاصة، متوخيا معاني النحو في مستوياتها النحوية، والصّرفية، والصوتية والدّالية.

فمعاني النحو منقسمة بين حركة الألفاظ وسكناتها، وبين وضع الحروف والكلمات والجمال، وفي التّقديم والتّأخير، والفصل والوصل، والحذف والإضمار، والذّكر والحذف. وعلى هذا الأساس،

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتدريس اللغة العربية، ندوة اتحاد الجامعات العربية، الجزائر، 1984، ص152.

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط3، 1992، ص81.

لا يمكن الفصل بين المجالات اللغوية الصرفية، فكّلها مجتمعة في صنع الجمل أو السياقات.¹ فإدراك كلّ ذلك يساهم في تحصيل هذه الملكة اللغوية، بناء على منطلقات سماعية وقياسية وصناعية، وفق طرق مساعدة على تحصيلها، متمثلة في الممارسة، واستعمال قواعد اللغة، والقدرة على الإدراك، والفهم في مستوى المنطوق والمسموع والمكتوب.

4- كيفيات حصول الملكات اللغوية : تفتنّ علماء اللغة القديمة إلى أهميّة حصول الناشئة على الملكة اللغوية، ويبينوا طرق ذلك. ونوجزها في النقاط الآتية:

4-1- طرق تحقيق الملكة اللغوية وتحصيلها:

من خلال التجارب التي أقامها علماء اللغة، تبينّ لهم أنّ حصول الأطفال على هذه الملكات لابدّ أن تمرّ عبر طرق أساسية للتّمكن من ناصية اللغة، وهي:

- الممارسة: وضّح ابن خلدون دور الممارسة في الحصول على الملكة اللغوية لدى المتعلمين، وأثر السمع في ذلك. ويتمّ ذلك من خلال ممارسة استعمال المفردات والتراكيب، بمصطلح التكرار الذي يحصل بالتلقين، وبترديد تراكيب كلامهم على سمعه. يقول الجاحظ: ...وكانوا يرددون صبيانهم الأراجيز، ويعلمونهم المناقلات، ويأمرونهم برفع الصّوت، وتحقيق الإعراب، لأن ذلك يفتق اللّهاء ويفتح الجرم، لأن اللّسان إذا كثرت تحريكه وإذا أقللت تقلبيه، وأطلت إسكانه، خبأً وغلطاً.² لذلك، وجب تدريب اللسان على النطق السليم والمستمرّ، حتى يصير ليّناً رقيقاً، إذ من خلال ذلك يصبح المتعلّم متحرّراً، يرتجل الكلام، ومسيطرًا على نفسه، فلا يتلعثم، ولا تتشتّت أفكاره، وتزداد ثروته اللغوية بتنوّع الصيغ والتراكيب، وقد عبّر الحاج صالح عن الممارسة اللغوية بمصطلح "المشافهة"، وبين أهميتها وأولويتها في كل عملية تعليمية للغة، يقول "وعلى هذا، فإنّ التبليغ التعليمي يتناول أربعة أنواع من الآليات اللغوية:

¹ ينظر: وليد محمد مراد، تطوّر الجهود اللغوية في علم اللغة العام، دار الرشيد، دمشق، سوريا، ط1، 1984، ص184.

² الجاحظ، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ج1، بيروت، ص154.

وهي الآليات التي تحصلها القدرة على الإدراك والفهم، في مستوى المنطوق والمسموع "السمع"، وفي مستوى المكتوب المحرر "القراءة"، ثم الآليات الذي تتحصل بالقدرة على التعبير في هذين المستويين أيضا، "التعبير الشفهي" و"التعبير الكتابي". فأهم المقاييس في هذا النطاق، هو أسبقية المشافهة بالنسبة للتلاميذ... وأن يجعل تلاميذته بهذه المشافهة المتكررة، يميزون بالسمع وحده، بين هذا الحرف وذاك، وبين هذه الصيغة الإفرادية والتركيبية¹.

فيوضح من هذا القول، أن بناء العملية التعليمية، تتم من خلال جملة من الأفعال والمصطلحات، ووفقها، تتم تحصيل الملكة اللغوية، وهي: التبليغ، والترسيخ، والقدرة، والإدراك، الفهم، والمنطوق، والمسموع، والسمع، والمحررة، والمكتوب، والآليات، والقراءة، والمشافهة التعبير، والتكرار، والتمييز. فبتحقق هذه الأفعال، يتم التدريب على أساليب التصرف في البناء، وكيفية الانتقال من البنية الأصلية إلى البنية الفرعية.

• الحفظ: ركّز علماء اللغة العربية على أهمية حفظ القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، لما له من أثر في تكوين ملكة المتعلمين، وليكون كلّ ذلك ثروة لغوية وذخيرة، يوظفها المتكلم في مواقع خطابية متعدّدة.

4-2- أهمية القواعد النحوية: إنّ للقواعد النحوية دورا حاسما في اكتساب المهارة اللغوية لدى المتعلمين في تقويم اللسان وتعليمه. فهي تساعد في صقل ملكة اللسان، إذ يذهب ابن خلدون إلى أبعد من ذلك، فتعليم الملكة اللغوية عنده مستغنية عن القوانين، فيقول: "إنّ ملكة اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم"². ويرى فيها: "وتلك القوانين، إنّما هي وسائل للتّعلم"³.

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 229.

² محمد الحباس، النحو العربي بين التفسير والتدوير، مجلة اللغة العربية، عدد 13، منشورات قالة، الأبيار، الجزائر، 2005، ص 129.

³ ابن خلدون، المقدمة، ص 598.

فاكتساب الملكة إذن، يمكن من اكتساب ملكة التصرف في البناء وطرق التعبير. وما تجدر الإشارة إليه هنا، ضرورة التمييز بين النحو العلمي، والنحو التعليمي. فالأول، كونه علم من العلوم تظهر فيه التحليلات والتعديلات العميقة التي لا يفهمها إلا أهل الاختصاص. أما الثاني، فهو النحو الذي تقدّم فيه المادّة العلمية، في أسلوب شيق ومناسب لمستويات الدراسة. ويحثّ الجاحظ على ضرورة انتقاء دروس النحو للمتعلم، إلا بالقدر الذي يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد عن ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه من رواية المثل، والشاهد، والخبر الصادق.¹

لقد سعى علماؤنا إلى تبليغ النحو علوم العربية، من خلال مجالس العلم والحلقات. فأشهر هؤلاء أبو سعيد السيرافي، فهو صاحب أحسن شرح لكتاب سيبويه، بشهادة ابن الأنباري. "كتاب سيبويه أجد أحسن منه"²، لكونه جمع بين التيسير والتبسيط والإقناع. فالتفاوت بين النّحاة آنذاك في درجة الإقناع لمتعلميهم، ممّا يدرسون من قواعد النحو وأحكامه، وبقدرتهم على استنباطها من بعضها البعض، وتوضيح ذلك بالتمثيل.

¹ الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج3، ص 38.

² عبد الحميد السلقائي، رواية اللغة، دار المعارف، مصر، 1971، ص282.

الفصل الأول: تشكّلات اللّسانيات البنيويّة الوصفية في

الدّرس اللّساني الغربي والعربي

المبحث الأول: اللّسانيات الوصفية البنيوية، مفهوما ومجالاتها

المبحث الثاني: بنيوية سوسير وما بعده

المبحث الثالث: المصادرات المنهجية للنظرية الوصفية البنيوية

المبحث الرابع: اللّسانيات الوصفية في الدّرس اللّساني العربي

الحديث

حظيت اللغة الإنسانية بحظّ وافر من الاهتمام والدراسة منذ قرون خلت، فظهرت مدارس لسانية عديدة في فترات متعاقبة، بدءاً ب: دي سوسير، وانتهاءً ب: تشومسكي ومن جاء بعده. إذ كان من أبرز أهدافها، هو بناء نظرية عامّة للقواعد، تسمح بوصف شامل للغات البشرية، فاللغة مجموعة من القوانين يجمعها نظام واحد.

وظل النظر في ميدان اللغة على حال واحدة، حتى أحسّ اللغويون دخوله إلى نفق مظلم، وتيقنوا أن المنهج التاريخي المقارن لا يمكنه أن يكون نهجاً صالحاً لحل إشكالات اللغة ومسائله المعقدة، لكونه يهمل إلى حد بعيد اللغة في حد ذاتها، في مقابل إيلائه الجوانب التاريخية أهمية قصوى، وهذا يعني أن دراسة اللغة في ضوءه قد تحيد بالباحث عن هدفه. كل هذا كانت سبباً مباشراً لتبني أفكار العالم السويسري فيرديناند دي سوسير، التي أحدثت ثورة كبرى على الدراسات التاريخية، ولكونه اعتدّ اللغة نظاماً من الدلائل موجود في أذهان الناس، يمارس اللفظ لدى مجموعة من الأشخاص المنتمين إلى جماعة لغوية واحدة. ولعل أهم الأفكار التي أثارها في البحث اللغوي ما سمي بالثنائيات (اللغة والكلام، اللغة واللسان، ثنائية الداخلي والخارجي، الدال والمدلول، التمييز بين المنهج التزامني والتعاقبي) واستبعاده النزعة المعيارية التي شاعت في البحوث الفيلولوجية. كل هذا أسس لفتح معرفي جديد، نفذت إلى كل العلوم الإنسانية بفضل علمية ومنهجية اللسانيات البنيوية الوصفية.

المبحث الأول: اللسانيات الوصفية البنيوية، مفهوما ومجالاتها.

حققت اللسانيات من خلال استفادتها من مختلف العلوم كالرياضيات والبيولوجيا والفيزياء والإعلاميات نتائج باهرة، إذ استطاعت أن تجيب على من الأسئلة التي ظلت مطروحة حول إشكالية اكتساب اللغة وتعليمها وتعلمها، وحول مفاهيم عدة كمفهوم الملكة اللغوية، وآليات اشتغال الأنظمة اللغوية وغيرها. فمنذ نشر كتاب سوسير سنة 1916، اتخذ منحى جديداً، وهو المنحى البنيوي، وهو اتجاه وصفي يعتمد على مفهوم المحايثة، ووصف الظواهر وصفا موضوعيا باعتبارها واقعا معطى دون تفسيرها أو الحكم عليها، واهتمامها بما هو منطوق.

أولاً: مفهوم البنيوية:

1- لغة:

تجري كلمة (البنية) في اللغة العربية على الفعل الثلاثي (بناء - يبني - بناء - بناية - وبنية)¹ وبنية الشيء، تكوينه؛ وتعني الكيفية والهيئة. وعلى هذا الأساس، يكون الحديث عن اللغة من حيث بنائها، ولذلك فرّق أهل اللسان العربي بين المعنى والمبنى، ونجد المعنى نفسه في الإنجليزية (structure)، مشتقة من الفعل اللاتيني (striure)؛ ومعناه يبني أو يشيد بنيانا. ويفهم من المعنيين العربي والإنجليزي؛ أنّ معنى البنية الشكل أو الهيئة.

2- اصطلاحاً:

البنيوية تعني البنية المركبة المنظمة. وهي المصطلح العلمي في منهج اللغة، وهي المنهج الوصفي التركيبي الذي يدرس اللغة في ذاتها ولذاتها. ومبحثها في التركيب الصوتي، والصرفي، والنحوي (فونيم - مورفيم نحوي syntax)، وتبحث عن العلاقات بينها، فتلك هي الظواهر التجريبية للدرس اللغوي. يقول زكريا إبراهيم: "التنظيم الذاتي لابد أن يتجلى على شكل إيقاعات وتنظيمات وعمليات، وهذه كلّها عبارة عن آليات بنيوية، تضمن للبنيات ضرباً من الاستمرار أو المحافظة على الذات."² فالبنوية إذن، منهج لساني نموذجي، ميدانه الدراسة الصوتية والتركيب،

¹ - ينظر: معجم العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2001، ص90.

² - إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، أضواء على البنيوية، مصر للطباعة، القاهرة، 1976، ص35.

إذ تؤلف الأصوات والكلمات والجمل القاسم المشترك عند اللساني وفقه اللغوي، فهي منهج للبحث العلمي، وليست فلسفة¹، كما يدّعي زكريا إبراهيم.

إنّ اللغة عند سوسير - كما سبق ذكره - نظاماً من الرموز، لا يعرف سوى قوانينه الخاصة بأن يقارنها أكثر من مرة بلعبة الشطرنج، قصد توضيح خصائصه. فيدعو إلى التمييز في دراستها بين العناصر الداخلية والعناصر الخارجية. ويفهم من ذلك، أنّ اللغة تقوم على نظام متوازن في الجانب التاريخي، يقصد بها الكلمات في صورتها الذهنية (معانيها)، ومعنى كلّ كلمة يتوقف على موقعها في الرقعة؛ أي وضع الكلمة في السياق أو النظم، فكلمة لغة تسمى نظاماً في الدرس البنوي، والكلام يسمى عملية تطبيقية. ويمكن الكلام في درس النظام، فبرزت بذلك الدراسة الآنية الأفقية، والدراسة التاريخية (التعاقبية) الرأسية.



وينطبق هذا التقسيم على جوانب اللغة كلّها، بدءاً بالأصوات وانتهاءً بالدلالة، وهنا ينشأ النحو بصورة خاصة، وهو قاسم مشترك بين اللغة والكلام وهو من الثوابت، أمّا المفردات فهي المتغيرات التي تكون في النظام اللغوي. ومن هنا يفرض النظام موقع الكلمة، كما يفرض المعنى المناسب لهذه اللفظة أو تلك، من المعاني التي تحملها.

وهذا النظام هو الوجه الأول من وجهي اللغة في تقسيم (سوسير)، وما ينبثق عن هذا النظام التصوري هو الكلام، وهو الوجه الثاني للغة. أمّا النحو كسائر فروع اللغة، فهو نسق

¹ - إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، أضواء على البنيوية، ص 23.

عضويّ منظّم من العلاقات ممّا كان منطوقاً منها، فهو بذلك (دالّ)، وما كان تمثيلاً ذهنياً أو تصوّراً فهو (مدلول)، ومن هنا ظهرت ثنائية النّظم اللغوي في الظّاهرة اللغوية:

– ثنائية الدّال والمدلول.

– ثنائية التّوقيت والمتغيّرات (الدّراسة الأفقية – الدّراسة التعاقبية).

– ثنائية القياس والاشتقاق.

– ثنائية اللفظ والمعنى.

ومن هذه الثنائيات، نشأت بنيوية التّحليل والتركيب الثنائي، وبيان العلاقات الرابطة بينها، غير أنّ القول بأنّ للبنيوية رسالة علمية، لأنّ النّشاط الذي تقوم به، يندرج تحت باب (النّظر أو الإبستمولوجيا)¹، أكثر ممّا يندرج تحت باب الفلسفة².

وعلى هذا الأساس، جعل سوسير الأولوية للمسائل المتعلقة بلغة ما، مركزاً على نظام الصّيغ اللغوية. وبالتالي، يكون قد حقّق رؤية لها دلالاتها التطوّرية، فلا يمكن لأحد أن يعيّن الصيغ اللغوية وخصائصها الوظيفية المحدّدة لها إلّا من خلال اختلاف المعنى. وهذه الصّيغ لم تكن موجودة سلفاً، وإنّما لا بدّ من العمل على إيجادها خلال تحليل نظام من العلاقات والاختلافات.

وهذه النظرية تهيّئ لدراسة السّلوك البشري والموضوعات، ممّا ساعد كلّ هذا في وضع أسس جديدة للفكر اللغوي الحديث.

وبعدّ سوسير المؤسّس الأوّل للتوجّه البنيوي في دراسة اللغة، رغم أنّه لم يستعمل مطلقاً هذه التّسمية، بل تحدّث عن مضمونه.

وبما أنّ البنيوية مبدأ عام، أو منهج يصلح أن يثبت في اللغة والاجتماع، والحفريات الجيولوجية، وغيرهم من العلوم الأخرى، فقد انتقل مضمون أيضاً إلى الرياضيات وعلم النفس³،

¹ – الابستمولوجيا: علم جمع المعلومات، وهو قسم بين علم اللغة الاجتماعي وعلم النفس.

² – إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، ص 19.

³ – ينظر: حبيب جاتا، العلوم التطبيقية والدراسة البنيوية، الدار البيضاء، 1986، ص 30.

وكل واحدة منهما جاءت لمعارضة فكرة ما راجت في تلك الفترة. ففي الرياضيات، سادت النزعة التقسيمية التي كانت تجزئ الموضوعات الرياضية إلى أبواب وفصول غير متجانسة. وكذلك البنيوية السيكلوجية، فقد نقدت النزعات الذرية التي كانت تحاول ردّ المجامع الكلية إلى ارتباطات بين عناصر سابقة.¹

أما البنيوية اللغوية، فقد عارضت النزعات التطورية التاريخية التي تعتمد إلى تفسير الظواهر اللغوية، بالاستناد إلى المراحل الزمنية المتعاقبة التي مرّ بها تطورها.²

وليست فكرة النظام أو النسق عند سوسير، سوى تأكيد لإحلال المنهج البنيوي محلّ التاريخي في دراسة الظاهرة اللغوية، لأنّ المنهج التاريخي المقارن للغات عجز عن كشف طبيعة اللغة بوصفها صورة لا جوهرًا، وأنّها نسق أو نظام، مكوّن من مجموعة وحدات يتقابل بعضها مع البعض الآخر.

3- مفهوم الدراسة التزامنية الرأسية:

أكّد سوسير على ضرورة التفريق بين التزامن والتعاقب. فالأولى، تقوم فيها العلاقات بين الأشياء على أساس ثابت في الدرس الصوتي والصرفي والنحوي، ليس للزمان دخل فيه. وتخصّص هذه الدراسة بالتركيب من حيث الموقعة، التّطابق، التّقديم والتّأخير، وتكون الدراسة التاريخية وصفا لتلك الظواهر. إنّه بات من المستحيل إحصاء جميع الدراسات اللغوية تاريخيا بصورة وصفية، وذلك لتعاقب الدراسات اللغوية في الأزمنة المختلفة، ثم تحاول الوصفية وصف الكلمات والجمل والأشياء في صور رموز تدلّ على معان.

فالدراسة التعاقبية التاريخية تحفظ للغة شكلها وألفاظها وقواعدها، فالتطوّر في اللغة يكشف مدى عمقها وتأثيرها في اللغات الأخرى من حيث الاقتراض وعلاقتها باللغات التي كانت مساندة معها. لذا يذهب أغلب البنيويين إلى أنّ التاريخ لابدّ أن يكتب من خلال عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه وثقافته، لا عن طريق السرد الزمني. يقول سوسير: "إنّ التحليل البنائي يجب أن ينصبّ

¹ - ينظر: حبيب جاتا، العلوم التطبيقية والدراسة البنيوية، ص30.

² - ينظر: نفسه، ص31.

أساساً على الدراسة الحالة للموضوع، وهذه الدراسة أو (المحايدة) تعرض استقلال الموضوع بالنسبة إلى ملبساته التاريخية والجغرافية أو الوجودية. وقد كان حلم الأكبر للكثير من (البنايين)، هو تثبيت البناءات فوق دعائم لازمانية شبيهة بدعائم الأنظمة المنطقية الرياضية¹. وما يفهم من هذا، أنّ المادة اللغوية لا بدّ أن تحلّل تحليلاً تركيبياً، ومعرفة مشتقاتها دراسة ميدانية.

إنّ هذه المفاهيم التي جاءت بها البنيوية شقّت طريقها إلى العديد من المجالات والميادين، وتبنّوا أفكارها، ونجد:

ثانياً: مجالات البنيوية:

1 - البنيوية الماركسية: قام هذا التوجّه على رفض ماركس للتاريخ، نظراً لرؤيته الضيقة في الدراسة الرأسيّة، وأنّ القوّة العمالية بمثابة دراسة أفقية وقوى فاعلة محرّكة للصيرورة التاريخية. وينحصر المفهوم الماركسي في المجال البنيوي، أنّ الإنسان أساس التحليل للمجتمع. إنّ اللغة مؤسّسة جماعية عرفية، تتألّف من مجموعة الأجهزة، والأنظمة المتكاملة معاً². فهي تعتمد في كينونتها على أجهزة بيولوجية، وأجهزة عصبية، وأخرى نفسية، وعضلية لإنتاج مجموعة أنظمة صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، فهي بذلك، نظام يحمل الفكر ومدلولاته. فمن خلال التحليل البنيوي لهذا النظام، فالفكر لا يستطيع أن يدرك كنهه إلّا من خلال التحليل إلى نظام مجرّد عند أهل الاختصاص، فاللغة قوام الحياة. وتبرز أهميتها أكثر في تصنيف المجتمع عند الأفكار. فظهر عند الإغريق دراسات تهدف إلى دراسة النفوس والأفكار القديمة الموجودة في الكتب المقدّسة بهدف حفظ اللغة، وتنظيم قواعدها، والتّمييز بين الصّيح الصحيحة والخاطئة، معتمدين على الدّراسات التّحقيقية؛ أي الفيلولوجية.

فلقد شبّه الماركسيون النظام البنيوي بنظام الطبقات الاجتماعية. فالصوت في الكلمة بمثابة الطبقة الدنيا، والمستوى الصرفي هي الطبقة الوسطى، والمستوى النحوي يمثل الطبقة العليا في

¹ - عبد الوهاب جعفر، البنيوية بين العلم والفلسفة، دار المعارف، القاهرة، ط1، د.ت، ص9.

² - ينظر: عبد السلام المسدي، قضية البنيوية، دار أمية، تونس، ط2، 1991، ص45.

المجتمع. إلا أنّ البنيوية ذات طابع علمي وليس بفكري أو مذهبي. يقول زكريا إبراهيم: "قصارى القول، البنيوية منهج لا مذهب، وهي إذا اكتسبت طابعا مذهبيا، فإنّها لابدّ أن تقود إلى كثرة من المذاهب، ولكننا حتّى لو سلّمنا مع بعض دعاة البنيوية بأنّ حركتهم (منهج) لا (مذهب)، علم لا (فلسفة)، فإنّنا سرعان ما نلتقي بباحثين آخرين أمثال (كانجيم)، يشكّون في قيام (منهج بنيوي) ... إنّ السمة المميّزة للفكر البنيوي على نحو ما أعرفه، هي في الواقع حرصه الشّديد على التزام حدود العلمية التامة¹. ففلاسفة التاريخ الماركسي يستهدفون بناء تصوّر للعالم الجديد، تحدّد البنيوية من خلال العلاقات. والجدل فيها بين الفكر واللّغة، من خلال استغلال حيوية الإنسان، ونشاطه الفكري. وتكريس تلك النزعة التنظيمية في الداخل والخارج معا، عن طريق إرساء وسيلة تواصل واتّصال، وهي اللّغة.

2- البنيوية الوجودية:

منهجيا، إنّ البنيوية بمجرد اشتقاقها من حنايا المعرفة المتّصلة باللّغة، تراءت شكلا من أشكال معالجة الظواهر الاجتماعية، باعتبارها وعاء للفكر. يذهب (سارتر) إلى القول بأنّ "هدف البنائية هو إقامة إيديولوجيا جديدة، كانت بمثابة الأخير الذي أقامته البرجوازية أمام التيار الماركسي؛ وهذا يعني أن تكون (البنائية) مجرد أداة ذهنية، تشاء المجتمع القمعي للجوء إليها دعاة الحرّية، ولتأخير الرّحف الثوري"².

فباعتبار البنيوية جذع الشّجرة التي تتفرّع منه الفروع في الرؤية المعرفية للأفكار، فالوجودية إحدى هذه الأفكار، بصفتها مذهب فكريّ، يقوم على أساس الصّراع الطبقي، يقوم بحرّية الفرد وتحقّق ذاته، على المجتمعات بغضّ النّظر عن النظام، ويدخل هذا في إطار الصراع الذي خاضه سارتر ضدّ البنيوية، التي تقوم على أساس العلاقات المترابطة.

إنّ المنهج البنيوي ينحصر في كونه يفتح المجال لتطوّر "فكرة" هناك فرق أساسي بين الوجودية والبنيوية، يتمثّل في اختلافها في إدراك الظواهر الإنسانية.

¹ - إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، ص 23-24.

² - نفسه، ص 16-17.

فالبنوية تحاول القبض في هذا الجانب من الوعي، الذي يعدّ مجال الدراسات المتخصصة على نظام مصغّر للأشياء حالا من التطبيق العملي. أمّا الوجودية، تقف عند المستوى الذي يحاول فيه الوعي الشخصي أن يدرك العالم بأكمله".

إنّ الفكر البنيوي جعل المادّة في خدمة الصّورة، أو الصورة في خدمة الوظيفة، لأنّها حلقة الوصل بين البنية والوظيفة. كما يعنى بالتحليل المعجمي، من خلال ربط المعاني بالبنية الاجتماعية للغة دون النّظرة الوجودية الفلسفية. وهذا هو المقصد من أنّ اللغة من الدّاخل دون أيّ مؤثرات فلسفية خارجة عنها.

3- البنوية والتحليل النفسي:

يقول ابن جنيّ "اللّغة أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم"¹.

فكلمة (يعبر) نعني بها الإحساس بالمشاعر والوجدان والعواطف، ويظهر ذلك في ألفاظ اللغة من خلال النّبر والتنغيم بديلا عن تفسير الحال. فالمنهج البنيوي هو منهج علم اللغة التركيبي، ويدخل ذلك التّركيب النفسي، يقول زكريا إبراهيم: "إذا كان اللّقاء بين علم الاجتماع والبنوية قد تحقّق، وإذا كان المنهج البنيوي قد عرف طريقه إلى التاريخ الثقافي (الإستيمولوجيا)، فإنّ التّلاقى بين البنوية و(التحليل النفسي)، قد تحقّق على يد (لاكان)"².

إنّ التحليل النفسي من أنواع التكيّف الاجتماعي، حيث أنّ الكلام هو الذي يخلع على وظائف الفرد كلّ ما لها معنى أو دلالة، ولا شك أنّ اللاّشعور جزء لا يتجزأ من حديث الذات الفردية، في تحقّقها عبر البعد الاجتماعي أو الذات التبدلية³. فالتّحليل النفسي في هذا النظام التبادلي يحدّد البعد التركيبي للنصّ اللغوي، إذ لا يصحّ أن نقول: شرب الطفل التّفاحة.

وهنا تظهر العلاقة البنوية في تحديد العلاقة العضوية للدراسة الآتية، والنّظرة المعجمية التاريخية للمفردة، وكلّ هذا منح البنوية حافزا كان ضمن الأسباب الأخرى (علم الاجتماع،

¹ - صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ص177.

² - عبد السلام المسدي، قضية البنوية، ص34.

³ - زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص172.

التشريح، المعلومات). وأضفت عليها هالة لزيادة المنهجية، والقدرة على كشف العلاقات وتصنيفها، وزادت لها طاقة في التحليل التركيبي على تأليف الكليات (الكلمات والجمل) بدءاً من الأجزاء الذرية الصغيرة (فون، ألفون)، إلى دراسة العبارة، ثم الفقرة¹.

ثالثاً: بين البنيوية والوصفية:

1- مصطلح الوصفية:

ذاع مصطلح الوصفية في الاستعمال اللغوي الحديث، إذ صار من الصعب التفريق بينه وبين اللسانيات، فبات علم اللغة الوصفي يشكل أساساً للدراسات اللغوية الحديثة، خصوصاً في ظلّ الدّعوات المتعالية الدّاعية إلى الاهتمام بالوصف التّزامني للظواهر اللغوية والتخلّي عن التحليل المعياري والتّاريخي لقضايا الألسن، وبالتالي أصبحت اللسانيات الوصفية ملمحاً أساسياً وهاماً للتفريق بين اللسانيات الجديدة وغيرها من أنواع التحليل اللغوي. وقد تحدّث عنها هاريس، واهتمّ بشؤونها محاولاً الإجابة عن العديد من التساؤلات، أهمّها الهدف من البحث اللّساني، من خلال اعتماده منهجية وصفية تقوم أساساً على مفهوم توزيع الوحدات الكلامية. وأمام هذه النهضة الفكرية والعلمية التي اجتاحت العالم خاصة في أوروبا وأمريكا، بات من الصعب ضبط المصطلحات وتوحيدها، فأصبح من المستحيل التفريق بين الوصفية والبنيوية، نظراً لتعدّد النظريات اللسانية، ومناهج البحث، وذلك لأهميّة دراسة اللغة وما يرتبط بها، بالإضافة إلى حركية النّهج الوصفي وما حقّقه من نتائج باهرة حجبت الاهتمام بالعديد من التيارات اللغوية والفكرية كالفلسفة الماركسية والوجودية اللذان أثبتا نجاعتهما في دراسة العديد من القضايا الفكرية والعلمية واللّغوية آنذاك.

¹ - صلاح فضل، نظرية البنائية في النقد الأدبي، ص 75.

2- مصطلح البنيوية:

استعمل مصطلح البنيوية للإشارة إلى الدراسات اللسانية الأوروبية وحتى الأمريكية، ويرد الوصفان البنيوي والوصفي جنباً إلى جنب، فهل يتعلّق الأمر بوصف واحد؟ وماهي نقاط التقارب والتباعد بين التّصورين؟

يذهب اللساني الإيطالي **خوليو سيرو ليبشي**، صاحب مؤلّف "اللسانيات البنيوية " إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بمجرد تسمية تقنية، إنّما هي إشارة غامضة، كما أنّها تدلّ على تصوّرات بنيوية لسانية ذات أبعاد منهجية ونظرية مختلفة، أبرزها:

أ- اللسانيات التّوزيعية في أمريكا.

ب - التّنائيات اللسانية المشهورة التي أفرزتها الأبحاث اللسانية الحديثة، كثنائية الدال والمدلول، اللسان والكلام، التّزامن والتّعاقب، العلاقات السيّاقية والعلاقات الجدولية.

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً، نجد **بانيني** شيخ النحاة الهنود في القرن الثامن قبل الميلاد أوّل من قدّم وصفاً مكتملاً للسان السانسكريتي، وبذلك عدّ من رواد اللسانيات الوصفية قبل **سوسير ويلومفلد**، وبهذا لم يخطئ بعض الدارسين وعلى رأسهم **عبد الرّاجحي**، عندما عدّوا النحو الغربي نحواً وصفيّاً بنيويّاً خالصاً¹، وأنّهم أدركوا مقوّمات التحليل البنيوي الشكلي، وهو صلب منهجهم النحوي، وذلك منذ القدم، وقد كانت مباحث شكلية خالصة². وقد ذهب العديد من اللسانيين إلى القول، بأنّ المنهجية البنيوية القائمة على النّظر إلى الظواهر المدروسة، وفق مبداء ارتباط العناصر ليست وليدة القدم، فهي ضاربة في القدم، منذ العصر الوسيط، إلّا أنّها فكرة الفرد تعارضها معارضة شديدة، وتعنى بالتفاصيل المعزولة التي راجت في عصر النهضة، وما يميّزها عن كل ذلك فكرة (المحيّنة) immanence.

ونجد اللسانيات التّزامنية، تستعمل كمرافق للسانيات الوصفية والبنيوية في كتابات **مارتيني**.

¹ - ينظر: عبد الرّاجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة، بيروت، 1986، ص36.

² - ينظر: جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية للكلام العرب، نظرياً وتطبيقياً، دراسة بنيوية، توزيع مؤسسة الثقافة، ج1، الإسكندرية، 1995، ص21.

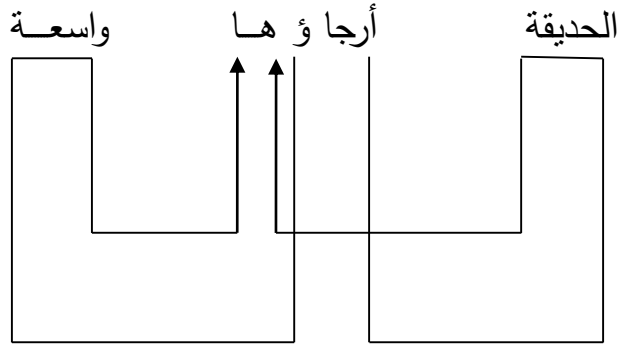
ولما قامت اللسانيات الوصفية البنيوية بمناهجها وأدواتها الإجرائية، دعا روادها إلى ضرورة العناية بالوصف التزامني للظواهر اللغوية، والابتعاد كلية عن التحليل المعياري، والتاريخي للقضايا ذات الصلة بالألسن.

وعلى هذا الأساس، أصبحت اللسانيات الوصفية ملمحا مميزا لللسانيات الجديدة، وغيرها من ضروب التحليل اللغوي، وبالتالي اللسانيات الوصفية والبنيوية وجهان لعملة واحدة، تعنيان الشيء نفسه، ويتجسد هذا التلاحم بوضوح عند هاريس في مؤلفه "اللسانيات البنيوية"، إذ يتحدث هاريس عن اللسانيات الوصفية في كتابه "مناهج في اللسانيات البنيوية"، "يكون التحليل وصفيا، عندما يكرس اللغوي جهوده في الظواهر اللسانية على الوصف، وفي حالة التزامنية محددة، أي في حالة سانكرونية محددة، دون إيلاء العامل التاريخي أهمية، وكذا العوامل الخارجية التي تصاحب الظاهرة المدروسة. إنّ الدراسة الوصفية البنيوية هي دراسة وضعية، حيث تكتفي بدراسة الظواهر ما تكون عليه من أوضاع، وهذا يقتضي القدرة على ملاحظة هذه الظواهر تجريبيا، كما لا يهتم التحليل البنيوي إلا بما يشكّل في ذاته بنية قائمة الذات ومستقلة بنفسها". ومن شروط البنية، أنّها لا تقبل العناصر الأجنبية عنها، فهي محدّدة زمانا ومكانا، وقد تختلف هذه العلاقات القائمة بين العناصر المكوّنة لها من بنية إلى أخرى، أو من زمان ومكان آخرين.

إنّ علماء اللغة الوصفيين ينظرون إلى اللغة على أنّها نظام عرفي. ومن ثمة، فهم يحلّلون تراكيبه عن طريق الوصف، والوصفية مشتقة من الوصف، فالوصفية هي القول، والقول هو الكلام الذي يدرس تاريخيا على ضوء الوصف المبني على التحليل للظواهر اللغوية في فترة زمنية محدّدة، والكلام يتألّف من ألفاظ، وهذه الأخيرة هي تشكيلات الصياغة الفنيّة التي تضع التحليل، من أجل جعل النصّ في صورة كاملة، تتوافر فيها عناصر الجمال ومعرفة المعنى. ويعرّفه الجرجاني بقوله "... هو أنّ الاعتبار بمعرفية مدلولات العبارات لا بمعرفة العبارات، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيد راكبا، وبين قوله: جاءني زيد الراكب، إنّّه حال، وإذا قال

الراكب إنّه صفة جارية على زيد¹. فالفرق بين الصفة والحال، يخضع لوصف العبارة في السياق المعجمي، والمعنى يتبلور في شكلها الخارجي. فالدراسة البنيوية تبدأ بالكلمة، ومدى فصاحتها، وجودتها وهنا يبرز دور علم البيان البلاغي، في وضع معايير لجودة الكلمة، فتلك دراسة معيارية تقع في إطار الدرس الوصفي.

كما تنظر إلى الكلمة داخل التركيب اللغوي، وتفتت أجزاءه داخله، نحو: "الحديقة أرجاؤها واسعة". ففي هذا التركيب، لا ينظر إلى كلّ كلمة منفردة: الحديقة /أرجاؤها /واسعة، بل ينظر إليها من خلال كلّ كلمة داخل التركيب.



فمن خلال هذا الوصف، نعتبر أنّ كلمة (واسعة) وصف لـ (أرجاؤها)، إلّا أنّ الرابط بينهما هو الضمير في كلا الاسمين. فالوصف هنا متداخل بين (الحديقة) و(أرجاؤها)، والوصف صفة لضمير (أرجاؤها)، إلّا أنّ الحديقة جزء من هذا الوصف من حيث الربط التركيبي للوصف. فنستنتج أنّ كلّ الدراسات البنيوية لها منهجها الخاص في الدراسة اللغوية، حيث تبدأ بدراسة المفردة اللفظية وفقاً للمستويات الثلاث. وبالتالي، فإنّ الوصفية أداة لتلك الدراسة، إذ تبدأ بمفهومها، ثم تقوم بوصف المفردة اللفظية في تركيبها داخل العبارة لا بمفردها.

إذن فالكلمة هي الصيغة الصرفية في الدرس البنيوي، وتدرس في إطار الدرس الصرفي (المورفيمي). يذهب ابن سنان الخفاجي إلى القول بأنّ "الفصاحة... تحت الألفاظ إن وجدت على شروط عدة، ومتى تتكامل تلك الشروط، فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، وبحسب

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد سيد رضا، دار ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1990، ص45.

الموجود منها، تأخذ القسط من الوصف لوجود أصدادها مستحق الإطراح والذم الأول، وتلك الشروط تنقسم إلى قسمين: فالأول، منها يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن يضم إليها شيء من الألفاظ، وتؤلف معه. والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنطوقة بعضها البعض.¹ ما يفهم من هذا القول، أن الوصف محلّه حدود اللفظة من الناحية المعجمية، ثم ينظر إلى الألفاظ من خلال نظمها، على مستوى الصوت، والذوق الفني لمفهوم النص.

إلا أن سرّ الجمال الفني، يكمن في تجاوز الكلمات بعضها مع بعض في التركيب البنيوي. وتراثنا اللغوي حافل بمثل هذه المواقف التي تدلّ غاية اللغويين العرب بالدرس البنيوي، إذ حكي عن الخليل بن أحمد ويقال: "إنّه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الظفرة، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد، لأنّه بمنزلة رفع اللسان وردّه إلى مكانه، وكلاهما صعب اللسان، والسهولة من ذلك الاعتزال، وقع في الكلام الإدغام والإبدال، الذي أذهب إليه في هذا ما قدّمت ذكره، ولا أرى التنافر في بعد ما بين المخارج، إنّما هو في القرب يدلّ على صحّة ذلك بالاعتبار، فإنّ هذه الكلمة (ألم) غير متنافرة، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج".²

فالنطق بمثل هذه إذن، هو يشكّل صعوبة وثقلا في النطق، على اعتبار تقاربها الشديد، فالألف صوت صخري هوائي، واللام صوت لثوي جانبي، والميم صوت شفوي. فالسهولة مردّه بنيوية الأصوات، لأنّ الصوت الحنجري الهوائي يساعد على اندفاع الهواء في التّجويف الأنفي الفموي، ويضيف ابن سنان "المقصود، الصوت نفسه الذي يتكرّر في اللفظة، وليس الصوت الآخر من نفس المخرج".³

ومردّ ذلك، أن الدّراسة العلمية للأصوات، تتمّ وفق طريقة تجريدية تحليلية، وتتجنّب كلّ الأحكام الذاتية.

وعموماً، فإنّ اللسانيات الوصفية تقوم على جملة من المبادئ المشتركة، فهي تعتبر:

¹ - ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982، ص63.

² - نفسه، ص101.

³ - نفسه، ص77.

- اللسان بنية.
- تحلل اللسان إلى مستويات.
- أولوية الوصف على التفسير.
- أسبقية المستوى المنطوق، على المستوى المكتوب.
- التمييز بين المنظور التزامني والمنظور التعاقبي، وأولوية الأول على الثاني.
- تطبيق المفاهيم الإجرائية نفسها في مستويات التحليل اللساني مثل: التقطيع، والتوزيع، والوظيفة، والاستبدال، والتعويض، والعلاقات السياقية والجدولية.¹

¹ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة، بيروت، ط1، 2013، ص68.

المبحث الثاني: بنيوية دي سوسير، وما بعده:

عدت إسهامات سوسير أول مقارنة علمية، وأول تحوّل معرفي في تاريخ الفكر اللساني كونها اشتملت على مبدأين هامين، وهما:

- مبدأ النظامية: فقد انتقد سوسير المنهجية الفيلولوجية، أو ما يطلق عليها صفة اللانظامية، في معالجتها للوقائع اللغوية، وبالتالي فقد تميّزت اللسانيات عنده بردّ الأحداث إلى قوانين صارمة، أي إلى نظام واضح وثابت.

- مبدأ الاستقلالية: أكد سوسير على أهمية هذا المبدء، لارتباطه بعلمية اللسانيات، وتمييزها عن العديد من العلوم.

أولاً: سوسير، والدرس اللساني الحديث:

شهدت نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وصدور دروس في اللسانيات لصاحبها سوسير وذلك سنة 1916، أحداثاً فكرية هامة في مجال اللسانيات، ممّا أسّس ذلك تدشين عهد جديد في هذا التوجّه اللغوي، الذي حظي بدعم واهتمام كبيرين من قبل مفكرين غربيين على وجه الخصوص، إذ برز ما يعرف باللسانيات البنائية. وذلك راجع إلى نزوع هذا التوجّه نحو الدقّة والموضوعية، التي هي ملامح مشتركة بين مختلف العلوم والمعارف. فمع اللسانيات البنائية، أصبح تحديد الموضوع يحتاج إلى جهد تأملي وتجريدي، حتى يتم صوغه بكيفية صورية.¹

وبالتالي، فنتناول أيّ موضوع في هذا المجال يستوجب تحديد المناهج الملائمة أثناء عملية التحليل اللغوي. ويميّز في اللسانيات البنائية بين نوعين من الإجراءات:

¹ - E.Benveniste, problème de la linguistique générale, p7.

- إجراءات تحليلية: هدفها تبسيط الموضوع وتحليله، باعتباره شبكة علاقات تشكل بنية عناصر مكوّنة، لهذا الموضوع من حيث المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيب، والدلالي والمعجمي.

- إجراءات تركيبية، تهتمّ بأجزاء العناصر؛ أي بالعناصر الجزئية المشكّلة لبنية الجملة من أصغر وحدة إلى أعلاها؛ أي من صوته phonème، وصرفه morphème ومركب syntagme إلى المكوّن constituant.

إنّ عملية البحث اللساني أو التصدّرات اللساني عرفت حركية دائمة بفضل هذه النماذج والمناهج اللسانية أو التصدّرات اللسانية الجديدة إذ لم يكن بإمكانه الوصول إلى ما هو عليه اليوم، من دقّة وضبط، خصوصا على يد سوسير ومن تبعه، أو مع سابير وبلومفليد وهاريس وتشومسكي وغيرهم كثير، لأنّها جاءت وفق بناء نظريّ محكم.

فمنذ صدور دروس سوسير سنة 1916، وعقد مؤتمر لاهاي سنة 1928، وتأسيس الجمعية الأمريكية اللسانية سنة 1924، ومجلة اللغة سنة 1925 بأمريكا، وتأسيس حلقة براغ اللسانية سنة 1962، وبداية نشر أعمالها سنة 1929، وعقد مؤتمرات دولية، تناولت اللسانيات وقضاياها. بدأت اللسانيات الحديثة تأخذ مسارا جدّيا، يحظى باهتمام عدد كبير من أقطاب هذا العلم، وشقّت بذلك طريقها نحو العالمية والشهرة، إذ أطّر هذه اللقاءات أبرز مؤسسي المنهج البنيوي من أمثال بلومفليد وبوعاز فرانس (FRANZ BOAS) وماتزيوس وجاكسون وتروبتسكوي وشارل بالي، وانطوان ميه، وغيرهم. وقد عكف أولئك على التأسيس الفعلي، والتشهير لهذا المنهج اللساني، فتوالت اللقاءات العلمية في براغ سنة 1930، 1931 وفي جنيف سنة 1932، وفي امستردام سنة 1932، وروما 1933، ولندن 1935، وكوبنهاغن 1936. وكان الهدف من وراء ذلك، هو التنويه بالإنجازات العلمية المحقّقة من طرف اللسانيات، خاصة البنيوية في مجال دراسة

اللغة البشرية على المستوى الأصوات phonétique والصواتي phonologie¹ على وجه التخصيص.

وبالتالي، أضحت اللغة محطّ اهتمام كبير، ينظر إليها نظرة علمية ثاقبة، فتعدّدت بذلك المذاهب والاتجاهات والمنهجيات اللسانية، ونما البحث اللساني، واتّسعت فروعه، وتداخل مع عدة علوم مجاورة، ومعارف أخرى في العلوم الإنسانية والرياضيات والمنطق.

وقد حدّد سوسير الدرس اللساني بقوله "إن موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها"². وجاء هذا التعريف، بعد تحديده تاريخ الدرس اللساني في أوروبا، الذي بدأ مع اليونان والرومان في العصور الوسطى، ثمّ مرحلة الدراسة الفيلولوجية مع الألمان، ثمّ مرحلة المقارنات المرتبطة بالعلوم الطبيعية، حيث لم يفرّق بين اللغة كنظام مستقرّ، واللغة كنظام متطور ومتغيّر.

وبعدّ سوسير أول من تفتّن إلى أنّ اللغة نظام خاص، له قواعده الخاصة به، فهو نسق مستقل يتّخذ أفراد اللسان الواحد كوسيلة اتّصال، وهذا النسق له كيانه الداخلي؛ أي أنّه له شبكة علاقات داخلية يتوقف بعضها على بعض، فمن خلال تحليل هذا الكيان، يسمح لنا باكتشاف عناصر لها علاقات، إمّا متقابلة وإمّا متبادلة.

وبالتالي، فقد رفض سوسير النظرة التاريخية في دراسة اللغة، لأنّ الزمان ليس العامل الفاصل أثناء دراسة الأشياء، بل هو مجرد إطار لها. فالتّغير الحاصل في عناصر اللغة، ناجم عن طبيعة العناصر المكوّنة لها في لحظة ما، وفي علاقة البنية القائمة بين تلك العناصر. وكان هدفه من خلال هذا التمييز بين المنهج التاريخي والوصفي، إبراز دور المتكلم مستخدم اللغة.

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، الرباط، المغرب، 2013، ص31.

² - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 232.

ومن هنا، فرّق بين اللغة *la langue* والكلام *la parole* ، وعدّ هذا إنجازاً جديداً في مجال اللغة الحديث.

1- دور المدارس في نشر مبادئ البنيوية:

أسهمت مدرسة براغ 1926 في تكريس الأصول الأولى للبنائية، وعدّه جاكبسون وتروبتسكوي وكارسفسكي أساساً في الدراسة اللسانية.

وقد رأت هذه المدرسة، أنّ المنهج البنيوي في دراسة الكلمات والمعجم ليس كلمات منعزلة، بل هو نظام مشتقة داخله الكلمات، إذ لا بدّ من البحث عن المعالم البنائية لدلالاتها، وفي علاقاتها بالكلمات الأخرى؛ أي بوضعها في هذا النظام.

وقد نادى أنصار هذا التوجّه اللساني بضرورة التمييز بين أصوات الكلام وأصوات اللغة. ومن هنا برزت نظرية الفونولوجيا من حيث وظيفتها أو دلالتها. فاللغة في نظرهم، لا تميّز الصوت على أساس إنتاجه فحسب، بل على أساس تمييزه عن باقي الأصوات الأخرى. وبالتالي، عدّت نظرية الفونولوجيا أول تعميق منهجي لنظرية سوسير في اللغة. إنّ أصوات اللغة متنوعة، قابلة للوصف تدخل في نطاق عدّة علوم خاصة العلوم الطبيعية، وعلم الأصوات *phonétiques* الذي يهتم بدراسة الأصوات دراسة فيزيائية فيزيولوجية، وعلم وظيفة الأصوات *phénologie* فيهتم بالتحليل الوظيفي للأصوات، فلذلك يقابل في هذه النظرية مصطلح الكلام، مصطلح الفونتيك، واللغة مصطلح الفونولوجيا.

1-1 - مدرسة كوبنهاغن:

لقد تأثّر شمال أوروبا بحركة سوسير اللغوية، وقد تبلورت هذه الحركة على يد يلمسلاف وزميله بوندال وأوندال، إضافة إلى يسبرسن وبيدرسن. وبرزت الحلقة الدنماركية للعلوم اللسانية سنة 1931، واستبدل يلمسلاف ثنائية "اللغة والكلام" عند سوسير بمصطلحات جديدة هما، الشكل أو المخطّط والمعيّار *norme*؛ أي شكلاً مادياً، عبارة عن مجموعة من العادات التي يتبناها

مجتمع ما. أما الكلام في نظره، هو إنجاز فردي غير اجتماعي وغير ثابت... وكان سعي يلمسلاف تطوير العديد من المفاهيم التي جاءت على لسان سوسير، ويظهر هذا جليا في كتابه "مقدمات لنظرية اللغة" عام 1943، والذي كان سببا في انتشار المدرسة البنيوية. فاللغة في نظره، كيان مستقل وبنية مغلقة، تتكوّن من عناصر لها علاقات خاصة، هذه العلاقات التي يعتمد بعضها على البعض الآخر، وهي الشيء الوحيد القابل للوصف.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المفهوم قد سبق إليه في تراثنا اللغوي عبد القاهر الجرجاني، بإطلاق مصطلح "التعليق" على هذا المفهوم؛ ويعني به وسائل ارتباط الألفاظ التي تعبّر عن المعاني النحوية، وقدّم تفسيراً لعملية إنتاج الكلام، معتمداً على أربعة عناصر هي: النظم، البناء، والترتيب، والتعليق.

فهذه المدرسة -إذن -، تنظر إلى اللغة على أنّها كيان صوري، شكل أكثر من كونها مادّة، خاضع لنسق من العلاقات الداخلية. فهي تركيب رياضي بعيد عن المظهر الدلالي والصوتي، وهو السبب الرئيسي في تلاشي أفكار هذا التوجّه، لإغراقه في النزعة التجريدية، وتعذّر تطبيقه على اللغة.¹

1-2- المدرسة الإنجليزية:

اهتمّ رواد المدرسة بالدراسات الصوتية، بدءاً ب هنري سويت، الذي استعمل الحروف الرومانية أو اللاتينية في تدوينها، في كتابه "دليل الأصوات". وقد ارتبط اسمه بالكتابة الصوتية الواسعة، والكتابة الصوتية الضيقة، إذ تمثّل الأولى الضيقة فقط، أمّا الثانية فتتمثّل مختلف الصّور الصوتية. وقد عزّز هذا التوجّه مواطنه دانيال جونز في مؤلّفه الذي نشر عام 1914 "مختصر صوتيات الإنجليزية".

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص185.

أمّا جون فيرث، فهو الرائد الثاني لهذه المدرسة، فقد عني بعلم الفنولوجيا، واهتمّ بالملاحم الصوتية المصاحبة لعملية الكلام، كالنّبر والتّنعيم، والوقفات الكلامية، ودرجة الصوت، ومعدّل الأداء الكلامي. وقد أولى "فيرث" الجانب الاجتماعي عناية قصوى في دراسة اللغة، وهو الجانب الذي أكّد عليه سوسير في الدراسة الوصفية للصوات والتراكيب.

وقد تأثّر "فيرث" بآراء الأنثروبولوجي البولندي "مالينوفسكي" ت 1942 حول اللغة، وإبرازه أهميّة ودور السياق في تحديد المعنى وتجليته، والاستعمال الحقيقي للكلمة في إطار مجتمع ما، إذ يكون محكوما بأمرين هامّين، هما:

- **السياق اللغوي:** إذ يرى أنّ الكلمة لا تتحدّد معناها إلاّ بعلاقاتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية، وهو ما يعرف عند قدماء العرب بالمقال.

- **سياق الموقف:** وهو الآخر له دور فاعل في تحديد المعنى، وهو معروف عند العرب بالمقام.

وتطوّرت فكرة السياق، وأخذت منحى آخر مع فيرث، الذي عمق البحث في دراسة المعنى، وفي إطار منهجي يقوم على تحليل المعنى الذي يتركّب من مجموعة وظائف لغوية، إذ يرى أنّ الوصول إلى المعنى اللغوي، يجب أن يمرّ عبر:

- تحليل السياق اللغوي صوتيا وصرفيا ونحويا ومعجميا.
- بيان شخصية المتكلّم، وما يحيط بالكلام من ظروف.
- توضيح نوعية الوظيفة الكلامية، هل هو مدح، أم هجاء، أم طلب، أم استفهام
- الوقوف على الأثر الذي يتركه الكلام كالتكذيب، أو التّصديق أو التّألم.. ويمثّل علم الفونولوجيا الصلة الوثيقة بين قواعد اللغة وصوتياتها.

لقد أثر فيرث كثيرا بآرائه هذه المعززة لهذا المنهج اللساني الذي رسّخه سوسير، وعمّق البحث فيه، ممّا حفّز اللسانيين في انجلترا على تطويرها والعمل بها، ومن بينهم هاليداي، الذي أتى بنظرية اللسانيات النّظامية، والتي تمحورت على ثلاثة جوانب أساسية، هي:

- الشّكل: من خلال تنظيم عناصر اللغة وأجزائها، تنظيماً له معنى.
- المادّة: وقصد بها الجانب الصوتي والكتابة.
- السيّاق: ويعني به مختلف العلاقات القائمة بين الشكل ومختلف المواقف. وقد أكّد أيضاً، ورسّخ أفكار سوسير، من خلال التّركيز على الدور الاجتماعي للغة، وكذا الإطار الوظيفي لها.¹

1-3- المدرسة الأمريكية:

ارتبط وجود اللسانيات البنيوية في هذه المدرسة بعلمي الأنثروبولوجيا والنفس، وكانت دروس سوسير المصدر الأساس لها، كما عدّ كتاب رائد هذه المدرسة (فرانز بواز) "دليل اللغة الهندية الأمريكية"، رافداً هاماً في اللسانيات الحديثة، والذي صدر عام 1911، إذ ركّز فيه على دراسة اللغة في جانبها المنطوق، كما أعاد الاعتبار للغات المغمورة والمهجورة وكذا المعروفة، كلغات الهنود الحمر، ممّا مكّنه من تأصيل الاتجاه الأنثروبولوجي الاجتماعي.

وبرز العديد من العلماء في هذه المدرسة في مختلف الميادين مثل سابير، الذي اهتمّ بالجانب الأنثروبولوجي والاجتماعي للغة، وأصدر كتابه "عام 1921"، فتجاوز فيه ما ذهب إليه سوسير من أفكار، إذ يرى أنّ اللغة نظام مرتبط بثقافة المجتمع.

وقد مثّل بلومفيلد الاتجاه السلوكي والشكلي في دراسته للغة، معتبراً إيّاها مجرد عادات سلوكية، نتيجة استجابات لمواقف، وهي عبارة عن جملة مثيرات.² وقد ركّز بلومفيلد في تحليله الشكلي للغة على المنهج الوصفي البنائي، وفي مختلف المستويات الصوتية، والصرفية، والتركييبية.

¹ - ينظر: كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، القاهرة، ط3، 2001، ص48.

² - ينظر: جيفري سامبسون، مدارس اللسانيات، تر: محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، 1417هـ، ص81.

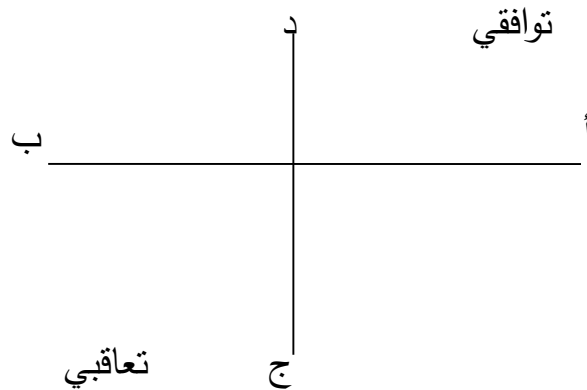
وعمل على تطوير المنهج الوصفي، من خلال جعله منهاجا تصنيفيا يستند إلى النظرية التوزيعية، والذي بدوره طوّره وطبّقه أحد أتباعه وهو هاريس. هذه الرؤية في التحليل شبهها أصحاب هذا الفكر بمثابة أحجار البناء المترابطة.

فدراسة اللغة عندهم يجب أن تتمّ بصرف النظر إن هذه اللغة واسعة الانتشار، أم أنها مهجورة، أو أنها لهجة، أو لغة عامية. فكلّها لها نفس الأهمية التي تتمتع بها اللغة الفصيحة. وما يسجّل على هذه المدرسة، أنّها لم تول عناية لدراسة المعنى، ولكنها لم تنكر أهميته في الدراسة اللغوية، إذ يقول بلومفلد: "لا يمكن في اللغة فصل الأشكال عن معانيها، ومن غير المرغوب فيه، وربّما من غير المجدي دراسة أصوات اللغة فقط دون إعطاء أيّ اعتبار للمعنى، ولكن يجب أن نبدأ من الأشكال لا المعنى".¹

وعلى هذا الأساس، اقتصرَت الدراسة اللغوية في هذه المدرسة على تحليل الأبنية والأشكال اللغوية، ولم تعمّق الدراسة في الدلالة.

3- منهج التحليل الوصفي:

نظر سوسير إلى اللغة من زاويتين محددتين، الأولى تمثّلت في النظرة التاريخية أو ما يصطلح عليها بالتعاقبية diachronique، والأخرى تمثّلت في النظرة الوصفية أو التوافقية synchronique، والتي رسمها وفق هذا المخطّط البياني:



¹ - ليونارد بلومفلد، اللغة، تر: سميح أحمد محمد مقدادي، ص103.

فالخطّ الأفقي يشير إلى البعد الوصفي، فمن خلاله لا يمكن أن ندرس اللغة العربية وسائر اللغات البشرية في تاريخها الطويل دفعة واحدة، لأنّ من خصائصها التغيّر والتطوّر باستمرار نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية. وعلى هذا الأساس، تتّضح أهمية الدراسة الوصفية للمراحل المختلفة التي تمرّ بها أيّ لغة، إذ يتمّ أولاً تحديد المستوى اللغوي المدروس، دون الخلط بين باقي المستويات الأخرى، صوتياً أو صرفياً أو نحوياً أو دلالياً.

فتناول البنية الصوتية للفصحى مثلاً، تعدّ دراسة وصفية صوتية، وكذلك أوزان الأفعال في لهجة من لهجات العراق أو أوزان الأفعال في القرآن الكريم، تعدّ أيضاً دراسة صرفية وصفية، ودراسة أسلوب القسم أو الاستفهام في القرآن الكريم، تعدّ دراسة وصفية تركيبية. ما يستنتج من هذا، هو أثر هذا المنهج الإيجابي في تحليل وإعداد ألفاظ، بل ومعاجم تمثّل مستويات لغوية متنوعة مثل معاجم ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف.

كما أنجزت معاجم أخرى لعديد الشعراء الجاهليين، ولغيرهم في عصور أخرى، قصد دراسة التغيّر الدلالي لألفاظ اللغة عبر العصور والأزمان.

ثانياً: قضايا دي سوسير اللغوية:

نوّه سوسير بضرورة الاطّلاع على ما انتهى إليه البحث السابق، وذلك بغية استغلال العثرات التي وقع فيها السابقون المتمرّنون في هذا الميدان، فيقول: "فليس هناك من مجال تفتّحت فيه عبثية، وأحكام مسبقة، وخيالات بالحجم الذي نراه في البحث اللساني".¹

وهذا اعتراف ضمني من طرف سوسير، وعدم إنكاره لمجهودات سابقه في ميدان البحث اللساني منذ أكثر من ألفي عام لا يمكن هدمه، لأنّ قوّة اللسان تبرز هنا، إذ ما حاول وصف

¹ – F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 18.

اللسان والوقوف على الأسس والقواعد الذي ينبني عليه هذا العلم منذ نشأته إلى يومنا هذا. ولعلّ أبرز قاعدتين يرتكز عليهما هما: -الأهداف les objectives -الفرضيات les hypotheses.

وهذا ما يعضد الجهود التي بذلها سوسير في سبيل إبراز استقلالية هذا العلم، لاسيما المنهج البنيوي، مادفع جورج مونان إلى القول بأن اللغات التي درسها لذاتها وفي ذاتها، وبوصفها غرضا علميا، وليس وسيلة من وسائل المعرفة.¹ وقد نحا في هذا الاتجاه جورج مونان، الذي عدّ هذه المجهودات المبذولة في مجال اللسانيات العامة عودة وفيّة الى النحو العام، وبصفة خاصّة إلى نحو الزاهبين في دير بور روايال (أرنو) و(لانسلو)، إذ يقول سوسير في محاضراته: "ماهي الطريقة التي اتّبعتها أولئك الذين نظروا إلى اللغة قبل قيام الدراسات اللغوية العلمية... من الطريف أن نلاحظ أنّ وجهة نظرهم لا غبار عليها مطلقا، وتدلّنا آثارهم دلالة واضحة على أنّهم كانوا يريدون وصف حالات معيّنة، وعلى أنّ منهجهم كان متواقفا تماما.

2-1 - أصالة فكره:

تتجلّى أصالة الفكر السوسيري، من خلال معالجته لأعقد القضايا التي اصطدم بها التفكير اللساني منذ نشأته، بغضّ النظر عمّا إذا كانت نظرية سوسير إزاء التاريخ اللساني انفصالية أم اتّصالية، وفي حقيقة الامر أنّه يبيّن نظريته وفق أصل واحد وهو التسليم بمبدء الاعتبارية الجذرية للدليل اللغوي، -كما سبق وأن ذكرنا- أنّه لا يدّعي لنفسه السبق إلى هذا المبدء، وهذا ما قرّره بنفيس². ومردّ هذه العبقرية، هو جهوده المضنية في سبيل تأويل القضايا الجوهرية للحقل اللساني وفق أصول واضحة المعالم، فهو رجل أصول ومبادئ³. والمقصود بالمبادئ هنا في هذا

¹ - Voir: G.Mounin, Clefs pour la linguistique, p189 .

² - E.benveniste : problèmes de la linguistique générale, paris, 1966, p 38 .

³ - E.benveniste : " Saussure est d 'abord et toujours l'homme des fondement , il va d'intiment aux caractères primordiaux qui gouvernent la diversité du donnée empirique " p 38 .

المقام ما عبر عنه الخوارزمي قديما بقوله: "أما مبادئ العلوم فهي المقدمات التي بها يبرهن على تلك العلوم".

ثم يتوسّع في التفسير، دون فقدان الترابط المنطقي. ولعلّ أبرز ما بدأ به، هو تحديد موضوع العلم اللساني. وهو من أعقد وأخطر العوائق في صياغة المناهج اللسانية، وبيان طبيعة، لماهيته، وهو ما عبر عنه تشومسكي بقوله: "ولذلك، فإنّ تحوّل النظرة من المفهوم الفني (اللغة المجسدة) إلى المفهوم (اللغة المبنية داخليا)، التي تفهم أنّها مادة البحث، هو تحوّل صوب الواقعة من ناحيتين، هو تحوّل صوب دراسة موضوع مادّي، بدلا من بنية **construet** اصطناعية، وتحوّل صوب دراسة ما تقصده في الحقيقة بكلمة اللغة.¹

ويرجع سوسير صعوبة تحديد الموضوع إلى طبيعة (أي بنية) غير القابلة للملاحظة والتناول التجريبي أو الاختيار المباشر، وهذا ما يجعل اللغة موضوعا أمرا يتعذر حصوله وتحقيقه، ممّا يبقى الحقل اللساني متميّزا عن العلوم التجريبية التي تخضع موضوعاتها للملاحظة والدراسة التجريبية الاختيارية، لكونها موجودة سلفا تقدمها الطبيعة.²

أمّا في اللسانيات، فالأمر مختلف تماما إزاء هذا الإجراء الجوهري، حيث يكون اللساني حرّا في تناول قضاياها وفق وجهات نظر متعدّدة. ونعني بوجهات النّظر؛ المبادئ سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، وبالتالي فإنّه يتعذّر الوصول إلى نتائج نهائية، بل يمكننا بدل ذلك الحديث عن وجهات نظر نهائية فقط³، وبالتالي فإنّ الأمر يتوقّف عن حدود المقارنة بين النتائج فقط، دون الوصول الى بناء نقد لساني علمي.

¹ - جيلي م الزين، أصول اللسانيات الوصفية، ص 54.

² - نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، تر: محمد فتّيح، القاهرة، دار الفكر العربي، 1993، ص 89.

³ Voir : ymeslev, le langage, Paris, minuit, 1984, P27.

2-2- الغرض النظري، وجهة النظر وفق التعبير السوسيري:

بناء على المعطيات السالفة الذكر، فقد ألح سوسير على أهمية الغرض النظري في مجال الملاحظة المباشرة¹، ممّا يستلزم شيئاً مقدّماً سلفاً في هذا المجال². وعليه، فإنّ النسق الافتراضي الاستنباطي هو النسق الأكثر مواءمة لدراسة الظاهرة اللسانية من النسق الاستنتاجي الاستقرائي، وهذا ما يشبه المصادرات في نسق الاستدلال الرياضي الحديث، اذ يطلب الرياضي الحديث من التسليم بها دون برهان، مع وعد منه بأنّه سيشيّد عليها بنيانا فكريا رياضيا متماسكا، فهي إذن مجرد مطلب³. ومن هنا يتضح لنا طرافة الفكر السوسيري وعمقه، من خلال محاولة إخضاع الموضوع وإثبات علميته، وذلك من خلال الربط جملة الأحداث المادية والمحسوسة، وما ينبغي للعالم اللساني أن يتناوله بالبحث، ممّا جعله محلّ جدال في الخطاب اللساني المعاصر.

¹ – F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 20.

² – Ibid, p 21.

³ – ينظر: محمد علي الجابري، الفكر الغربي والعقلانية المعاصرة، دار الطبيعة للنشر، بيروت، 1982، ص68.

المبحث الثالث: المصادرات المنهجية للنظرية الوصفية البنيوية:

إنّ الالتئام الحاصل بين المقدمات المعرفية في التوجّه أو المنهج الوصفي، وبين النتائج المتوصل إليها وفق نظام مفهومي هي جوهر النظرية، ويتّضح هذا جلياً في مناقشته لمفهوم الاعتباطية، والمناقشة هنا تنصبّ حول صحّة وسلامة الإجراءات السابقة، لأنّ المقارنة القائمة على أسس علمية محضّة صحيحة، تلك التي تكون أسس المقارنة فيها بين الأنظمة المفهومية في كليتها من حيث السياق الإيديولوجي الشامل، وليس وفق عناصر جزئية معزولة¹. فسوسير من خلال نظريته الثاقبة في الموضوع اللغوي، أدرك طبيعة الظاهرة اللغوية، مفرّقا في الآن ذاته بينها وبين الواقعة اللغوية، المتميّزة بالتشابك، وظواهر اجتماعية، وأخرى فيزيولوجية، ونفسية، وتاريخية. إلّا أنّ هذا الرأى يحيلنا إلى أمر آخر، وهو انتفاء استقلالية اللسانيات، وبالتالي لا يمكن تناولها من خلال وجهة نظر واحدة، أو البناء وفق فرضية محدّدة مسبقاً، وهنا يقول: "وبدل أن نقول أن وجهة النظر تسبق الموضوع، نقول أن وجهة النظر تخلق الموضوع"²، والموضوع هنا هو اللسان الذي هو شيء مختلف تماماً عن المعطى التجريبي، لأنّ اللغة شكل أو صورة، وليست مادة أو ماهية. وتعدّ هذه النظرة بمثابة قاعدة إبستمولوجية سوسيرية محضّة.

وفي مثل هذه المواقف، يتعيّن على اللسان أن يختار نسقه الافتراضي الذي يبني عليه، ليتفحص الظواهر اللغوية حتى يتمكّن من صياغة موضوعه العلمي، الذي هو بمثابة النشاط المعرفي الناتج عن التحليل العلمي لمختلف النظريات اللسانية.

¹ - ينظر: جيلي الزين، أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003، ص 61.

² - نفسه، ص 62.

أولاً - علمية اللسانيات الوصفية:

إنّ تغير وجهة النظر إزاء الموضوع المدروس منذ أمد بعيد، أولى الخطوات التي اتّسم بها المنهج اللساني الجديد وجعله يتّصف بالعلمية، إذ يقول بنيفيست: "القول بأنّ اللسانيات تميل نحو العلمية، يستوجب أولاً الحديث عن تغير وجهة النظر إزاء الموضوع"¹ ويقول كالفلي أيضاً: "إنّ نظرة اللسان هي التي تخلق الموضوع، أو تخرعه."²

وعلى هذا الأساس، فاللسانيات الحديثة أضحت تسير الرّوح العلمية الحديثة، وتتموقع في سياق الإجراءات التي هي المعيار الأساس لعلميتها، لأنّ الظواهر التي تدرسها أنشأت بعد تحقق عميق من ترابطها وخلوّها من التناقض، والتحقّق في النهاية من ذلك تجريبياً. وقد استدلّ البنيويون على ذلك، عندما وصفوا المعرفة العلمية الحديثة بانتقالها من العقلي إلى الواقعي، إذ أن هذا الخلق أو الإنشاء، لم يكن تعسفياً أو اعتباطياً.

1- بين المادّة والموضوع:

لقد ميّز سوسير في معرض بحثه وتشبيده لهذا الصّرح اللساني الجديد بين مادة اللسانيات وموضوعها، فقد أدرج مصطلح المادّة للدلالة على كلّ الظواهر المتّصلة باللّغة البشرية أثناء عملية التّواصل، وهنا يتّضح مدى تعقّد هذه الظواهر وتشابكها، خاصة فيما يتعلق بارتباط الصّوت بالأعضاء الفيزيولوجية المنتجة له، وارتباطه بالفكرة التي يمثّلها، وارتباط الظواهر اللسانية بالفرد من جهة، وبالجماعة من جهة أخرى، وعلاقة كل تلك الارتباطات بعامل الزمن³.

والسؤال الذي يطرح في هذا السّياق: هل المادّة قابلة للدراسة؟ الجواب يؤكّد استحالة حصول ذلك، بسبب عدم تجانسها. يقول سوسير "يبدو أنّ اللغة وحدها قادرة على التعريف

¹ - E.benveniste : problèmes de la linguistique générale, p 44 .

² Calvet, pour ou contre saussure, Paris, Payot, 1975, P58.

³ - ينظر: جيلي الزين، أصول اللسانيات الوصفية، ص65.

المستقل، وتوفّر نقطة دعم مرضية للعقل"¹، وبمجرد الخوض في دراستها تجريبيا، فإنّ -كما سبق وأن قلنا- هذا الأمر يفقد هذا العلم استقلاليتّه، ويفتح الباب على مصرعيه أمام علوم أخرى، كعلم النفس، والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، والنحو، والفيلولوجيا.

أمّا الموضوع، فقد استمدّه سوسير من المعجم السكولاستي، الذي يعني حاصل النظرة إلى المادة²؛ معنى هذا اللسانيّ ينشئ الموضوع، ويحدّده، ويصوغه في إطار المادة. إذن، فهو نتاج عملية تحليل. يقول كادجي: " لا يوجد موضوع قبل للتحليل"، وهي خطوة إجرائية.

2- وجهة النظر الموضوع :

وهذا يعني؛ أنّ اللسانيات لا تتناول موضوعا مقدّما سلفا، وقد انتقد سوسير في هذا المقام الصّرح النظري القديم، الذي يعتبر العلم اللساني شيئا قابلا للملاحظة المباشرة.

ونخلص إلى، أنّ الغاية من التّمييز الذي أقامه سوسير بين مادة اللسانيات وموضوعها، هو في الحقيقة تمييز بين ماهو موجود وجودا ماديا فيزيولوجيا أو فيزيائيا، ماهو محسوس نفسي وزماني، وبين ما يجب أن يكون قابلا للدراسة. يقول كادجي: "المجال الذي يتبنّاه اللغوي من بين حقائق اللّغة."

فالفائدة التي يسعى سوسير إلى تحقيقها من وراء تحديد موضوع اللسانيات من الناحية المنهجية، هي جعل المادة معقولة، وهو تمييز إجرائي. ويتّضح هذا، حين ميّز بين اللغة language واللسان langue والكلام parole، وهو المبدأ الذي تفرّعت منه جلّ المناهج اللسانية التحليلية الكبرى.

¹ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 25.

² - جيلي الزين، أصول اللسانيات الوصفية، ص 67.

3- مستويات اللغة في اللسانيات البنيوية، ومدى انتظامها:

من خلال الجهود الكبيرة التي بذلها سوسير في سبيل إرساء قواعد صلبة ومتمينة لهذا العلم الناشئ، وما حققته البنيوية في الدرس اللغوي، من تراكم وامتداد، تجاوز حدود قضايا اللغة ليمتد إلى معارف علمية متعدّدة ومتنوعة، ممّا أتاح للباحث في هذا المجال أدوات نظرية ومنهجية أثرت اللسانيات الحديثة وأغنتها، ومن خلال بلورتها لتصور متكامل حول انتظام مكونات المستويات اللغوية. ممّا أفضى بالباحثين اللسانيين إلى رسم معالم الهندسة اللغوية وفق منظور لساني حديث. ومردّد ذلك، أنّ بنية اللغة كان ولا يزال محور اهتمام متزايد للمقاربات اللسانية بالوقائع اللغوية، حيث برزت على مرّ الزمن أسئلة شغلت بال المهتمين بهذا الميدان من قبل: إلى أيّ مدى يمكن اعتبار اللسانيات الحديثة وعلى رأسها البنيوية نظرية لسانية متكاملة، أو أنّها مجرد مقارنة توفّر أدوات وتقنيات مساعدة، توظّف بعد استكمال عملية الوصف، والتّحليل، والتّفسير من منظور لساني محض؟

وممّا لاشكّ فيه، أنّ اللسانيات البنيوية قد ارتبط وجودها بنشأة الدرس اللساني الحديث، واستطاعت أن تحقّق تراكما معرفيا في مجالات عدّة، لاتزال أدواتها النظرية والمنهجية والمفاهيمية تستثمر في دراسة الظواهر اللغوية والإبداعية وتحليلها، ممّا وفّر كل ذلك تصوّرا شاملا حول انتظام العناصر المكوّنة لمختلف المستويات اللغوية، وذلك راجع لانفتاحها على العديد من المجالات الأخرى، كالبيولوجيا، والفيزياء، وعلم الاجتماع، والنفس وغيرهم، رغم إلحاح سوسير على مدى استقلالية العلم اللساني عن سائر العلوم الأخرى.

إنّ الدّراسات اللغوية منذ القديم، سارت وفق منحى تصاعدي في تعاملها مع مسائل أثّرت في مختلف المواقف والمناسبات. إلّا أنّ الدراسة العلمية للغة من منظور لساني حديث، أخذت أبعادا أكثر دقّة وعمقا بظهور اللسانيات البنيوية، يقول فؤاد زكريا في هذا الشأن: "إنّ

النبوية من حيث هي منهج قديم العهد، أما من حيث هي مذهب شامل، فهي ظاهرة حديثة في الفكر المعاصر".¹

وقد استثمر هذا العلم اللساني الحديث في مجالات أخرى، كالأنثروبولوجيا مع العالم ليفي شتراوس، وسعى هذا الأخير الى تطبيق هذا المنهج في دراسة أساطير الشعوب البدائية، مركزاً على الأنساق الخفية، بغية تحديد البنية اللاواعية للعقل. وقد أفضت به هذه الدراسة، إلى إدراك مختلف العلاقات التي تربط الأسطورة بغيرها، والشئ نفسه، إذ توصل إلى نتيجة مفادها، أن صلة القرابة أيضاً لا تفسر من خلال التجريد والملاحظة، بل هي مجموعة علاقات رمزية، شأنها شأن اللغة. يقول عبد العزيز حليلى: "لقد أراد علم النفس أن يصير بنيويًا في دراسته وتحليله للظواهر والوقائع النفسية، ورغب عالم الاجتماع أن يكون بنيويًا في معالجته للظواهر الاجتماعية وحاول ليفي شتراوس أن يضع الأسس البنيوية للأنثروبولوجيا، وكذلك فعل الاقتصادي، والناقد الأدبي، وعالم التربية".²

وهنا تجدر الإشارة مجددًا، إلى المجهودات الكبيرة التي بذلها في سبيل التأكيد على استقلالية هذا المنهج اللساني، ويظهر ذلك من خلال حرصه على التمييز بين الثالوث المعروف عنده (اللغة، واللسان، والكلام) حتى يحدث التواصل، لأن الأفراد الذين وهبوا هذه الملكة الفطرية، التي هي اللغة الموجودة فيهم بالقوة - بالمعنى السكولاستي - يقول دوموروفي حديثة عن هذه المفاهيم السوسيرية: "اللسان هو جملة الأوضاع الضرورية التي يتبنّاها الهيكل الاجتماعي، ليسمح باستعمال ملكة اللغة عند الأفراد، وملكة اللغة هي حدث مختلف عن اللسان، ولا يمكن أن تتحقق بدونه. ونعني بالكلام الفعل الفردي المحقق لملكته بواسطة الوضع الاجتماعي، الذي هو اللسان"³

¹ - فؤاد حسين زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، كلية الآداب، جامعة الكويت، ط2، 1986، ص4.

² - عبد العزيز حليلى، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، تعاريف، أصوات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991، ص9.

³ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, édition critique par T. de Mauro, N°63, p419.

وكذا حرصه على تحديد موضوع ومنهج هذا العلم. كلّ ذلك، أثبت عبقرية سوسير وإبداعه في سبيل إرساء اللسانيات كعلم قائم بذاته، وكذا تأسيس قواعد الجدال الإبستمولوجي اللساني، من خلال مناقشة المبادئ اللسانية السوسيرية مناقشة نقدية عميقة من طرف جلّ التيارات اللسانية المعاصرة.

3-1-1 - مستويات اللغة حسب فرديناند دي سوسير:

إنّ الاتجاهات اللسانية اللاحقة وجدت الأرضية خصبة نظريا ومنهجيا بفضل جهود سوسير، الذي عمل على وضع أسس الدرس اللساني الحديث. وقد اعتبر المادة اللغوية -كما أشرنا إليها آنفا- غير متجانسة. وبالتالي، يمكن النظر إليها ودراستها من وجهات متعدّدة نفسيا أو فيزيائيا أو بيولوجيا أو اجتماعيا، ثم إنّ الدراسة العلمية تستوجب حصر موضوع اللسانيات ومنهجها، وتمييزه عن سائر العلوم الأخرى، باعتبار أنّ كلّ تلك العلوم موضوعها موجود سلفا، خلافا لمجال اللغة، فوجهة النظر لدى الباحث هي التي تنشئه. وعلى الأساس هذا، اكتسب اللسان أهمية قصوى باعتباره ظاهرة اجتماعية، ومعجما وزّعت نسخه على أفراد المجتمع بالتساوي على حدّ تعبير سوسير، وهو ذو طبيعة خفية ومجرّدة، "فإنّه نتاج اجتماعي لملكة اللغة ومجموعة من الاصطلاحات الضرورية، التي يتبناها المجتمع، ليتمكّن أفرادها من التعبير بواسطته عن ملكتهم اللغوية".¹

3-1-1-1 - في مجال الدلالة:

اللسان مقابل للكلام (parole)، فهو استعمال فردي للغة في سياق معيّن، وتتّضح من خلال ثقافة الفرد ووضعيته الاجتماعية، وميولاته النفسية، وهو تجسيد اللسان، وهذا ما أكسبه الطبيعة المادية القابلة للملاحظة والتّجريب. كما أشار سوسير إلى الدليل اللغوي (signe)، وهو ذو طبيعة نفسية، وتجسيد لذلك الالتحام بين صورة ذهنية، وصورة سمعية في علاقة اعتباطية، وضرورية، واصطلاحية، يقول سوسير: "فالعلامة اللسانية لا تجمع بين اسم ومسمّى، بل تربط

¹ - F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 23.

تصوّراً بصورة سمعية، وليس الصورة السمعية صوتاً مادياً، أي شيئاً فيزيائياً خالصاً، وإنّما هي أثر سيكولوجي ناتج من الصوت".¹

إنّنا نستنتج من هذا القول، أنّ من مجالات اهتمام اللسانيات البحث في الدلالة، من حيث علاقة الدالّ بالمدلول، والدليل بالمرجع، وتغيّر الدلالة وثباتها، بالنظر إلى اعتبارية العلاقة بين الدالّ والمدلول، التي قد توهم بأنّها خاضعة لإرادة الفرد، وحرّيته في الربط بين طرفيها، إلّا أنّ هذا لا يمكنه من تغيير الوضع والاختيار الذي وقع التوافق عليه من قبل المجتمع، على اعتبار أنّ اللسان نسق متوارث، ولو كان خاضعاً لمبدء التطوّر.

3-1-2- في مجال الأصوات:

ميّز سوسير علم الأصوات من الفونولوجيا، إذ يرى أنّ الأوّل مجاله البحث في تطوّر الأصوات، وهو من فروع اللغة، بينما ميدان الفونولوجيا الاهتمام بالجانب الفيزيولوجي والفيزيائي للصوت. ويطلق سوسير على وصف حالة من حالات اللسان تسمية علم النحو *grammaire*، لكونه يهتمّ باللغة كنظام، وما وجد في اللسانيات من قبل من تعريف لهذا العلم محدود وضيق، ولكونه يعنى بالدراسة الشكلية المرتبطة بالإعراب والتّصريف والتركيب. أمّا الدراسة المعجمية، فتهتمّ بمفردات اللغة، أمّا الصّرف فبأقسام الكلام وأصنافه، وكيفية بناء الصيغ الصّرفية.

كلّ هذه التقسيمات، يراها سوسير غير مطابقة للواقع اللغوي، وهمية وغير منطقية، إذ يذهب إلى أنّ الحالات التزامنية للسان من حيث عمقها ذات طبيعة واحدة، ويفترض التداخل بين جميع المستويات، صرفياً وتركيبياً ومعجمياً. يقول في هذا الإطار: "مما قمنا به سابقاً من تمييز بين العلاقات المركّبة والعلاقات الاستبدالية هو الذي يوحي بطريقة تصنيف تفرض ذاتها، وهو وحده الذي يمكن اعتماده كقاعدة لكلّ نظام نحوي. إنّ كل ما يمكنه أن يشكّل حالة لسان، ينبغي أن يردّ إلى ما سبق أن سمّيته نظرية المحور المركبي، ونظرية المحور الاستبدالي".²

¹ – F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p 98.

² – Ibid, p 188.

ونستشف من خلال قوله هذا، رفضه القطعي للتقسيمات التي أقامت اللسانيات التقليدية لمستويات الدرس اللغوي.

ومن خلال هذا، يتراءى لنا أصالة الفكر السوسيري، ورفضه تناول الظواهر اللسانية تناولاً ميتافيزيقياً أو تخمينياً أو إيديولوجياً، فكان منهجه، هو الوصفي أو البنيوي، حينما عرّف اللغة بأنها صورة (forme)، وليست مادة (substance). وهذه المقاربة البنيوية في دراسة اللغة هي أساس اللسانيات الحديثة، وهي التي تسوغ دعوى سوسير، فيما يتعلّق باستقلال اللسانيات، بوصفها موضوع دراسة في حدّ ذاته.¹

إنّ هذه التّمييزات بين (الأصوات والأغراض) هي صورة اجتماعية وتاريخية في عمقها، وهذا ما يدفع عن سوسير التّهم الموجهة إليه في كونه متطرّفاً في نظريته إلى اللسان إلاّ من وجهة صورية خالصة.

إنّ اللسانيات منهج نموذجي، فلا بدّ أن يتمّ اللقاء على الأرجح في ميدان الدّراسة الصوتية والتركيبية.

3-1-3- في مجال المورفولوجيا:

أطلق تروبتسكوي هذا المصطلح (morphologie) على عدّة مسائل مشتركة بين الصرف والفونولوجيا. وتتمّ ترجمته إلى الفونولوجيا الصرفية، من خلال تحليل ووصف ما يعتري المورفيمات من تغييرات صوتية بفعل السّياق الذي تقع فيه، رغم بعض المشكلات التي اعترضت هذا المجال، بسبب استبعاد الحقائق النحوية والصرفية في الدرس الصوتي، فهو يهتمّ بدراسة القضايا التي تقع وسطاً بين الصّوارة والصرف. فنجد تعريفه في معجم لاروس كالآتي: "المورفولوجيا بالنسبة إلى مدرسة براغ، دراسة سبل استعمال المعطيات الصوتية للغة معينة في مجال الصرف. وهي عند تروتسكوي تدرس البنية الصوتية للمورفيمات، والتّغيرات النّاجمة عن عملية التّأليف بينها."²

¹ ينظر: جبلي الزين، أصول اللسانيات الوصفية، ص 94.

² J.Dubois, Dictionnaire de la linguistique, P326.

لكل من الصّرف، والصّواتة، والتّركيب وحداته الأساسية المأخوذة من البنية اللّغوية، وبينهما علاقة تكوين، فالصّواتة تدرس الفونيم، والصّرف يأخذ المونيم بالدرس، بينما التركيب فيهتمّ بالجملة. يقول ريفو ماستكي: "تروبتسكوي ابتدع لبنية اللغة وحدة غير موجودة على مستوى الحقيقة الموضوعية للغة... وأنا مستعدّ للتأكّد أن مفهوم المورفيم أسطوري وغير مفيد." ¹

نستنتج من خلال هذا القول، اهتمامه بقضايا دراسة البنية الصوتية للمورفيم، وتحديد التغيرات الطارئة على عملية التّأليف بين الوحدات الصرفية والاهتمام بالتّعاقب. وما يثير التساؤل في هذا الإطار، هو أنّ دراسة التغيرات التّأليفية ذات طبيعة صوتية، فلم لا تدرس في إطار هذا المجال؟

إن هذا التّدخل كان مدعاة لتشديد بعض علماء هذا الاختصاص، على ضرورة منع مثل هذا التّدخل بين المستويات اللّغوية، وضرورة حصر الدراسة في الظواهر القابلة للملاحظة، ورفض مبدء التّأويل والتفسير. ولذلك، حاول العديد من اللسانيين الفصل بين هذه المستويات من مثل "بلومفيلد في المدرسة التوزيعية، من خلال رغبته في دراسة اللغات الهندو-أمريكية، ووصف نظامها، في جانبها المنطوق، انسجاماً مع الأساس المنهجي والنظري الذي حدّده سوسير. بدأ بدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وانطلاقاً من المتن، وركّز على الطابع العلمي للوصف، إذ يؤكّد على اعتماد متن مغلق يعكف عليه الباحث كما يعكف عالم الفيزياء والبيولوجيا على موضوع الدّراسة العلمية في مختبره.

فقد عالج هذا الأخير، مجال الدلالة تماشياً مع الموقف البنيوي، بعيداً عن النّزعة الدّهنية والاستبطان، لأنّ هذين العنصرين يحيدان بالبحث اللساني عن الطابع العلمي الذي تتوق إليه، ودعا إلى ضرورة اعتماد الموضوعية والمادية، رغم تعقّد هذا المجال الذي لا يسمح باستخلاص قوانين صارمة ومطرّدة. ورغم ذلك، فقد عالج بلومفيلد الدّلالة من خلال تحليل آليات الكلام.

¹ J.Lyons, Le Language et la linguistique, Presse Cambridge, 1981, P96.

أما مجال الأصوات، فقد درس آليات إنتاج الصوت والآثار الفيزيائية الناجمة عن تلك العملية. ويحتوي هذا العلم على فرعين أساسيين:

الفرع الأول يخص الجانب الفيزيولوجي، حيث يركّز على دراسة الجهاز التطبيقي، ومكوناته وآليات اشتغاله. أما علم الأصوات الفيزيائي، فيهتم بدراسة الآثار النطقية، وبذلك يقوم على الملاحظة والتجربة.

وفي ضوء هذا التصوّر، نجد العلاقة بين التمثيل الصوتي الفيزيولوجي والفيزيائي مجردة أحيانا، وغير مجردة أحيانا أخرى. وبالتالي، فقد خلف إرثا وصفيا يعتمد الشكل دون المعنى، وأكد على ضرورة دراسة الكلام المحقّق.

وفي مجال الصّرف، أكّد بلومفيلد على أنّ الصرف مستقلّ عن الصوتيات والتركيب، وأساسه الكلمة، حيث أنّ المنحى الأول يتمثل في كيفية التّأليف بين المورفيات لبناء الكلمة، أما المعنى الثاني فيقوم على أساس تحليل الكلمات إلى الوحدات الدّلالية التي تكوّنها.

وفي ميدان التركيب، فيشمل طريقة التّأليف بين الكلمات لبناء الجمل والقوانين، التي تضبط تلك العملية، من دون إهمال الجانب الصوتي، وما يتعلق بالمعنى. فمفهوم النحو يندرج تحت لوائه فرعان هامان هما: الصّرف والتركيب.¹

فبلومفيلد يستعمل مصطلح " تركيب " بدلا من مصطلح "نحو"، فالدراسة عنده في هذا الجانب ذات طبيعة شكلية، لقناعاته الرّاسخة أنّ اللغة شكل لا مادّة، لذلك همّش الجانب الدّلالي. إذن، فالتوزيعية تعطي الأولوية في الدراسة للبنية الداخلية للجمل، والعلاقات التوزيعية التي تربط بين مكوناتها، أضف إلى ذلك إعطائه المعايير الصوتية كالوقف والنّبر أهميّة في معرفة ما إذا كان القول يقوم على جملة واحدة أو أكثر، وهذا ما يصطلح القدامى بالجمل المركّبة. ومن هذا المنطلق، ألحّ بلومفيلد على ضرورة الفصل بين المستويات اللّغوية.

¹ J.Lyons, Le Language et la linguistique, P103.

أمّا أندري مارتيني، فهو الآخر ألح على الأمر نفسه، وهو ضرورة الفصل بين المستويات اللغوية، وأول نقاط الالتقاء مع الدرس البنيوي هو تقاطعه مع سوسير هو مسألة "التمفصل"، الذي أكد على إمكانية تقسيم المتوالية اللغوية إلى مجموعة وحدات دلالية، ممّا مكّنت مارتنيه من صياغة نظرية لسانية ذات قيمة علمية، أثبتت نجاعتها في التعامل مع الظاهرة اللغوية، وأفضت به إلى تيسر مايسمى بـ"الاقتصاد اللغوي" الذي يقوم على إيصال معلومات كثيرة بأقلّ جهد. وهذه الميزة التي تتفرد بها اللغة، إذ تجعل الفرد قادرا على إنتاج عدد غير متناه من التعبيرات، وبعدد محدود من المونيمات والفونيمات.

3-2- على المستوى الصوتي:

يعتبر مارتيني الفونولوجيا فرعا أساسيا للسانيات، الذي أسهم بشكل كبير - في نظره - في تطوير أساليب البحث في مجالاتها في سبيل وصف موضوعي للظاهرة اللغوية. لقد تعامل مع هذا المستوى من جانب وظيفي. ومن ثمة، تعمل الصّواتة على تحديد الوحدات الصوتية في لغة معينة، وتصنّفها، حسب وظيفتها. إنّ الفونيم وحدة أساسية عنده، وهو أساس التحليل الفونولوجي¹، وهو يختلف عن الصوت والحرف، فلذلك هو وحدة تمييزية، وتتحدّد ملامح ذلك من خلال الوظيفة التمييزية، والتقابلية، والوظيفة التعبيرية. ورغم هذا التحليل المعقّد الذي يعتمد مارتنيه في تعامله مع الأصوات كوحدات مستقلة، إلّا أنّه لا يهمل السياق.

¹ Voir : A.Martinet, Eléments de la linguistique générale, Paris, 3eme edition, 1991, P160.

3-3- على المستوى الصرفي:

فقد أتى مارتني بمفاهيم جديدة تخصّ التّفصل في إطار علم الصرف، الذي أولاه عناية قصوى، ممّيزاً إيّاه عن الدراسات المورفولوجية القديمة. فالكلمة تعريفها -عنده- تتميّز بصعوبات كبيرة، لتغطيتها مجالات عدّة، يقول: "معظم اللسانيين المعاصرين بدوا بصفة عامّة أقلّ انشغالا بمصطلح "كلمة"¹.

وقد عمد إلى تبني طرقاً جديدة في عملية التحليل، متمثلة في الوحدات الدلالية الصغرى، التي تمكّن من بناء رسالة، تحقّق وتستجيب لعملية التّواصل اللساني. ومن هذا المنطلق، تجاوزت وظيفة مارتني كثيراً من المفاهيم التقليدية، وقدمت جهازاً مفاهيمياً جديداً، إذ يقول: "ما يسمّى كلمة، هو عادة بحسب المصطلح الوظيفي مونيم مفرد، أو مصحوب بتنظيمات وعلامات وظيفية."²

فعلما الصوت والصرف، من صميم الدّراسة العلمية. فالصّوات تهتمّ بالأصوات ووظيفتها، والصرف مجاله الوحدات الدلالية، لذلك فالفصل بين المستويات أمر ضروري.

3-4- أمّا العلاقات التركيبية:

فقد ميّز مارتني في هذا الإطار بين طبيعة العناصر ووظائفها التركيبية. فالوظيفة هو ما يميّز مونيماً ما داخل السياق من مونيم معزول، لأنّ خارج السياق يتحدّد العنصر بطبيعته، أمّا داخله فيتمّ التركيز على وظيفته. إنّ هذه الدّراسة دفعت بـ: جورج مونان إلى القول بأنّ ما اقترحه مارتني في مجال التركيب وظيفي وبنوي وواقعي، فهو يحاول وصف الظاهرة اللغوية وصفا موضوعياً، موظّفاً ما حققته مجالات أخرى، كالصّوات والصرف، مراعيًا خصوصية كلّ علم. فالدرس التركيبي عنده يرتكز على أسس نظرية مستقلة، تتحدّد من خلال المحتوى الدلالي.

¹ A.Martinet, Eléments de la linguistique générale, P71.

² Ibid, P98.

3-5- أما المحتوى الدلالي: تغيّر موقف البنيوية من موضوع الدلالة، مقارنة بموقف مارتنيه، الذي لم يول اهتماماً بهذا الجانب، ما جعل تنظيراته تنجح نحو منهجية وصفية لا تعتمد المعنى، لاحتجاجة بالعراقيل التي تقف أمام الباحث أثناء معالجته قضايا المدلول.

إنّ استحالة خضوع المعنى للصّورة، أمر استهوى النيبويون الأكثر تقدماً في هذا المجال، سواء نظرياً أم تطبيقياً¹. فاقترحت عدّة نظريات بنيوية في ميدان الدلالة كنظرية "كوتينو"، التي تعتمد النظرية الشكلية في تصنيف المدلولات، انطلاقاً من الخصائص الشكلية للدال، ونظرية فيتغشتين، التي تعتمد الطريقة السياقية في دراسة المدلولات، ونظرية بلومفيلد التي تعتمد الطريقة المقامية. فمعنى ملفوظ ما مرتبط بالمقام، وغريماس نهج التحليل المؤلفاتي. فالمدلول يوصف من خلال السمات الذرية التي تميزه. ولا ننسى في هذا الإطار نظرية الحقول الدلالية، التي قدّمت في مجال الدلالة آراء ثرية. وبالنظر إلى كلّ هذه المجهودات، فقد ظلّ هذا المنهج حذراً من هذا المجال، وما كان فهو وصف يتميّز بالبساطة، والشمول والإطراد.

ثانياً: علماء اللسانيات الجدد:

بدأت اللسانيات تشقّ طريقها نحو التجديد الفعلي حسب رؤية سوسير بداية من 1870. وقد أطلق عليهم تسمية "علماء فقه اللغة الجدد"، وبعدّ واحداً منهم في مدينة لايبزيغ. فقد أثبت هؤلاء، أنّ القوانين الصوتية التي وجدت في الدراسات اللغوية القديمة، قد تمّ اعتمادها والتّوافق عليها في عدد كبير من الحالات، صحّت في مواقف معينة، ولم تصح في غيرها. ومردّ هذا القول، هو نتيجة المقارنات التي أقامها هؤلاء، بين حروف بعض اللغات كالسنسكريتية، واللغة الجرمانية على سبيل المثال. وقد أفرد سوسير دراسة علمية في هذا المجال، إذ أقرّ أنّ الطبيعة المطلقة للتغيّر الصوتي هي نتيجة للطبيعة الاعتبارية للعلامة، ولأنّ التسليم بالطبيعة الاعتبارية للصوت وتحققاته اللفظية، لا ينطبق بصورة مباشرة على العلامات نفسها، بل على الأصوات في بيئة بعينها. وبضرب مثالا في هذا الصدد بآلة البيانو؛ فالوتر في هذه الآلة قد يشدّ أو يرخى،

¹ G.mounin, clefs pour la linguistique, paris seghe, 1987, P19.

فعندما نعزف عليها يظهر قدر كبير من النغمات الخاطئة، ومن الخطأ أن نقول: إنّ النغمة الأولى في الفاصلة الموسيقية الثانية، والنغمة الثانية في الفاصلة الموسيقية الثالثة، وهكذا... لأنّ جميعها قد تغيّر، وهذا راجع إلى التغيّر في نظام التحقق العملي.

لقد اهتمّ سوسير بعلم اللغة التاريخي، من خلال تقريره العلمي عن نظام حرف العلة في اللغات الأوروبية الهندية¹، وقد أبان هذا عن خصوبة كبيرة في التفكير في اللغة، بوصفها نظاما من العلاقات بين الموضوعات، في محاولة منه لإعادة بناء اللغة تاريخيا.

كما اهتمّ بمسألة تناوب حروب اللين في اللغات الهندوأوروبية، ودرسها بوصفها عنصرا شكليا وتعالقيا في نظام حرف اللين. وقد توصّل من خلال التحليل الكليّ الصرف، وما يعرف الآن بالأصوات الحلقية في اللغات الهندوأوروبية².

أثبت سوسير جدارته في مجالات البحث اللساني، وغيره من علماء مدرسة لايبريغ، من خلال تطوير نظرية "القياس"، إذ عدّوها مهمة في التطوّر اللغوي، لأنّها معادلة لأثر التغيّر الصوتي. فكلّمة honor مثلا في اللاتينية، كان أصلها honos، وتكون honosem. وحاصل هذا التغيّر، أنّ الحرف s حين يرد بين حرفي لين يصير r، عن طريق القياس، ويعدّ هذا الإجراء مهمّا في إعادة بناء اللغات.

وذهب سوسير إلى أنّ توليد صيغة جديدة بعد ظاهرة تزامنية، تقارن باستثمار إمكانات الرّبط المبتكرة، التي تظهر عندما تبتكر اللغة من كلمة "market" أي (سوق) كلمة "market" قياسا على كلمة "profiteer" (مستغل) على سبيل المثال³.

لقد عوّل سوسير في دراسته لمثل هذه المسائل، على إدراك طبيعة الظواهر النّظامية والنحوية، مقارنة بعدد من علماء اللسانيات الذين عاصروه، الذين ركّزوا على المنظور التاريخي في دراسة التطوّر الحاصل في مجال اللغات، وهذا ما جعل سوسير يكون في ريب من أمره

¹ - جوناتان كلر، فرديناند دي سوسير، تر: عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000، ص128.

² نفسه، ص 128.

³ - "جيلي الزين، أصول اللسانيات الوصفية، ص130.

تجاه نظرية الاستمرارية التاريخية، لأنّ دراسة التطوّر التاريخي للصيغ، يمكن أن يؤدّي إلى سوء الفهم، وإهمال ما يهمّ القضايا المتعلقة بالوظيفة اللغوية. يقول هاريس في هذا الشأن: "إنّ المفاهيم السوسيرية لأجل بناء نظام لغوي تزامني، يقوم على أساس محتويات معجم نموذجي وحيد اللّغة، وغير تاريخي"¹، ويضيف: لقد صار يبني بناء صارما نافذ الكلمة إلى الاستخدام اللغوي، حتى إنّّه عندما ظهرت آخر الأمر نظرية لغوية تعكس تصوّرها للغة ما، تمّ تقبّلها مباشرة بوصفها، مشتملة على حقيقة جوهرية تتعلّق باللّغات".

¹ R.Harris, la language, l'assemblée de presse à l'université, Paris, 1980, P195.

المبحث الرابع: أثر اللسانيات الغربية في الدرس اللساني العربي الحديث.

بلغت الدّراسة اللّغوية الحديثة حدّا كبيراً من الضّبط والدّقة والموضوعية والشّمول، لأنّ البنيوية قد فرضت نفسها في هذا المجال منذ الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن. يقول حلمي خليل: "إذا كانت البنية وتحليلها هو هدف علم اللغة البنيوي، فقد كانت أيضاً هدف النّحاة، وعلماء اللّغة في التراث العربي، بحيث رأى الباحثين عناصر بنيوية في كتاب سيبويه".¹

أولاً- الأثر البنيوي في الدّراسات العربية الحديثة:

إنّ علم اللغة الوصفي الذي بدأ كعلم قائم بذاته، متوافر على مقوّمات العلمية، جاء مع سوسير، والذي يستند على جمع قدر وافر من الملاحظات حول البنية اللغوية، وكيفية تصنيف عناصرها، واستخلاص ما يترتب عن ذلك من نتائج، فالبنية وتحليلها هدف الدراسات اللغوية البنيوية الوصفية، وهو الهدف نفسه الذي كان يسعى إليه النحاة واللغويين منذ عصور خلت، وعلى رأسهم سيبويه، كما أشير إلى ذلك النصّ السابق. فقد لمس علماء اللّغة وصفية واضحة المعالم في كتاب "سيبويه" إذ ميّز النّحاة العرب بين مستويين هامين أثناء الدراسة، فالمستوى الأوّل يتمثّل في استقراء الخطأ في الأداء. أمّا المستوى الثاني، فينحصر في علاقة المبنى بالمعنى.

إذن، فالمستوى الأوّل يتمثّل تلك القواعد الصّورية التي يغلب عليها الطابع التعليمي، اعتمد عليها النّحاة من خلال استعمالات العرب وتداولها. أمّا المستوى الثاني، فيتجسّد في تلك التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة الواحدة، أو بين الجمل وبعضها، والمبنى عندهم يبدأ من أصغر وحداته، ومن خلال الصوت أو الحرف. بينما الجملة، فتمثّل أكبر هذه الوحدات، وبالتالي عدّت أهمّ خصائص التّحليل البنيوي. وتبرز مكانة البحث الوصفي بوضوح عند العرب، في كتاب "سيبويه"، الذي يشكّل حلقة من حلقات البحث اللغوي، ولبنة أساسية في بناء الصّرح الشّامخ للحضارة اللغوية الإنسانية. فقد عنيت اللغة العربية بمثل هذه الدّراسات، ولاقت هي الأخرى من

¹ - حلمي خليل، العربية علم اللغة البنيوي، ص 90.

الاهتمام والدراسة، ما لم تلقه أخرى جديرة بأن تحظى بالاهتمام، في عصر تهيأت له كل أسباب البحث العلمي، لتأكيد حق الفكر العربي في السبق العلمي. وقد تأكدت مثل هذه الحقائق العلمية، من خلال الدراسة التي أجراها الباحث " نور زاد حسن أحمد " على كتاب سيبيويه¹، الذي يمثل فعلا تأسيسيا فعليا للمنهج الوصفي، من خلال إبرازه الأسس العلمية التي يرتكز عليها هذا المنهج، مبينا أسباب تعلق الدراسات الحديثة بهذا النهج. فالأسس الحقيقية التي تستند إليها اللسانيات الوصفية، هي نفسها التي اعتمدها سيبيويه في دراسة اللغة دراسة وصفية من خلال:

- التزام وحدة الزمان والمكان.

- الاستعمال الواقعي للغة، من خلال السماع المباشر من أفواه العرب.

- التفريق بين اللغة والكلام.

- الاهتمام باللغة المنطوقة.

- اعتماد التصنيف كمنهج في دراسة اللغة.

- اعتماد الملاحظة والتجريب في الاستقراء اللغوي.

- اتخاذ القياس الطبيعي المستند إلى متعلق اللغة أساسا في منهجه.

- التقيد بالموضوعية النامة في إطلاق الأحكام اللغوية.

فكتاب سيبيويه درس اللغة على أساس العلاقات التي تربط بين أجزائها، واعتماد التراكيب النحوية على الأبنية الصرفية¹، وهي دراسة أثبتت علمية الدراسات اللغوية العربية، والمنهج الحديث. فالطريقة التي عالج بها الظواهر اللغوية، ومجموعة العمليات العقلية الاستدلالية من أجل حل جوانب الظاهرة اللغوية، والأسس الواقعية التي اعتمدها من أجل تحقيق ذلك، هي نفس المبادئ التي أقرها "سوسير" وأتباعه، في إرساء قواعد اللسانيات البنيوية الوصفية.

¹ - ينظر: نور زاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1996،

ولا يقتصر الأمر على سيبويه، فنجد معالم المنهج الوصفي البنيوي قد تجسّدت بشكل واضح عند ابن سينا في الدرس الصوتي، وابن جنّي في الدرس الصرفي. فقد أدرك ابن سينا أنّ الصوت اللغوي بشكل كبير مختلف عن الصوت الطبيعي، وذلك احتكاماً لتجربيه في مجال اختصاصه "الطب"، الذي أفاد منه كثيراً. فقد قدّم وصفاً تشريحيًا طبيعيًا لبعض أعضاء النطق الكلامي. يقول عنه المسدي: "غير أنّ حيرة ابن سينا في استكشاف خصائص الظاهرة اللغوية، ضمن سعيه إلى استغراق قضايا الوجود، في تجلياته الطبيعية والإنسانية، وقد ساعدته ملكته اللغوية وخبرته الطبية في السيطرة على الصوت الكلامي، ومعرفة الصوت الطبيعي. واتّسعت دائرة دراسته في الظواهر الفيزيائية، وتتمثل في خصوصية الصّوت الملازم له"¹.

فقد تناول بشكل معمّق قضايا الصّوت اللغوي، وسبب حدوثه، وذلك في حدود علم الأصوات أو الصوتيات، وهي دراسة تشمل قضايا:

– النشاط الذهني النفسي عند المتكلم والسّامع.

– النشاط العضوي.

– النشاط الفيزيائي، الذي يحدث في الوسط الذي يفصل بين المتكلم والسّامع.

كما درس أسباب حدوث الحروف، باعتبار أنّ الصوت وحدة منطوقة، والحرف وحدة صوتية مكتوبة². ونظرا لهذا التداخل الحاصل بينهما، إذ لا يمكن تحديدها إلّا من خلال الدراسة البنيوية لها، عن طريق الوصف، فقد عرّف ابن سينا الأصوات الصّامتة بالحروف المفردة، لأنّها تأخذ الهندسة البنيوية للصوت المكتوب، ويصف حدوث الصوت بقوله: "أمّا حال التّموج نفسه من جهة اتصال أجزائه وتماسه أوسطها وتحتها، فينفعّل الحدة والثقل. أمّا الحدة فيفعلها الأولاد، وأمّا الثقل فيفعلها الآخرون³. فالغاية من معرفة مخارج الحروف هي النطق السليم لمعرفة كلام العرب، وألفاظهم والوصول إلى التّشكيل الصوتي، وربطها بالصفة، وهي غاية وأهداف الدرس

¹ – عبد السلام المسدي، قضايا التعلم اللغوي، دار التونسية، تونس، ط1، ص124.

² – ينظر: وفاء محمد البيه، أطلس أصوات اللغة العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1994، ص23.

³ – ينظر: ابن سينا، القانون في الطب، دار غريب، ج1، القاهرة، ط3، 1998، ص34.

البنوي. ولأنّ الأصوات اللغوية لا تحلّ على انفراد إلاّ بنوع من التّحديد، فلا يتكلم الفرد إلاّ بمركبات في الأصوات اللغوية.

أمّا ابن جنّي، فيعدّ رائدا في دراسة تنظيم المقاطع وكيفية تراكيبها الصرفية (المورفيمي)، وهو الفارق بين علم الصرف، وعلم تنظيم الأصوات (المورفيم الفونولوجي). ويظهر هذا من خلال الدرس البنوي للأصوات. إنّ المورفيم هو أصغر وحدة صوتية ذات دلالة، وهو لا يقبل التجزئة¹، نحو كلمة (الممرّضون)، فهي كلمة لها وضعها الصرفي، فيها عدّة مورفيمات:

– ال: أداة التعريف

– الواو والنون: علامة جمع المذكر السالم

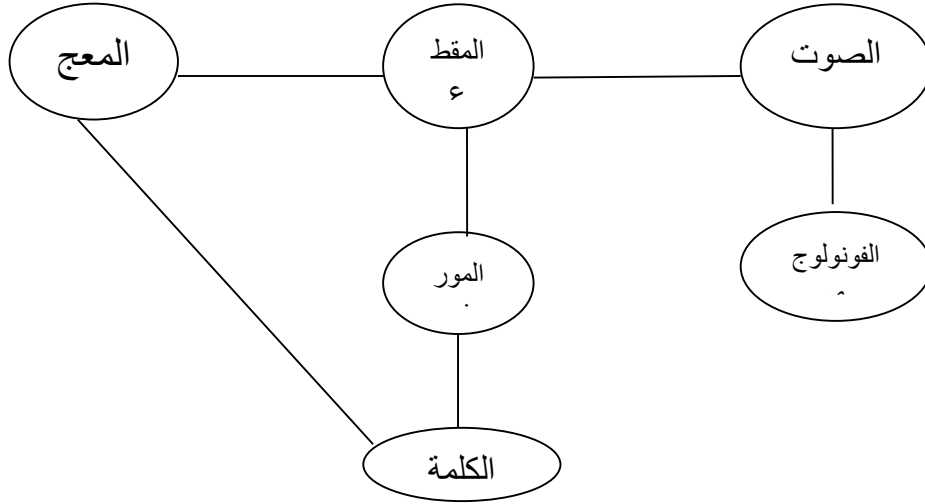
فالدّراسة الفونولوجية تعيّن وظائف هذه الأصوات في التنظيم الصوتي (المورفيم، التصريف مقيد سابق) والواو والنون (مورفيم، مقيد لاحق). فالدّراسة الصرفية المورفمية تبدأ من المقاطع، أمّا المقاطع الصوتية هي المقابل الثاني لدراسة الهوية الصوتية، التي تعتبر أساس الدرس الصرفي اللغوي. ويعدّ كتاب (الخصائص) هو أثنى الكتب العربية في مجال دراسة الفونولوجي والمورفيم، فالبنوية التي تبحث على المورفولوجيا التعريفية، تتضمنها أبنية صرفية ذات وظيفة نحوية، وهذا يعني أنّ المراد بالتصريف ليس علم الصرف المحض، بل هو تعريف البنية في تحولاتها من حالة إلى أخرى في تنوّع صوت، نحو قولنا "أعجبوني الأطفال". فإعراب هذه الجملة يكون كالآتي:

أعجبوني لها مدلولاتها في النّحو العربيّ، تتألّف من: فعل وفاعل، مفعول به، الواو: فاعل وضمير المتكلم، مفعول، ونون الوقاية، الأطفال، تعرب بدل مرفوع، الواو: مورفيم مقيد فاعل ضمير المتكلم، مورفيم مقيد مفعول، مورفيم حرّ بدل.

إذن، فالدّراسة البنوية للمورفيم تمهّد لدراسة الكلمة، فإذا كان للمورفيم وظيفة على مستوى التّركيب، فإنّ اللّواصق (سابق ولاحق) لها وظيفة هي الأخرى داخل بنية تركيب الجمل. فاللّواصق

¹ – ينظر: محمود السعمران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر، بيروت، 1979، ص 86.

ترتبط على نحو متعلق بالتركيب، وتسمى الجذور الملتصقة. وهذا رسم توضيحي، يوضح العلاقة بين الصوت والفونولوجي - المقطع والمورفيم -



وللغويين المحدثين إسهامات وافرة في هذا المجال، نتيجة تأثرهم بتلك الصّحوة الفكرية واللغوية التي شهدتها أوروبا. ومما لا ريب فيه، أنّ البنيوية باعتبارها منهج قد فرض نفسه في مجال الدرس المعاصر في جميع المجالات في أربعينيات هذا القرن، إذ رسمت خطوطاً عريضة تسمح بالتحرك والعمل بمقتضاها، سواء أكان هذا العمل مرتبطاً بتحليل المستويات اللغوية أم غيرها، فمن بين هؤلاء المحدثين الذين أخذوا من هذا المنهج اللغوي:

1- اللسانيون العرب، والمنهج البنيوي:

1-1- علي عبد الواحد وافي: الذي أكد في جلّ كتاباته التداخل بين علم اللغة التاريخي المقارن، وعلم اللغة الوصفي، خاصة في مؤلفه (علم اللغة)، ومن ملامح تأثره بملامح النهج البنيوي نجد:

- الدّراسة العلميّة القائمة على الملاحظة والتّجريب.
- التّفريق بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة.
- البنية اللغوية تتألف من عناصر لها وجود متميّز بينهما علاقات عضوية.

1-2- إبراهيم أنيس في الدراسات الصوتية:

إذ عرّف بإسهاب علم الفونولوجي (علم الأصوات النظمي)، ورأى بأنّه علم خدم بشكل كبير بنية الكلمة وتركيب الجمل، وذلك من خلال مؤلفه (الأصوات اللغوية)، الذي حاول فيه المقارنة بين آراء وأفكار اللغويين القدامى، في دراستهم للأصوات وتصنيفها، وبين ما تقدّمه الدراسات الغربية: فقد درس الأصوات العربية دراسة وصفية، مستندا على قواعد المنهج الوصفي. واستنتج في نهاية المطاف، دور اللسانيات الغربية والوصفية على وجه الخصوص في تنمية اللسانيات العربية.

1-3- محمود السّعران:

تناول في مؤلفه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) مفهوم اللغة، وكيفية دراستها. بدا متأثرا بأعمال رائد المدرسة الاجتماعية الانجليزي (فيرث)، فيرى أنّ اللغة تدرس من خلال السياق الداخلي، وتقدّم التحليل التركيبي للمفردات، وخاصة على المستوى الصرفي المورفيمي، والالتزام بالسياق¹. وهي النظرية التي تأسست عليها نظرية (فيرث)، الهادفة إلى تقديم أصول البنيوية اللغوية. يقول: "وأنا لم ألتزم في جملة ما عرضت مذهباً بعينه في كلّ أصوله وفرعه من هذا الدرس اللغوي المتعددة، بل ركنت إلى التعريف بالأصول العامة التي ارتضيتها، والتي قلّ أن يختلف فيها أهل هذا العلم مع بيان مصادرها²."

1-4- تمام حسان: وهو أكثر علماء اللغة العرب تأثراً وتمسّكاً بالتراث اللغوي العربي. فمؤلفه (اللغة العربية معناها ومبناها)، عدّ بمثابة قراءة جديدة للتّراث اللغوي العربي من منظور علم اللغة الحديث، وهي نظرية السياق عند فيرث³.

فقد درس في هذا الكتاب مختلف العلاقات المتداخلة المسماة بـ"القرائن الحالية والمقامية"، وهي دراسة سيميولوجية تختصّ بها الدّراسة البنيوية، كما عكف تمام حسان على دراسة الصيغ

¹ - ينظر: محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، المقدمة، ص35.

² - محمود السّعران، علم اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، ص317.

³ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص22.

الصرفية، من خلال الزوائد في الكلمات الموجودة في أولها وآخرها وفي وسطها، كما وضّح الفرق بين دراسة اللغة كظاهرة إنسانية عامة وكلغة معينة، وهو أمر لم يلتفت إليه علماء اللغة العربية القدماء. ومن هنا تبلورت الفكرة في الأصول الجوهرية التي قدّمها علماء أو دعاة البنيوية العربية الحديثة. وعلى غرار كل هذا، فقد عكف على طرح فكرة أنّ الدراسات العربية القديمة كانت معنية بالمبنى أكثر من المعنى، إلى أن جاء الجرجاني الذي رأى أنّ مدار الأمر كلّ، هو توحي معاني النحو، ومن هنا جعل حسان مشروعه هذا امتداداً لمشروع الجرجاني. كما قدّم تمام حسان مفهوم النظام في إطار ثنائية المبنى والمعنى، ليقول: "إنّ اللغة لمّا كانت منظّمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع"¹. فإنها تحتوي على عدد من الأنظمة، التي تشمل المعاني التي تقف بإزائها الوحدات التنظيمية، المعبرة عن هذه المعاني.

إنّ هدف الكتاب هذا، هو دراسة اللغة العربية ووصفها من جميع مستوياتها، انطلاقاً من إشكالية المبنى / المعنى، التي سيطرت على الدراسات اللغوية منذ عهد الجرجاني. إذن، فقد عمد تمام حسان إلى شرح المنهج الوصفي من خلال جمعه بين عدّة نماذج لغوية، بين ماهو فصيح وعاميّ وأجنبي، بهدف بسط إجراءات المنهج الوصفي في اللغة العربية. وأهمّ ما جاء في تطبيقه لهذا المنهج:

- دراسة النحو العربي من جميع جوانبه، دراسة وصفية تتخلّلها رؤية نقدية.

- توصّله إلى نتائج مفادها، وجود تقاطعات منهجية بين التراث العربي، وما ترصده المناهج الغربية، على نحو نظرية فيرث السياقية التي تتلاقى مع نظرية النظم للجرجاني في اهتماماته بالسياق اللغوي.

- اهتمامه بالفونيم الصوتي ووظيفة الكلمة، ورسمه لمخطط يقوم وفق تحليل علمي مضبوط ودقيق، استعمل فيه قواعد الوصف كالتوزيع والقيم الخلافية والبنية، وانتقاه كلّ ما يتوافق واللغة العربية وقواعدها من إجراءات النظرية الوصفية البنيوية. يقول تمام حسان " فقد جاء ذلك الكتاب

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص34.

في حينه، ليقدم للقارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، وليعرض هذا المنهج عرضاً مفصلاً، أخذ أمثله ووسائل إيضاحية من الفصحى حيناً، ومن العاميات حيناً، ومن اللغات الأجنبية حيناً ثالثاً، فلم تكن بحثاً خالصاً للفصحى بقدر ما كان عرضاً للمنهج الوصفي".

- استخدامه منهجاً تحليلياً في دراسة المستوى النحوي قوامه التوجّه الوظيفي، إذ يقوم بتصنيف العناصر المكوّنة للبنية، على أساس شكلها ووظيفتها، ومن خلال استقراء نتائج التحليل البنيوي لقواعد النحو العربي.

وعموماً، فإنّ تمام حسان من خلال مؤلفاته، نجده يحاول ساعياً إلى دراسة اللغة العربية دراسة وصفية شاملة، من خلال إعادة قراءة التراث النحوي العربي قراءة علمية، محاولاً صياغة منهجية جديدة، مراعيًا البعد العالمي العلمي الحديث. إلّا أنّ البصمة الغربية جليّة في أعماله، فتأثّر بنظرية فيرث السياقية، تجلّت في تمييزه بين المعنى المعجمي، والمعنى المقامي في دراسة دلالة الكلمات العربية، وفي دراسته لأصوات اللغة العربية، بدا مستلهما أفكاره الفونولوجية من مدرسة "براغ"¹.

1-5- كمال بشر:

اهتمّ بالتأصيل للنظرية اللسانية الحديثة من التراث اللغوي العربي، وذهب هو الآخر إلى رؤية مفادها تطابق ما أتى به ابن جني والسكاكي مع نظرية "فيرث" السياقية، وأدرك العلاقات النفسية بين مستويات اللغة في أعمالها. كما بدا منفتحاً على جميع المناهج النقدية الحديثة، على غرار المنهج الوصفي السائد في تلك الفترة.

1-6- عبد الرحمان أيوب:

قدم دراسة وصفية نقدية خص بها النحو العربي من خلال مؤلفه "دراسة نقدية في النحو العربي"، لكونه يستند على الاستنباطات العقلية القياسية، في حين أنّ اللسانيات الوصفية تختار

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص7.

الأنسب والأمثل. كما بدا متأثراً بكتابات "هاريس"، الذي يدعو إلى اعتماد الدراسات الوصفية القائمة على مبدء التحليل الشكلي.

كما كان صاحب فكرة البنيوية العربية، محاولاً تبني نموذج موحد، يجمع بين الشكل الذي ظهر عند التوزيعيين، وبين نظرية (فيرث) التي تجمع بين الصوت والدلالة. كما خلاص هو الآخر على بقية اللغويين العرب، إلى أن المنهج الوصفي هو الأنسب للدراسات اللغوية العربية. فهذه الأبحاث اللغوية أثبتت جدارتها، فاهتمامهم بالمنهج الوصفي، وسعيهم الحثيث في توظيفه لشرح قواعد اللغة العربية، لأنّ هذا المعيار المناسب في تدريس وإيصال قواعد اللغة النحوية في أنجع السبل وأيسرها.

كما أنّه الأنسب للنحو العربي، باعتبار أنّ النحاة في وضعهم لقواعد النحو كانوا يعتمدون على طرق محدودة كالقياس والمنطق، وهذا لا يتلاءم والتوجّه النحوي في الدرس اللغوي الحديث.

2- نقد اللسانيات الوصفية لمنهج النحاة العرب:

أسهمت البعثات العلمية التي استفاد منها العديد من اللغويين العرب نحو أوروبا في تعريف هؤلاء بمستجدات البحث العلمي في اللغة. فعادوا إلى أوطانهم معبّئين بأفكار ومناهج جديدة في مجال البحث اللغوي. ليجيء رفاة الطهطاوي متأثراً بالمستشرق الفرنسي دو ساسي (1758 - 1838 م) الذي اعترف بإعجابه بما قدّمه لغويينا في مجال اللسان العربي. ولعلّ أبرز ما جاء به هؤلاء من أفكار الحضارة الغربية على استيعاب مسيرة التاريخ البشري، وتكوين رؤية شاملة محفزة للمجتمعات الإنسانية إلى آفاق جديدة، والتخلّص من قيود وظلمات العصور الوسطى، ممّا أثر ذلك إيجاباً في رسم معالم فجر النهضة الحديثة.¹

كما تولّى عدد من المستشرقين مهمة البحث في قفة اللغات السامية، وعلى رأسهم بريجستراسر صاحب كتاب "التطور النحوي للغة العربية"، وهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات التي ألقاها في الجامعة المصرية عام 1929م، مطبّقاً فيه المنهج التاريخي المقارن

¹ - ينظر: محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع،

الأردن، ط1، 2002، ص7.

وبعض أفكار البنيوية الوصفية على اللغة العربية¹. وقد أسهمت مثل هذه الأعمال في إرساء منهج جديد في دراسة اللغة العربية، مختلفا عما عرفه الدرس اللغوي العربي القديم، من خلال ربطها ومقارنتها بشقيقتها من اللغات السامية. فقد كان لذلك الأثر الفعال فيما عرفه الدرس اللغوي العربي الحديث من نهضة فكرية ومنهجية، وتحريره من تبعيته للمناهج التقليدية، خاصة في مجال النحو والصرف. فتوالت المؤلفات التي أخذ أصحابها على عاتقهم مهمة التعريف بالمنهج البنيوي الوصفي في دراسة اللغة، ونقدم للنحو العربي، مستندين في ذلك على حصيلتهم المعرفية الأوروبية. ومن بين هؤلاء **علي عبد الواحد وافي**، الذي نشر عام 1941 كتابين "علم اللغة" وإعادة إحياء التراث اللغوي العربي، والتمسك بما جاء به الخليل وسيبويه والجرجاني وغيرهم، رافضين فكرة تطويع اللغة العربية وقواعدها لهذه المناهج الغربية الجديدة.

إلا أنّ بشائر التجديد ظهرت بقوة، نتيجة التطورات التي طرأت على الدرس اللساني الأوروبي، وبدأت تظهر علاقة بين المناهج اللسانية الغربية والبحث اللساني العربي، ويبرز ذلك من خلال ما عكف على تقديمه ثلّة من اللغويين في المشرق والمغرب، من أمثال: **عبد القادر الفاسي الفهري**، وأحمد المتوكل، ومحمود السعران، وكمال بشر، وعبد الرحمان أيوب، وتمام حسان، وعبد الرحمان الحاج صالح، ونهاد الموسى، ومازن الوعر... وغيرهم. "إنّ اللسانيين العرب الذين درسوا اللسانيات والصوتيات في جامعات أوروبية وأمريكية، وانعكست عليهم صور الواقع اللغوي الذي عاشوا فيه، فهناك من تأثر بنظرية أو نظريات لغوية دون أخرى، فبرزت في كتاباته ميولا نحو مدرسة لغوية وأوروبية وأمريكية، وحيث إنّ النظريات اللغوية قد ظهرت على مراحل متدرجة، فقد كان لكل فترة طائفة من الباحثين العرب ممن مروا بها، وتأثروا بواضعي هذه النظريات أو طلابهم فعملوا بعدئذ على تطبيق هذه النظريات على اللغة العربية².

¹ - ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص140.

² - مصطفى علفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، د.ت، ص84.

ويتلخص أسلوب الوصفين العرب في التحليل والنظر، وتتوقف نجاعة أية عملية وصفية على مدى مناسبة تطبيقها على المسألة اللغوية، فإن كان تطبيقها هدر لبعض العناصر اللغوية، كانت أسلوبا غير ناجح في دراسة المسألة، مع الإقرار بأن معيار النجاح أو عدمه أمر نسبي يتفاوت فيه الباحثون العرب أنفسهم.¹

إنّ اللسانيين العرب الذين تبوّأوا هذا المنهج، قد انساقوا وراء إجراءاته انسياقا جعلهم يرفضون الدراسات النحوية، فرفضوا ظاهرة التعليل، وهذا استجابة لرفض الأوروبيين لتراثهم النحوي. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهية، منطلق كلّ دراساتهم، إذ شهد منتصف القرن العشرين هجوما عنيفا على جوانب من النحو العربي، تأثر بتبني المنهج الوصفي البنيوي بزعامة عبد الرحمان أيوب في مؤلفه "اللغة بين المعيارية والوسطية" الذي نشر عام 1958، وإبراهيم السامرائي في مؤلفه "الفعل: زمانه وأبنيته" الذي نشر عام 1966م.

ويذهب أغلب هؤلاء إلى القول، بأنّ النظرية اللغوية التي قدّمتها الثقافة العربية الإسلامية، هي نظرية أورثت الباحثين أوهاما وخطا في التفكير.

يقول تمام حسان في هذا الشأن: "لقد منيت الدراسات اللغوية العربية مدّة طويلة بسمة الصعوبة وأحيانا بسمة التعقيد. ولعلّ نعت الدراسات العربية بهذه النعوت، إنّما جاءها لعدم التجديد في منهجها، فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي، لا يزال كما هو."²

وقد لخص عبده الراجحي هذه النقود فيما يلي:

1 - تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، فأصبح النحو العربي صوريا لا واقعيًا، لذلك اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل، لا بالاستعمال اللغوي كما هو في الواقع.

¹ - ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر، لبنان،

2000، ص 266.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 4.

2 - لم يتم التّقييد للغة العربية كما يتحدثها أصحابها، وإنّما لعربية خصوصية متمثلة في مستوى معيّن من الكلام شعرا، أو نصّا قرآنيا. ولم يوسّع درسه ليشمل اللغة المستعملة في الحياة اليومية، بل قصر على اللغة الأدبية ممّا اضطرهم اللّجوء إلى التّأويل والتّفسير والتّقدير والضرّورة.

3 - إنّ النّحو العربي لم يميّز حدودا واضحة المعالم لمستويات التحليل اللغوي، فاختلطت بذلك المستويات اختلاطا شديدا، رغم الفوارق الشّديدة والكبيرة بين كلّ مستوى.

4 - قصر التّقييد للغة العربية، على اللغة المستعملة في بوادي نجد والحجاز وتهامة، التي لم تتأثّر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى، على غرار الفرس والرومان والإغريق والهنود وغيرهم، وحددوا العصر الأموي وأواخره كعصر للاستشهاد، كما امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث، لجواز روايته بالمعنى، ولكثرة الرّواة الأعجام بين المحدثين¹. وهذا يعني كلّه، أنّه نحو ناقص لا يقدّم قواعد الكلام العربي في مختلف بيئاته المكانية والزّمانية. لذلك يرى هؤلاء أنّ النّحو العربي هو أمشاج من أفكار متداخلة، بعضها مستمدّ من المنطق، وآخر من الميتافيزيقيا، ومنها ما هو من الأساطير². إلّا أنّ هؤلاء اللسانيين الوصفيين العرب، المتأثّرين بمبادئ المنهج البنيوي لم يحدّدوا الإطار النظري الذي يشتغلون فيه على وجه الضبط والدّقة، بل كان تطبيقا أو إسقاطا حرفيا، دون مراعاة خصوصيات الإطار الثقافي والبيئي واللغوي لكل حضارة أو ثقافة، لأنّ اللسانيات الوصفية البنيوية اتجاهات ومدارس متعدّدة تتفق في أمور عدّة أخرى.

كما حملوا على عاتقهم همّ اللغة العربية بإعادة النّظر في النّحو العربي، وبإزالة تلك الأوهام الرّاسخة لعقود طويلة في الأذهان، نتيجة هيمنة الدراسات اللغوية القديمة³.

فمقولة الوصف تمتدّ إلى جهود المسيرين والمقارنين، فيرى صلاح الدين الشريف، أنّ الميسيرين والمقارنين من اللغويين العرب، قد وظّفوا فكرة الوصف في أعمالهم. وما يؤخذ عن

¹ - ينظر: عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص52.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص4.

³ - ينظر: محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص37.

أعمالهم تلك أنها تتسم بالعمومية، ويذهب إلى أن إخفاق هؤلاء في نقد النحو العربي، يعود إلى كون التراث العربي تراثاً وصفيًا، فلا يصلح لنقده إلا نظرية وصفية.¹

إنّ القول بأنّ الدرس اللغوي العربي قد تخطى مرحلة البحث عن القواعد وعن الرّفْع والنّصب والبحث عن العلل، لأنّ هذه القضايا تبعد الباحث عن جوهر القضايا وعن مقصد المتكلم، إذ أصبح الدرس اللغوي في ظل الوصفية يبحث عن الموضوعية في العربية، وعن تفسير الظواهر اللغوية بعيداً عن الفلسفة والمعيارية. ثمّ إنّ البحث اللساني العربي في ظلّ تبنيّه الفكر اللساني الغربي، سار على نفس المنهج في دعوته إلى الوصفية من خلال نقد الدّراسات اللغوية القديمة ووصفها بالمعيارية². ومن هنا نستنتج، أنّ دواعي نشوء هذا المنهج، هو نبذ فريق من النحاة المحدثين للأفكار الفلسفية في الدرس النحوي، ومبدء العلة والعامل، وهما من الأمور التي شكّا منها المحدثون في هذا القرن.

وعن البدائل التي قدّمها اللسانيون المحدثون، جهودهم في تبيير النحو وإصلاحه، التي بدأت منذ الربع الأخير من القرن العشرين متمثلة في جملة من المؤلّفات ككتاب **رفاعة الطهطاوي** "التحفة المكتبية لتقريب العربية" سنة 1873، و**مهدي المخزومي** في كتابه "في النحو العربي"، "تقد وتوجيه" 1964، وفي النحو العربي "قواعد وتطبيق" 1966. وهي محاولات قدّمت نقداً نظرياً للنحو العربي. يقول **عبد الرحمان أيوب**: "ظنّ الكثير أنّ الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكنّ الأمر عندي أعمق من كلّ هذا"³، ويضيف **محمود السّعران**: "إنّا لنعالج أحياناً مشكلات لغوية خطيرة على جهل بما يراه العلم اللغوي الحديث من البسائط والأولويات، من ذلك أنّ علماءها يتحدّثون عن تيسير النحو، وعن تيسير العربية وترقيتها وعن إصلاح الكتابة العربية."

¹ - ينظر: محمود صلاح الدين شريف، أثر الألسنة في تحديد النظر اللغوي، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد 4، تونس، 1978، ص 47.

² - ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2004، ص 84.

³ - عبد الرحمان أيوب، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، مؤسسة الصباح، الكويت، 2017، ص 37.

فعلى الرغم من هذه البدايات المتعثرة في جلب المنهج الوصفي الغربي ومحاولة تطبيقه على اللغة العربية، والتي وصفت بالغامضة، نتيجة خلطهم بين المنهج التاريخي والمقارني والوصفي، على نحو (عبد الواحد وافي) الذي وظّف مصطلح "الوصفية" للدلالة على اللسانيات التاريخية¹، ومحاولاته السابقة الجادة، بمؤلفيه "علم اللغة" و"فقه اللغة"، اللذان يعدّان بداية موفقة في تطبيق مبادئ اللسانيات الوصفية، لكونها اعتمدت على:

– الملاحظة والتجريب.

– تقسيم الظواهر اللغوية إلى صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية.

– التفريق بين اللغة المنطوقة، واللغة المكتوبة.

– التمييز بين اللغة الحية، واللغة الميتة المندثرة².

ورغم جهوده هذه، إلّا أنّه لم يستطع التخلّص من تأثيرات المنهج التاريخي، وعدم اتضاح صورة المنهج الوصفي أمامه، لكونه اقتحم ساحة الدراسات اللغوية العربية في وقت مبكر. ولم يقتصر الأمر عليه فحسب، فأغلب اللغويين العرب تعرّس عليهم الأمر في بداياته، وهذا نتيجة لتعمير المنهج التاريخي والمقارني لمدة زمنية طويلة على ساحة الدراسات اللسانية، إلّا أنّه هناك من حاول أن يضع حدًا لمثل هذا الخلط، على نحو "إبراهيم أنيس" من خلال مؤلّفه – السابق الذكر – "الأصوات اللغوية" ومن "أسرار اللغة" و"اللهجات العربية"، بتفريقه بين ما هو تاريخي، وما هو وصفي.

فقد دعا في مؤلّفه الأخير هذا، إلى ضرورة دراسة اللهجات دراسة وصفية، بعيدا عن كلّ المقارنات³ إذ يقول: "ودرستنا للهجات، يجب أن تبدأ وصفية، نشرحها ونسجلها ونحلّل أصواتها وكلماتها، دون التعرّض في البدء إلى أيّ نوع من المقارنات أو الحكم على أيّ صلة بلهجة

¹ – ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، دار الإسراء للنشر، الأردن، ط1، 2006، ص197.

² – ينظر: عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص52.

³ – ينظر: عبد المقصود عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 2007، ص63.

قديمة.¹ وهذه الدعوة التي أطلقها، من باب الالتزام بالموضوعية التامة في الدراسة الوصفية. وقد أعقبت هذه الدعاوات، التزاما يكاد يكون صارما بهذا النهج، حتى أنه أطلق عليهم بجيل الوصفيين من أمثال: عبد الرحمان أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، ومحمود السعران، وأحمد مختار عمر". وتركزت جهودهم في التشهير لهذا المنهج، والتعريف بمبادئه، ونشر أفكاره لكونه وافدا جديدا على الساحة اللغوية العربية، لابدّ تبسيطه، واستجلاء حقيقته لدى الدارس العربي. يقول ريمون طحان: "قد آن للدراسات اللغوية أن تعتمد البنائية كعنصر تجديد سيكتب له البقاء والنجاح المستمر"². ويضيف أنيس فريحة: "ولذلك يحقّ تسميته في تاريخ علم اللغة القرن الوصفي (descriptive)، لأنّه لا يعنى بالناحية التطورية التاريخية، ولا يعنى بالناحية البسيكولوجية، بل تركز الجهود في وصف اللغة وصفا علميا دقيقا، سواء كان ذلك من جهة الصوت (phonologie) أم من جهة الشكل (monophology) أم من جهة التركيب (syntaxe)، وتمثّل مدرسة لندن قسم الفونتيك وعلم اللغة، هذا الاتجاه أحسن تمثيل"³. وعلى هذا الأساس، ارتضى الوصفيون العرب المنهج الوصفي البنيوي، كمنهج بديل عن النحو العربي الذي اعترته في نظرهم - العديد من النقائص والهفوات.

فمن الناحية الإجرائية، تمحور نقدهم للتراث النحوي العربي في نقطتين أساسيتين:

الأولى: نظرته لأقسام الكلم.

الثانية: التفاسير المقدّمة إلى العلاقات بين أقسام الكلم، كالعامل، والتقدير، والحذف، والقياس، والتعليل.

أما النقطة الأولى، فقد انتقد الوصفيون تقسيمهم الثلاثي المعروف (اسم، فعل، وحرف)، وهو تقسيم مستند إلى أصول منطقية، وحاولوا أن يستبدلوها بقسمة أخرى، معتبرين إياها مخالفة لمعطيات اللغة العربية على نحو ما ذهب إليه (إبراهيم أنس) إذ يقول: "فقد فتح اللغويون القداماء

¹ - ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1956، ص 10.

² - ريمون طحان، الألسنة العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981، ص12.

³ - أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973، ص 37 - 38.

بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ماجرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سمّوها الاسم، والكلمة، والأداة. ولمّا حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء، شقّ الأمر عليهم¹. وهذا الأمر جعل كلّ تعريفاتهم ناقصة -في نظره- فقد عرفوا الاسم بأنّه "ما دلّ على معنى، وليس الزّمن جزءاً منه"، وهذا لا ينطبق على الأسماء الدّالة على الأوقات، كالיום الدّالة على الأوقات كالיום والليّلة، ولا على المصادر. أمّا "الفعل هو ما يفيد معنى، تدلّ صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: "الماضي والحال والاستقبال"، وهذا الأمر لا يستقيم أيضاً، فقد قسّم المستشرقون الحدث إلى قسمين: حدث تمّ، وحدث لم يتم ولم ينته، وهو ما يقابل الفرق بين الماضي والمضارع.

أمّا "الحرف"، فأمره كان مبهما في أذهان النّحاة، لأنّهم لا يكادون يجردونها من المعاني، وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال². وعن العلامات، كقبول الاسم "التنوين"، والأفعال "قد" و"سوف". فقد اعتبر إبراهيم أنيس ذلك بأنّه دليل شعور النّحاة القدامى بضعف تعاريفهم التي ارتضوها، وبذلك اقترح بدائل كلّ ذلك، وتمحور تقسيمه الجديد حول: - المعنى، - والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، فيقول "وقد وفقّ المحدثون إلى تقسيم رباعي، أحسب أنّه أدقّ من تقسيم النّحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة"³. ومن أبرز خصائص هذا التقسيم:

1 - الاسم: وضمّ ثلاثة أقسام فرعية مشتركة في المعنى، والصيغة، والوظيفة، وهي:

- الاسم العام: أطلق عليه النّحاة القدامى تسمية الاسم الكلّي، ويظهر هنا تأثره بمنطق أرسطو، وهو الاسم الذي يقبل لام التعريف.

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص219.

² - نفسه، ص 280.

³ - نفسه، ص281.

• العلم: عرّفه جون ستيوارت ميل: " العلم لا مفهوم له".¹

أمّا إبراهيم أنيس، فيعرّفه بأنّه: "اسم جزئي يدلّ على ذات مشخّصة، لا يشترك معها غيرها، وأنّ إطلاقه على عدد من النّاس، إنّما هو من قبل المصادقة البحتة، وليس بين من يسمّون بـ " أحمد " مثلاً، صفة أو مجموعة من الصّفات مشتركة أطلق هذا "العلم" عليهم".²

2 - الضّمير: وقسمه إلى: الضمير، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد. ويراهـا بأنّها عناصر لغوية عصيّة عن التّطوير، وهي بمثابة رموز تستبدل الأسماء الظاهرة المكرّرة.

3 - الفعل: فقد استند في تعريفه الفعل على وظيفته الإسنادية التي يؤدّيها في الجملة، وذهب إلى أنّ " ربط الزّمن بصيغة الفعل، لا يبرره الاستعمال اللغوي".³

4 - الأداة: وهو آخر قسم لأجزاء الكلام، ويسمّيّه النّحاة القدامى بـ"الحرف"، سواء أكانت للجرّ، أو النفي، أو الاستفهام، أو التّعجب، أو ظروف الزّمان والمكان.

ويبدو أنّ الهدف من وراء هذه القسمة الجديدة، هو تجاوز القسمة الثلاثية التي أقرّها النّحاة العرب، ولكنّه لم يخرج عن إطارها العام.

أمّا عبد الرحمان أيوب: لم يبتعد هو الآخر عمّا ذهب إليه أغلب اللغويين المحدثين، في نعتة للنحو العربي بالمنطقي، المتأثّر بالفلسفة اليونانية، إلّا أنّه لم يقترح تقسيماً جديداً. وربط تقسيم النّحاة للكلم بنظرية أفلاطون في الموجودات (ذوات، أحداث، وعلاقات). "قسّم أفلاطون الألفاظ على أساس دلالتها على هذه الموجودات، فقال بأنّ الكلمة قسمان: وهو يدلّ على ذات،

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، ص282.

² - نفسه، ص283.

³ - نفسه، ص283.

وفعل، وهو يدلّ على حدث، وهناك ثالث يدلّ على العلاقة بين الذات والحدث، سمّاه أفلاطون بالعلاقة.¹

وما يستخلص من كلّ هذا، أنّ:

- الاسم، هو الكلمة الدّالة على معنى دون علاقة بالزّمن.
- الفعل، هو الكلمة الدّالة على معنى في ذاتها لها علاقة بالزّمن.
- الحرف، هو الكلمة الدّالة على معنى في غيرها دون علاقة بالزّمن.

ويرى عبد الرحمان، أنّ السّبيل الوحيد الذي يخلّص النحو العربي من تعقيدات المنطق والفلسفة عموماً، هو الاستناد على العلامات، لأنّها الكفيلة بإقامة حدود جامعة مانعة. وبهذا يكون الأساس الشكلي أساس كلّ تقسيم صحيح في نظره، فيقول: "لما كانت العلامات هي التي تميّز بين الأنواع وتحصرها، فإنّ هي التي يمكن أن يطلق عليها أنّها جامعة مانعة"². إذن، ف: عبد الرحمان أيوب يربط الوصفية بالتحليل الشكلي بعيداً عن كلّ التحليلات الوظيفية، وبالتالي فهو من مجموعة اللسانيين الذين ربطوا المنهج الوصفي بالمنهج الشكلي. فيذهب إلى القول، بأنّ المدرسة الشكلية تدرس اللغة من جهة الشكل، لا من حيث الدلالة اللفظية. فهي بذلك تقرّر الواقع ليس إلا، ويؤكد على ضرورة دراسة الكلمات وأنواعها من جهة الشكل لا من حيث دلالتها.³ يقول: "التّحليل الشكلي للغة بعيداً عن المعنى خصوصاً في العقد السادس من القرن الحالي، حيث أصبحت الشكلية على المستوى النحوي من أصول علم اللّغة الوصفي".⁴

¹ - عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 2017، ص9.

² - نفسه، ص21.

³ - فاطمة الهادي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص87.

⁴ - عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية النحو العربي، ص29.

وفيما يخصّ تمام حسان، فإنّه يتفق هو الآخر مع اللسانيين العرب الذين سجّلوا تلك الهفوات التي لازمت النحو العربي لعقود من الزمن، فقد اقترح تقسيما أكثر دقة على أساس المبنى والمعنى وهو مشروعه الذي دافع عنه، وأراده منطلقا جديدا لإعادة وصف اللغة العربية في مختلف ظواهرها ومستوياتها اللغوية. فقد جمع في تقسيمه - كما أشرنا إليه - بين المعنى والمبنى، خلافا لتقسيم النحاة العرب القدامى الذين ميّزوا بين المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم، فيرى في ذلك التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين.

فمن المقاييس الشكلية على أساس المبنى، ما يتّصل بـ:

- الصّورة الإعرابية.
- الصيغة الخاصة.
- قابلية الجدولة (الإلصاق، والتّصريف، والإسناد).
- الرّسم الإملائي.
- من حيث الرتبة.

وما يندرج ضمن اعتبار المعنى، مايتعلّق به:

- الدّلالة على المسمّى، وعدمه.
- الدّلالة على حدث، وضده.
- الدّلالة على الزمن، وضده.
- الدّلالة على المعنى الجملي، وضده (أساليب النّفي، والاستفهام، والشرط).
- التّعليق: وهي العلاقات النّحوية كالإسناد، والتّخصيص، والنّسبة، والتّبعية...¹

ولكنّ تمام حسان، فيقسّم الكلم كما يلي:

¹ - ينظر: حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2009، ص235.

• الاسم: وهو خمسة أنواع:

– الاسم المعين: وهو الاسم الذي يطلق على طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام، والأجسام، وغيرها... ومنه ما يطلق عليه النحاة: اسم الجئة وهو المعنى.

– اسم الحدث: ويتعلق بالمصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، واسم المصدر. وكلها تدلّ على المصدرية، وتسمى باسم المعنى.

– اسم الجنس: ويدخل تحت طائفة اسم الجنس الجمعي واسم الجمع.

– المبهمات: وهي طائفة من الأسماء الدالة على الجهات، والأوقات، والموازين، والمقاييس، والأعداد، ومعناها معجمي لا وظيفي.

– المعجميات: بداية صيغتها ميم زائدة، وهي أسماء الزمان، والمكان، والآلة، باستثناء المصدر الميمي.

• الصفة: ويدرج تحت لوائها: صفة الفاعل، والمفعول، وصفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، وتختلف كلّ واحدة عن الأخرى مبنى ومعنى.

• الفعل: عرض في بادئ الأمر تعريف النحاة القدامى للفعل. أمّا (تمام حسان)، فقد عرّفه من جهة الدلالة من حيث:

– دلالاته على الحدث، لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

– دلالاته على الزمن دلالة صرفية، إذ ميّز بين الدلالة الصرفية للزمن، والدلالة النحوية.

• الضمير: قسمه إلى ثلاثة أقسام:

* ضمائر الشخص.

* ضمائر الإشارة.

* ضمائر الموصول.

وكلّها تدلّ على معاني صرفية عامّة.

إنّ التقسيم الجديد الذي جاء به (تمام حسان)، هو محاولة منه لتدارك النقص والهفوات التي وقع فيها القدماء من منظور لساني حديث. وجديده في ذلك، هو إيجاد مكان للصفة إلى جانب الفعل والاسم، لأنّها - في نظره - تختلف مبنى ومعنى عن الاسم وحتى عن الأفعال، كما أوجد مكانا مستقلاً للضمائر، ومكانا للخوالب. وبالتالي، أصبحت القسمة عنده سباعية بدل الثلاثية لدى النحاة القدماء.

2-1 - قضايا نقودهم:

من أهمّ القضايا التي تناولها الوصفون العرب في نقدهم لمنهج النحاة العرب:

2-1-1 - نظرية الإعراب و العوامل:

إذ تعدّ هذه النظرية من المفاهيم النحوية الإجرائية التي تعرّضت للنقد من لدن الوصفين المحدثين، محاولين تخليصها - حسب اعتقادهم - من المرجعية الفلسفية التي لازمتها لعقود من الزمن، ومن أبرز هؤلاء:

- إبراهيم أنيس: الذي تحدّث مطوّلاً عن هذه القضية في مؤلّفه : "أسرار اللغة" تحت عنوان "قصة الإعراب" ، فيقول "ليس للحركة الإعرابية مدلول" ويضيف "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير الأحيان وصل الكلمات بعضها ببعض ... ويكفي للبرهنة على أنّ علاقة بين معاني الكلمات وحركات الإعراب، أنّ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتّصل

بالنحو أي نوع من الاتصال، فسندرى أنه يفهم معناه تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخلط في الإعراب لكلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع، أو جرّه¹.

ويفهم من هذا القول، أنّ الحركات الإعرابية ليست عنصراً هاماً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دالة على المعاني، بل أصل كلّ كلمة هو سكون آخرها، وحجّته في ذلك ماينسب عن أبي عمرو بن العلاء (ت154 هـ)، هو أخذ القراء تسكين أواخر الكلمات في العديد من الآيات. فتفسير الإعراب بالحركات في نظر إبراهيم أنيس، هو التخلّص من النقاء الساكنين، وحين أعيتهم قواعد النحو، وشقّ عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة، فحين توافق الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية، قالوا عنها إنّها حركة إعراب. وبعبارة أخرى، حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك².

أمّا عن الإعراب بالحروف، فيرى إبراهيم أنيس، أنّها قصّة اختلقتها العرب³، نتيجة خلطهم بين اللهجات العربية، ولم يكن تغييراً بحسب مواقع الكلم. وبالتالي، لم يكن صدور الإعراب بالحروف سواء أعلق الأمر بالمتنى، أو جمع المذكر السالم، أم الأفعال الخمسة، أو الأسماء الخمسة.

- عبد الرحمان أيوب:

كان لعبد الرحمان أيوب رأي تجاه نظرية الإعراب والبناء، لم تخرج عن إطار النقود الموجّهة من قبل أغلب النّحاة المحدثين. فيراها هو الآخر نتيجة تأثيرات منطق وفلسفة أفلاطون في الموجودات، وحجّته في ذلك عدم مطابقتها للواقع اللغوي بالمضارع المجزوم والمرفوع، لمّا تدخل نون التوكيد عليهما، فعدهما النّحاة معربين إعرابين مختلفين، رغم تماثلهما في اللفظ، وعدم تغيير أواخرهما، رغم تغيير التراكيب فيقول: "تقوم تلك النظرية على تقرير نوع الكلمة قوّة وضعفا

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص237.

² - نفسه، ص254.

³ - نفسه، ص278.

بالإعراب، وانتقاص الضعيفة بالبناء. وإذا حدث أن أشبهت كلمة قويّة أخرى ضعيفة أثر ذلك في ميزتها الإعرابية، فأضعفها على بناء أو منع من الصّرف على الأقلّ. وتكون علّة الإعراب على هذا الفرع القوّة الذاتية (كما في الاسم) أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع)، وعلّة البناء الضّعف الذاتي.¹

أمّا حجته الثانية على تعليل الإعراب، حاجة الكلمات إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها. وهو ما دفع النحاة إلى اعتبار الاسم في حاجة ماسّة إلى العلامات الإعرابية لتحديد معناها. والمقصود بالمعنى هنا التّمييز بين الفاعلية والمفعولية. يقول في هذا الصدد: "وإذا صحّ أنّ الحاجة لعلامة الإعراب تكون سببا في الإعراب، فإنّ الحاجة إليها تكون سببا في البناء، والحرف والفعل الماضي، وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب، لأنّ معانيها تتميّز دون الحاجة إليها."²

- تمام حسان: هو من أكثر اللغويين تأثرا باللسانيات الحديثة، وخاصة نظرية (فيرث) السياقية، وأشدّهم رفضا لبعض النظريات اللغوية في النحو العربي القديم، وعلى رأسها نظرية "العامل"، إذ يقول: "الحقيقة ألاّ عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظّمة من الأجهزة، كلّ جهاز منهما متكامل مع الأخرى، ويكوّن من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية. فكلّ طريقة تركيبية منهما تتّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللّغة. فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو. فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرّفْع دون ما سبب منطقي واضح، وكان جائزا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أنّ المصادقة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه."³

أولى تمام حسان للمعنى عناية كبرى، إذ يقسّمه إلى ثلاثة فروع:

¹ - عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص30.

² - نفسه، ص31.

³ - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص51.

- المعنى الوظيفي: ومجاله النظام الصوتي، والصرفي، والنحوي.
- المعنى المعجمي.
- المعنى الدلالي، أو ما يسميه بالاجتماعي.
- فقد بنى تصوّره للنظام النحوي على أساسين هامّين، هما:
- * التمييز بين اللسان والكلام.

* تصوّره للنظام اللغوي تصوّرا يجعل هذا النظام يتألف من مجموعة من المعاني والمباني، على الرغم من كون النظم الفرعية تؤول في نهاية المطاف إلى ثنائية المعنى والمبنى، وهذه المعاني النحوية كالخبر والإنشاء، والإثبات والنفي، والتأكيد والطلب، وفيه الخبر والأمر والاستفهام والتّمني والتّرجي والتّخصيص والشّرط والقسم والتّعجب والمدح والذّم، وهي معاني نحوية عامّة.

أمّا المعاني النحوية الخاصّة، وتتمثل في الفاعلية والمفعولية والحالية... وهناك مجموعة من العلاقات التي هذه المعاني النحوية الخاصّة، وتكون لها قرائن معنوية حتى تصلح عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد والتّخصيص والنسبة والتّبعية.

إنّ إدراك المعاني الوظيفية النحوية - في اعتقاده - أو تحليل نصّ تحليلًا نحويًا، وإدراك العلاقة بين وحداته، يقتضي الجمع بين قرائن معنوية وأخرى لفظية¹، وهي ثنائية المعنى/ المبنى عند تمام حسان.

- القرائن المعنوية: ويسمّيها قرائن التعلّيق، وتتمثل في:
- قرينة الإسناد: وهي الحاصلة بين طرفي الجمل الاسمية والجمل الفعلية، ويسمّيها الجملة الوصفية².
- قرينة التّخصيص: وهي علاقة سياقية، وتشمل كلّ المفاعيل.

¹ - ينظر: حانيط اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص145.

² - ينظر: نفسه، ص246.

– قرينة النسبية: وهي تشمل عنده المجرورات، ويسمّيها معاني حروف الجرّ، ومعها معنى الإضافة.

– قرينة التبعية: وهي النّعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال.

أمّا القرائن اللفظية، فيحصرها في:

- العلامة الإعرابية: وقد نالت اهتمام كلّ اللغويين، وسمّوها نظرية العامل، وتحدّثوا عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، والإعراب الظاهر والمقدّر والمحلّ الإعرابي، كما ناقشوا مسألة الإعراب، هل هو من كلام العرب أم لا.
- الرتبة: يرى أنّ الرتبة قرينة لفظية. ترد في المبنيات أكثر من المعريات، ويؤدّي بها لأمن اللبس. كما يضيف إلى كلّ ذلك قرينة الصيغة، والمطابقة، والرّبط، والتّضام، والأداة وقرينة النّعمة. ومايستنتج من ذلك، أنّه حصر نظرية العامل النحوي في العلامة الإعرابية، وذلك لتفسير اختلاف هذه العلامات، بحسب المواقع في الجملة، فكانت التّحركات بمفردها قاصرة، ومردّ ذلك عن تغيير المعاني قوله:

" المعريات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جدا من مجموع مايمكن وروده في السّياق من الكلمات، فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدّر للتّعذر أو للتّقل أو لاشتغال المحلّ، وهناك المحلّ الإعرابي للمبنيات، والمحلّ الإعرابي للجمل. وكلّ هذه الإعرابات لا تتمّ بواسطة الحركات الإعرابية الظاهرة.¹

لقد اعتبر تمام حسان العلامة الإعرابية كبرى الدوال، وإنّ العامل عاجز – في نظره – عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السّياقية. يقول: "إذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر اللغوية والعلاقات السّياقية جميعها، فإنّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التّعليق النحوي، معنويا ولفظيا، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها ممّا تعطيه لأكثر من الاهتمام. فالقرائن

¹ – تمام حسان، اللغة المعيارية والوصفية، ص 231.

كلّها عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل الواحدة منها بمفردها للدلالة على المعنى، وإنّما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحوي.¹

إذن، فيرى (حسان) أنّ البديل لتدارك هفوات النحويين القدامى هو اعتماد نظرية القرائن، لأنّها الأجدر - في نظره - لدرء كلّ تفسير منطقي لظواهر السياق. كما يقدّمها كبديل عن العوامل، فتظافر القرائن أمن، وهي غاية كلّ اللغات لأنّ الملابس لا تصلح واسطة للفهم والإفهام.²

ثانياً: اللسانيات الوصفية في الوطن العربي، ومرحلة إعادة الهيكلة:

كان لمبادئ دي سوسير، ولأهمّ المدارس الغربية التي سارت على نهجه الأثر البالغ في توجّه الدّراسات اللغوية في العالم، وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، لأنّ الدّراسات اللغوية العربية حاولت جاهدة مواكبة هذا التحوّل والتطوّر الذي عرفته السّاحة اللغوية الغربية. إنّ بوادر انتقال هذا الفكر إلى ميدان التفكير اللغوي الغربي، وفي كتابات (رفاعة الطهطاوي)، الذي دعا إلى إنشاء مجامع للغة العربية، تأثّر بالمجامع اللغوية الفرنسية، أو المجمع العلمي الفرنسي.

1- دور اللسانيات الوصفية البنيوية في توجيه الدّراسات اللغوية العربية:

1-1- في مجال التّأليف:

فكانت بداياته بكتب لغوية تيسيرية، وسار على درب ثلّة من اللغويين مشكّلين مدرسة سمّيت بالمدرسة التّيسيرية. وخير من مثّلها "إبراهيم مصطفى" بمؤلّفه "إحياء النّحو"، مركّزا فيه على الإعراب، محاولا تجديده، وإحياء قواعده، مستشعرا في الآن ذاته ذلك النّفور منه. فلذلك حاول إعادة بعثه من جديد بطرق حديثة أكثر يسرا، إذ يقول: "أطمع أن أغيّر منهج البحث اللغوي للغة العربية، وأن أرفع على المتعلّمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية اتّصلت بدراسة النحو في كلّ معاهده التي يدرّس بها في مصر، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، وهي التبرّم بالنحو... ولقد بذل في تقويم النحو جهود مجيدة ... ألا يمكن أن تكون

¹ - تمام حسان، اللغة المعيارية والوصفية، ص 232.

² - ينظر: نفسه، ص 233.

تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث اللغوي للغة العربية¹.

ولم يكن وحده محاولاً ربط الحضارة الغربية، فقد بذل **جورجي زيدان** جهوداً مضيئة في سبيل ربط ووصل دارسي العربية بالدراسة اللغوية الحديثة. فلقد نشر كتابين في اللغة، الأول عنوانه "الفلسفة اللغوية"، والثاني "الألفاظ العربية كائن حي"، وضح فيهما كيفية تحليل اللغة، ووظيفتها وطبيعتها. كما أنه لا يمكن أن نغفل هنا عن جهود المستشرقين الألمان، وعلى رأسهم اللغوي "برجشتراسر" في مجال إعادة قراءة قواعد اللغة العربية، ومحاولات تبسيطها، من خلال إدخال نمط التفكير الفيلولوجي إلى البلاد العربية، إذ شكّلت هذه البحوث مرجعاً مهماً لجملة من القضايا والدراسات اللغوية العربية².

ولمّا كانت للسانيات فرعان أساسان: "السنية تاريخية، والسنية وصفية"، فقد اتجهت أعمال هذه الفئة من اللغويين؛ إحداها تاريخية والأخرى وصفية. ولعلّ المنهج الذي لاقى اهتمام العرب هو المنهج الوصفي لقربه من الدرس اللغوي العربي، وكونه منهجاً علمياً نتائجه لا غبار عليها، ملائم لطبيعة اللغة العربية.

لقد تفتّن الميسّرون للنحو العربي والمقارنون إلى ذلك. فعجزوا عن تشكيل خطاب لساني جديد يتدارك الأمر، إلى أن عاد هؤلاء المبعوثون إلى الجامعات الغربية متشبعين بالأفكار الغربية وبالمقولات اللسانية الوصفية، وابعين بعمق قضية نقد النحو العربي. يقول **عبد الرحمن أيوب** في هذا الإطار: "ظنّ الكثير أنّ الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظرية النحوية بأسلوب حديث، ولكنّ الأمر عندي أعمق من كل هذا"³.

وبناء على هذا، كان إصرار اللسانيين المحدثين كبيراً على إعادة وصف اللغة العربية، ونقد النظرية النحوية العربية القديمة، والتي كانت بمثابة مقدّمة منهجية للسانيات العربية، ومحطّة

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق، القاهرة، ط1، 2003، المقدمة أ، ب، ج.

² - ينظر: فاطمة بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص15.

³ - دراسات نقدية في النحو العربي، نقلاً عن فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص57.

مفصلية للانتقال إلى مرحلة جديدة، تهتم بتطبيق المناهج الحديثة على اللغة العربية، وبدعوتهم إلى تطبيق المنهج الوصفي على الدرس اللغوي العربي، فكانت هذه الدعوة بمثابة ثورة فكرية . يقول عبد الرحمان أيوب: "إنني أشعر من ناحية أخرى، أنّ هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لابدّ من نضوجها قبل أن ينفتح الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي".¹

ويتبين من خلال هذا القول، أنّ الدرس اللغوي العربي لابدّ أن يمرّ على مرحلة تمحيص وغربة للأفكار، قبل الولوج إلى المناهج اللغوية الحديثة.

2-2- في التحليل والمصطلح:

فمحاولة إعادة وصف اللغة العربية باتت نتيجة حتمية، لما اقترحه اللسانيون العرب من مقدّمات نظرية²، وكان هذا مربوطا بحاجة اللغة العربية إلى إعادة النظر في منهجها وطريقة تناولها في ظلّ بروز ونجاح المناهج اللسانية الغربية.

فقد حاول هؤلاء إيجاد هيكل بنيوي لدراسة اللغة العربية، المعروفة بخصائصها وخصوصياتها على جميع الأصعدة، من دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية التقليدية، إذ ذهب بعض الباحثين أنّ هذه العملية قد تخضع للغة الواصفة Métalangage، والتي قدّمتها النظرية اللغوية (النحوية) التقليدية، وذلك من خلال طبيعة المصطلحات الموظفة المستعملة في النحو العربي كالحال، والخبر، والفعل. ممّا دفعهم إلى اتخاذ سبيل توفيقي بين هذه الرؤية والدرس الغربي. هذا، لأنّ الدّارس العربي لم يستطع الاستغناء عن موروثة اللغوي في عمله النقدي.

فعلى الرغم من صعوبة هذا الأمر، إلّا أنّه هناك من اللّغويين من جازف، وقدم مبادرات، من خلال إعادة وصف اللغة العربية، بتطبيق المنهج الوصفي على بنيتها، لأنّها من "أشدّ اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد، إذ أنّ نحوها يرجع اليوم إلى ما يزيد عن إثني عشر قرنا، ولم يكد يعرف تغييرا جوهريا منذ نشأته".³

¹ - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 89.

² - ينظر: نفسه، ص 99.

³ - ينظر: حافيظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 229.

2- مرحلة إعادة بناء اللغة العربية:

بدأت مرحلة ترميم وإعادة بناء اللغة العربية بتأثير واضح وكبير من هذا النهج، وذلك من خلال إثارة أهم المسائل النحوية التي كانت محلّ جدل بين اللسانيين العرب، وأبرز هذه القضايا:

2-1- فكرة العامل:

انطلق النحويون القدامى في تحليلاتهم على المستوى التركيبي من العامل، معتبرين إيّاه المحرّك الحقيقي في البنية التركيبية، والمسؤول عن انتقالها من وضعية إلى أخرى. كما يدلّ تغيّر أواخر الكلم الأساسية في البنية على هذا التحوّل.

إلاّ أنّ دوره لا يقتصر على هذا التغيّر فحسب، إنّما يتجاوزه إلى الربط بين عناصر الجملة. ففكرة العامل نشأت في النحو العربي في بيئة عربية في مرحلة النشأة، فعّد "أمن نظرية النحو العربي، انطلق منه سيبويه في صوغه لأقدم نموذج في النحو العربي، ووصل إلينا، وتطوّر بعد أساليب صوغ قواعد النحو العربي، حتّى ترسّخ في التراث النحوي نظرية تضبط العلاقات النحوية بين عناصر الجملة في العربية، وتفسّر ظاهرة الإعراب¹. وقد نشأت هذه النظرية على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 70 هـ)، حين كشف أنّها عوامل لفظية، وأخرى معنوية. ومنهم من يذهب إلى القول بأنّ سيبويه هو من وضع حجر الأساس لهذه الفكرة. في ظلّ هذه القوانين، نجد اللغويين أنفسهم يقارنون بين هذه العوامل من حيث القوّة والضعف، يقول "أبو الفتح: "وإنّما قال النحويون، عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، ك: "مررت بزيد، وليت عمراً قائم"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبته لفظ يتعلّق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم... وإنّما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضاضة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح".²

ومن خلال هذا القول، يتّضح أنّ ابن جني قد فهم فكرة العامل فهما لغوياً تركيبياً. فالكلام - عنده - عندما يتركّب مع بعضه بعضاً، تنشأ بين كلمة وأخرى علاقة نحوية تؤثر على الحركة

¹ - ينظر: حسن خميس الملق، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2006، ص120.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

الإعرابية للكلمة، هذه العلاقة يسميها بالعامل. إلا أنه هناك بد أن المتكلم هو العامل الوحيد في إحداث النصب والجر والرفع - عنده - . فمقصوده "بمضاضة اللفظ للفظ"؛ هو النظام اللغوي، لأن هذا الضم بين لفظ وآخر، لم يكن عشوائيا، بل وفق ترتيب خاص، وهيئة مخصوصة. وهذا هو جوهر تركيب الجملة وتأليفها.¹ إن هذا التآلف يوحي بفكرة أخرى هي فكرة " التعليق " في الجملة، أو ترابط الوظائف النحوية فيها.²

إن هذه النظرية أثارت جدلا كبيرا بين النحاة في مدى الأخذ بها، والعمل وفقها. ومن بين المناقشات التي أثارت، تحديد العامل ودوره في تغيير الحركات الإعرابية، وأبرز تساؤل هنا: هل هي أمور معنوية، أم أنه المتكلم، أم هو الله تعالى.³

كان الرد على مثل هذا التساؤل متباينا بين النحاة. فرد ابن جني مثلا بقوله أن العامل هو المتكلم، أما "ابن مضاء القرطبي" ذهب إلى القول، أن العامل هو الله، ودعا إلى إلغائه (العامل)، من خلال مؤلفه (الرد على النحاة) "حذف من النحو ما يستغني النحوي عنه. ليصل إلى أن العامل هو ما أجمع النحاة على الخطأ فيه، وتعرض هنا إلى رأي سيبويه وابن جني في هذه المسألة، ليخلص إلى القول: "وأما مذاهب أهل الحق، فإن هذه الأصوات، إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.⁴

ويضيف أيضا: "وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها ببعض فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيها، المقصد إيجازها منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد العامل.⁵

¹ - ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2001، ص171.

² - نفسه، ص171.

³ - ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979، ص77.

⁴ - نفسه، ص 77.

⁵ - ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 78.

ومن هنا تتّضح دعوة "ابن مضاء" إلى إلغاء هذه النظرية في النحو العربي، وقد تحجّج بهذه الدّعوة، وعمل على تنفيذها العديد من اللسانيين المحدثين. أين وجدت هذه الدعوة صداها في هذا العصر في علم اللغة الحديث، ولعلّ من أبرزهم - كما سبق ذكره - إبراهيم مصطفى من خلال كتابه "إحياء النحو" حيث يقول: "أنّ تخليص النّحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير وغاية تقصد بمطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريق صحيحة، بعدما انحرف عنها آمادا، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوّة على الأداء، ومزية في التّصوير".¹

وما يمكن قوله هنا، هو اقتناع القدماء بما صنعوا، ولم يخرج على فكرة "العامل" إلا نحوي أندلسي واحد هو (ابن مضاء القرطبي) (ت 592 هـ). أمّا المحدثون فقد اصطخب جدلهم بين مؤيّد، ومعارض، أنكرها، وتمرد وحاول تهديم أصولها، ووضع بديل جديد². ففي مطلع القرن العشرين، وبظهور المنهجية الجديدة في دراسة الألسن البشرية، بإحداث اللسانيات تغييرا كبيرا على مستوى الدّراسة العلمية للألسن، قلّ نظيره في تاريخ النظريات العلمية، فظهرت المدرسة البنيوية كأول وأشهر مدرسة لسانية حديثة.

وما يميّز هذه المدرسة، هو رفضها للتّعليل وتعويلها على الوصف الموضوعي للظواهر اللغوية. وزاد عليها البنيويون الأمريكيون شرط التّصنيف، ولذلك كان كثير منهم يعرّف اللسانيات بأنّها دراسة علمية هدفها التصنيف الموضوعي للوحدات اللغوية، يقول هوكيت: "إنّ اللسانيات هي علم تصنيفي في المقام الأوّل" ولذلك نال هذا المنهج إعجاب اللغويين العرب، وتحمّس الكثير منهم إلى تبني هذه الأفكار. فقد التقت الأفكار البنيوية مع ما كان يدعو إليه ابن مضاء، وأعيد إحياء الموقف المستنتج من العامل بقوة كبيرة. ولعلّ أهمّ محاولة لإعادة قراءة التراث النحوي العربي، تلك التي قدّمها تمام حسان في مؤلفه "اللغة العربية مبناها ومعناها"، وقد عدّت بمثابة

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق، القاهرة، ط1، 2003، ص 195.

² - عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب. مجلة جامعة دمشق، مج 18، ع (3، 4)، 2002، ص42.

الدراسة الوصفية الشاملة، والبديل العلمي لنظرية العامل القديمة. إذ يرى أنّ النظام النحوي للعربية يبني على خمسة أسس¹:

- طائفة من المعاني النحوية: كالأسايب الإنشائية، النداء، التعجب، الاستفهام...
- المعاني الخاصة: وهي أبواب النحو: الفاعلية، المفعولية، الحالية، وغيرها.
- القرائن المعنوية: تحدّد المعاني الخاصة أثناء التركيب، كالإسناد والنسبية والتبعية.
- القرائن الصوتية والصرفية: ومجالها النظام الصوتي والصرفي.
- القيم الخلافية: وهي نتاج مقابلة النظام النحوي ببعده ببعض.

ولعل هذا التمرد والرّفض المطلق لفكرة العامل، ناجم عن اعتمادهم على مجموعة المعطيات الرّاجعة إلى المرحلة الثانية من تاريخ النحو العربي (بعد القرن الرابع الهجري)، وفيها تفسّى المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية.

وما تجدر الإشارة إليه، هو مدى إعجاب عبد الرحمان الحاج صالح بما قدّمه النّحاة العرب القدامى، خاصة (الخليل وسيبويه)، ومن سار على نهجهم.

فهو لا يتوانى في إثبات علمية الدراسات اللغوية القديمة، وسبقها للسانيات الغربية في العديد من القضايا اللغوية التي أثّرت وأثّارت اهتمام اللغويين.

ومن بين القضايا التي دافع عنها بقوة قضية "العامل". فلقد جعلها من المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة، باعتبار العامل مفهوم مجرد مرتبط بالبنية التكوينية التركيبية، تربطها به علاقة تبعية، إذ هو محرّك العناصر المكوّنة للتركيب. ففي الموضع، يمكن أن تضاف إلى اللفظية عناصر عن يمينها أو عن يسارها، وبالتالي تتحدّد اللفظة الأصل مع الزوائد التي تلحق بها، وتشكّل اللفظة الأصل بذلك نموذجاً تحويلياً، يتكوّن من أعمدة وسطور وفق منظور الحاج صالح ويمكن التمثيل لها كآلاتي:

¹ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص178.

بارد	الجو	Ø
بارد	الجو	كان
باردا	الجو	ظننت
باردا	الجو	أعلمت زيدا
باردا	الجو	
3	2	1

فالتّركيب الأصلي هنا (الجو بارد)، والذي يعرف خلوه من الإضافات، ومجسّد بالعلامة العدمية (Ø)، فقد تلحق به عناصر وهي مفردة (إن - كان) أو حتى تراكيب (ظننت، أعلمت، زيدا)، وبالتالي يتغيّر التّركيب لفظا ومعنى، ويحدث تأثيرا على بقية التّركيب، ولذلك يسمّى عاملا، ثم لاحظ في العمود الثاني لا يمكن تقديمه على عامله، فيعتبره (سببويه) معمولا أولا (م1)، ويكون مع عامله زوجا مرتّبا. أمّا المعمول الثاني (م2) فقد يتقدّم كلّ العناصر، وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (Ø) ويسمّى الابتداء، وهو عدم التبعية التركيبية¹. وليس معناه بداية الجملة، كما يعتقد البعض.

ومن خلال هذا العرض، تبيّن لنا أنّ أغلب اللسانيين المحدثين ينتصرون إلى المنهج الوصفي التقريري متّكئين على وصف الأداء اللغوي في التحليل النحوي من ناحية اللفظ، أو المعنى أو السياق، وهي دراسة شكلية تستبعد منه نظرية العامل والتقدير، إذ يعتبر كلّ ذلك تعليلا عقليا غير وصفي من خلال نظرية العامل، والتقدير، والحذف، قائما على التّأويل والتّقدير، والمقايضة العقلية لا الشّكلية، بين ظاهرتين أو حكمين، لأنّ العلة المقبولة عندهم، تلخصها مقولة "هكذا نطقت العرب". فكلّ واحد من هؤلاء اللسانيين المحدثين العرب يحدّد موقفه من مثل هذه القضايا من خلال مؤلّفاتهم البارزة، ف: إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة"، اعتبر حركات الإعراب لا تحدّد المعنى، وإنّما جيء بها للتّخلص من التّقاء الساكنين، و (عبد الرحمان أيوب)

¹ - ينظر: عبد الرحمان الحاج، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ندوة جهوية، بيروت، ط1، أبريل 1997،

من خلال مؤلفه (دراسات نقدية في النحو العربي) و(أنيس فريحة) و(تمام حسان) الذين اعتبروا نظرية الإعراب والبناء، والاشتقاق والعوامل، وتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية والإعراب التقديرية، من أثر المنطق والفلسفة في النحو، فرفضوها ودعوا إلى نحو وصفي تقريبي ميسر.¹

2-2- نظرية التعليل النحوي:

التعليل لغة: من الفعل (علل) معناه السقي بعد سقي، وجني الثمرة مرة بعد أخرى، والعلة - بالكسر - المرض، والحدث يشتغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن الشغل الأول²، ومدلول مادة (ع ل ل) الطرؤ والتحدد. أما اصطلاحاً: التعليل في عموميه بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والتعليل في النحو، تفسير افتراضي بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة.³

فهو " تفسير"، لأنّ التفسير هو "الكشف عن المراد من اللفظ نحويًا، سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر".⁴

فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (الولد) في جملة (جاء الولد) بأنّها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصبة للمضارع، مع أنّ الأصل النظري لعملها الجزم، بأنّها شابهت (أنّ) الناصبة للاسم. وبما أنّ التعليل يبيّن علة الإعراب أو البناء، فهو شامل للنحو العربي كلّ، إذ لا يخرج اللفظ في العربية عن أن يكون معرباً، أو مبنيًا. أمّا غايته تفسير الظواهر النحوية في النحو: والصرف، والصوت. فالجملتان (جاء الولد) و(جاء الجبل) صحيحتان نحواً،

¹ - ينظر: أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص 159.

² - ينظر: الجوهري، الصحاح، مادة (ع ل ل)، وابن منظور، اللسان، مادة (ع ل ل).

³ - ينظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، ج 1، ط 1، 1996، ص 489.

⁴ - ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطبعة المنيرية، ج 1، مصر، ص 9.

وصرفاً وصوتاً، ولا مدخل للدلالة المعجمية فيها، إذ تعارض الجملة الثانية معايير الصواب في النحو والصرف والصوت، مع أنّ الفاعل لا يحمل صفات الفاعل الدلالية في الجملة الأولى. والتعليل في النحو العربي محدّد من محدّدات الصواب، فرفع كلمة (الولد) في جملة (الولد مريض)، أنّها مبتدأ، وهي نفسها العلة التي ترد جملة (الولد مريض)، لأنّ المبتدأ لا ينصب.

2-2-1- موقف النحاة القدامى من التعليل:

دأب النحاة العرب على الأخذ بالتعليل النحوي، كلّ منهم يأخذ منه وفق مايرتضيه فهمه وإدراكه. فمنهم من جعل العلة ضالته يلتقطها أنّى وجدها كالخليل، والمبرد، والرّماني، وابن جني. ومنهم من لا يأخذها إلّا بقدر إقامة الدليل على صحّة الحكم النحوي كابن الطرواة. فعموما فهم يختلفون فيه، ولا يتركونه. فهم معلّلون، ولا تحويلاً بلا "تعليل". فأبسط صورة بناء كلمة (عالم) من (علم) مثلاً أن تقول: ابن لي من (عَلِمَ) على مثال (ضارب) فقول: (عالم)، فإن سئلت عن العلة: لتحصيل المشاكلة أو المشابهة بين (ضارب) و(عالم).

فمن انتقد العلل النحوية من غير النحاة ابن سنان الخفاجي الذي يقول: "فأمّا طريقة التعليل، فإنّ النّظر إذا تسلّط على ما يعلّل النّحويون به، لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك".¹

أمّا ابن الطرواة (ت 528هـ)، فقد تقرّد بآراء خالف بها جمهور النحاة، إذ يعتبر المعنى هو الأساس في لسان العرب، ولا ارتباط بين المعنى وعلامة الإعراب، إذ نقل عنه ابن أبي الربيع: "إذا فهم المعنى، فارفع ما شئت وانصب ما شئت".² وهذه إشارة واضحة تبرّمه من نظرية العامل وقيودها، ودعا إلى الابتعاد عن بحث المضارعة بين الاسم والفعل المضارع في الحديث، عن

¹ - ابن سنان الخفاجي، كتاب سر الفصاحة، ص41.

² - ابن أبي الربيع، البسيط، دار الغرب الإسلامي، ج1، بيروت، 1986، ص262.

موجب الإعراب في الفعل المضارع. يقول "إنّ ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين، والأفعال، ووجوب العمل، والإعراب باطل لا وجه له."¹

وقد سار على نهجه كلّ من السيوطي، وابن مضاء القرطبي، وأبي حيان الأندلسي.

2-2-2- موقف المحدثين من نظرية التعليل النحوي:

إنّ الشكوى من بعض قواعد النّحو ونظرياته أمر ضارب في القدم، وتزداد صعوبته في الفهم عندما يتعلّق الأمر بتلقّي الناشئة المبتدئين بتعلم العربية، لأنّ الأذهان قد لا تتقبّل بعض قواعد الإضمار والتقدير والحذف، يقول **الجاحظ**: "وأما النّحو، فلا تشغل قلب الصبي به."² إلّا أنّ أغلب النحاة القدامى كانوا مولعين بكثرة التعليل³، على حدّ قول **أبي حيان التوحّدي**.

وعلى هذا الأساس، حاول اللغويون المحدثين إصدار كتب تيسيرية لقواعد النّحو، على نحو محاولة (**إبراهيم مصطفى**) بمؤلفه "إحياء النّحو"، و(**شوقي صنيف**) بكتابه "تجديد النّحو" و(**محمد عبده**) بكتابه "النّحو المصقّى" و(**محمود حسني**) بكتاب عنوانه "النّحو الشّافي". ولعلّ هذا الحرص على دراسة قواعد اللغة العربية، أصبح مطلباً قومياً ودينياً لحفظ اللغة. وعموماً فموقف المحدثين من التعليل النحوي، إطاره كلمات ثلاث: "التيسير، والإصلاح، والتحديث." ورغم هذا، فقد انقسموا إلى مؤيدين ومعارضين. فمن المعارضين لهذه الفكرة: الأستاذ **إبراهيم مصطفى** في كتابه "إحياء النّحو" الذي صدر عام 1937. رفض نظرية العامل وبعض آثاره، وقد دعمت آراءه لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية شكّلتها وزارة المعارف المصرية سنة 1938 برئاسة (**طه حسين**)، التي ذهبت إلى القول، أنّ من أهمّ ما يعسر النّحو على المتعلمين والمعلمين على حدّ سواء ثلاثة أشياء: فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا، ويعلّلوا، ويسرفوا في الافتراض والتعليل.

¹ - ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، عالم الكتب، بيروت، 1996، ص198.

² - الجاحظ، رسائله، تح عبد السلام هارون، ج3، القاهرة، ط2، 1965، ص38.

³ - ينظر: أبو حيان، منهج السالك، نقلا عن محمود أحمد أبوكّة، دراسات في النّحو العربي، تح محمد علي فاخر، دار الطباعة لمحمدية، ج1، القاهرة، ط1، 2013، ص198.

كما سار شوقي ضيف على هذا المنهج، وطفق يدعو إلى ضرورة تيسير النحو، بالانصراف عن نظرية العامل، وما أدّت إليه من علل، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وإعادة تنسيق أبواب النحو، وغيرها من الأصول التي اتّكأ عليها في دعوته إلى تيسير النحو. وممن عارض أيضا هذه الفكرة مهدي المخزومي من خلال مؤلفه "في النحو العربي: قواعد وتطبيق" الذي نشر عام 1966، والذي حدّد هذا الكتاب خطوة هامة في سبيل تيسير النحو العربي، والتي استمدّها من أربعة مصادر: النحو الكوفي، وتوجيهات ابن مضاء القرطبي، وآراء إبراهيم مصطفى، وتجاريه في ميدان تدريس النحو.¹

فقد ألغى في هذا الكتاب فكرة العامل، الذي تلتته اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي - على حدّ تعبيره -، كما أبطل كلّ التعليلات التي لاستند إلى استعمال. وقد اعتبر المخزومي القرن الرابع الهجري بأنّه "في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة".²

وعدّ هذه التعليلات "تفاهة". فقد قسّم الكلمة إلى أربعة أقسام هي: الفعل، الاسم، والأداة، والكتابة. ويقصد بالكتابة الأسماء المبنية كالضمائر، وأسماء الإشارة، والاسم الموصول، والمستفهم به، وكلمات الشرط.³ كما قسّم الجملة إلى ثلاثة أقسام: الجملة الفعلية، والاسمية، والظرفية. ورَفُضَ (المخزومي) للعامل جعله يلغي أثر المحذوف في الإعراب، وحصر النحو في مستوى تقرير الأحكام. فيكتفي بتسمية الكلمة فاعلا، أو مفعولا، أو خبرا، أو ما شابه ذلك، ثم يذكر الحكم الإعرابي، ويمنع النحوي حقّه في تفسير الأحكام التي يقرّها.

إنّ الغاية الأولى للنحو -في نظره- هي التعليم، رغم أنّ التعليل من أنجح الوسائل التعليمية. فلهذا، فإنّ قواعد المخزومي التي وضعها قد تنتج بناءً قادرا على بناء جمل، لكنّها لا تستطيع

¹ - ينظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1947، ص98.

² - مهدي المخزومي، أعلام في النحو، دار الرافين للنشر، القاهرة، د.ط، 2020، ص85.

³ - نفسه، ص47.

أن تنشئ مهندسا قادرا على بناء الجمل وتفسيرها. فمحاولته قد تكون غير مقنعة إلى حد كبير. فيقول النحاة: "هكذا قالت العرب" ليست تعليلا، بل تجنب للتعليل¹.

أما المؤيدون من النحاة المحدثين لفكرة التعليل فقلّة، ومن بين هؤلاء الذين قبلوا التعليل النحوي (عبد الحميد حسن، علي النجدي ناصف، مازن المبارك، عباس حسن)، في مؤلفاتهم على التوالي: "القواعد النحوية" سيبويه إمام النحاة "النحو العربي" "النحو الوافي". وسنقصر الحديث هنا موقف الأستاذ علي النجدي ناصف، الذي دافع عن فلسفة النحو وعلمه، إذ يقول: أنضيف بفلسفته؟ وكيف؟ وكلّ شيء من الثقافة اللغوية والدينية، قد دخلته الفلسفة، وأثّرت فيه وصبغته بصبغتها، وما كان ممكنا أن يسلم منها النحو وحده، وإلاّ لكان عجا من العجب، أو تليفقا من التّفيق، يراد به إخفاء طابع الثقافة، وسمة العصور، في النحو خاصة.² ولعلّ موقفه هذا صادر عن اطلاع واسع بالنحو، وقضاياه، وآراء أهله، وطالب بإرجاع النّظر في علل النحو، ونرجع النّظر في علله -يعني النحو- لا يبقى منها إلّا ما يتصل بالمعنى، وما يتفق مع طبيعة البيان الرفيع، والدّوق الصّحيح.³

والدّافع إلى إعادة النّظر في علل النحو -في رأيه- الحفاظ على اللّغة العربية، في مادّتها، وأصولها من غير تبديل، ولا تغيير في طرائق إعرابها الموروثة، إن أردنا أن تبقى اللّغة العربية لغة دين ودنيا⁴. ولأنّ النحو صالح مشوب يغشاه غبار الزّمن ويختلط فيه الجوهر بالصدّق، والنّافق بالزّيف، حاجته أولاّ وآخر أن ينفّض عنه الغبار، وتنفي عنه الشّوائب.⁵

وعموما، فإنّ ممثلي الاتجاه الوصفي، في اعتبار دراسة اللّغة دراسة شكلية خارجية، هي الأنسب في وصفها نحويا، وصرفيا، وصوتيا. لذلك نجد أغلب اللغويين المحدثين ينفرون من التّعليل القائم على التّأويل، والتّقدير، والحذف، والمقايسة العقلية لا الشكلية، لأنّ - كما سبق وأن

1 - ينظر: قاسم عبد الرضا كاسد، محاولات حديثة في تفسير النحو العربي، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص 286.

2 - علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 2009، ص 40.

3 - نفسه، ص 42.

4 - نفسه، ص 40.

5 - نفسه، ص 41.

قلنا - أنّ العلة المقبولة عندهم هي: "هكذا نطقت العرب"، فقد نادى محمد عيد إلى دراسة اللغة وفق منهج المدرسة البنيوية الوصفية في كتابه "أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث"، وكذا محمد صلاح الدين مصطفى، الذي رفض تعليل البناء والإعراب، وفكرة الاختصاص في العمل¹. كما رفض إميل بديع علل الممنوع من الصرف، إذ اعتبر المنهج التعليلي مسؤولاً عن تعقيد النحو وغموضه².

إنّ الوصفية منهج أسلوبها النّظر والتحليل، فهي من حيث المبدء لا يمكن وصفها بالفساد، أو الصّلاح، وإنّما ينظر في تطبيقها للمسألة، رغم أنّ معيار النّجاح أو عدمه أمر نسبي يتفاوت فيه الباحثون.

إذن، ثمة إطار ثقافي وفكري واحد لنقد النّحو العربي، عدّت المؤسسة النحوية التقليدية هذه النقود، على اختلاف مرجعياتها الفكرية والثقافية كلاً واحداً افترضت أنّ أيّ نقد للنحو العربي منطلقه الأفكار اللغوية الغربية التي تشبع هؤلاء الوافدين من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وهي -في نظرها- (أي المؤسسة التقليدية) عائمة لا تتّسم بالتحديد، وأنّ مثل هذا النقود لا يمكن أن تقدّم كبديل للنظرية النحوية (اللغوية)، لأنّها كانت مجتزئة، لا في صلب المنهج، وشتان بين من يوجّه نقداً لأجزاء المادّة، وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها³.

2-3- إعادة بناء النظام الصوتي والصرفي والنحوي:

تأثّر اللسانيون العرب بتقاليد الجامعات الغربية خاصة الإنجليزية منها بدراسة الأصوات دراسة وصفية، تعتمد تقسيم الأصوات على عناصر مستقلة من حيث المخارج والصفات والنّبر والتّنغيم. هذا التقسيم جعل الفونيطيقا الغربية، تتقاطع مع التّراث الصوتي العربي في طبيعة مباحثها. ولعلّ هذا العامل هو الذي ساعد اللغويين العرب على إعادة وصف اللغة البحث العربية

¹ - ينظر: محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي، مؤسسة علي جراح الصباح، ج2، الكويت، 1979، ص175.

² - ينظر: اميل بديع، الممنوع من الصرف، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988، ص281.

³ - ينظر: فاطمة بكوش، نشأة الدرس اللساني الحديث، ص 59.

وأصواتها¹، خلال مقارنة نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث. يقول **تمام حسان**: "فمن المقرر أن ينتبه الباحث قبل البداية إلى (كذا) المستوى الذي يدرس عليه، أهو مستوى الأصوات (الفونيطيقا)، أم مستوى التشكيل الصوتي (الفونولوجيا)".²

ولعلّ ما يقال في هذا الشأن، أنّ مجال الفونيطيقا هو الكلام، أمّا الفونولوجيا فمجالها اللغة. يقول **كمال بشر**: "إنّ الفونيطيقا تختصّ بمادة الصوت نفسها، في حين تعنى الفونولوجيا بتجريد هذه المادة، والانتهاء إلى قواعد وقوانين خاصة"³. ويضيف: "وقد جاء التفريق أو محاولة التفريق بين الفونتيك- والفونولوجيا، نتيجة لتقدّم البحث في الأصوات، عندما أدركوا أنّ الصوت الواحد أو ما كان يسمّى كذلك هو في الواقع ذو صور نطقية عدّة، تنتوّع بتتوّع السياق الذي يقع فيه".⁴

وعلى هذا الأساس، مال اللسانيون العرب إلى اعتماد نتائج البحث الفونيطيقي الحديث، واتّخذوه معياراً لدراساتهم الصوتية. كما استندوا على محدّدين كبيرين للوصف العام للصوت هما: المخارج والصّفات.

• المخارج أو (موضع النطق):

صنّف اللسانيون العرب مخارج الحروف على ما قيل في تراثنا العربي حول هذه الحروف، أو بالأحرى يستند إليه لحلّ إشكال الاختلاف في مخارج هذه الحروف، وقد تناول **أحمد مختار** عمر هذه المسألة بالدرس والتحليل. فيقول: "إنّ جميع الآراء التي طرحت بالنسبة لشكل الجيم الفصحى القديمة، على فرض أنّها انفجارية حصرت مخرجها، إمّا في مخرج الدّال أو في مخرج الكاف. ولكن، هناك احتمال قويّ لطريقة نطق هذه الجيم، يحلّ جميع الإشكالات، ويجمع بين كلّ أوصاف القدماء لهذه الجيم، وهو احتمال لا يكاد يوجد أي اعتراض عليه. إن الجيم عند القدماء تنتج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك بتعبير بعضهم، أو من شجر الفم بتعبير

¹ - ينظر: فاطمة بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 104.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 112.

³ - كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1998، ص 63.

⁴ - نفسه، ص 60.

بعض آخر. وهو يرادف تعبير المحدثين: الغار أو الطبق الصلب أو الحنك الصلب، وهي تشترك مع الشين في المخرج أو في نقطة الإنتاج، ثم هي أخيرا انفجارية ومهجورة.¹

وقد عدّ هؤلاء الصّوت نواة الدّراسات اللغوية، ذلك أنّ "اللغات أوّل ما بدأت في صورتها السّمعية، ويظهر عموما هذا الفهم بالاطّلاع على أقوال العلماء في أصل اللغة، وعلى النظريات التي جاؤوا بها في افتراض بدء اللّغات الإنسانيّة، إذ إنّ كلّ هذه النظريات تتكلّم عن اللّغة الأولى، باعتبارها لغة سمعية².

ومن بين أولئك السّاعين إلى إنشاء نظام صوتي، تستخدم فيه هذه القيم الخلفية وبين الصفات كالنّفخيم والترقيق والشّدّة والهمس تمام حسان.

إذ تناول هذا الأخير مستوى الأصوات أو (الفوناتيک)، من خلال وصف مخارجها وطرق النّطق بها، فيقال مثلا: إنّ الصّوت الفلاني من أصوات هذه الكلمة يخرج من المخرج الفلاني، وهو شديد أو رخو أو مركّب أو متوسّط، وهو مهموس أو مهجور وهو مطبق أو مغمور أو محلّق، ويتمّ ذلك الوصف بعد ملاحظة ووصف³.

وقد أشاد تمام حسان بمجهود العرب في هذا المجال، ونوّه بدقّة عملهم، رغم افتقارهم للوسائل الآلية التي تتيح لهم الإبداع في هذا الميدان مقارنة بالمحدثين، ما يمكنهم من توثيق نتائج مدركاتهم الحسيّة، وعلى رأس هؤلاء سيبويه، وما قدّمه من جهود في باب (الإدغام). فقد "كشف عن وجهة نظره هذه من جهة، وقبّد دراسة الأصوات، وضيق مجالها من جهة أخرى. وتأتي هذه الدّعوة من أنّ الإدغام ليس جزءا من النّظام الصّوتي، وإنّما هو ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محدّدة، يلتقي في كلّ منها صوتان ساكن والتّالي متحرّك، فإذا تحقّقت صفات خاصّة في الصّوتين جميعا، تحقّقت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهمها سيبويه⁴.

¹ - أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب للنشر، مصر، ط1، 1991، ص315.

² - ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص115.

³ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص65.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص50.

وقد جعل سيبويه أصول الحروف العربية تسعة وعشرين حرفاً، أضاف إليها ستة فروع، تستحسن في قراءة القرآن والأشعار. أمّا مخارج الحروف (الأصوات)، فقد أحصاها خمسة عشر مخرجاً. أمّا الصفات، فقد قسمها من حيث:

– الشدة والرخاوة وما بينهما، واللين والهوى.

– الجهر والهمس.

– التّخيم والتّريق.

أمّا ما أقره علم الأصوات الحديث، فيرى (تمام حسان)، أنّ مخارج الأصوات في اللغة العربية الفصحى عشرة هي: شفوي، أنساني، أنساني لثوي، لثوي، غازي، طبقي، لهوي، حلقي، وما يخص صفاتها، فيمكن تحديدها كما يلي:

– الطريقة التي يتمّ بها النطق في مخرج ما، وتعطينا الصفات الآتية: الشدة والرخاوة والتعطيش والاستمرار.

– حدوثذبذبة في الأوتار الصوتية، وينتج عنها الجهر والهمس.

– تحرّك مؤخّر اللسان أو مقدّمه، تحرّكاً ثانوياً أثناء حدوث النطق في موضع آخر، وينتج عنه الإطباق، والتّغوير، والتّحليق.

أمّا تجربة تمام حسان في هذا الشأن مختلفة تماماً عمّا جاء به القدامى، بالاستناد إلى دراسته لـ (لهجة الكرنك بمحافظة قنا) ودراسته لـ (لهجة عدن) قد ساعدته كثيراً في التعرف على خصائص الأصوات في اللغة العربية الفصحى، إذ يصرّ على ضرورة التّريق بين الصّوت والحرف. فإعادة وصف اللغة العربية عند تمام إعادة قراءة للتّراث اللغوي العربي، وتيسير الجزء المستعصي منه. وقد حاول شرح بعض المصطلحات التي استعملها سيبويه في تحليله للأصوات العربية، ومن نتائج هذه الدراسة:¹

– الإطباق ضدّ الانفتاح.

¹ – ينظر: تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 63.

- الحروف المطبقة هي: ص، ض، ط، ظ.
 - الحروف المفتحة هي كل الحروف ماعدا: خ، غ، ق.
 - إن الإطباق يتم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى.
 - إن الإطباق يحصر الصوت بين اللسان والحنك.
 - التفخيم يلزم الإطباق كما في: ص، ض، ط، ظ.
- وفي الختام، خلص إلى أنّ جهود سيبويه في هذا الجانب تتوافق ووجهة النظر الحديثة في العملية النطقية الحركية للتفخيم¹. وهذا دليل على تفوق سيبويه، وفهمه الدقيق لهذا النظام في اللغة العربية.

أمّا تجربته مع التشكيل الصوتي أو ما يسمّيه تمام حسان النظام الصوتي أو علم الصوتيات، فحاول أن يبيّن أنّ دراسة الأصوات، هي "ملاحظة الكلام ولا تعتبر دراسة للغة، وأنّها تقع خارج الدراسات القاعدية بالمعنى الضيق، أي أنّ الكشف عن النظام الصوتي للغة من اختصاص علم الصوتيات، لا الباحث في الأصوات"².

إنّه يقسم النظام الصوتي للغة إلى حروف (phonèmes)، بواسطة اعتبار القيم الخلفية، وهو مصطلح متّصل بفكرتي الملامح المميّزة، والتوزيع التقابلي، وبواسطة التقسيمات العضوية والصوتية. ويعلّق حلمي خليل على ذلك بقوله "وهنا نجد تحديدا جديدا للمستوى اللغوي الذي يدرسه الكتاب، وكان من قبل اللغة العربية الفصحى، وفروع دراستها. أمّا النظام الصوتي فهو للفصحى المعاصرة"³.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 63.

² - نفسه، ص 66.

³ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 230.

ما يمكن قوله في مثل الموقف أنّ (تمام حسان) يرى المعنى في كلّ شيء. وكان بإمكانه الاكتفاء بمصطلح ساد في المدرسة الوظيفية، وهو اعتبار (الصوت) ذو وظيفة تمييزية، وهذا كفاية لمن أراد بيان صلة الصوت بالمعنى¹.

2-3-1- المستوى الصرفي:

إنّ هذا المستوى يهتم بدراسة اللّغة من الناحية الشّكلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية، وعلاقاتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى. كما تتناول مايتّصل بها من ملحقات، سواء أكانت صدورا، أو أحشاء، أو أعجازا. ويبني هذا النظام عند اللسانيين المحدثين وخاصة عند (تمام حسان) على ثلاث دعائم أساسية².

- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود البعض الآخر إلى تصريف الصيغ.
- مجموعة من المباني بعضها صيغ مجرّدة، والبعض الآخر لواصق، والآخر زوائد، والبعض الآخر، مباني أدوات.
- مجموعة من العلاقات الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني والقيم الخلفية، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

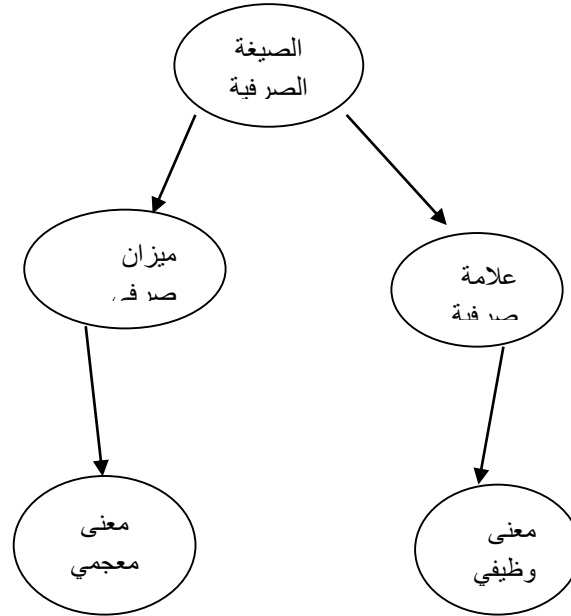
يستعمل (تمام حسان) مصطلح "الوحدة الصرفي" ليدل به على مصطلح (morphème)، كما يوظّف أيضا مصطلح "المباني الصرفية"، ويقول "إنّها تعتبر من المعاني الصرفية الوظيفية التي أشرنا إليها، وأنّ هذه المباني نفسها أبواب تتدرج تحتها علامات تتحقّق المباني بواسطتها، لتدلّ بدورها على المعاني³". فهو يجعل المعاني الصرفية، والمباني منتمية إلى اللّغة، فيدور حول

¹ - محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية مبناها ومعناها)، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، تونس، 1979، ص 209.

² - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 82.

³ - ينظر: نفسه، ص 80.

الصيغة وهي العلامة الصرفية، وهنا لابدّ الوقوف على الفروقات الموجودة بين الصيغة (العلامة الصرفية)، وبين معنى الكلمة التي هي المثال ، فالمعنى الأول وظيفي ، والثاني معجمي ¹.



ويعدّ هذا المخطط بمثابة توضيح لمحاولة (تمام حسان) التي يربط فيها كلّ مرة يطرق فيها مبحثاً لغوياً بين جانبي المبنى والمعنى.

- إعادة تقسيم الكلم: إنّ هذه المحاولة بمثابة البديل الذي حاول اللسانيون تقديمه عن تقسيم العرب القدامى، الذين -في رأيه-، لم يزاوجوا بين المبنى والمعنى، ذلك لأنّ "التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني، ومعها طائفة من المعاني"². لكن ما الغاية من إعادة هذا التقسيم؟

ففي رأيه، أنّ الأصول الثابتة (أقسام الكلم، والاشتقاق، والجمود، والمادة الاشتقاقية) والأصول، والزوائد، والصيغة) هي قرينة من قرائن النحو وتسمّى قرينة البنية. وللموقع النحوي مطالب خاصة بهذه القرينة، ومعناه أنّها جزء من المعنى النحوي يتوقّف على البنية الصرفية، وهذا مدعاة لتقسيم الكلم. كما أنّه هناك عدّة معاني صرفية مهمّة لا يمكن استخراجها من السياق

¹ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 207.

² - نفسه، 217.

اللغوي، ولا يمكن الوقوف على الفروق بينهما، إلا بتقسيم الكلم، كالمسمّى، والموصوف بالحدث، واجتماع الزّمن بالحدث، وغيرهم.

فلولا الفصل بين أقسام الكلم، لأصبحت اللغة العربية غامضة، فيه يتّضح المعنى، ولا تختلط طوائف الكلم في الفهم، بين الاسم والظرف، والفعل والوصف. كما أنّ الإعراب قرينة نحوية هامة تكشف جانبا كبيرا من المعنى. ولا يمكن إدراك ذلك إلا بمعرفة الفارق الصّرفي بين المعرب والمبنى إلا بإعادة التقسيم، فينسب بعضه إلى الإعراب والآخر إلى البناء.

وبالتالي، فالدراسة تعتمد على إبراز العلاقة بين المعنى والصيغ عن طريق العلاقات المتداخلة في التركيب اللّغوي، بامتلاك عناصر الجملة لتحديد وظائفها الدّلالية. وتكتسب الصيغ اللّغوية عن طريق التركيب البنيوي معاني جديدة. أنظر إلى قوله تعالى في سورة النساء - 30 - " إنّ الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا "¹. فكلّمة (كتابا) صيغة ليست بمعنى الكتاب العادي، بل دلّت على فريضة الصّلاة، وانتفى كلّ معنى يمكن أن يكون غير ذلك، وهي تؤدي إلى إثبات مضمون الزّمن المكتوب للصّلاة. ويذهب (تمام) هنا، إلى أنّ المعنى "الصيغة الوظيفية تحدّد في الموقف بفهم الصوت من حيث إنّّه الحرف مقابل استبدالها، وحرفيا من حيث إنّ المبنى إطار شكلي يتحقّق بالعلامة، ونحويا من حيث إنّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ارتباط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النّص "².

إنّ المبدأ السائد للدرس البنيوي يقوم على أساس الثنائية اللّغوية، وهي ترتيب الصيغ من حيث علاقتها التركيبية المشتركة بين الصّفة المعجمية والصّفة السياقية، كما ظهر ذلك من خلال الآية الكريمة السابقة، فالقياس نوع من أنواع التطوّر اللّغوي المتقدّم، ومعناه حمل كلامنا المحدث على كلام العرب الموثوق في بناء الكلمة أو الجملة، وهو أيسر طريق تمكين اللّغة، وهو وسيلة يتمكّن من خلالها الفرد من النطق بالكلمات أو الجمل بصيغها المختلفة.

¹ -سورة النساء، الآية 103.

² -تمام حسان، اللّغة العربية، معناها ومبناها، ص184.

يشير تمام حسان إلى مجموعة من الصيغ المجردة، وهي الجذور التي تتكوّن منها الكلمة أو الأركان التي تكوّن الجملة، أما الزوائد تدخل في اتّصال الضمائر بالأفعال، أو علامات الإعراب عند الجمع والمثنى أو حروف المضارعة. أمّا العلامات العضوية الإيجابية؛ ويقصد بها صيغ الاشتقاق (اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة) نحو: "قائم"، فهي صيغة اسمية، إلّا أنّ الوظيفة الفعلية. فالمعنى الوظيفي للنحو يظهر في علاقة الإسناد، والتي تقوم على المباني الصرفية الوظيفية والعلاقات السياقية مالم تحسب معنى الكلمات المعجمي ذوات الوظيفة في الصّوت والصّرف¹، أمّا المقابلات؛ فيقصد بها علامات التأنيث المتحرّكة، ومقابلة مع الساكنة نحو: "دخلت البنت". كما تشمل الصيغ الصرفية لبعض الحروف كالف الإثني، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وتاء المتكلّم، ونون النسوة. وهي ضمائر تتّصل بالأفعال في وصفها حروف، ومعانيها أسماء، فدراستها بنيويًا تقوم على أساس مبدء الثنائية، نحو:

- هذا قلم عمر.

- هذا قلم لعمر.

فالجملتان تلتقيان في محور صيغة واحدة. فالأولى، ينسب فيها "القلم" إلى "عمر". أمّا الثانية، فتعيّن شيئين: هذا القلم إنّهُ لعمر، اتّحاد في محور الصيغة مع اختلاف في الدلالة. إذن، "التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتقلّبة. ألا ترى إذا قلت (قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت ب بكر) فإنّك إنّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل".²

فما يفهم من قول ابن جني أنّ مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصّرف والتّصريف، أي يعني عمل النحو كلّهُ، ممّا يشمل عليه في قواعد اللّغة وغير الحركات، وهي العلامات الإعرابية: الواو والألف والياء والنون وصلتها في صيغة الكلمة ومعناها في العبارة. ولأهميّة هذا الأمر، فقد اعتنى اللّسانيون المحدثون بهذه القضايا، وعلى رأسهم تمام حسان الذي دعا جمهور

¹ - تمام حسان، اللّغة العربية، معناها ومبناها، ص 83.

² - ابن جني، المنصف، دار إحياء التراث القديم، بغداد، ط1، 1954، ص4.

الدارسين بالأفكار التي يحملها كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)، لآته جعل مجال البحث فيه اللغة العربية الفصحى بجميع فروعها، إذ عدّ هذا الكتاب مشروعاً فكرياً، خاصة ما حمله من أفكار جديدة حول أقسام الكلام الذي اقترحه. فحسب **حلمي خليل**، فإنّ تقسيمه الجديد هذا " يقوم على أساس وظيفي، أي على مفهوم المورفيم، ودوره على المستوى الصرفي أو النحوي، حيث يظهر من التحليل المورفولوجي:

– بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية.

– بيان الوظائف النحوية، وهي وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية.

وما يمكن قوله هنا، هو أنّ الأذهان تعودت على التقسيم القديم، الذي جاء به النحاة وهو الثلاثي المعروف: اسم، وفعل، وحرف. أمّا التقسيم السباعي الذي اقترحه (تمام حسان)، فقد يكون مبالغاً للباحث العربي، الذي لم يهيأ إلى تقبل ذلك، ومن هنا تكمن صعوبة تقبله ذلك. ورغم ذلك، فإنّ هذه القراءة الجديدة للفكر العربي اللغوي تتمّ عن رؤية حديثة، تريد أن تعبد الطريق لعلومنا اللغوية إلى مجابهة التحديات اللسانية العالمية، من خلال أبنائه الذين قرأوه بأعين ثاقبة منقبة عن أعماقه. فقد وضع (تمام حسان) الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبنى عليها هذا التقسيم، فأطلق اسم الشكلية على المباني، والوظيفية على المعاني. واعتبر أنّ أفضل طريقة للتحليل أو الدراسة، لا بدّ أن تتمّ على أساس التمييز بين هذين الاعتبارين.

• الاشتقاق:

احتدم الجدل بين البصريين والكوفيين حول مسألة الأصل والفرع، هل هو للمصدر أم للفعل الماضي. بمعنى الاشتقاق يتحدّد عند المحدثين ب "ردّ لفظ إلى آخر لموافقته إيّاه في حروفه الأصلية، ومناسبتة له في المعنى".¹

ويردّ هذا التحديد من خلال ملاحظة علماء اللغة للارتباط الموجود بين الكلمات من حيث اللفظ والمعنى، وهذا الارتباط مصدره خصائص الكلمة في اللغة العربية والتي تنسجم ب:

¹ -تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص212.

- ذات أصول ثلاثة، يعبر عنها في الميزان الصرفي بفاء الكلمة، وعينها ولامها.

- تأتي وفق هيئات صرفية معينة، تسمى الصيغ.

وأضاف إليها النحاة مكيفين العلاقات على أساس الأصل والفرع. ومعنى ذلك، أن صيغة ما لابد أن تتخذ أصلاً لبقية الصيغ، وأن تسمى أصل الاشتقاق، وأن تعتبر الصيغ الأخرى مشتقة منها¹ زمنه، يكون الاشتقاق حدوداً مشتركة بين المنهجين. وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك.

فهذه الأصول الثلاثة - التي قدمها تمام حسان - يقتضي أن تكون كل كلمات اللغة العربية، فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالب مشتقة ... ويصبح الاشتقاق من هذا الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم، كما كانت المبادئ والزيادات والملحقات دراسة صرفية لخدمة النحو. فلذلك، دعا الصرفيين إلى أن يدلّوا عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين؛ أي أن تكون دراستها خالصة لعلم المعجم، بعيداً عن الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية.

• النّبر: يقول محمود عكاشة: "قسّم النّبر في العربية إلى نوعين: نبر صرفي؛ وهو الذي يختصّ ببنية الكلمة، ونبر سياقي؛ وهو الذي يقع على الجمل، وليس على الكلمة المفردة"². وقد أطلق محمود السّعران على الأخير تسمية "ارتكاز الجملة" sentence stress. ويوضح تمام حسان النوع الأخير فيقول: "إمّا أن يكون تأكيدياً؛ أي رفعة الهواء أقوى وأعلى من التقريري. وأيّ مقطع في المجموعة الكلامية، سواء كان في وسطها أو في آخرها صالح، لأنّه يقع عليه مثل هذا النّبر والمسافة بين كلّ خبر في الكلام المتّصل متساوية. وهذا يسمّى "الإيقاع"³.

¹ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 213.

² - اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 169.

³ - ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط 1، 2005، ص 44.

ثالثاً: تقييم التجربة الوصفية في البحث اللغوي العربي:

من خلال هذه العروض المتنوعة، يمكننا أن نستنتج أن العرب قد بذلوا جهوداً مضيئة في سبيل النهوض بالبحث اللغوي الحديث.

1- محاولات إعادة قراءة التراث اللغوي العربي:

كان للغويين العرب المحدثين رغبة جامحة لإعادة فهم وتفسير العديد من المسائل والقضايا اللغوية الماثرة في ثنايا التراث اللغوي العربي وإعادة قراءتها وفق منظور لساني حديث، وتقويم البناء النظري والمفاهيمي، مستندين في ذلك إلى مرجعيات عديدة بعضها من داخل النظرية النحوية، والبعض الآخر من خارج إطار هذه النظرية. وتمخض عن ذلك، انخراط بعض اللسانيين العرب في المنهج الوصفي، زجّ بهم إلى العودة إلى التراث اللغوي العربي بالنقد والفحص والتّحصيل. فأُسفر عن ذلك، رصد مجموعة من المآخذ والنقائص في حقّ القدامى برؤية حديثة. وسمّيت هذه النقائص "بالمقولات الوصفية". وقد سبق وأن أشرنا إلى هذه المآخذ، أبرزها: تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي¹.

فيقول محمود السّعران في هذا الشأن: "...والنحو العربي في مراحله الأولى متأثر شيئاً من التأثير بمنطق أرسطو... والحقّ أنّ من النّحاة العرب من لم يكن يميل إلى الإفراط في تغليب المنطق على الدّراسات النحوية أو اللغوية بشكل عام². ففي قوله هذا إشارة واضحة إلى أنّ النحاة العرب قد تأثروا جميعاً بالمنطق الأرسطي، رغم تفاوت هذا التأثير من لغوي لآخر. وما يعضد هذا الرّأي قول إبراهيم مصطفى متحدثاً عن الفلسفة اليونانية، وأثرها في النّحاة. إذ عدّها "هي دستور النّحاة جميعاً"³.

¹- كان للدكتورة فاطمة الهادي البكوش رأي في هذا المسألة، إذ ترى أن مقولة التأثير بالمنطق الأرسطي، مقولة ذات طابع إشكالي، فالعلوم الإدراكية الحديثة تنظر إلى العقل البشري على أنه عقل منطقي، وهذا يعني أن السلوك المنطقي هو طابع فطري، لا يمكن اقتراضه من ثقافات أخرى.

² - محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص362.

³ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص28.

فقد تعدّى هذا التأثير بالمنطق، واعتدادهم بالقياس، إلى البحث عن العلل والتبريرات، وهي من أبرز العوامل التي أسهمت في ظهور نظرية العامل والعمل في النحو العربي. ومن أهم النقائص المسجلة التي نادي بها الوصفون لنشرها، معيارية النحو العربي. ويرجع ذلك في نظرهم، إلى السبب التعليمي والديني، وهذا ما حدا بعلماء اللغة العربية إلى انتهاج النهج التوجيهي الرامي إلى تخليص العربية من الشوائب، وحفظها من التزييف والتحريف. ومن مقولاتهم الوصفية أيضا، اضطراب القواعد اللغوية، نتيجة خلطهم في مستويات الدراسة للهجات، دون الفصل بين المراحل التطورية للغة، فيقول إبراهيم أنيس: "ولو وقفوا في استنباط قواعد اللغة الأدبية... لجنبوا أنفسهم الكثير من المهارات، وما يجوز وما لا يجوز. لكنهم حاولوا إقحام الصفات المحلية للهجات، فجاءت القواعد مضطربة متعددة الأوجه".¹

فالملاحظ لهذا القول، والمتصفح لكتب أنيس، يكشف أنه اعتمد بشكل أساسي على المدرسة الإنجليزية، وعلى رأسها أستاذه فيرث في الدلالة، وكذا جونز في بحوثه الصوتية، واعتمد على آراء كورتس وواتني في نظرية السهولة. لذلك نقول، أن النقد الذي تعرض إليه النحو العربي حاد في كثير من جوانبه عن الاعتدال، إذ لم تكن له رؤية منهجية واضحة، لم يتسم بالموضوعية، انتقائيا في تناول العديد من المسائل، محددة بتوجيه من سلطان المنهج النقدي الذي قلّده. لذلك لم يكن هذا النقد موجّها في دراسة الفكر النحوي في كليته، ولم يكن نقدا للنظرية اللغوية العربية من داخلها، وبالاستناد على أدواتها.

2- التقييم الموضوعي للتجربة اللسانية الوصفية العربية:

وعلى هذا الأساس، كان تقييمنا لهذه الكتابة اللسانية الوصفية العربية مرتكزا على النقاط النقدية الآتية:

2-1- انعدام الأصول النظرية التي تم الاستناد عليها في معالجة قضايا اللغة العربية،

فالمختصّ في المؤلفات اللسانية العربية الممهّدة للخطاب الوصفي العربي، يكشف عدم

¹-إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، ط2، 1983، ص43.

وضوح الأطر النظرية المتبناة، وهذا ما يصعب على الدارس كيفية ربط العلاقة بين المنجز البنيوي الغربي ونظيره ربطاً علمياً مؤسّساً. لذلك كثيراً ما تكون أغلب نتائج الدراسات نسبية، وخير مثل على ذلك حديث تمام حسان عن مفهوم "التعليق". فالقارئ لا يمكنه كشف الإطار الذي اعتمد عليه، هل أفكار ده سوسير أم فيرث، أم اعتمد على فكر بلاغينا العرب.

2-2- إخفاقهم في تحديد المعايير المنهجية المطبقة على اللغة الموصوفة.

إنّ قياس نجاح تجربة وصفية أو فشلها، يحدّد بمدى التقيد بالمعايير المنهجية أثناء التعامل مع موضوعها الأساسي، ألا وهو اللغة أنياً وتزامنياً. فالدراسات التي ساقها كلّ من (أنيس) على سبيل المثال في البحوث الصوتية وكذا (تمام حسان)، اعتمدوا بشكل أساسي على معطيات لغوية قديمة، ما دفع ببعض النقاد والدارسين إلى القول بضرورة تحديد الإطار الزمني لهذه الدراسات، وحصرها في إطار القرنين الأول والثاني الهجريين، خاصّة في مؤلّفه الشهير "اللغة العربية معناها ومبناها"، وهو الأمر نفسه عند (إبراهيم أنيس)، في دراسته لأصوات اللين في اللغة العربية، إذ قصرها على القراءات القرآنية، وفي مصر دون غيرها. يقول الأخضر بوجمعة: "الشواهد التي ساقوها لإثبات وصفهم، غالباً ما كانت مستمدة من تزامنات مختلفة، ومن مستويات لغوية متنوعة حتى لنتساءل في بعض الأحيان عن اللغة التي هم بصدد وصفها"¹. وهذا الأمر يدفعنا إلى القول، بعدم وجود دراسات لسانية وصفية عربية خالصة، ويرجع ذلك إلى استناد هؤلاء الوصفيين العرب كمقلّدين ومقارنين وتاريخيين، فالمنهج الوصفي لم يكن إلّا عنواناً عامّاً لا ينطبق مع مضمون تلك الدراسات إلّا في بعض القضايا.

2-3- الجزئية في التعامل مع النماذج الوصفية:

من الواضح أنّ الدراسات اللسانية الوصفية العربية بنيت على جزئيات محدّدة دون غيرها، ما دفع بـ مصطفى غلفان إلى الحكم بفساد هذا المنهج. فهو لا يسعف على "فهم الأبعاد النظرية

¹ - عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، دار الإسرء، الأردن، ط1، د.ت، ص322.

والمنهجية للسانيات الوصفية البنيوية¹. رغم أنّ هذا الفعل الإجرائي الذي قام به هؤلاء اللغويين لسدّ النقص الحاصل في تلك النماذج. فمن الواجب إذن التماس العذر إلى هؤلاء، كما أنّ اللغة العربية وأبنيتها تختلف عن اللغات الأخرى، هذا ما دفع اللغويين إلى اعتماد الانتقاء في التعامل مع بعض النماذج اللغوية كرها. ومعلوم أنّ التبصّر في الأسرار قد يفضي إلى التماس الأعذار. ومن أبرز اللغويين الذين تعمّقوا في مثل هذه الدراسات اللغوية العربية، ممثلاً للتيار التأصيلي عبد الرحمان الحاج صالح، إذ يلاحظ الدارس أنّ مقابلة الحاج صالح بين النحو العربي باللسانيات البنيوية، إذ يتفقان في موضوع الدراسة، وهو اللغة في ذاتها ولذاتها، باعتبارها أداة للتبليغ والتعبير عما يكنّه الإنسان للإنسان، ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصبح ماهي عليه في دراسة آنية لا مكانية². فدراسة اللغة والكلام - إذن - في منظور النحو العربي كما في البنيوية دراسة مجردة، باعتبار أنّ الكلام موضوع قابل للتحليل، وباعتباره موضوعاً قابلاً للدراسة العلمية. وهو الرأي الذي تبناه جملة من اللسانيين العرب، تأثراً بجهود سوسير ونتائج دراساته اللغوية.

كما يتفقان في اعتماد المدونة (CORPUS) في عملية التحليل، فالمنهج الوصفي لا يتعدى في تحليله للظاهرة اللغوية خطاب الجماعة اللغوية. موضوع الدراسة، المدوّن في زمان ومكان معينين، ولا تلجأ إلى الاستشهاد بخطابات خاصة بجماعات أخرى، والأمر ذاته عند النحاة العرب، إذ اعتمدوا في تقنينهم للغة العربية على مدونة لغوية واضحة، محدّدة بإطار زمني ومكاني، مستشعدين بما هو ثابت لا يردّ³. ولذلك كان اتفاق النحو العربي والبنيوية في مراعاة الواقع على حدّ تعبير الحاج صالح، كما أضاف إلى ذلك، دورة التخاطب وظواهرها، باعتبار اللغة نظام بشري وظيفته الأساسية التبليغ⁴. فالبنيوية تحاول إفهام الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق.

2- الأخضر بوجمعة، مفهوم اللغة في البحث اللساني العربي المعاصر، ندوة البحث اللساني والسّمائي 2-3-4 ماي 1981، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس الرباط، ص 221.

2 - عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 251.

3 - نفسه، ج2، ص 25.

4 - ينظر: اندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، سعدي زبير، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 14.

أما الاقتصاد، فيقصد به ميل المتكلم إلى التقليل من جهده العضلي والذاكري أثناء عملية التخاطب¹. يقول بيار جيرو في هذا الصدد: "إننا نحذف من الخطاب كل شيء لا يعتبر ضرورياً له. وإن الحذف طريقة شائعة بالنسبة لهذه القضية. فجملة مثلاً: "مدينة العاصمة الفرنسية"، تصبح "العاصمة الفرنسية"، ثم تصبح بعدها العاصمة فقط."²

وأما الفرق فهو نقيض الاقتصاد، إذ يلجأ المتكلم إلى إيضاح خطابه وبيان أغراضه، دفعا للبس الناجم عن كثرة الحذف والإيجاز. والظاهر أن النحاة العرب مالوا إلى مبدء الاستخفاف في تفسير العديد من الظواهر اللغوية كالحذف والإدغام والاختلاس... كاهتمامهم برفع اللبس في تفسير ظواهر صرفية، كالإبدال، والاعتدال وغيرها³.

كما عدّ الحاج صالح الفوارق الكبيرة بين البنيوية والنحو العربي، مستخلصاً أن النحو العربي مبني على أسس ابستمولوجية مغايرة للأسس التي قامت عليها البنيوية، ولا سيما المبادئ العقلية التي قامت عليها تحليلاته⁴. ومن أبرز هذه الفروقات، قضية المعيارية والوصفية. فالبنيوية تعنى بالوصف وتعتبره سبيلاً لدراسة الظاهرة اللغوية، بينما النحو العربي فيزوج بين الوصف والتفسير، كما أن نظرتيهما إلى اللغة مختلفة، أضف إلى ذلك قضية الوضع والاستعمال⁵.

لقد بذل هذا الرجل جهوداً في إطار ما يسمّى بـ "لسانيات التراث". والهدف من هذه المقابلة، إثبات السبق للعرب. فهو "لا يريد أن يفلت منه أي اتجاه، وأي نظرة، وأي نوع من التحليل، بل ولا يحكم على أي منهما إلا بعد النظر، والتّحقيق المتواصل"⁶.

وعلى هذا الأساس، يسعى اللسانيون العرب سعياً لاهناً قصد استيعاب المنجز اللساني العالمي، بحثاً عما هو رائج ومطلوب، كما أضحت متناقلة الموضوعات تجري بالمحاكاة. وهكذا

¹ - ينظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص25.

² - بيار جيرو، علم الدلالة، تر منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، 2008، ص108.

³ - ينظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص26.

⁴ - ينظر: الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في الوطن العربي، ص373.

⁵ - ينظر: الحاج صالح، بحوث ودراسات، ص 26 - 43.

⁶ - نفسه، ص 227.

أصبحت البنيوية الوصفية، والوظيفية، والأسلوبية، ولسانيات النصّ عناوين يتصدّى لها باحثون متحمسون يدفعهم الطّموح، ويقعد بهم العجز¹.

إلا أنّ بنية العربية الخاصّة على المستوى الصوتي والصرفي والنّحوي والمعجمي، نتج عنه ألوان من التّكليف والتّعديل في إجراءات التّحليل اللّساني الإنساني، ممّا يسهم إسهاما متميّزا في مسار الفكر اللّساني الإنساني. فكان التّراث الميدان الذي يمكّن فيه لللسانيات الوصفية أن تثبت جدواها في حلّ الإشكاليات، وتفسير الغوامض، والتّماس العلل لكلّ ما قصرت وسائل البحث التقليدية عن القيام به. لذلك وضع النحو العربي موضع المساءلة الجادّة ونفض الغبار عن كنوز من المقولات والتّحليلات في كتب التّراث القديم، التي عالجت اللّغة صوتا وصرفا وتركيبا ودلالة، وكان كلّ ذلك بمثابة مشروعات علمية متكاملة، شكّلت بسماتها مزوجة بين العلم الأصيل، والعلم الوافد.

فالنّظر إلى التّراث يكون وفق وجهتين. أمّا الأولى، فالنّظر إلى العربية كموضوع للدرس ووعاء للمنجز النّفافي العربي الإسلامي منذ النّشأة المجهولة للغة. وأمّا الأخرى، فالنّظر إليه متجلبّا في المنجز اللساني الذي تحقّق على يد أعلام يحتلون صدارة الفكر اللساني الإنساني، من أمثال الخليل وسيبويه وابن جني والجرجاني، وغيرهم. فمظاهر القصور، مردّها إلى الواقع اللساني المعاصر، لأنّ هذه المعالجات تتنازعها توجّهات متفاوتة، فمنهم من يريد إثبات السّبق لعلماء العرب القدامى على اللّسانيين المعاصرين.

وأما الثّاني، يدرك القواسم المشتركة بين العلم القديم والعلم الوافد، سالكا مسلك التّوفيق بالرّصد والنّقويم مسلّمًا بنقاط الخلاف التي تأبى التّسوية وتستعصي على التّفسير. ولا يفوتنا في هذا الإطار، التّنويه بمجهود المستشرقين المهتمّين بقضايا اللّغة العربية، وعلى رأسهم الألمانى "برحشترستر" صاحب كتاب "التّطور النّحوي للغة العربية"، والذي اهتمّ بالدرس اللساني العربي من الوجهة التاريخية. وعرض في هذا الكتاب المنهج الجديد في الدراسات اللسانية وقتها في

¹ - ينظر: سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص26.

أوروبا، ويتعلّق الأمر باللسانيات الوصفية أو البنيوية. وقد سمّاها بالوجهة النظامية، وهي واضحة الدلالة في ذهنه، وبها يميّز عن الوجهة المقابلة، وهي الوجهة التاريخية.

إنّ ما أشار إليه "برجستراسر" تحت هذا المصطلح، وهو ما درج على تسميته بالبنية أو النسق، يشكّل جوهر نظرية سوسير اللسانية، القائمة على دور العلاقات في نظام من الأنظمة اللغوية، فالعلامات (الكلمات) تتألف جزئياً مع هذه العلاقات، والفونيمات (الوحدات الصوتية) تتألف كلياً من هذه العلاقات. وقد أقرّ بقرب الوجهة النظامية إلى المعتاد من الوجهة التاريخية¹. وهذا تريد لما قدّمه سوسير من أفكار في تبرير أسبقية الآني على التعاقب التاريخي، باعتبار هذا الأخير "ليس له أيّ قيمة واقعية، بالنسبة للجماهير المتكلّمة بلسان معين"².

كما يذهب برجستراسر إلى ضرورة التخلّي في دراسته اللغة العربية، على الأسلوب المعياري المتّبع في الدّراسات النحوية القديمة، لأنّ الوصفية تكفي بالحديث عمّا هو موجود فعلاً من التعابير اللغوية؛ أي إثبات الموجود حقيقة السّماع، دون الحديث عمّا ينبغي أن يكون، ودون التّفريق بين ما هو مقبول، وما هو مردود³.

وفي هذا الصّدّد، نلاحظ أنّ برجستراسر، وظّف مصطلح النظامية (système)، إذ يراه لا يقلّ أهميّة عمّا هو في الدرس اللساني الوصفي، حين يميّز بين الآني والتّعاقبي. لأنّ النظامية عنده، هي النّظر إلى طور معيّن من أطوار لغة معينة، محدّداً الكيفية التي تتمّ بواسطتها تطبيق الدّراسة التاريخية في فترة معيّنة من تاريخ اللغة، ويقابل مصطلح "الطور" بمصطلح الحالة ETAT، كما حدّدها سوسير من قبل⁴. ومعلوم أنّ سوسير قد سبق وأنّ وضّح أنّ اللسانيات تهتمّ بالعهد (Époque) يقول صاحب "التطور النّحوي": "أثّرنا أن نتبع في هذا الدرس طريقة التّاريخ، وإن لم نرد أن نعرض موضوعاً على التّرتيب التاريخي، بل نطلّع على أبواب الصرف والنّحو

¹ - ينظر: برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ط1، 1992، ص3.

² - دي سوسير، دروس في اللسانيات العامة، بايو باريس 1916 - 1974، ص117.

³ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص105.

⁴ - سوسير، نفسه، ص 142.

بأبأ، ونفحص عن مسائلها التاريخية. وأما ما قلناه من أن نقتصر على المسائل التاريخية الخاصة بالغة العربية في طور كمالها، فبدل على أن درسنا يحتاج إلى تكملة، وهي تاريخ اللغة العربية من ذلك إلى الآن.¹

وبذلك نستنتج، مساهمة البحث اللغوي الاستشراقي المهتم بشؤون وقضايا اللغة العربية، ومدى إفادته في نقل الثقافة والأفكار اللغوية الجديدة التي تبنتها النظرية اللسانية الحديثة، وعلى رأسها اللسانيات الوصفية، ونقلها إلى الثقافة اللغوية العربية، قصد خلق ديناميكية لغوية خاصة بالدرس اللساني العربي، ومنحه نفساً جديداً، والاستفادة من كل هذه القيم العلمية والمنهجية لهذه الأفكار اللغوية الحديثة، وحتى القديمة، من خلال تحليلها ونفض الغبار عن قيمتها الحضارية.

¹ - ينظر: برحشتراسر، التطور النحوي، ص 3 و 4.

الفصل الثاني: تشكّلات اللّسانيات الوظيفية في

الدّرس اللّساني الغربي والعربي

المبحث الأول: اللّسانيات الوظيفية، ماهيتها وأصولها المعرفية

المبحث الثاني: نظريات اللّسانيات الوظيفية وأسسها المنهجية

المبحث الثالث: عناصر نظرية النحو الوظيفي والمبادئ العامة

المبحث الرابع: اللّسانيات الوظيفية في الدراسات اللّسانية العربية

تعدّ الظاهرة اللغوية من أبرز الظواهر الطبيعية التي شغلت بال الفكر الإنساني منذ أمد بعيد، فقد تناولها العلماء والمفكرون من جميع جوانبها وزواياها المختلفة، خاصّة في ظلّ النتائج الباهرة التي حققتها اللسانيات الحديثة في عدّة ميادين، وبمختلف فروعها، من وصفية وتوليدية تحويلية وصولاً إلى الوظيفية، باعتبارها فرعاً لسانياً يهتمّ باللغة من نواحيها التركيبية والفونولوجية. أمّا الجانب التركيبي، فهو متعلّق بمختلف العلاقات القائمة بين كلمات الجمل، بينما الجانب الفونولوجي فمتعلّق بالوظيفية نفسها؛ أي دور التمييز في تبليغ وإيصال الرسالة. ومن هنا يتّضح أنّ الوظيفة تعمل على الرّبط بين مختلف العناصر اللغوية، ليتمكّن المتعلّم من كيفية التعامل مع القدرات اللغوية في مختلف المواقع والمواقف اللغوية. ولن يتأتّى ذلك إلّا من خلال فهم اللغة فهماً سليماً، وتفعيل مهاراتها حتى يستقيم المعنى، واتّخاذ قواعدها كوسيلة لسلامة الأداء اللغوي، لا كغاية في حدّ ذاتها.

المبحث الأول: الوظيفية في الدرس اللساني الغربي.

أولاً: مفهوم الوظيفة.

يستعمل مفهوم "الوظيفة" للدلالة على الغاية التي يسعى المتكلم إلى بلوغها من وراء النشاط اللغوي. وبعبارة أوضح، فإن وظيفة اللغة هي الهدف الذي تستعمل من أجله اللغة في مقام تواصلٍ معيّن.¹

إذن، فما وظيفة اللغة الأساسية؟

فوظائف اللغة في العصر الحديث، أصبحت من الإشكاليات المطروحة في مختلف المناسبات والوقائع، وعدّت من أبرز القضايا التي تناولها المفكرون. وكلّ ذلك ناجم عن الاختلافات في البعد النظري والفكري الذي ينظر من خلاله إلى طبيعة اللغة البشرية ووظيفتها، لأنّ جلّ الدّراسات الإنسانية الحديثة والقديمة تروم الإجابة عن التساؤلات المطروحة، هل الوظيفة هي من يحدّد بنية اللسان أم العكس؟

وما يجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي تحقيق التّواصل البشري بالدرجة الأولى. وما عدا هذا، فهي وظائف ثانوية يسندها الباحثون في مجالات معرفية أخرى من وظائف اللغة، كونها وسيلة إبداع أو نقل أفكار أو تعبير عن فكر خاصّ ومعين، أو كما وضّح "بالي"، كونها وجدت لخدمة الحياة الاجتماعية، لا حياة الفرد، وإنّما حياة المجتمع². إنّ الأساس في التحليل اللساني الوظيفي، هو الكشف عن الخصائص والمميّزات التي تجعل التّواصل أمراً ممكناً متاحاً.

1- المعنى اللغوي للوظيفة:

وردت مادة (و ظ ف) في معجم لسان العرب. فقد جمع فيه ابن منظور مادّته من كتب خمسة من أمهات الكتب العربية، وهي: "تهذيب اللغة للأزهري، والمحكم لابن سيده، والصّحاح

¹ - ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2013، ص228.

² - شارل بالي، اللغة والحياة، مجلة علوم اللغة، مصر، ط2، 1998، ص 14.

للجوهرية، وحاشية ابن برّي على الصحاح، والنّهاية لابن الأثير¹. فالوظيفة من كلّ شيء: ما يقدر له في كلّ يوم من رزق أو طعام أو شراب، وجمعها "الوظائف، والوظف. ووظّفت الشيء على نفسه، ووظّفه توظيفاً، ألزمها إيّاه. وقد وظّف له توظيفاً على الصّبي كلّ يوم، وحفظ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ. والوظيف لكلّ ذي أربع ما فوق الرّسغ إلى مفصل السّاق. ووظيفا يدي الفرس: ما تحت ركبتيه إلى جنبه، ووظيفا رجليه ما بين كعبيه إلى جنبه.²

قال الأصمعي: يستحبّ من الفرس، أن تعرض أوظفة رجليه، وتحبّب أوظفة يديه، ووظّفت البعير إذا قصرت قيده، وجاءت الإبل على وظيف واحد، إذا تبع بعضه بعضاً كأنها قطار. كلّ بعير رأسه عند ذنب صاحبه. قال الشافعي في كتاب "الصيد والذبائح: "أبقت لنا وقعات الدّهر مكرمة .. ما هبّت الرّيح والرّسالة وظف أي دول. وفي التّهذيب شبه الدّول، مرّة لهؤلاء ومرّة لهؤلاء.³

من خلال هذه التعريفات، يلاحظ أنّ لفظة "الوظيفة" وردت بمعنيين: الأوّل التقدير أو التّعيين لأمر حيوي حياة الكائن الحيّ. والثاني، أدوار الحياة وتغيّراتها وتبدّلاتها، باعتبار جمع وظيفة وظف الذي أقرب إلى معنى الدور.

أمّا المعجمات الحديثة، فقد أضافت بعض الدّلالات الجديدة لتستوعب بعض المفاهيم التي انتقلت إليها من الثقافة الغربية، مثل ما ورد المعجم العربي الأساسي: وظّف الشخص أسند إليه وظيفة، "توظّف في الإدارة". مصدر توظّف توظيف مصدر وظّف في الاقتصاد، تثمير المال وتنميته "جمع وظائف ما يقدر من عمل أو طعام أو رزق... عمل مسند إلى عمل ليؤدّيه... وظيفي منسوب إلى الوظيفة، ما يتعلّق بالوظيفة، تحليل وظيفي، تعليم وظيفي، علم النفس الوظيفي، عملي إجراءات وظيفية، النّحو الوظيفي.⁴

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب (المقدمة)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1956، المقدمة.

² - ينظر معجم لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، م9، بيروت، ط1، 1986، مادة (و ظ ف).

³ - ينظر المعجم العربي الأساسي، مادة (و ظ ف)، توزيع لاروس، 1989، ص 1318 - 1319.

⁴ - A. MARTINET, élément de linguistique generale, p126.

2- المعنى الاصطلاحي للوظيفة:

أسهبت القواميس اللغوية المتخصصة في تتبع لفظة (الوظيفة). في قاموس "المرشد الأبجدي في اللسانيات" الذي صدر سنة 1969 (لأنري مارتنيه)، لاحظ أن التحديد الصحيح للوظيفة أو (وظائف) اللغة، لابد أن يستجيب لشرطين، وهما:

أ- ملاحظة استعمالاتها.

ب- الدراسة الداخلية لهذه الآداة؛ أي اللغة.

إذن، فلغة وظيفتان.

فكما هو معلوم وما اتفق عليه أغلب اللسانيين، أن الوظيفة الأساسية للغة هي التبليغ (communication)، تمكن الناس من إقامة علاقات فيما بينهم، كما تعرفه نظرية الإخبار باستخدام الوضع؛ أي (code) من أجل نقل رسالة، تمثل تحليلا معيناً لمعطيات التجربة من خلال وحدات سيمولوجية¹.

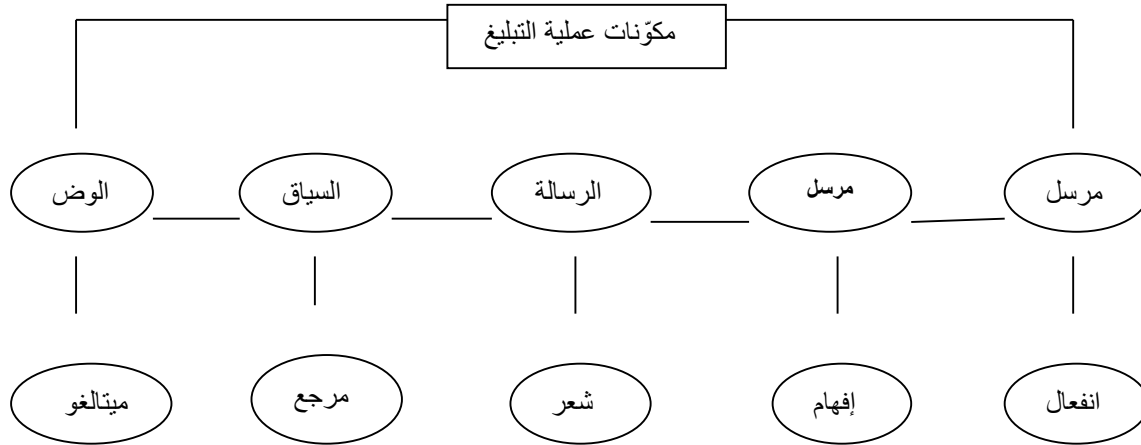
فمن خلال هذا التعريف، يمكننا أن نميز بين الوظيفة (fonctionnalisme) كمذهب ظهر أثرها في التحليل الوظيفي الذي استمد من الفونولوجيا، الذي تحقق على مستوى الوحدات الصوتية وعلى مستوى التقطيع الثاني، وبين استعمال لفظة (وظيفي) التي يكثر استعمالها في مجال اللسانيات، خاصة في مجال الصوتيات (الفونيمات)، أو الوحدات المعنوية (المونيمات)، أو بالوظيفة التمييزية الدلالية، لارتباطها بالجانب التبليغي، الذي يبرر تعريف اللغة على أنها أداة تبليغ².

ويلح صاحب هذا القاموس، أن للفظ " الوظيفة " مفهوم خاص، يستند على تحليل دقيق لمكونات عملية التبليغ على الترتيب:

¹ – voir : A. MARTINET, élément de linguistique generale, p105.

² – Ibid, p107.

مرسل ← مرسل إليه ← الرسالة ← السياق ← القناة ← الوضع. وهذا الأمر كونه فعلا سيميولوجيا عامّا، حيث يسند لكل مكون وظيفة خاصّة انفعالية/ إفهامية/ شعرية/ مرجعية/ ميتا لغوية.



أمّا مفهوم الوظيفة في النحو التقليدي، فيراها مارتيني في قاموسه هذا، بأنّها الدور الذي تؤديه الكلمة في الجملة، كوظيفة الفاعل، والمفعول ... في مقابل نوعها الذي تنتمي إليه في أقسام الكلام، الذي يغلب عليه التعريف الدلالي. وهو الأمر الذي أدّى إلى نوع من اللبس والاضطراب في - نظره - فـضرب مثلاً: لفظة "طفل" من حيث المعنى، تدلّ على كائن إنساني في زمن محدّد من العمر، وهي نفسها كفاعل في الجملة: "يلعب الولد"، إذ لا تدلّ على المعنى السابق فحسب، بل تحدّد دورها "كمنفّذ للفعل" وهي وظيفته. ومن هنا، تختلف الوظيفة عن المعنى، كما يمكن أن تستند إليها وظيفة أخرى، وهي وظيفة "متقبّل للفعل" في قولك "تحبّ الأمّ الطفل". بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعريف الفاعل على أنّه الكائن الذي يقوم بالفعل، ليس مطّرداً مع الواقع، في قولنا: "مرض الطفل"، لا يعقل أن يقوم الطفل بالفعل¹. وبعد هذا التعريف، قدّم صاحب القاموس المبادئ الأساسية التي يقوم عليها علم التركيب الوظيفي، انطلاقاً من هذا المنهج الوظيفي الذي يعرف اللغة بأنّها أداة تبليغ مزدوجة التقطيع². إذ يسمح هذا التقطيع بتمييز مجموعة

¹ - voir : A. MARTINET, élément de linguistique generale, p112.

² - Ibid, p113.

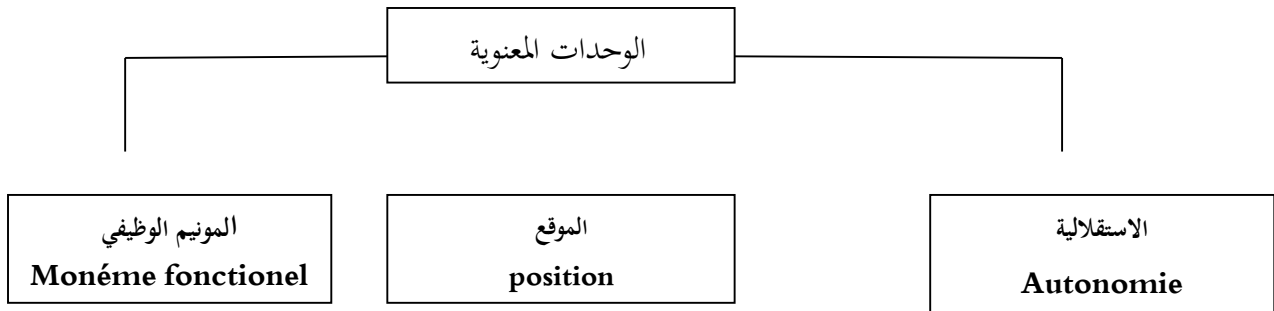
من الوظائف على مستوى الصوتيات، وعلى مستوى المعاني. ومن هناك تساءل مارتيني عن وظائف الوحدات المعنوية التي تلعب دورا في نقل الخبرة بين

المتخاطبين بلغة مشتركة في شكل رسائل متعددة. ولن يتم ذلك إلا بالوظائف التي تقوم بين المعاني. فكلمة "بول" - في نظره - (paul)، وكلمة يسير (pierre)، وكلمة "ضرب" لا تقدم رسالة، في حين أن "بول ضرب بيير" أو "بيير ضرب بول" تقدم رسالتين مختلفتين¹ مستتجا ثلاثة إمكانيات لتحديد وظائف الوحدات المعنوية في اللغة البشرية، وهي:

- **الاستقلالية:** إذ أن بعض الوحدات لا تحتاج لغيرها، لتحديد وظيفتها. فالوحدات "الآن"، "غدا"، "أمس" لا تتأثر بموقعها في القول الذي ترد فيه، سواء أتقدمت أم تأخرت عن الوحدات المعنوية المصاحبة لها، في قولنا: "أسافر غدا" أو "غدا أسافر" تحمل نفس الوظيفة؛ أي الدلالة على الظرفية الزمنية.
- **الموقع:** كحالة الفاعل والمفعول في اللغة الفرنسية في جملة "عمر ضرب علي" فيكون "عمر" "منفذ" فعل الضرب، بحكم موقع المتقدم على الفعل. كما أن تأخير موقع "علي" حدد وظيفته كمتقبل لفعل الضرب.

3-المعنى الوظيفي: وظيفتها، تحديد وظيفة وحدة مجاورة لها، وتشكل معها مركبا مستقلا مثل الوحدة الوظيفية. فالمونيم "مع" تحدد معنى أو وظيفة أخي في جملة "أسافر مع أخي".²

وعلى أساس هذه المبادئ، بنى مارتيني نظرية علم التركيب الوظيفي، الذي تركز في جوهرها على دراسة وحدات التقطيع الأول، وتصنيفها تصنيفا وظيفيا³: المونيمات الوظيفية، المونيمات الإسنادية، المونيمات المستقلة، المونيمات التابعة.



¹ - voir : A. MARTINET, élément de linguistique generale, p114.

² - Voir: G.Mounin, Dictionnaire de la linguistique, p110 .

³ - Ibid, p117.

وقد عرض جورج مونان¹ 1974 في قاموسه المشهور (قاموس اللسانيات) أربعة مسميات

متميزة للوظيفة: تمثلت في:

- الوظيفة الجمالية: وأول من استعمل هذا المصطلح، مؤسسو حلقة براغ. ويدلّ على كلّ استعمال للغة لأغراض ذات طابع جمالي.

- الوظيفة الشعرية: وأول من استعمل هذا المصطلح (جاكسون)، متأثراً بأراء الشكلايين الروس، الأمر الذي يجعل الرسالة أو النص هدفاً للتبليغ. وقد عرفها (جاكسون) بأنها إسقاط لمحور الاختيار على محور "التأليف".

- الوظيفة الأسلوبية: لقد استخدم (ريفاتر) هذه التسمية، وهي تشمل عنده كلّ أنشطة فنون القول، كالنصوص والرسائل، سواء أكانت شفوية أو مكتوبة، نثرية أو شعرية، وموضوعها التنظيم الشكلي للأثر الفني وهي الرسالة. وتختلف عن (جاكسون) عن الوظيفة الشعرية، إذ تكون لها الهيمنة في النصّ الشعري عنها في الرسالة العادية.

- الوظيفة الصورية: ويعادل الوظيفة الأسلوبية عند (ريفاتر).

كما ورد في قاموس مصطلحات التحليل السيميائية (لرشيد بن مالك) 2000²، وقد عرض المؤلف هذا المصطلح في ثلاثة مجالات:

- المجال الألسني: تناول فيه مفهوم الوظيفة عند مارتيني، وجاكسون

- المجال النحوي: وقد تناوله بالنظر إلى الدور الذي تأخذه عناصر التركيب داخل النظام اللغوي كالوظائف الإسنادية.

¹ - Voir: G.Mounin, Dictionnaire de la linguistique, p143 .

² - ينظر: رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، الجزائر، ط1، 2000، ص66.

- المجال السيميائي: وقد ربطه بثلاث مفاهيم أساسية:¹
 - مفهوم الوظيفة عند بروب، إذ تقوم على الفعل الذي يقوم به شخصيات الحكاية.
 - الوظيفة الأساسية التي أطلقها بارت على الأعمال التي تقوم بها شخوص القصة، والوظيفة الثانوية التي تعبّر عن أجوائهم وأوضاعهم.
 - وظائف الراوي المتنوعة التي أطلقها جيرار جينيت، وتتمثل في:
 - الوظيفة القصصية: إذ لا يعقل أن توجد قصة دون راو.
 - الوظيفة التنسيقية: وتتمثل في التنظيم الداخلي الذي يقوم به الراوي
 - الوظيفة الانتباهية: وهو دور يلعبه الراوي، ليتأكد من وجود اتصال بينه وبين المتلقي.
 - الوظيفة الإفهامية: ويحاول إدماج القارئ في عالم الحكاية، والتأثير فيه.
 - الوظيفة التواصلية: وهي أهم وظيفة، وتتمثل في الرسالة سواء أكانت هذه الرسالة حكاية، أو قصة.
 - الوظيفة الإيديولوجية: وتتمثل في النشاط التأويلي للراوي. وقد غزا هذا المصطلح عالم الرياضيات، والفيزياء والطب والبيولوجيا، وكذا علم الإنسانيات كالفلسفة والمنطق، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم اللغة أو علم اللسانيات في مجالها النظري والتطبيقي.
- وخلاصة القول، فإنّ المفاهيم المختلفة لهذا المصطلح، تدلّ على الأدوار المتضافرة التي تعزّز الوظائف اللغوية العامة والخاصة، مفهوم الملكة اللغوية ومكوناتها، والمهارات اللغوية ومفاهيم الأفعال اللغوية. إذ أنّ هذه المفاهيم تساعدنا على تحديد مفهوم النحو الوظيفي.
- أمّا على مستوى المفاهيم السياقية والمعاني الدلالية التي لها صلة وثيقة بالوظائف التداولية والدلالية، والتي تساعد إثراء ميدان النحو العربي وتجديده، وكذا ميدان الترجمة وتزويده بمنهجية فعّالة، وكلّ هذا تدخل في إطار الوظائف الأساسية، وهي التبليغية.

¹ - ينظر: رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص 78.

وبخصوص الوظائف الثانوية، والتي تعدّ بمثابة انزياحاً على الوظيفة الأساسية التبليغية كمفاهيم الوظيفة الجمالية، والشعرية، والأسلوبية. إذن، فمسار مصطلح الوظيفة النحوية ومشتقاتها يتحدّد ضمن الإطار العام لمفاهيم مصطلح الوظيفة ومشتقاتها في مختلف العلوم والفنون، وخاصة علم اللغة. والغاية من كلّ هذا، تأييد مشروع النظرية الوظيفية بأدلة علمية مقنعة تعزز الجهود المبذولة في سبيل مراجعة ومعالجة مشاكل نحونا العربي، على المستوى العلمي والعملّي وفق منظور وظيفي جديد.

ثانياً: أهدافها:

ظهرت في أواخر القرن العشرين النظريات اللغوية العامة التي تقوم على أساس التحليل البنوي المبني على التقطيع والاستبدال (segmentation et commutation)، وهي التي أصبح يطلق اسم "المدارس اللغوية". ومن أبرزها "المدرسة الوظيفية" (le fonctionnalisme). وتعود بدايات هذه المدرسة إلى حلقة براغ التي أسّسها "ماتيزيوس" سنة 1926. وقد أطلق اسم الوظيفيين على مجموعة من اللسانيين، يتزعمهم عالم اللسانيات الفرنسي اندري مارتيني¹. وتهدف هذه المدرسة السويسرية إلى تحقيق وظيفة الإبلاغ للغة، كما تسعى إلى بيان آثار ظاهرة في الملحوظات، وهي تميّز "الاختبارات" المختلفة لدى الناطقين.

إنّ البنويين الوظيفيين في تحليلهم الكلام الخام المدوّن في مدوّناتهم غير مفصول عن بعضها البعض. فيلجؤون إلى عمليتي التقطيع والاستبدال. فإذا بقي الكلام مستقيماً حكم على القطعة الأولى التي استبدلوها بقطعة ثانية بأنّها وحدة من وحدات هذا الكلام. ويعدّ هذا الموضوع الوظيفي المثير للجدل نقطة البداية في أنظار هذه المدرسة، كأن تقول (ذهب به) (كتب به)

¹ - هو عالم لساني فرنسي مولود يوم 16 جويلية 1999 بباريس، مبرز في الانجليزية، ناقش عام 1973 أطروحته دكتوراه (ثنية الصوامت ذات الأصل التعبيري في اللغات الجرمانية " و " فونولوجيا الكلمة في اللغة الدنماركية.

(ذهب بك). فملاحظة العبارة الأولى، فإنّها تتألّف من وحدات لها قابلية الاستبدال، فتختبر باستبدالها بقطعة أخرى مع بقاء الاستقامة، وهذه النّظرية من ابتداع "ماتزيوس" نفسه.¹

كما تهدف المدرسة الوظيفية إلى التّمييز بين المعاني. ويعدّ هذا أمراً مفيداً، إذ يمكن المخاطب من الفهم، لأنّه سيدرك شيئاً كان يجهله من قبل، فلذلك يلجأ هذا التّوجه إلى المعاني كمقياس لتشخيص القطع من الكلام والكشف عن هويّتها.

1- على المستوى الصوتي:

على المستوى الصوتي، يهدف الوظيفيون إلى التّمييز بين الوحدات الفونيمية، وبينما هو تأييد لها فقط، لأنّ عالم الفونولوجيا ينظر إلى الخصائص النطقية والفيزيائية للصوت كوسيلة لتحديد طبيعة الصوت. كأن نأخذ حرف (R)، فإنّ بعض الناطقين الفرنسيين ينطقونه مثل (الراء) في العربية وأكثر، مثل (الغين) في العربية، فهما صوتان مختلفان وحرف واحد في الفرنسية، إذ لا يتغيّر المعنى بوقوع أحدهما مكان الآخر، وكلّ وجه منهما يسمّى عند العلماء الأوروبين variant، وعند الأمريكيين Allophone، وعند العرب قديماً "وجهاً".²

ولعلمائنا العرب توجيه في هذه المقابلات، فيقول ابن جني: " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع ونهج متّلب عند عارفيه مأموم، وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدّلونها بها ويتّخذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدّره أضعاف، وما نستشعره من ذلك قولهم: (خضم وقضم)، فالخضم الأكل الرطب كالبطيخ وما كان نحوه من المأكول الرطب. والقضم للصّلب اليابس نحو: قضيت الدّابة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم أي: قد يدركه الرّخاء بشدّة.

¹ - ينظر: التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجنا في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012، ص12.

² -مجلة اللسانيات، الجزء السابع سنة 1997.

وعليه قول أبي الدرداء: "يخدمون ونقضم والموعد الله" فاختاروا (الخاء) لرخاوتها للرطب، و(القاف) لصلابتها لليابس، حذوى المسموع الأصوات على محسوس الأحداث.¹

فما يستنتج من كلّ هذا، أنّ لهذه الوحدات الصوتية مميّزات تساهم مع غيرها في التمييز بين معاني الكلام. وهي التي يعتمد عليها في التحليل، للكشف عن المعاني. هذا الموقف أثبتته سوسير من الفصل الصّارم بين اللّغة فيما يخصّ الجانب الصوتي، كنظام صوتي وكصورة، وبين الكلام لتأدية هذا النظام في واقع الخطاب. إلّا أنّ أقطاب المدرسة الوظيفية زادوا على ذلك في كون النظام اللغوي لا يتحدّد إلّا بتحديد المميّزات الصوتية التي تمتاز بها معاني الكلام، فجعلوا مقياس التمييز، ومن ثمة وظيفة البيان هو الأساس في الدّراسة العلمية لللسنة البشرية.

2- تحقيق الكفايات:

سعى علماء اللّغة في إطار نظرية النّحو الوظيفي إلى تحقيق أو إحداث ما أسمته "الكفاية النمطية"، وهي الكفاية التي تحصّلها النظرية اللسانية، حتى تكون قادرة على وصف وتفسير ظواهر لغات تنتمي إلى أكبر عدد ممكن من الأنماط اللغوية. فالذي يهتمّ النّحو الوظيفي، هو القدرة التّواصلية لدى مستعمل اللّغة الطبيعية. ويستند هذا النّحو على مجموعة من المبادئ، وهي:

- وظيفة اللّغات الطبيعية، هي التّواصل بين المتخاطبين.
 - موضوع النّحو الوظيفي، هو وصف وتفسير القدرة التّواصلية.
 - النّحو الوظيفي نظرية في التّركيب والدّلالة، منظورا إليها من وجهة نظر تداولية.
- وعلى هذا الأساس، فإنّ نحو الخطاب الوظيفي يهدف إلى تحقيق الكفاية التفسيرية، انسجاما مع مبادئه. وتتفرّع عن هذه الكفاية ثلاث كفايات فرعية، وهي:

¹ -ابن جني، الخصائص، ج2، ص.157

2-مبادئ الفونولوجيا، نقلا عن مجلة اللسانيات، ج7، 1997، ص.43

3-أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2012، ص.12.

- 1-2- الكفاية التداولية . compétence pragmatique
- 2-2- الكفاية النفسية . compétence psychologique
- 2-3- الكفاية النمطية . compétence typologique
- 3- تحققات متنوعة:

وعموماً، فإنّ النظريات الوظيفية تسعى إلى:

- 1-3 - وضع مبادئ عامّة، تضبط علاقة اللغة بالسياق.
- 2-3- ربط البنية الصرفية والتركيبية بالبنية الوظيفية (الدلالية/التداولية)، فذلك تعدّ اللسانيات الوظيفية اللغة وسيلة التّواصل الاجتماعي، بوصفها رمزا يؤدّي مجموعة من الوظائف في مقدّمتها "التواصل". يقول جعفر دك الباب: "المراد من الوظيفة في مجال اللسانيات" النّيار الذي ينظر إلى اللغة على أنّها ظاهرة اجتماعية تربط البنية اللغوية بوظيفة الاتّصال."

ثالثاً: الأصول المعرفية "الابستمولوجية" لللسانيات الوظيفية:

بدأت بواذر الوظيفية في حلقة براغ في العقد الثالث من القرن العشرين، إذ أسهمت هذه الحلقة في تأسيس نظرية الوجهة الوظيفية للجملة، وأسهمت مدرسة لندن في تأصيل المعارف المهمة في نظرية النّحو النّسقي.

1 - مدرسة براغ:

استفادت حلقة براغ من آراء سوسير، وشكّلت نظرية أساسها اعتبار اللغة نظاماً وظيفياً يمكن الإنسان من التّواصل، والإفصاح عن رغباته ومقاصده.

إنّ اللغة في هذه المدرسة ينظر إليها لأجل خدمة هدف، وهذا ما جعلها تتميز عن غيرها من المدارس اللّغوية الأخرى وهي أداة التّواصل تحلّل بواسطتها التجربة البشرية - حسب كل مجموعة إنسانية - إلى وحدات صغرى دالة تسمّى المونيم (الفاظم). وتقطع بدورها إلى وحدات متتالية أصغر منعدمة الدّلالة تسمّى الفونيم (الصواتم)، وتختلف من لغة إلى أخرى، وتحدّد هذه

الصواتم بواسطة ما يسميه أتباع مدرسة براغ التقطيع المزدوج الذي تشترك فيه كل اللغات الطبيعية¹ ومنها العربية.

تصنّف المونيمات إلى ثلاثة أنواع:

- المونيمات المستقلة: وتسمى في اللغة العربية بعض الظروف، نحو: حيث وبعد وقبل والأفعال.
- المونيمات الوظيفية: مثل حروف الجرّ وحروف العطف.
- المونيمات التابعة: كالرتبة، أو الاتصال بمونيم وظيفي، أو الإعراب في اللغة العربية. كما اهتمت هذه المدرسة بالتحليل الوظيفي للجملة، من الناحية النحوية، والصرفية، والدلالية. إذ من خلال هذه المستويات الثلاثة التي تتفاعل أثناء عملية الاتصال اللغوي ضد اتجاه الكلام، الذي يقوم بالتعبير عن الوظيفة المقصودة من تفاعل هذه المستويات، وهي التواصل.

فالجملة من المنظور الوظيفي تتألف من شقين: ويسمى الموضوع، ويتعلق غالبا بشيء يعرفه السامع. : thème *المسند إليه

*المسند: ويسمى المحمول، وهو الذي يحمل خبرا أو حقيقة جديدة حول الموضوع المطروح. وصنفت النظرية الوظيفية الوظائف في الجملة إلى وظائف أولية، ووظائف غير أولية، نحو قولنا: "دخل الولد البيت أمس" ف"دخل" و"الطفل" ووظائف أولية، و"أمس" ووظائف ثانوية. كما أنّ ليست كل الوظائف الأولية متساوية الأهمية في الكلام.²

¹ -ينظر: جيفري سامسيون، المدارس اللغوية، التطور والصراع، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1993، ص107.

² -ينظر: عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص 50.

فقد اهتمت هذه المدرسة كثيرا بالمعنى، خلافا للتوجه البنيوي. فمفهوم الوظيفة هو العلاقة الناشئة بين عناصر الجملة أو الملفوظ، وبها يمكن ضبط وظيفة أو شحنة إخبارية أو تبليغية.¹

2- حلقة كوبنهاغن:

تأثر رواد المدرسة الدانماركية بأفكار سوسير، ومن أبرزهم: يلمسلاف، وبراندال، وأولدال. وقد أسس هذا الأخير ما سمّاه بالغلوسيماتيك²؛ وهي نظرية تمثل آراء سوسير في أقصى درجات التجريد الصوري، وهذا التوجه يسمّى أيضا بالتحليل شبه الرياضي للغة. وقد انبثق عن هذا التوجه السوسيري مدارس أخرى كـ:

2-1- المدرسة الروسية: وتتمثل في حلقة موسكو، وراندها (فورتوناتوف) (ت1914) وحلقة قازان وراندها "بودوان كرتوني".

2-2- المدرسة الإنجليزية: وتتجاذبها نزعتان:

الأولى، انطلقت من تلك الفونولوجيا التي أسسها (دانيال جونز)، والثانية يتزعمها (فيرث). ولهذا التوجه أتباع كثر، على رأسهم أستاذنا (عبد الرحمن الحاج صالح). ونسب لبعضهم كثيرا من البحوث اللغوية العميقة³. فقد دعا (فيرث) إلى التركيز على المعنى في دراسة اللغة، وذلك في إطار العلاقات المتشابكة التي ينجز فيها الكلام، لكونه حصيلة مواقف عديدة في المجتمع. فاللغة تدرس بمراعاة سياق الحال، ولكونها جزء من حياة المجتمع. وإلى جانب (فيرث)، فقد نادى أيضا (هاليداي) إلى الاهتمام بالمعنى، فوضع ما يسمّى بالنحو النسقي (النظامي). وبعد أكثر النظريات عند المدرسة الانجليزية. ومن أبرز مبادئه:

¹ - ينظر: عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، ص51.

² فسر (ماريوباي) مصطلح "الغلوسيماتيك" بأنه تحليل شبه رياضي للغة، مؤسس على التوزيع والعلاقات المتبادلة بين الجلوسيمات، وهو أصغر وحدة ذات معنى أو أنه أصغر وحدة يمكن أن يصل إليها التحليل اللغوي، أو الوحدة التي لا تقبل التقسيم أو كل ما يحمل من معنى³ من: أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة أحمد مختار عمار، دراسة الصوت اللغوي، ص257.

³ عبد الرحمان الحاج صالح، دراسات وبحوث في علم اللسان، ص153.

وظائف التراكيب تحدّد الخصائص البنيوية (الصرفية-التركيبية-الدلالية). - النحو المبني على أساس تعدّد وظائف اللّغة بحسب البناء اللغوي. فاللّغة عند (هاليداي) غنية يجد مستعملها ما يعبر عن أفكاره ومشاريعه، فيقترح بذلك ثلاث وظائف اللّغات تسمّى أنساقا، وهي:

- **الوظيفة التمثيلية:** وهي وظيفة تمثيل الواقع، ويتضمن نسق التعدية مفاهيم دلالية كمفهومي المتقبل والمنفّذ وظروف الكلام والحالية...
 - **الوظيفة التعاقبية:** وهي وظيفة التّعالق بين المشاركين، وبطابقها نسق الصّيغة. ويعبر عن هذا النسق مفهومي "الجهة والقضية"، والقضية مكوّنة من "فاعل وفاصلة وتوابع".
 - **الوظيفة النصّية:** ويُسند إليها تنظيم الخطاب حسب مقتضى الحال، ويشمل العلاقة ذات الطابع "créativité" "التداولي" كمفهوم التعلّيق"، ومفهومي "المعطى الجديد". ويتظافر هذه الوظائف الثلاث، وتتكامل في بنية لغوية واحدة قصد تحقيق الوظيفة الأساسية للّغة، وهي التّواصل. وهذا الإبداع اللغوي يتمثّل في قدرة المتكلم على خلق معاني جديدة، لا في قدرة المتكلم على خلق جمل جديدة، كما يرى يرى التحويليون، وهذا المثال يوضّح الاختلاف إلى الجذري بين اتّجاه تشومسكي العقلاني واتّجاه (هاليداي) الوظيفي، حين ينظر (تشومسكي) اللّغة على أنّها شيء نعرفه، وينظر (هاليداي) إلى اللّغة على أنّها شيء نفعله.¹
- 4- الوظيفية عند هايمز:

تطوّر مع هايمز مفهوم القدرة، ولم يعد مقصورا فقط على ملكة قواعد اللّغة، وتوليد عدد لا متناه من الجمل، وإنّما روعيت فيه اعتبارات وظيفية، وأصبح يشمل أمورا أخرى منها:²

- مراعاة عنصر النّية أو القصد في التّعبير، مثلا (تغيير الدلالات عند المزاح) ...
- وجود مهارات عديده للمتكلّم والمتلقّي، لكونهما أفرادا في بيئة اجتماعية ثقافية معيّنة، كمهارة الاستماع والأدب...
- أهميّة التّقاليد الاجتماعية والأعراف في استعمال اللّغة وفهمها وتحليلها. إلّا أنّ هذا الاتّجاه، عبارة عن مقترحات دلالية، توظّف في تحليل النّصوص، رغم أنّها تلتقي مع آراء هاليداي.

¹ أحمد يحي، الاتجاه الوظيفي، ودوره في تحليل اللّغة، مجلة عالم فكر الألسنية، وزارة الإعلام الكويتية، مجلد 20، العدد 3،

1989، ص 89.

² نفسه، ص 94.

إنّ هذا الاهتمام الكبير باللّغة منذ أمد بعيد لدى فلاسفة اللّغة خاصّة في الجانب المتعلّق بالواقع الاستعمالي للّغة في مختلف المقامات قصد تحقيق أهداف خاصّة، والإفصاح عن مختلف الرّغبات. فقد ظهر كلّ هذا من خلال ما وضعوه من تحليلات لظواهر مرتبطة بالإحالة والاقتضاء وأفعال الكلام. وتمّ اقتراض هذه المفاهيم لتوظّف في الدّراسات اللّغوية¹. وقد أثمر هذا التلاحم بين فلاسفة اللّغة واللّغويين أنفسهم في مسائل تحليل اللّغة، في كيفية تفاعل البنية والوظيفة.² لكنّ هذا الأمر لم يدم طويلاً، فسرعان ما تجاوز الدرس الوظيفي التفكير الفلسفي في اللّغة، وعمل على صقل أدوات تحليله³، انطلاقاً من المقام، وسياق الحال أثناء التّعبير عن الأغراض التّواصلية التي تستعمل هذه اللّغات لتحقيقها⁴. وهي بذلك تختلف عن البنيوية التي تدرسها اللّغة الميّتة، باعتبارها نظاماً معزولاً عن الواقع الذي أنتج فيه، إذ تكتفي بالمدونة فقط، وتعتبر العناصر الفاعلة في الكلام، عناصر خارجة عن اللّغة.

فرغم التّباعد الزمني بين هذه المدارس التي مهّدت لوجود التوجّه الوظيفي في دراسة اللّغة (براغ، النّحو النّسقي، النّحو الوظيفي)، واختلاف بيئتها الثقافية. إلّا أنّ القاسم المشترك بينهم نظرتها إلى اللّغة، " فاللّغة وسيلة اتّصال اجتماعية، يستعملها الفرد لأداء وظائف مختلفة، للتأثير على الآخرين"⁵. كما اتّفقت هذه المدارس على غرار ذلك، على مبدأ علاقة الوظيفة بالبنية، وهو مبدأ هامّ جداً. فقد أدمجت مستوى تداولي بالإضافة إلى المستويات الأخرى (التركيبية، والصرفية، والصوتية) ضمن الجهاز الواصف للّغة، لرصد التّرابط القائم بين البنية ووظيفتها التّواصلية، وذلك لأنّ الخصائص التداولية للعبّارات اللّغوية تتفاعل في تحديد خصائصها البنيوية، سواء على مستوى الجملة، أو على مستوى الزّمن.

¹ أحمد يحيى، الاتجاه الوظيفي، ص 95.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط2، 2012، ص 52.

³ الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحيى تن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 52.

⁴ يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ص 73.

⁵ نفسه، ص 76.

- وهنا تجدر الإشارة، إلى أنّ الدّراسات الوظيفية الحديثة ركّزت على الأسلوب، وأسس الرّبط في النصّ.¹ وتشترط مجموعة من المبادئ المنهجية التي تؤسّس لوظيفتها:
- للغة وظائف متعدّدة، تعدّد الأغراض المستعملة لأجلها. ولكن وظيفتها الأساسية، هي وظيفة التّواصل.
 - ترتبط البنية بالوظيفة، ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة.
 - موضوع الوصف اللّغوي، هو القدرة التّواصلية: *comunicative compétence* للمتكلّم/ المخاطب. والمقصود بالقدرة هنا؛ مجموع القواعد البنيوية الوظيفية التي تمكّنه من استعمال عبارات لغوية معيّنة، لتأدية أغراض معيّنة في أغراض تواصلية محدّدة.
 - يشكّل النّحو الكلّي مجموعة من المبادئ العامّة الرابطة بين أنماط من الأغراض، وأنماط من التراكيب اللّغوية.
 - تتفاضل الأنحاء فيما بينها حسب استجابتها لمبدأ الوظيفة، وحسب قدرتها على رصد الظواهر، وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة.
 - إنّ صياغة النّحو تتمّ عندما تكون الخصائص التركيبية الصرفية ناتجة عن قواعد تتّخذ دخلاً لها البنية الممثل فيها للخصائص الدلالية والتداولية.²
- وتنفرد نظرية النّحو الوظيفي سيمون ديك بمبدأ جديد، على غرار المبادئ المذكورة آنفاً؛ هو أنّ النّحو الطّامح إلى الكفاية، إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:
- الكفاية التّداولية *pragmatique adéquacy*.

— الكفاية النّفسية *Psychologie*.

— الكفاية النّمطية *Typological*.

¹ أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، دار الأمان، الرباط، د.ط، 1993، ص 25.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 78.

المبحث الثاني: الوظيفية الغربية، والدرس اللساني العربي:

سيطرت أفكار سوسير فترة زمنية طويلة نظرا للاعتقاد السائد أنّ المنهج الوصفي البنيوي الأقر على دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية. وبمرور الزمن، برز الاتجاه الوظيفي معارضا لهذا الرأي، مؤكداً أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي التّواصل والإبلاغ، إذ لا قيمة للغة إذا لم تمكّن صاحبها من التّواصل، والفهم، والتّعبير عن مقاصده، ناشدين ذلك من مختلف الجوانب الصّوتية والنّحوية والدّلالية.

أولاً: نظريات اللسانيات الوظيفية:

من أشهر تلك النظريات:

1- نظرية الوجهة الوظيفية للجملة:

وهي النّظرية التي يعود فيها الفضل إلى مؤسس حلقة براغ التشيكي "ماتريوس"، في وضع أسسها وضوابطها ومادياتها. واشترك معه جاكبسون من روسيا، ومارتيني من فرنسا. وتنطلق هذه النظرية، من اعتبار اللّغة نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التّعبير والتّواصل. ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الإطار قولنا: "قرأ الطّالب رواية"، فهي تختلف عن قولنا: "رواية قرأ الطّالب"، فالجملة الأولى إخبار المخاطب بمعلومة جديدة لا يعلمها، أمّا الجملة الثانية فهي لجواب السّائل: "أقصيده قرأ الطّالب، أم رواية؟ فيكون القصد، هو اختيار أحد الاقتراحين، ولا يمنع من وجود مقصد آخر. أقول: إنّ مثل تلك المقولات كانت حاضرة في مدوّنة علماء العربية الأقدمين.

ويذكر الباحث يحي بعيطش، أنّ نظرية "ماتريوس" (الوجهة الوظيفية للجملة) ونظرية (فيرث وهاليداي) "نظرية النحو النسقي" لهما دور كبير في بروز الموجة الوظيفية، فقد سارتا هاتان النظريتان جنبا إلى جنب مع النّظريات النّحوية البنيوية، وعاشت النماذج التوليدية التحويلية الأولى. فبدأ الصّراع بين النموذج التّحويلي، والنّموذج الوظيفي الذي تعزّز بنظريتين نحويتين وظيفيتين هما: نظرية التّركيب الوظيفي، والنّحو الوظيفي اللتان تسلمتا الرّاية من سابقتهما، وحافظتا على المبدأ الأساسي للمذهب الوظيفي. وقد انتهى الصّراع وحسم لصالح النّموذج الوظيفي في نهاية السبعينات، حيث دخل النّموذج أو المكوّن التّداولي إلى كل النماذج التّحويلية، بصفة عامّة.¹

¹ ينظر: يحي بعيطش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 71.

2- نظرية النحو الوظيفي : functional grammar

وهي نظرية لسانية، ظهرت كبديل للاتجاه الصوري¹، الذي قدّمته النظرية التحويلية. فهي تستند في بنائها إلى تداولات اللغة، باعتبارها تفاعلا اجتماعيا. وترتكز هذه النظرية على القواعد التي تحكم التفاعل اللفظي، لكونه أحد أشكال الأنشطة التعارفية، دون نسيان قواعد التركيب والدلالة والصوت التي تتحكم في التعبير اللساني المستخدم كأداة لهذا النشاط².

وقد أحدثت هذه النظرية تأثيرا كبيرا في ساحة الدرس اللساني المعاصر. قال (روبنز) معلقا على هذا التأثير: "دفع أصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق مثلا النظرية التوليدية والتحويلية إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم، ومبادئها، أو تركها التحول عنها إلى التيارات الوظيفية"³.

3- اللسانيات الوظيفية :

إنّ هذا المصطلح واسع النطاق، يستعمل للدلالة على مختلف الاتجاهات التي تسلط الضوء على علاقة بنية اللغة بوظيفتها. وفقا لهذه الرؤية، تعدّ السمات البنائية للغات تطورا واستمرارا في التطور، نتيجة التناقص المعرفي والتواصل البيئي، وكذا الضغوطات الاجتماعية. ممّا يدفع بالبحث الوظيفي إلى التعامل مع اللغة لا ككائن أو كنظام مغلق مستقل بذاته، بل يعتبر اللغة تكاملا محكما مع الاستعمال ومستعملها⁴. فمن خلال هذا، نستخلص أنّ اللسانيات الوظيفية تقوم على ثلاث نقاط أساسية، هي:

- تحلّل اللغة بوصفها حدثا تواصليا. وهذا يعني؛ الاهتمام بالسياق الداخلي والخارجي الذي تنتظم فيه اللغة.
- السمات البنائية تتطور وفقا للتواصل القائم بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة.
- علاقة البنية بالوظيفة علاقة تبعية.

إذن، فكلّ توجه في البحث اللساني يتبنى هذه الأسس، والذي ينتمي إلى التيار الوظيفي. وقد حدّدها أحمد المتوكل في قوله: "وإلى هذا المصطلح تنسب مدارس واتجاهات لغوية، بدأت

¹ يقف التمثيل في النحو الصوري في مستوى الوظائف التركيبية كالفاعلية والمفعولية، ولا تصل إلى تمثيل الوظائف المرتبطة ببقية المستويات العليا الممثلة في الدلالة والتداول، وتعدّ هذه الأخيرة مشتقة عن المكوّن الصرفي.

² ينظر: دافيد كرسنال، قاموس اللسانيات والصوتيات، ص202.

³ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة المعاصر، تر: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص361.

⁴ نفسه، ص362.

تبرز مع ظهور مدرسة براغ، وتحاول أن تفسر الظاهرة اللغوية من كل جوانبها. ومن هذه الاتجاهات: الاتجاه الوظيفي؛ الذي يعتبره اللغويون موقفا نقديا من التيار البنيوي، الذي انبثق عنه، وعدّ مندرجا فيه¹. فمن خلال هذا القول، يمكننا اعتبار الوظيفية نمط التفكير الذي ينظر إلى اللغة وعلاقتها بالوجود، من زاوية اشتغالها كنظام تواصل، يسعى لكشف مختلف الوظائف التي تؤديها عناصر اللغة في مختلف مستوياتها، وفقا لأبعاد تداولية. يقول أحمد المتوكل: "تتأسر النظريات اللسانية التي تعنينا هنا في المنطلقات المنهجية الأولية. فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي، وأدائية اللغة، وتبعية بنية اللغة لوظيفة التواصل. كما تؤمن بتأثير المستعملين، وسياق الاستعمال في نسق اللغة"².

إنّ المعنى الوظيفي في البحث اللساني يركز على العلاقات القائمة بين مختلف عناصر النظام اللغوي، وفقا لقانون تبعية المبنى للمعنى ضمن سياق تخاطبي ما، بهدف تحقيق التواصل. فلا وظيفية إلا بوجود مبدئين، كما يذهب الباحث يحيى بعيطيش³:

- اعتبار الوظيفة التبليغية، هي الوظيفة الأساسية للغة، وهي تعكس الخصائص البنيوية للتركيب اللغوية (صوتية، صرفية، تركيبية) في الجملة أو النص.
- لا يمكن اعتبار النحو نموذجا وظيفيا، إلا إذا أفرد فيه مستوى خاص للوظائف التداولية، باعتبارها خصائص تسهم في تحديد البنية الصرفية التركيبية للجملة أو النص.
- فغداة تفعيل عنصر الوظيفة وفقا لهذين المبدئين؛ بمعنى معالجة المعطيات اللغوية، وتفسير الظواهر، وفقا للقيمة التواصلية للغة وانعكاسها بشكل مباشر، في بنية النماذج التي تشتغل بها، فيمكن تمييز مجموعتين من الأنحاء:

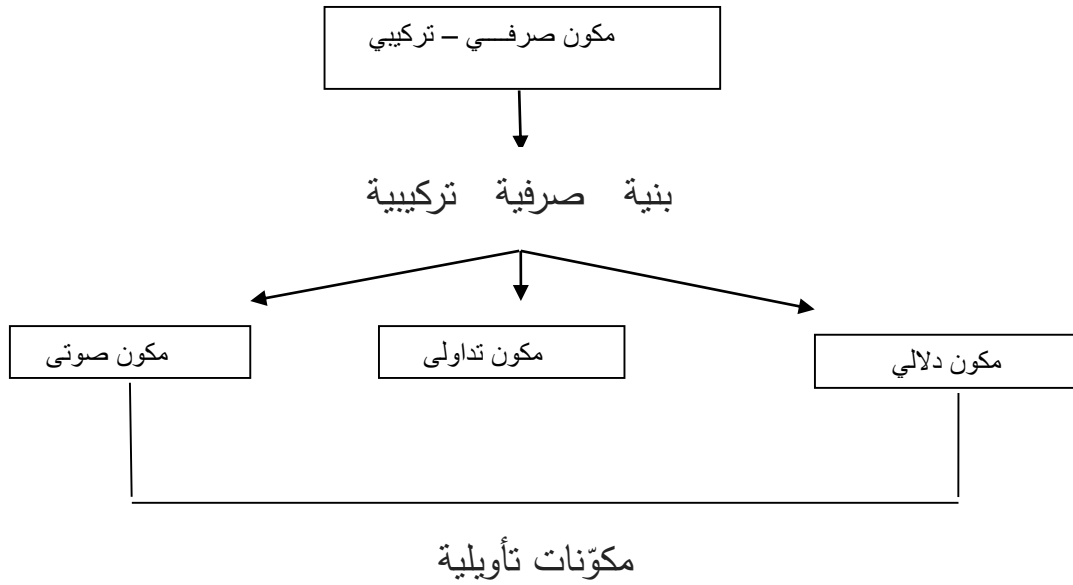
- النحو الصوري: فكما سبق الإشارة آنفا، فالمكونات الصرفية التركيبية التي تبحث عن خصائص لتفسير اللسان⁴، بمعزل عن معطيات السياق. ويمكن توضيح ذلك، من خلال الشكل التالي:

¹ عبد القادر المهيري، المدارس اللسانية الوظيفية، المعهد القومي لعلوم الترجمة، تونس، ط2، 1990، ص 39.

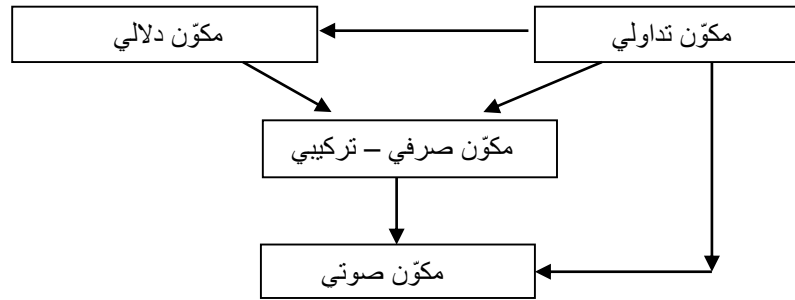
² أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، مكتبة دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2006، ص49.

³ ينظر: يحيى بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص67.

⁴ ينظر: أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص40.



- النحو الوظيفي: يسعى هذا الأخير إلى تمثيل علاقة البنيات اللغوية (الوظائف التركيبية) بالأغراض التبليغية (الوظائف الدلالية والتداولية)، باعتبار المكون التداولي هو حجر أساس النموذج، من خلال تزويده ببقية المكونات الأخرى (دلالي - صرفي - تركيبى - صوتي)، ببقية معطيات السياق حتى يتمكن من تحديد آليات اشتغال القدرة التواصلية. وبالتالي، يعدّ هذا النموذج المشترك لكلّ نظرية وظيفية.



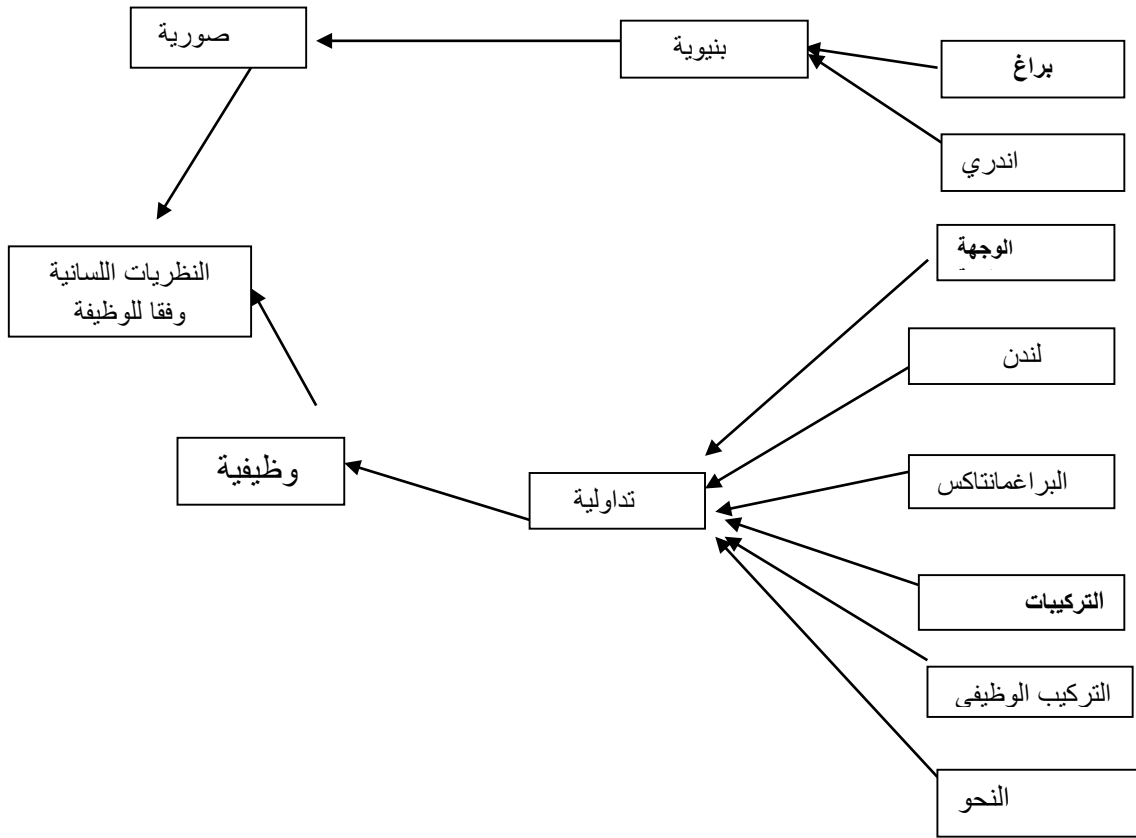
نستخلص من هذا، وجود علاقة احتواء بين هذه المكونات. فالأنحاء الصورية جزء من الأنحاء الوظيفية، لأنها تمثيل للعلاقات التركيبية. إلا أنّ في النموذج الصوري يغيب كلّ من المكون الدلالي والصوري، هذا ما يحتم إعادة ترتيب النظريات اللسانية بالعودة إلى وظيفة اللغات من صورية، وأخرى وظيفية. فهذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار البعد التداولي في وصف اللغات. أمّا النظرية الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفرد الأمريكية "والمدارس الأوروبية الأخرى،

ومنها المدرسة النّسقية، ومدرسة براغ، ومدرسة النّحو الوظيفي لسيمون ديك¹. وهذه الأخيرة تتفرع بدورها إلى:

- وظيفة ذات بعد بنيوي: وظهرت مع حلقة براغ اللغوية المتأثرة بآراء سوسير، إلا أنّها استقلّت بآرائها وإجراءاتها في التحليل اللساني، من خلال اهتمامها بوظيفة بنية، ونظام اللغة بوصفها نظاما وظيفيا يهدف إلى تمكين الإنسان من التعبير عن آرائه وأفكاره، والتّواصل مع غيره². وما انقسام التّيار الوظيفي إلى قسمين إلاّ دليل على تعمّقه الكامن في أنحائها، نظرا للتّحولات الجذرية والعميقة التي عرفها الدرس اللساني، ممثلة في البنيوية والتّوليدية التحويلية. فقد تضمّنت البنيوية مجموعة من الأعمال ذات بعد وظيفي، قام بها رواد حلقة براغ خاصّة في الجانب الصوتي، والذي ترك أثرا كبيرا في الدرس اللساني، خاصّة أعمال (أندي مارتيني)، ومع مدرسة لندن بزعامة فيرث وهاليداي، وتحوّلاتها في علاقة السّياق بالّغة لتكتمل بذلك نواة الوظيفية. مكّنها كلّ ذلك الاحتكاك بالتّيار التوليدي التحويلي، وبروز نظريتا البراغمانتاكس والتركيبات الوظيفية، وتوسّعت بذلك خارج إطارها، من خلال استقلالها بنماذج جديدة مثل نظريتي التّركيب الوظيفي، والنّحو الوظيفي. وهذا الرّسم يبرز أهمّ التّيارات اللسانية التي أسهمت في تطوير البحث الوظيفي:

¹ ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص، 26.

² ينظر: عبد القادر المهيري، المدارس اللسانية، المعهد التونسي لعلوم الترجمة، تونس، ط2، 1986، ص40.



هذا المخطط يوضح أهم التيارات التي أسهمت في بلورة نظريات لسانية، وفقا لمبدء الوظيفة، وذلك بدءا بمدرسة براغ التي تبحث عن الوظيفة في النظام بكل مستوياته، حيث جعلت البحث في اللغة هي قبل كل شيء، البحث عن الوظائف التي تؤديها في التواصل من خلال:

- العناصر والأصناف والآليات التي تدخل فيها، وأن هذه الوظائف قائمة في أصل التنظيم والبنية الداخلية للغات.

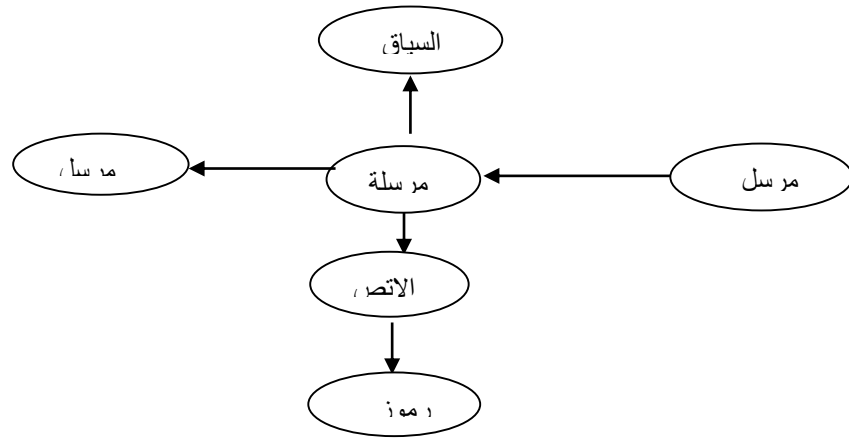
- اللغة وفق هذه المدرسة نظام من الوظائف، يستدعي ملاحظة تنوعها وصور تحققها، من خلال دراسة اللغة الذي يتجلى في نموذج التواصل والوظائف اللغوية خاصة عند رومان جاكبسون، الذي أسس للنموذج التواصلية بناء على القيمة التواصلية والتبليغية التي تؤديها اللغة. وقد قسمها الى قسمين:¹

¹ ينظر: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط1، 1993، ص49.

1-التّواصل بالكلام communication

2-التّواصل بالكتابة communication écrite

فتعدّد أشكال التّواصل لغوي وغير لغوي، وتزاحجه بين الشّفوي ممثلاً في الكلام، والمرئي ممثلاً في الكتابة، إلّا أنّ كلّ حدث توافلي لا يخرج في أصل تكوينه عن عناصر سنّة وهي: الرّسالة، المرسل، المرسل إليه، الاتّصال بينهما، المرسلّة، الرّموز.



فيتولّد عن كلّ عنصر من هذه العناصر وظيفة لغوية معيّنة، من خلال الاحتكاك قبل إنجاز حذف توافلي، رغم تنوع الأغراض بسبب اختلاف بنية الرّسالة المرتبطة بالوظيفة التّبليغية. ولم تقف نظرية النّحو الوظيفي عند وصف القدرة التّوافلية، وإنّما وسّعها لتأخذ بعين الاعتبار طاقات ومعارف أخرى، على غرار الطّاقة والمعرفة اللّغوية (النحوية)، وذلك من خلال نموذج مستعمل اللّغة الطّبيعية، وكون مستعملي اللّغة الطّبيعية لا يتواصلون فيما بينهم إلّا بخطابات، ولديهم قدرة توافلية متكاملة؛ أي مجموعة من الملكات، كالمكات المعرفية واللّغوية والإدراكية، والمنطقية، والاجتماعية. وإذا رصدت كلّ هذه الملكات، تكون بذلك النظرية قد وصلت إلى حدّ التّكامل والكفاءة الشّاملة. فالملكة اللّغوية هي التي تمكّن مستعمل اللّغة من إنتاج عدد لا متناه من الجمل في مقامات توافلية متعدّدة. أمّا الملكة الاجتماعية، فهي التي تمكّن مستعمل اللّغة من ضبط وضع مخاطبه الاجتماعي، وما يقوم بينهما من علاقات أثناء التّواصل.

أمّا الملكة المنطقية، فهي التي تمكّن مستعمل اللّغة من اشتقاق معارف إضافية من معارف متوقّرة لديه بواسطة قواعد الاستدلال. أمّا الملكة الإدراكية، فهي التي تمكّن مستعمل اللّغة من

استخدام المعارف التي يستقيها من مواقف التّواصل ذاته في إنتاج العبارات والجمل اللغوية وفي فهمها.

وفيما يخصّ الملكة المعرفية، فهي التي تمكّن مستعمل اللّغة من تكوين مخزون منظم من المعارف اللّغوية وغير اللّغوية، واستخدامها في إنتاج وفهم وتفسير المزيد من العبارات والجمل اللّغوية.

ثانيا: الأسس المنهجية لنظرية النّحو الوظيفي:

حاولت هذه النّظرية تجميع مبادئ النّظريات الوظيفية، والتي تتعلّق بوظيفة اللسان الطبيعي، وعلاقة الوظيفة بالبنية، ومفهوم القدرة اللّغوية، ومفهوم الكليات اللغوية، وعلاقة الوظيفة بموضوع الوصف اللّغوي، وعلاقة الوظيفة بالمفاضلة بين الأنحاء وربطها بمفهوم الكفاءة التفسيرية. وهذه الأخيرة، تجمع ثلاث كفاءات مترابطة ومتكاملة وهي على التوالي: الكفاءة التّداولية، والكفاءة النّفسية، والكفاءة النّمطية.

1- الكفاءة التّداولية:

يعرّف سيمون ديك هذه الكفاءة، بقوله: "على النّحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللّغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتمّ هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التّواصل اللّغوي. يعني هنا، أنّه يجب ألاّ يتعامل مع العبارات اللّغوية على أساس أنّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنّها وسائل يستخدمها المتكلّم لإبلاغ معنى معيّن، في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة، وموقف تحدّده الوسائط الأساسية لموقف التّخاطب¹".

فيفهم من هذا التعريف، أنّ خصائص العبارات اللّغوية تتحكم فيها عوامل أخرى من الخارج؛ وهي مبادئ تحكم التّواصل اللّغوي. وبالتالي، فإنّ العملية التّواصلية لا تقتضي معرفة

¹ سيمون ديك، النحو الوظيفي، أمستردام، شمال هولندا، 1978، نقلا عن كتاب قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، ص 360.

لغوية فحسب، بل تقتضي معارف أخرى عامّة وآنية، تخصّ الموقف الذي تتمّ فيه عملية التّواصل. ومن هناك، فإنّ إنتاج اللّغة وفهمها، يتمّان في إطار تداوليّ (حوار، سرد).

2- الكفاءة النّفسية:

يعرفها سيمون ديك بقوله: "تنقسم النّماذج النّفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج، ونماذج فهم. تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلّم العبارات اللّغوية وينطقها. في حين تحدّد النّماذج المحدّدة في الفهم، كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللّغوية وتأويلها. وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاءة النّفسية، أن يعكس بطريقة أو بأخرى ثنائية الإنتاج لفهم هذه".¹ إذن، فالعملية النّفسية في نظر "ديك" والتي يقوم بها الدّهن في إنتاج الخطاب وفهمه أثناء عملية التّواصل. وعليه، فإنّ نماذج النّحو الوظيفي صيغت على أساس، أنّ إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النّطق، مروراً بالصّيغة.

3- الكفاءة النّمطية:

يعرفها "ديك" بقوله: "يزعم المنظّرون للمسار الطّبيعي، أنّ بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة، أو في عدد من اللّغات. فيما يقارب النّمطيون اللّغة مقارنة محايدة. نظرياً، تعتمد منهجاً استقرائياً شبه تامّ. إنّ الدّراسة النّمطية لا تكون ذات نفع إلّا إذا أطّرتها مجموعة من الفرضيات النّظرية. ولا تكون النّظرية اللّسانية في المقابل ذات جدوى إلّا إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق".² فيبدو أنّ "ديك" ينتقد مساعي التّنميطيين السّابقين في اتجاهاً. ويرى أنّ تنميط اللّغات، يجب أن يندرج في إطار نظرية ينطبق على أكثر قدر ممكن من اللّغات المتواجدة. ومن هنا، فإنّ النحو الوظيفي لتحقيق هذه الكفاءة، وضع ضابطين أساسيين هما:

- ربط تنميط اللّغات بالكلّيات اللّغوية.

- السعي في إحراز أكبر قدر ممكن من التّجريد، في صياغة المبادئ والقواعد.

¹ سيمون ديك، النحو الوظيفي، ص 365.

² نفسه، ص 366.

ثالثاً: العناصر المؤلفة لنظرية النحو الوظيفي:

يقصد بالعناصر المؤلفة للنحو الوظيفي؛ على أنها هيكل تجريدي، تثبت بواسطة متغيرات اللسان البشري. كما يحدّد بها النظام الذي يحكم هذه المتغيرات، وتتم صياغتها في شكل رموز رياضية منطقية، وتتحدّد حسب المبادئ التي تسيّر عليها النظرية.¹

وتعدّ تبعية البنية للوظيفة من أهمّ المبادئ في بناء هذه العناصر. ويترتب عن هذا الافتراض، مسائل تتمثل في:²

- تحدّد الخصائص (البنوية الصرفية والتركيبية والمعجمية) عن طريق الخصائص الدلالية والتداولية.

- فإذا كانت البنية الوظيفية على هذه الدرجة الوثيقة من الترابط، فمن المهمّ أن يتخذ موضوعا للوصف اللغوي الخصائص البنوية فحسب، بل كذلك الخصائص الوظيفية والتعليقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص.

وتتم صياغة الجهاز الوصفي، وفقاً للمبادئ التالية:³

- اللغة بنية (تركيبية، صرفية، دلالية)، تلحقها وظيفة، هي وظيفة التواصل.
- تحدّد الخصائص الوظيفية للغات الطّبيعية خصائصها البنوية.
- تتحقّق البنية التركيبية الصرفية نتيجة تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص (الدلالية والتداولية والتركيبية).
- تحقّق العلاقة بين مكوّنات الجملة، وفق ثلاثة أنماط هي:
- علاقة دلالية: تتمثل في العلاقة الموجودة بين المنفّذ والمتقبّل والمستقبل والأداة والزّمان والمكان.
- علاقات تركيبية: وهي علاقة الفاعل بالمفعول.

¹ ينظر: الزايد بودرامه، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه، 2014 جامعة الحاج لخضر، ص125.

² ينظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص15.

³ نفسه، ص139.

- علاقات تداولية: وهي علاقات المبتدأ والذيل والمحور والبؤرة.
 - إنّ العلاقات الكامنة بين الدلالات والتداوليات علاقة كلية. بينما العلاقات التركيبية غير كلية، لأنه يستغنى عن استخدامها في الوصف لبعض اللغات الطبيعية.
 - العلاقات الدلالية، والتركيبية، والتداولية علاقات أولى وليست علاقات مشتقة.
 - الرّابط بين مستوى البنية الدلالية والبنية الصرفية التركيبية يتمّ في مستوى البنية الوظيفية.
 - تشتقّ الجملة عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية تركيبية عبر بنية وظيفية لا العكس.
 - يتمّ اشتقاق الجملة بواسطة بناء البنيات الثلاث: (الدلالية والوظيفية والتركيبية الصرفية)، عن طريق تطبيق قواعد غير تحويلية لا تغيّر البنية.
 - لا يمثل المحتوى الدلالي للمفردات عن طريق نسق عام من الوحدات الدلالية المجردة، بل يمثل لها عن طريق الوصف.
 - البنية مصدر اشتقاق الجملة.
 - لا يمثل في البنية الأساس إلا للخصائص العامة الممكن ورودها في جميع اللغات الطبيعية.
- انطلاقاً من هذه المبادئ التي يصاغ من خلالها الجهاز الوصف لنظرية النحو الوظيفي، فإنّ الجملة تشتقّ عن طريق بناء بنيات ثلاث، هي:¹
- البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية. كما يتمّ بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد، وهي: قواعد الأساس، وقواعد التعبير، وقواعد إسناد الوظائف.
 - ويحتوي الأساس على مجموعتين من القواعد، لهما دور كبير في بناء البنية الحملية، وقواعد تكوين المحمولات، والحدود، وقواعد إسناد الوظائف.

¹ ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1996، ص 10.

1- البنية الحملية :

1-1- مفهوم الحمل: الحمل في النحو الوظيفي، " للعالم موضوع الحديث، سواء كان عالم الواقع أو عالما من العوالم الممكنة" في شكل حمل يتألف من محمول، وعدد معين من الحدود¹. وتنقسم هذه البنية إلى قسمين: بنية الحمل، وبنية الدلالة. فالأولى، تتضمن الأطر الحملية الخاصة بالجملة، وتكون هذه الأطر، إمّا أسماء أو أفعالا أو صفات. وتبنى عن طريق قواعد الأساس، والذي يحمل في طياته عنصرين هاميين، هما المعجم (le lexique)، وقواعد تكوين المحمولات والحدود Règle de formation des prédicats et des themes .

1-2- المعجم: ويتكفل بإعطاء الأطر الحملية ، والحدود الأصول² . والمعجم في النحو الوظيفي "أحد مكوّني الأساس"، إذ يضطلع بالتمثيل في شكل أطر حملية للمفردات الأصول [م ط] أساس يمدّ المكونات الأخرى بالمادة المفرداتية". ويرى المتوكّل "أنّ القدرة المعجمية تتكوّن من صنفين من المعارف: معرفة مجموعة من المفردات، يتعلّمها تعلّما قبل استعمالها. ومعرفة نسق من قواعد الاشتقاق، تمكّنه من تكوين مفردات جديدة، انطلاقا من المفردات الأصول المتعلّمة³.

1-3- قواعد تكوين المحمولات والحدود: والمقصود هنا، العودة إلى أصل الفعل الثلاثي. وتشكّل الأطر الحملية في شكل قوائم في المعجم أو الناتجة عن طريق تطبيق قواعد تكوين المحمولات، والتي تشمل على المحمول، وعدد معين من الحدود. وقد حدّد المتوكّل الإطار المحمولي كمايلي⁴:

¹ يلظر: أحمد المتوكّل، الوظيفة والبنية، دار الأمان4، زنقة المامونية، الرباط، د. ط، 1993، ص32.

² يلظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014، ص138.

³ يلظر: المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص11.

⁴ يلظر: المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص140.

*مجموعة القواعد التي تبني الإطار الحملي، وهي قواعد معجمية وقواعد تكوينية (تكوين الحدود والمحمولات) و يتم ذلك في

شكل أطر حملية تحدّد: - صورة المحمول، ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة ...)

- القيود الانتقالية " قيود التوارد التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته "

- الوظائف الدلالية التي تأخذها محلات الموضوعات (ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص111)

*قواعد مسؤولة عن إسناد الوظائف التداولية، والدلالية والتركيبية، (ينظر: نفسه، ص111)

- المحمول (prédicatif)، والدال على خاصية أو علاقة.
 - مقولات المحمول التركيبية، وتتمثل في : (فعل، اسم، صفة، ظرف).
 - يرمز للحدود بالمتغيرات (س1 ، س2 ... س ن)
 - الوظائف الدلالية: (منفذ، مستقبل، متقبل، مستفيد).
 - قيود الانتقاء: والتي يفرضها المحمول، بالنسبة لمجالات حدوده.
- ولتوضيح ذلك، نأخذ الإطار المحمولى للفعل "أنجز" والصفة "نشيط".

$$\left. \begin{array}{l} \text{أ- أنجز التلميذ واجباته.} \\ \text{ب- التلميذ نشيط.} \end{array} \right\} (01)$$

فالفعل (أنجز) يأخذ الإطار الحملي الآتي [أنجز ف (س1: إنسان) منف (س2 مدخول) (متق)]، إذ تشير أحرف الفعل (أ / ن / ج / ز) إلى أصلها (فعل) وهو ما أكدته المتوكل من خلال تبنيّه الفرضية القائلة بأنّ المحمولات الأصلية هي "المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة الآتية: فعل، فعل، فعل، فعل"1.

ويضيف: أنّ ما أسماه النحاة القدامى بـ "الجامد" إلى الصنف الأول من المحمولات، أمّا الرّمز (ف) فإنّه يشير إلى المقولة الصّرفية للمحمول؛ وهذا يعني أنّ المحمول الفعلي (أكل) يأخذ موضوعين إثنيين يعبر عنهما بالمتغيرين (س1 س2). ف(س1) هو الذات المشاركة في عملية الأكل المرموز لها بـ (منف)، لأنّه يرتبط بسمّة الإنسان، والمتغير الثاني (س2) يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها بـ (متق) فهو مرتبط بسمّة الإنسان (الجامد)، أي أنّه تقبل عملية الأكل للتفاحة.

وتدلّ الأطر الحمليّة في النحو الوظيفي، على محمول يدلّ على واقعة (عمل، وحدث، وحالة، ووضع) وعدد من الحدود، وهي على صنفين: حدود موضوعات، وحدود لواحق. فالأولى:

*نسق من القواعد تضطلع بنقل البنية التحتية إلى مكوّنة ... " (ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي،

يدل على ذوات تقوم بأدوات مؤسّسة للواقعة الدال عليها المحمول، أمّا الثانية فتدلّ على ذوات تقوم بدور التخصيص الزماني والمكاني. إذن، فالبنية العامّة للحمل تقوم على محمول وموضوعات ولوائح، كما يلي:¹

(ص ¹) (ص ²) ... (ص ^ن)	محمول (ص ¹) (ص ²) ... (ص ^ن)
لوائح	موضوعات
حمل	

فمن خلال هذه الخطاطة، يتبيّن أنّ الإطار الحملي سواء أكان إطاراً حملياً نووياً أم موسّعاً، فإنّه يتضمّن محمولاً، ومحلات، وحدود، وموضوعات.

كما يشكّل هذا الإطار دخلاً لقواعد إدماج الحدود، التي يتمّ بواسطتها ملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة، كأن نستقي من المفردات: "اللاعب" و"أرضية" و"الميدان" "للمحمول" "دخل" من الجملة السابقة (دخل اللاعب إلى أرضية الملعب). وهذه تسمّى بالبنية الحمليّة الجزئية، أمّا البنية الحمليّة التامة فلا تتحقّق إلّا بتطبيق مجموعتين من القواعد²، قواعد تحديد مخصّصات المحمول، وقواعد تحديد مخصّصات الحدود.

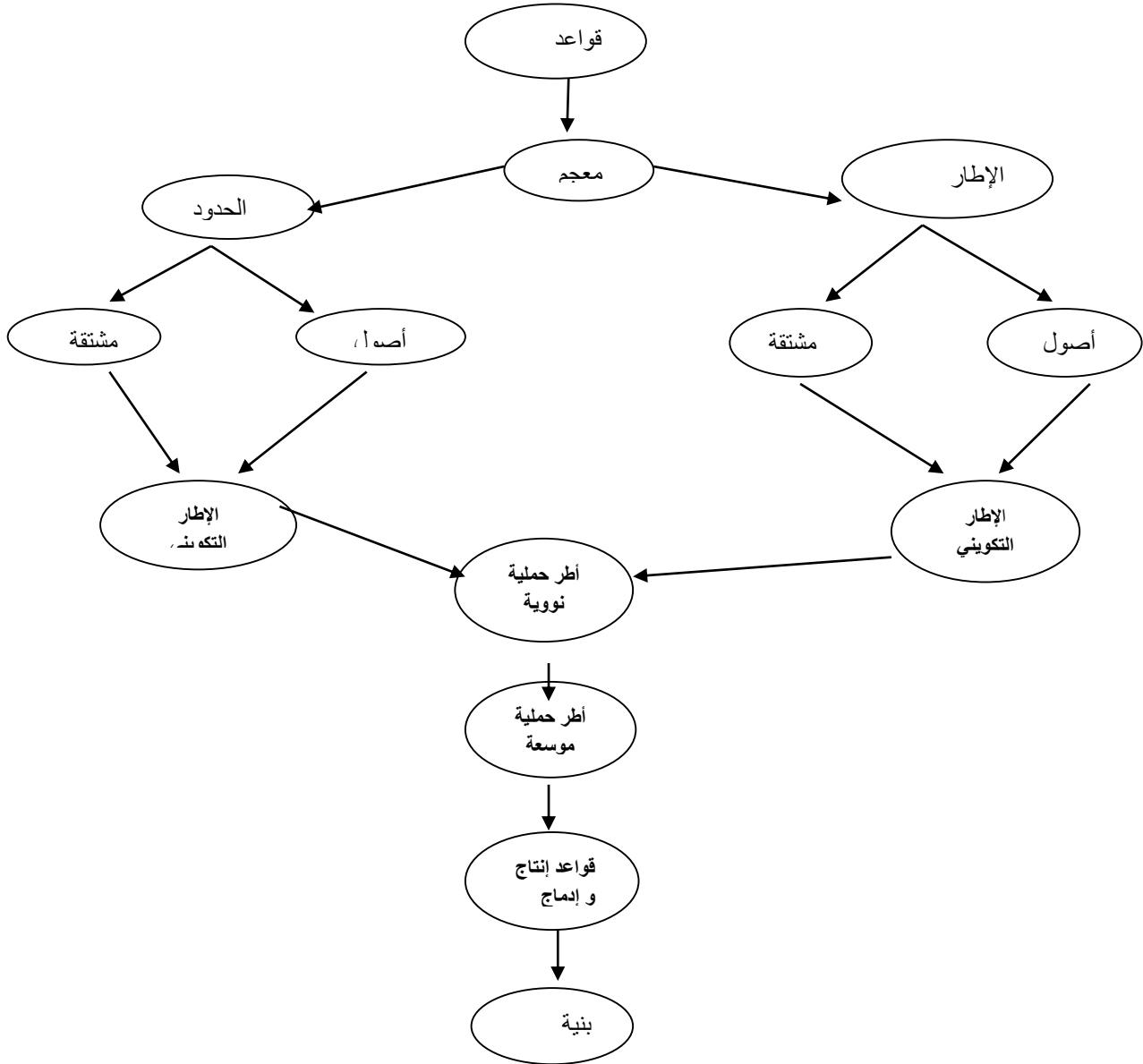
والمقصود بمخصّص المحمول، المقولات الثلاث: مقولة الصيغة، ومقولة الجهة، ومقولة الزمن. ومثّل لها في النحو الوظيفي بصيغتين هما: صيغة التّذييل، وصيغة التّذييل. فالصيغة الأولى، تظهر في الجمل البسيطة المستقلّة نحو: "يقرأ الطالب القرآن الكريم". أمّا الصيغة الثانية، فتظهر في الجمل المدمجة، نحو: "يحاول اللاعب أن يسجل هدفاً".

أمّا (مقولة الجهة)، تحدّد البنية الداخليّة للواقعة الدال عليها المحمول. أمّا المقولات الزمنية، فهي مرتبطة بزمن المتكلّم، ويأتي في النحو الوظيفي على ثلاثة أوجه: الماضي، والحاضر،

¹ - ينظر: المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 144.

² - نفسه، ص 144.

والمستقبل. وهذه المقولات الزمنية تتفرع إلى مقولات زمنية ثانوية ومقولات زمنية فرعية، كالماضي المطلق، والماضي النسبي¹. ويمكن على هذا الأساس، توضيح كل ذلك وفقاً للمخطط الآتي:



وتفسير ذلك؛ أنّ الوظيفة التركيبية (الفاعل) تستند إلى الحدّ الذي يحمل الوظيفة الدلالية (المنفّذ) أمّا الوظيفة التركيبية (المفعول)، فتستند إلى الحدّ الذي يحمل الوظيفة الدلالية (المتقبّل). كما يمكن أن تسند إليه وظائف أخرى غير أساسية، كالآداة، والمكان، والزّمان. وقد نجد في بعض المواقف، وخاصّة في القرآن الكريم أين لا يراعى فيها شرط الرّتبة، فيتقدّم المفعول عن

¹ - ينظر: المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 14.

الفعل، والفاعل، في مثل قوله تعالى في سورة "يس" الآية 38 "والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم". بهذا الترتيب حسب رواية حفص، يصبح (قدر) محمولا، والعنصر المتقدم (القمر) هو ذاته (المتقبل) مفعولا به من حيث الوظيفة التركيبية، ومتقبلا من حيث الوظيفة الدلالية.

2- إسناد الوظائف التداولية:

ويقصد بها "وظائف تحدّد الوضع الذي تقوم عليه المكونات، وذلك بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة¹. وتصنّف بالنسبة إلى الحمل إلى صنفين:²

1-2- وظائف داخلية: وتسند هذه الوظائف إلى مكونات الحمل، أو حدوده (الموضوعات أو اللواحق) ولها وظيفتان: البؤرة و المحور.

فأما البؤرة، فتسند إلى المكوّن "الحامل" للمعلومة أكثر أهمية، أو أكثر بروزا في الجملة³، على حدّ تعبير المتوكّل، والذي بدوره يميّز بين نوعين من البؤرة:

- بؤرة الجديد : وهي البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب، نحو قولنا:

- من زارك الأمس؟

- زارني صديقي عمر.

- بؤرة المقابلة: ويعرّفها المتوكّل، على أنّها " تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الذي يشكّ المخاطب في ورودها نحو قولنا: مازارني الأمس أحمد بل عمر.

*الوظائف الخارجية: في هذا الإطار، اقترح "ديك" وظيفتين تداوليتين خارجيتين عن الحمل، بمعنى أنّه لا يشكّل جزءا من الحمل. أضاف إليها المتوكّل وظيفة المنادى وصفا للغات الطبيعية.

¹ - ينظر: محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2014، ص151.

² - ينظر: المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص17.

³ - نفسه، ص28.

* وظيفة المبتدأ: للمبتدأ وظيفة تداولية كالمحور والذيل والبؤرة، لارتباطه بالمقام، ويحدّد الوضع القائم بين المتكلّم والسّامع، وتحدّد وظيفتها في معرفة المتكلّم ما يجول حول عالمه الخارجي.¹ فوظيفته تستند إلى " المكوّن الذي يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا." ² فالمبتدأ هو الذي يحدّد ما يأتي بعده، نحو قولنا:

أ- عمر ذهب الأمس.

ب- عمر، النّظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان

ف"عمر" في الجملة الأولى (مبتدأ) وذهب الأمس (حمل). وفي الجملة الثانية عمر (مبتدأ)، والنظافة من الإيمان (حمل 1) والوسخ من الشيطان (حمل 2)، وبالتالي نقول: أنّ الجملة مكوّنة من ركنين هما: المبتدأ والحمل.

فيعتبر بذلك (المتوكّل) أنّ المبتدأ لا يدخل في حيّز القوة الإنجازية، الذي يتأخر عن المبتدأ، كما هو مبين في المثال الآتي: "أبوك، أعدك أنّه سيزورك غدا".

فالقوة الإخبارية في هذا المثال هي "الوعد"، وقد ينفرد المبتدأ بقوة إخبارية تختلف عن تلك عند الحمل نحو: "خالد؟ لقد ذهب أخوه إلى المدينة منذ قليل". فقوة المبتدأ الإخبارية هي الاستفهام.

- وظيفة الذّيل: ويعتبر هو الآخر "مكوّن حامل لمعلومة توضّح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو تصحّحها"³، وهو من الوظائف التّداولية الخارجية، كما هو شأن المبتدأ، نحو قولنا: "أكلها عمر الصّباح التّفاحة". فمن وظائف الذّيل:

- التّصحيح: نحو قولنا: "قابلت اليوم عمرا، بل أحمد". فجاءت كلمة (أحمد) لتصحيح المعلومة التي تحملها كلمة "عمرا".

- التّعديل: نحو قولنا: "أكلت التّفاحة نصفها" فتضاف المعلومة (نصفها) جاءت لتعديل المعلومة التي يحملها المكوّن (التّفاحة).

¹ - ينظر: طه الجندي، البعد التداولي في النحو الوظيفي، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987، ص53.

² المتوكّل، الوظائف التداولية، ص126.

³ المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص148.

- التوضيح: نحو قولنا: "عمّه مسافر، أحمد". تضاف المعلومة التي يحملها المكوّن الذيل (أحمد) لإزالة الإبهام الوارد في ضمير (الهاء) في كلمة (عمّه).
- أمّا وظيفة المنادى، وهي الوظيفة التي أضافها المتوكّل، إذ يسند إلى المكوّن الدال على الكائن المنادى في مقام معيّن¹. نحو قولنا: "يا عمر، جاء أحمد". فمن خلال هذا التعريف، لابدّ أن نميّز بين النداء كفعل لغوي، والمنادى كعلاقة تسند إلى أحد مكوّنات الجملة. وقد اعتمد (المتوكّل) أدوات وهي: يا، أ، أيّها، الأداة الصفر، أو حذف الأداة، نحو قولنا:
- عمر، أكتب الدرس.

- يا عمر، إجلس.

- أعمار، صحّ الخطأ.

ففي المثال الأوّل، فإنّ المكوّن الحامل لوظيفة المنادى علما، فإنّه أداة النداء هي الصّفر وفي الثانية هي (يا)، والثالثة هي (أ).

3- البنية الوظيفية:

وبالانتقال من البنية الحملية، إلى البنية الوظيفية. ويتمّ ذلك عبر تطبيق قواعد إسناد الوظائف التركيبية، وإسناد الوظائف التداولية التي تتخذ دخلا لها، ثمّ تطبيق قواعد تحديد مخصّص الحمل.

3-1- قواعد إسناد الوظائف التركيبية:

يعتبر أحمد المتوكّل هذه الوظيفة "وجهة معتمدة في تقديم واقعة معينة، فتنتقي بعض الحدود لتكوين إمّا منظورا رئيسيا أو منظورا ثانويا، وتظلّ الحدود الأخرى خارج مجال الوجهة"². وبهذا التعريف، يكون قد قسم المتوكّل الوظائف التركيبية إلى قسمين:

¹ - المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 162.

² - المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص 150.

* وظيفة الفاعل، ثم وظيفة المفعول، ويسمّيها (سيمون ديك) "بوجهة النظر". فعند (ديك) يشكّل المكوّن المسند إليه وظيفة الفاعل، بينما المكوّن المسند إليه وظيفة المفعول، والذي يرد في أغلب الحالات الطبيعة متأخراً، خاصّة في اللّغة العربية (ف فا مف) باعتبار قرينة الرتبة. ونفهم من خلال ذلك، أنّ تحديد موضوع المحمولات في النّحو الوظيفي يتمّ على أساس توزيع الأدوار الدّلالية لا على أساس الأدوار التركيبية. وبالتالي، يسند لهما الوظيفتان الدلالتان "المنفذ والمتقبل" على التوالي. ومن أمثلة ذلك لتوضيح قولنا: "ضرب التلميذ صديقه أمس في قاعة الدّرس". فينظر إلى الوجهة التي قدّمت منها واقعة "الضرب" إلى منظورين؛ الأوّل منظور رئيسي في تقديم الواقعة، هو الفاعل (التلميذ)، والمنظور الثّانوي هو المفعول به (صديقه)، وبالتالي لنمثّل لها كالاتي:¹

ضرب ف (س1 التلميذ س2)

(س2 صديقه س2) متق مف و (س1 الأمس س1) زم (س2 في قاعة الدرس س2 مك).
وكما عرفنا، فإنّ اسمي الوظائف التركيبية يتمّ طبقاً للوظائف الدّلالية التالية²:

منف	<	متق	<	مستق	<	أد	<	مز	.
فا	+	+	+	+	+	+	+	+	+
مف	+	+	+	+	+	+	+	+	+

أمّا الناحية الوظيفية للبؤرة، فقد قسّمها المتوكّل إلى قسمين:

* قيود على مستوى البنية الوظيفية: وتتعلّق بالوظائف الدّلالية والتركيبية المسندة إلى موضوعات البنية الحملية. وهذا التقسيم عبّر عنه سيمون ديك من قبل، بقوله "تسند إلى موضوعات البنية الحملية الوظائف الدّلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، شريطة أن لا يسند لكلّ موضوع أكثر من وظائف ثلاث: وظيفة دلالية، وظيفة تركيبية، ووظيفة تداولية³.

¹ - ينظر: المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص16.

² - ينظر: المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص17.

³ ينظر: سيمون ديك 1978، نقلاً عن المتوكّل، الوظائف التداولية، ص40.

ويقصد بذلك، أنه لا يمكن أن يحمل مكّون واحد وظيفتين " الفاعل والمفعول" أو أن يحمل نفس الموضوع، وظيفتي البؤرة والمحور .

وقد أضاف المتوكّل إلى هذا القيد، إمكانية إسناد الوظيفة نفسها إلى أكثر من مكّون واحد. مبرهنا على ذلك بمثال: ¹ "أهدى خالد عمر حاسوباً."

* أمّا المحور فهي " الوظيفة التي تستند حسب مقتضيات المقام، إلى الحدّ الدّال على الذات التي تشكل " محط الحديث " داخل الحمل"²؛ أي لا بدّ من مراعاة المقام الذي أنجزت فيه الجملة لمعرفة ما يتحدث عنه. وتُسند وظيفته حسب مقترح (ديك) إلى المكّون الدّال على ما يشكّل المحدث عنه داخل الحمل³. ولتوضيح ذلك، نضرب المثال الآتي:

أ - متى ذهب عمر؟

ب - ذهب عمر منذ قليل

فمحطّ الحديث في المثال "عمر"، ويدلّ على المحدث عنه، رغم الفارق بينهما في الجملة (أ)، و(ب). ففي الأولى، يشكّل محور الاستخبار، أمّا في الثانية فيدلّ على الشخص الذي يشكّله محور الخبر. وقد يتساءل سائل: لماذا لا يكون عنصر الزّمن هو محور الاستخبار، لأنّه مجهول زمن عودته؟ فالإجابة هنا تكون، أنّ البحث هنا عن الشخص الذي قام بفعل (الذهاب) هو " محط الحديث".

4- البنية المكوّنية: ويقصد بها البنية الصّرفية التركيبية. وتتمّ عملية بنائها عن طريق تطبيق قواعد التّعبير، وتتمثّل في:

1-4 - قواعد صياغة الحدود : ويقصد بالحدّ، المكّون المحيل على الدّوات المشاركة في الواقعة الدّال عليها المحمول⁴، نحو قولنا: "انتصر الطالب المجدّ النّشيط"، فيكون بذلك "الطالب" رأساً للمركّب، ويبقى الحدّان "المجد النشيد" فضلات:

¹ المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص256.

² ينظر: نفسه، ص252.

³ ينظر: نفسه، ص69.

⁴ ينظر: نفسه، ص16.

{ خص طالب مجد نجيب }

{ خص رأس فضلة }

فيدمج المخصّص بواسطة أداة التعريف (الألف واللام).

4-2- قواعد الموقعة: وتحدّد رتبة المكوّنات بواسطة الوظائف التركيبية والتداولية. وينتج هذا الترتيب عن طريق التفاعل بين اتجاه المكوّنات نفسها، أو احتلال بعض المكوّنات الصدارة في الحمل، أو اتجاه بعض المكوّنات المعقّدة إلى التأخّر عن المكوّنات الأقلّ تعقيدا. ويمكن توضيح ذلك من خلال هذه البنية الترتيبية:

م2م1 (ف) فا (ف) مف (ف) م . 3 .

وكما - سبق وأن عرّفناه - أنّ المواقع في النّحو الوظيفي صنفان:

- داخلية: مخصّصة للمحور والبؤرة والفعل والفاعل والمفعول.

- خارجية: مخصّصة للمبتدأ والذيل والمنادى.

4-3- قواعد إسناد النّبر والتنغيم : وتقوم على فكرتين أساسيتين هما:

- إسناد النّبر إلى المكوّن الحامل للوظيفة التداولية "بؤرة جديدة" أو "بؤرة مقابلة" نحو نبر المكوّن الاسمي "سيارة" في الجملتين الآتيتين:

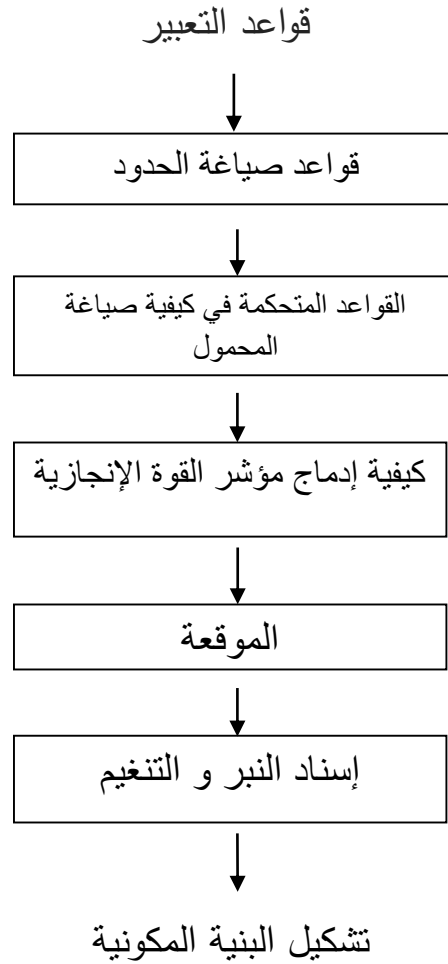
- اشترى عمر سيارة.

- سيارة اشترى عمر.

فما يحدّد تنغيم الجملة هو القوّة الإنجازية الحرفية، أو القوّة الإنجازية المستلزمة أو الإثنتين

معا، كأن نقول: هل تعديني؟

فالبنية المكونية لجملة تمر عبر مراحل، يمكن صياغتها كما هو موضّح في المخطط الآتي:¹



5- الوظيفية عند فيرث:

أقام نظريته على فكرة السياق، ممّا أتاح له التقدّم في تفكيره اللّغوي، في انفتاح اللّسانيات في جانبها الدّلالي ودراسة المعنى، من خلال التّركيز على فكرة "قيمة الوظيفة الاجتماعية للّغة"، يقول "الطموح في السّياقية ظاهر للنظر في اللّغة، ليست على أنّها نظام شكلي -بل على النقيض من ذلك- يجب أن تدرس، على أنّها جزء من عملية اجتماعية".² ومن هنا نستنتج، أنّ اللّغة عند

¹ ينظر: المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص181.

² ينظر: جيرهارد هليش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص159.

فيرث- هي نتاج ما يمزجه الفرد من عوامل مرتبطة بالثقافة وبالمجتمع، كالعادات والأعراف للتعبير عن معنى يخرج في شكل ملفوظ معين، وهو ما دفع إلى دراسة المعطيات الاجتماعية التي تتم بها مختلف اللغات البشرية. فيقول "ينبغي أن تدرس اللغة بوصفها جزءا من المسار الاجتماعي؛ أي كشكل من أشكال الحياة الإنسانية، وليس كمجموعة من العلامات الإعتباطية".¹ فالتواصل الذي تؤدّيه اللغة داخل المجتمع، بوصفها وسيلة للتعبير عن المعاني المختلفة والمتعددة ضمن المواقف والسياقات المتنوعة، هي نقطة ارتكاز النظرية السياقية، بحيث تتم دراسة اللغة بالعودة إلى عناصر اجتماعية، وبالرجوع إلى ارتباط اللغة بالمجتمع. فقد سعى "فيرث" إلى الربط بين اللغة وتحققاتها ضمن السياق الثقافي والاجتماعي، إلى تجاوز العجز الذي أبدته النظرية الصورية في تناولها اللغة من منظور داخلي، ووصفها على أنها نظام داخلي مستقل. فقد أبدى أيضا اهتماما كبيرا باللسانيات الخارجية، ببحثه في مدى تأثر اللغة بسياق الحال، مثلا في السياق اللغوي للملفوظ، أي مجموعة الكلمات المصاحبة، والتي يمكن أن ترد من قبل الجملة وبعدها، مضاف إليه السياق غير اللغوي، ثم دراسة العلاقة القائمة بينه وبين مجموع الجوانب الثقافية، المشكلة كما يسمّى بالسياق الثقافي. وهذا راجع إلى أن المعنى ناتج من العلاقات السياقية، إذ يقول: "المعنى هو الوظيفة في السياق حالا ومقالا، فالعبارة أو جزء منها لا تكون عنده ذات معنى إلا إذا استعملت على نحو ملائم في سياق صحيح".²

وما يجدر الإشارة إليه، رفض (فيرث) العلاقة الذهنية التي تربط اللفظ بالمعنى، أي ما يمكن أن يحيل إليه اللفظ من حقائق وأحداث، ليستبدل مفهوم المعنى بأنه تركيب قائم بين اللفظ والمعنى، وعلاقتهما معا بغيرهما من المركبات التي يمكن أن تحلّ في السياق ذاته؛ أي مجموعة الاحتمالات التي يسمح لها بأداء الدور نفسه، وهذا تأكيد للدور الذي يقوم به السياق في تحديد قيمة الكلمة، وهي وجهة نظر تتسم بالشمولية "إذ جعلته يرفض الاكتفاء بتحليل اللغة، وفق مستويات اللغة، ودعا بذلك إلى دراسة اللغة في بعدها الاجتماعي في إطار ما يقتضيه التواصل من معطيات مادية واجتماعية".³

¹ كمال بشر، دور الكلمة في اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط12، ص92.

² محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، ملتقى الفكر، القاهرة، ط1، 2001، ص32.

³ ينظر: حافيظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التفكي وإشكالاته، دار الكتاب الجديدة، المتحدة، ط1، 2009، ص344.

6 - الوظيفية عند هاليداي:

"اللغة سلوك اجتماعي للتعبير عن المعاني. انطلق هاليداي في دراسة اللغة باعتبارها وسيلة للتواصل، يستخدمها أعضاء الجماعة اللغوية الواحدة، للتعبير والتواصل فيما بينهم، بحيث ترتبط اللغة كونها نظام بما يمكن أن تؤديه من وظائف، تأتي في شكل أغراض يكشفها الترتيب والتنظيم الذي تتخذه العناصر اللغوية في بنية الجمل، باتحادها مع العناصر المركبة للسياق. يقول في هذا الصدد: "إذا كان بإمكاننا أن نغير مستوى الرسمية في كلامنا أو كتابتنا، أو أن ننقل بحرية من نمط سياقي معين إلى نمط آخر، فنستعمل اللغة تارة للتخطيط نشاط معين منظم، وتارة لإلقاء محاضرة عامة، وتارة لتكبير شؤون الأولاد. فلأن طبيعة اللغة على شاكلة، بحيث أن جميع هذه الوظائف مبنية حسب طاقاتها الاستيعابية الكلية". وبذلك نجد هاليداي يربط النظام اللغوي بكيفية أدائه للمعنى والمقصد ومختلف الأغراض. فهو بذلك يتفق مع مالمينوفسكي وفيرث في كون اللغة طريقة دراسة، ينبغي أن تتم بوصفها ظاهرة اجتماعية، والكشف عن أنماط العلاقات بين النظام اللغوي والتركيب الاجتماعي والثقافي لمستخدميها، هو أهم ما ينبغي أن يعنى به الباحثون في اللغة".¹ وقد تحدت بنية اللغو وفقا لهذا التصور، وقد نتج عن ذلك ثلاث وظائف: الوظيفة التمثيلية، والوظيفة التعاقبية، والوظيفة النصية.²

6-1- **الوظيفة التمثيلية:** إذ تستعمل اللغة للتعبير عن فحوى يشكل تجربة المتكلم، بالنظر الذي يعيشه، سواء أكان الواقع مرتبطا بذات المتكلم؛ أي أن اللغة في هذه الحالة مؤدية لوظيفة التمثيل الذي يعيشه المتكلم في الواقع.

6-2- **الوظيفة التعاقبية:** وتكون هذه الوظيفة حين تستعمل اللغة لإقامة العلاقات الاجتماعية التي يتخذها المتكلم بالنسبة لمخاطبه كدور "المخبر" ودور "السائل" ودور "المجيب" ودور "الأمر" أو "الناهي". بهذا المعنى، فاللغة تقوم بدور أو وظيفة "التعاقب"، ومن خلال الوظيفة ذاتها تتيح اللغة للمتكلم اتخاذ موقف من خطابه، كأن يوجه على جهة اليقين أو جهة الاحتمال أو جهة الشك.

¹ محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، ص35.

² ينظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص52.

3-6- الوظيفة النصية: هذه الوظيفة تربط الخطاب بالطبقة المقامية التي ينجز فيها هذه الوظيفة، وهي التي تمكن المتكلم من تأليف الخطاب في شكل نص، والمخاطب من التمييز بين نص، ومجرد من سلسلة من العبارات التوالدية من الجوانب الأساسية لهذه الوظيفة، لإقامة علاقة الاتساق بين الجمل، والعلاقة التي تستلزم وجودها قيام كل خطاب متماسك.

فانطلاقاً من جهاز نظرية النحو الوظيفي الواصف، يمكن أن نميز بين مرحلتين مرت بها هذه النظرية، ويتمثلان في:

- نموذج الجملة: وظهر للوجود سنة 1978 من خلال كتاب (ديك) الموسوم "بالنحو الوظيفي" fonctionnal grammar، وتبعه أبحاث أخرى تصبّ كلّها في إطار نحو الجملة، إلى غاية نهاية 1988 .

- نموذج النص: الذي بدأ سنة 1989 مع كتاب "يك نظرية النحو الوظيفي" the theory of fonctionl garramm، رسم فيه معالم نحو الجملة إلى نحو النص. فلما كان النموذج الأول "نحو الجملة"، فإن الجملة تشتقّ عبر ثلاث بنى أساسية هي: الجملة، والبنية الوظيفية، والبنية المكوّنة، حيث يمثل في كلّ بنية لجملة من الخصائص والقواعد.

4-6- البنية الجمالية:

تتكوّن من بنيتين متّحدتين، هما بنية الجمل، وبنية الدلالة. فيتمثّل في بنية الجمل المحمول، الجملة وحدوده التي يفرضها، ويتمثّل في بنية الدلالة لدلالة محمول الجملة وحدوده التي يفرضها. فمحمول الجملة الذي يسمّى تركيباً على مقولة الفعل أو الاسم أو الصّفة أو الظرف، يدلّ على واقعة تصنّف في نظرية النحو الوظيفي إلى حقل الأعمال (action) أو الأحداث processus الأوضاع أو الحالات أو الحدود، فتدلّ على المشاركين في تحقيق الواقعة، وهي بالنظر إلى أهميّتها في تحقيق الواقعة، وقد تكون موضوعات أساسية كالذات المنفّذة، والذات المتقبّلة أو المستقبلية، وقد تكون الحدود غير أساسية (لواحق)، دورها على الإشارة للظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة، كأن تدلّ على زمانها أو مكانها أو علّتها.

6-5- البنية الوظيفية: ويمثل فيها لبنيتين متلازمتين، هما:

6-5-1- البنية التركيبية : ويتم فيها إسناد وظيفي الفاعل والمفعول فقط. وهنا يتبين لنا، بأنه ثمة فرق بين البنية الدلالية للجملة، وبنيتها التركيبية، بحيث لا ضرورة بأن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى.

6-5-1-1 - البنية التداولية: وتستند فيها الجملة من الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة، بالنظر إلى المعلومات الإخبارية التي تحملها هذه المكونات أثناء تفاعلها مع معطيات السياق، بكل أبعاده الاجتماعية والثقافية والحضارية والنفسية واللغوية والمكانية والزمانية.

6-5-1-2- البنية المكونية: وتستند فيها جملة من القواعد، وتسمى قواعد التعبير كقواعد الإعراب الخاصة بإسناد الحالات الإعرابية وقواعد البنية الموقعية، التي ترصد ترتيب مكونات الجملة، وقواعد إسناد النبر والتنغيم. ويمكن أن نوضح هذا الجهاز الواسف لنحو الجملة من خلال هذا النموذج التوضيحي:¹

¹ ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص32.



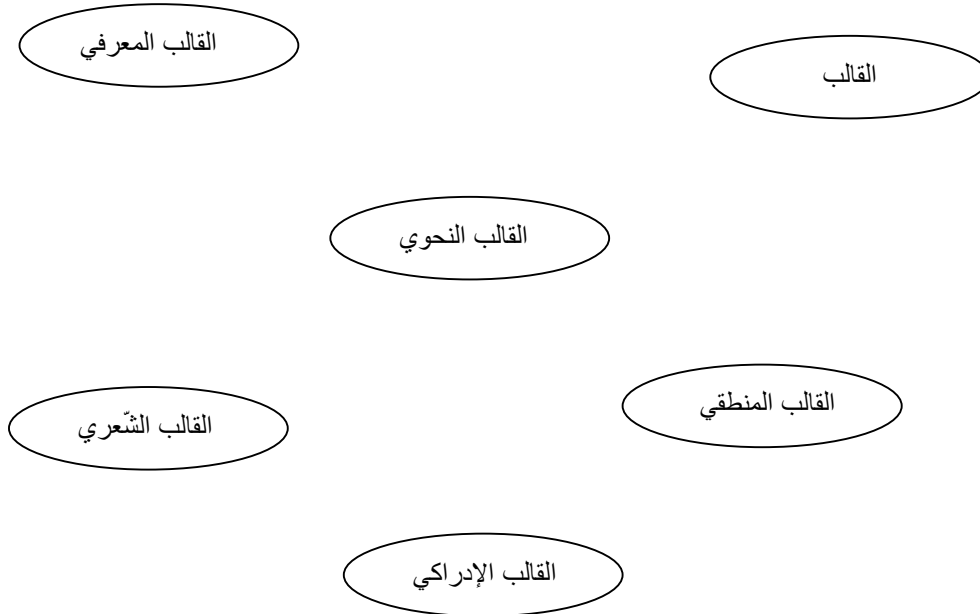
من خلال هذا الرسم، يتّضح لنا أنّ هناك ثلاثة أنساق من القواعد وهي: قواعد الأساس، وقواعد الوظائف، وقواعد التّعبير.

فقواعد الأساس، هي خزّان المفردات، يمدّ باقي قواعد النّحو بمصدر الاشتقاق، وهو مدخل معجمي (أصل ومشتق)، ممثّل له في شكل إطار محمولي، يرصد توزيع محلات محمول

المفردة الأساس، وخصائصها الدلالية، وينقل هذا الإطار المحمولى إلى بنية حملية تامة التحديد، بإجراءات توسيعية، بإضافة الحدود للواحد، ومخصّصات السمات الجهية والزمانية للمحمول. هذه البنية تتخذ دخلا لقواعد إسناد الوظائف، فتحدّد الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول)، ثمّ الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) ، فنتج بذلك البنية الوظيفية، وفيها تتوافر المعلومات الدلالية والتركيبية والتداولية التي تستلزمها قواعد النسق الثالث، أي قواعد التعبير التي تحقّق من خلالها البنية المكونية ، حيث تحقّق فيها عناصر البنية، التي تشمل على القواعد الصّرفية وقواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد إدماج المعلّقات من جهة، وقواعد تحديد رتبة مكّونات الجملة؛ أي قواعد الموقعة من جهة أخرى، فينتج عن كلّ ذلك بنية تتوفّر فيها كلّ المعلومات اللازمة التي تتخذ دخلا للقواعد الصوتية التي تتمّ بواسطتها التأويل الصوتي المناسب.¹

ب - أمّا النموذج الثاني: (1989):

فقد تمكّن المهتمّون بنظرية النحو الوظيفي، وعلى رأسهم (ديك) بفضل دراسات معجمية، وتركيبية، ودلالية، وتداولية في لغات متباينة من إغناء النظرية وتطويرها. فصيغت صياغة جديدة سنة 1989، وعمل (ديك) على رسم معالمها في كتابه " نظرية النحو الوظيفي"، فأصبح الجهاز الواصف لنحو النموذج مكّونا من ست قوالب، كما هو مبين في الرسم الآتي:



¹ ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، ص 140.

إنّ القالب النحوي يحتل المركز. فهو بمثابة القلب النابض الذي يغذي كلّ القوالب الأخرى، فتتفاعل كلّ هذه القوالب فيما بينها، لتصف وتفسّر القدرة التواصلية لتستعمل اللغة الطبيعية التي اتّسعت إلى ستة قوالب أو ملكات، تقابل كلّ ملكة القالب المناسب لها:

6-5-1- الملكة اللغوية: فمن خلالها يتمكّن مستعمل اللغة من الطبيعة من إنتاج وتأويل عبارات لغوية، ذات بيانات متنوّعة ومعقّدة في مواقف تواصلية متنوّعة، وهي تقابل القالب النحوي.

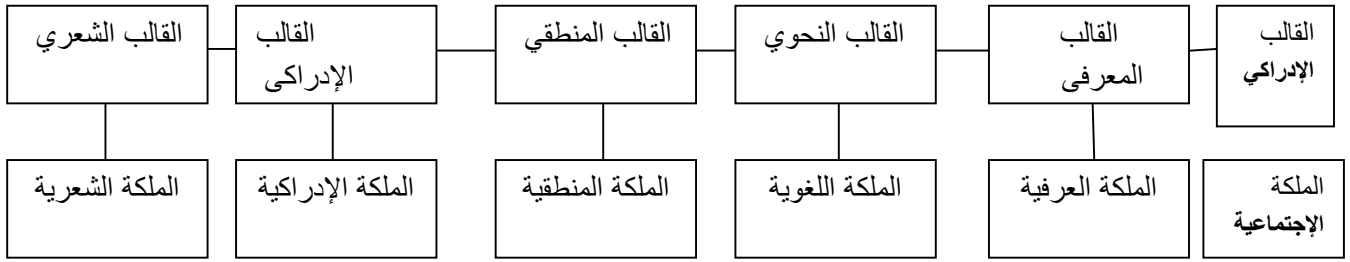
6-5-2- الملكة الاجتماعية: هذه الملكة تمكّن مستعمل اللغة من مطابقة أقوالها من الأعراف والعادات الكلامية في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافا تواصلية مع مختلف المخاطبين، وهي تقابل القالب الاجتماعي.

6-5-3- الملكة العرفية: وتجسّد الرّصيد المعرفي المنظّم، الذي يكتسب مستعمل اللغة من خلال اشتقاق معارف مختلفة، انطلاقا من مبادئ المنطق الاستنباطي والاحتمالي، وتقابل القالب المعرفي.

6-5-3- الملكة الإدراكية: من خلالها، يدرك مستعمل اللغة محيطه، ويوظّف معارف لينتج عبارات لغوية، وتقترن هذه بالقالب الإدراكي.

6-5-4- الملكة الشعريّة: هذه الملكة تمكّن فئة المبدعين من إنتاج الأثر الفنّي ويفسّره، ويقابله القالب الشعري.

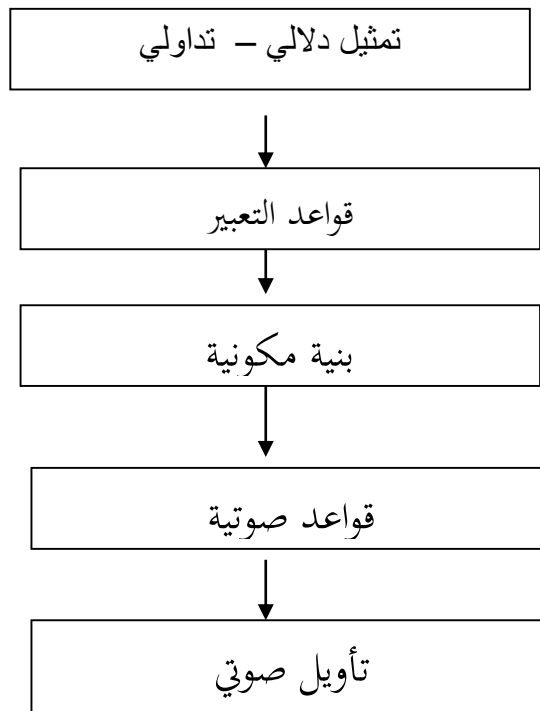
6-5-5- الملكة المنطقية: وهنا، يستشف مستعمل اللغة الطبيعية معارف، من خلال مبادئ المنطق الاستنباطي والاحتمالي.



فهذه القوالب ليست متساوية من حيث الأهمية. فهناك حالات تستدعي اشتغال القوالب كلها، مثل تحليل الظواهر الفنية وتفسيرها. كما هناك حالات تستدعي اشتغال بعضها، خاصة في حالات التواصل العادية، كما يجب التّويه هنا، أنّ هذا النموذج يختلف عن الأوّل من جهتين:

- الأولى: من جهة توسيع مكّونات القدرة التّواصلية، التي أصبحت عدّة ملكات تمثّلها عدّة قوالب.

- والثانية: تقلّص مكّونات القلب النّحوي الذي أدمج فيه البنية الحملية، والبنية الوظيفية في بنية تحتية واحدة. وتتجسّد، كما هو مبين في الرسم الآتي:



إذن، عملية التّواصل بين مستعملي اللّغات الطبيعية تتمّ عبر نصوص تتكوّن في الغالب من جملة ومكّونات خارجية، كالمبتدأ أو المنادى، والدّيل. والجملة تتألّف عادة من ثلاثة حمول:

حمل نووي، ودمج في حمل مركزي، أو حمل موسّع. ودمج هذا العمل الموسّع في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية. ويتمّ الانتقال من مستوى إلى آخر الذي يعلو، عن طريق إضافة مخصّص ولاحق، أو مجموعة من اللّواحق إلى عنصر المواد، فيكون ناتج ذلك بنية عامة.¹

رابعاً: المبادئ العامة للتوجّه الوظيفي:

أهمّ ما يميّز هذا التوجّه معيار "الوظيفة"، الذي على أساسه حدّد منظّرو هذا الاتجاه منطلقات وأسس منهجية كليّة، تقوم عليها نظريتهم، سمّيت بالمبادئ الوظيفية. وتتمثّل أهمّها فيما يلي:²

- الوظيفة الأساسية للّغات الطّبيعية، هي وظيفة التّواصل.
- تحدّد وظيفة اللّغات الطّبيعية الخصائص البنيوية لهذه اللّغة (تبعية البنية للوظيفة).
- موضوع الدّرس اللّساني هو "وصف القدرة التواصلية" للمتكلّم/ المخاطب
- يسعى النّحو الرّامي إلى الكفاية، إلى تحقيق الكفايات الثّلاث.

1- الوظيفة الأساسية للّغات الطّبيعية، هي وظيفة التّواصل:

إنّ النّحو الوظيفي نظرية لسانية تسعى إلى وصف اللّغات الطّبيعية وظيفياً، وذلك باعتبار الخصائص البنيوية للّغات محدّدة بما تسعى هذه اللّغات إلى تحقيقه من أهداف تواصلية³.

فاللّغويون الوظيفيون يجمعون على أنّ، اللّغة ظاهرة لسانية اجتماعية، تختلف بنياتها من مجتمع إلى آخر، وتتشترك كلّ المجتمعات في وظيفة واحدة. فهي تستعمل أساساً لإقامة التّواصل

¹ ينظر: المجلس الأعلى للغة العربية، ندوة أعمال تسيير النحو، المتقدّم أيام 23 - 24 أبريل 2001، مقال الأستاذ: يحيى بعبّاش، ص 128 - 130.

² ينظر: "سيمون ديك"، نقلاً عن أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص 78.

³ ينظر: المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 11.

بين البشر، وهي وظيفتها الأساسية. وهذا لا ينفي أنها تقوم بوظائف ثانوية أخرى، كالوظائف الست التي أقرها جاكبسون، والوظائف الثلاث لهاليداي.

2-تبعية البنية للوظيفة:

اللسان الطبيعي بنية (تراكيب أو عبارات)، تؤدي وظيفة أساسية هي التواصل، بحيث تتحدد الخصائص البنوية (صرف، تركيب، تنعيم)، انطلاقاً من الأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسائل لتحقيقها، فبين البنية والوظيفة علاقة تبعية¹، فبنية العبارات اللغوية تعكس إلى حد بعيد وظيفتها التواصلية، في واقع لغوي محدد، وفي ظل معطيات إنجازية خاصة، وهذا مبدأ عام معتمد في اللسانيات الوظيفية². واستجابة لهذا المبدأ المنهجي، تدرس ظواهر اللغة بوصفها كلاماً مستعملاً من قبل شخص معين، في مقام معين موجه إلى مخاطب معين لأداء غرض معين³.

واعتماداً لمبدء الوظيفة، تحدد الخصائص البنوية للتراكيب النحوية، وهو معيار حاسم اعتمده الباحثون اللغويون ومنهم المتوكل في التمييز بين الأنحاء الوظيفية والأنحاء الشكلية. فتقديم المفعول على الفعل مثلاً، يغير في شكل الجملة، وهذا لغرض وظيفي يفرض على المتكلم أو يقصده هو. ومن ذلك لجوء المتكلم مثلاً لرد الخطأ في التعيين، عندما يقول "زيذا عرفت" لمن يعتقد أنه عرف إنساناً، وأنه غير "زيد"، فيقول "زيدا عرفت لا غيره"، لتقوية التأكيد والتقرير. كما تكون وظيفة تقديم المفعول أيضاً التخصيص، كما في قوله تعالى "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِين" الفاتحة الآية 05.

فبنية الجملة هنا تبعث وظيفتها، وهذا أهم مقوم يقوم عليه الدرس الوظيفي المعاصر. إذ يرى مارتيني أن الوظيفة هي سبب وجود البنية، فلكل مقام تركيب معين، وباختلاف المقام تختلف

¹ ينظر: المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، كلية الآداب، الرباط، المغرب، ط1، ص21.

² ينظر: المتوكل، الوظيفية والبنية، ص35.

³ مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، الجزائر، ط1، 2003، ص13.

وجوه التراكيب. ففي الجملة "أفعلت؟"، المقام مقام استفهام عن الفعل، وتفيد الشك في وجود الفعل، والتردد بين وقوعه وعدم وقوعه. وفي الجملة "أأنت فعلت؟" المقام مقام استفهام عن الفاعل، والتردد فيه، وتؤكد وقوع الحدث وانصراف الشك إلى الفاعل¹. وكل من المقامين يفرض بنية الشكل، غير تلك التي يفرضها المقام الآخر، حسب الوظيفة المراد تأديتها. "البنية التركيبية والصرفية تعكس إلى حد بعيد، الخصائص المرتبطة بوظيفة التواصل، حيث يمكن اعتبار بعض مقومات هذه "البنية وسائل للتعبير عن الأغراض التواصلية التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها في طبقات مقامية معينة"².

3- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية:

يرى الوظيفيون التداوليون أن موضوع الدرس اللغوي، هو وصف وتفسير القدرة التواصلية للمتكلم/المخاطب. وهذه القدرة هي القدرة اللغوية التي تجمع بين النحو والتداول، مخالفين بذلك ما ذهب إليه تشومسكي، الذي يرى أن القدرة قدرتان: قدرة نحوية، وقدرة تداولية. ورغم هذا الاختلاف، نجد كل النظريات اللسانية تكاد تجمع على أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم المخاطب. غير أن اختلافها يكمن في تحديد هذه القدرة³.

والقدرة التواصلية في نظرية النحو الوظيفي، يحددها "ديك" 1989 أنها "ما يمكن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم بواسطة العبارات اللغوية. أي ما يمكنهم من التفاهم والتأثير في مدّخرهم المعلوماتي (بما في ذلك، من معارف وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات)، والتأثير حتى في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة"⁴.

¹ ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمد سيد رضا، دار ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1990، ص151.

² المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص65.

³ ينظر: المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص65.

⁴ "سيمون ديك"، نقلا عن أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص16.

وتتألف القدرة التّواصلية المتوفرة لدى مستعمل اللّغة الطبيعية من خمس ملكات -على الأقل- . وقد سبق وأن تناولناها آنفا. ومن هنا يمكننا القول، أنّ الأنحاء الوظيفية تسعى جميعها إلى وصف القدرة التّواصلية لمستعمل اللّغة الطبيعية، وقدرة إنتاج وتأويل العبارات، مع مراعاة استجابتها لما يفرضه واقع التّواصل.

إنّ المبدأ الوظيفي الأهمّ والأكثر واقعية وإجرائية في تبعية البنية للوظيفة، والذي يتيح مجالا واسعا للجانب التطبيقي خصوصا، وأنّ ما جاءت به هذه النظرية لا يزال في طور الإنجاز، وليست مستقرّة ومتوقّفة عند حدّ معيّن، بل لا تزال الكثير من المفاهيم الإجرائية تتطلب التطوير والإثراء. مثل ذلك، ما اعتمدته في جهازها الوظيفي الذي يقوم بتحليل التراكيب اللغوية على أساسه من صياغة صورية معقّدة، ورموز رياضية مجردة. فالكثير منها يبتعد عن "الواقعية"¹ والبساطة، ويميل إلى التجريد والتّعقيد. فالنّحو كما تقترح نظرية النّحو الوظيفي يشمل وظائف تمثيلية (مستويات التحليل) ثلاث:

* المستوى التركيبي لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول)

* المستوى الدّلالي لتصنيف الوظائف الدّلالية (كوظيفة المنفذ، وظيفة المتقبل، وظيفة المستقبل، وظيفة المستفيد).

* المستوى التّداولي لتمثيل الوظائف التّداولية (وظيفة المبتدأ، وظيفة المحور، وظيفة البؤرة، وظيفة المنادى، وظيفة الدّيل).

فتحليل جملة مثلا: " أكل محمد التفّاحة " -حسب ما يرى ديك- يكون بالشكل التّالي:

- المستوى التركيبي: فعل فاعل مفعول

- المستوى الدّلالي: فعل عامل هدف

- المستوى التّداولي: مسند متمم .

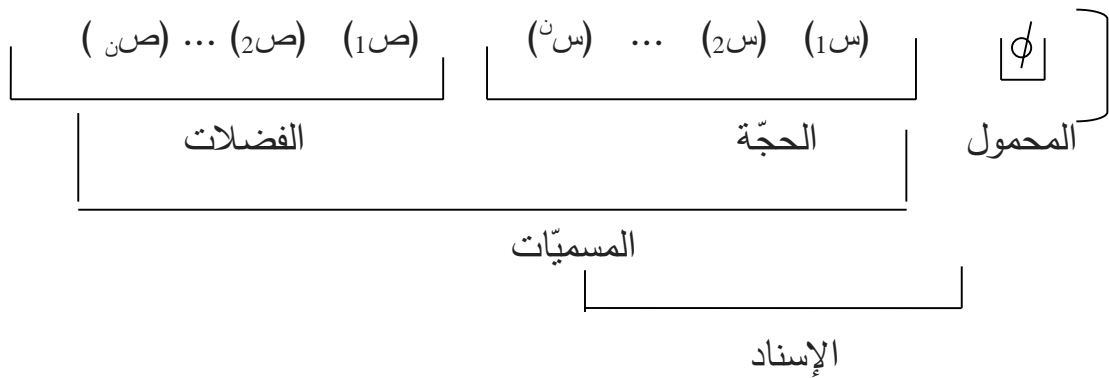
¹ مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 17.

أو

موضوع بؤرة

Topic Focus

والجملّة في النّحو الوظيفي إسناد *prédication* تمثّل مصطلحاته بالشّكل التّالي:¹



من خلال هذا الجهاز الوظيفي، ومستويات التحليل التي أوردناها، ونموذج الجملّة المختارة للتحليل. ووفقاً لما تقترحه نظرية النّحو الوظيفي، نجد أنّ هذه النظرية يكتنفها التعقيد والتّجريد وكثرة التّرميز الرّياضي، وهذا ما يذهب إليه "يحيى أحمد" بقوله: "فكل جملّة في إطار إسنادي مصمّم لبيان وظيفتها. وفي هذا الإطار الإسنادي، يتمّ استبدال المتغيّرات والمسميات، وتتّفق في خصائصها الاختيارية *selectional restriction* مع المحمول."²

خامساً: البعد الوظيفي في اللسانيات العربية:

إنّ النظرية الوظيفية برزت إلى الوجود منذ الربع الأخير من القرن العشرين، على يد ثلّة من اللّغويين، وبدأت تتوسّع وتتمدّد واسعا على كافة أقطار العالم. أمّا في الوطن العربي، فإنّ المتتبع لمسيرة الدرس اللساني العربي، يلاحظ أنّ المنحى الوظيفي في الثقافة العربية كان خلاف الأصل من حيث مواكبته الأصل. إذ كان الانتقال على نحو سريع، متزامنا مع تأسيس النظرية اللسانية الغربية، ولقد ارتبط هذا التفاعل السّريع مع

¹ ينظر: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي، ودوره في تحليل اللغة، ص 95.

² نفسه، ص 96.

النموذج الوظيفي بفعل انفتاح العرب على ثقافة الغرب، بحكم إدراكهم مقارنة الظاهرة اللغوية، لابد أن تتجاوز النموذج اللغوي التقليدي، حتى تستفيد من الثورة اللسانية التي مسّت العالم. وكانت الانطلاقة من دول المغرب العربي، وبالتحديد "الرباط" التي احتضنت أولى محطات التثاقف بين الباحثين العرب، والنموذج الوظيفي مع الباحث "أحمد المتوكل"، الذي يشكّل مجموعة بحث في "النّدائيات واللسانيات الوظيفية". ومن هنا بدأت هذه النظرية في التمدّد، حتى شملت مصادر عربية متعدّدة في الجزائر، وتونس، وموريتانيا، والعراق، وسوريا وإن كانت نسب الأثر متفاوتة من بلد لآخر.¹

1- المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي:

شكّل التراث العربي معادلة هامّة في الدرس اللساني العربي الحديث. فلا نجد باحثا لسانيا عربيا لم يتطرق إليها، بغض النظر عن الأطر النظرية والمنهجية المتحكّمة في وصف اللغة العربية. ورغم بعض التشكيك في جدوى اللجوء إلى ذلك من طرف بعض اللغويين المحدثين، بحجّة عدم كفاية تحاليل القدامى في المقاربات الحديثة للغة العربية، وتعارضها مع المنجز اللساني الحديث، خاصّة في الأسس الابدستيمولوجية. لكنّ دعاة المنحى الوظيفي كانوا خلاف ذلك²، فقد سعوا منذ الوهلة الأولى إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، بوصفه كلاً متجانسا نحواً، وبلاغة، وتفسيرا وأصول فقه... مبررين كلّ ذلك انطلاقاً من أمور أربعة، وهي على التّوالي:

- إنّ هذه العلوم على اختلافها، تسعى إلى تحقيق هدف واحد، وهو فهم النصّ القرآني ودراسته، لاستنباط الأحكام الشرعية، لكونها أدلة للتّشريع.
- إنّ المفاهيم الأساسية انتقلت من علم لآخر، وبالتالي فهي مفاهيم مشتركة على نحو بعض المفاهيم (الاختصاص، التّخصيص، التّقديم والتّأخير)، إذ أنّها تتردّد كثيرا في كتب البلاغة والنّحو التفسير وغيرها.

¹ ينظر: أحمد المتوكل، آفاق اللسانيات، ص34.

² إنّ الحديث عن دعاة المنهج الوظيفي، هنا يرتبط أساسا بموقف "المتوكل" من التراث، ولوحظ أن زمرة الباحثين اعتنقوا مذهبهم مثل البوشيخي وبعيطيش.

- تختلف المصطلحات من علم لآخر، لكن المفاهيم واحدة، على نحو المصطلح النحوي "خروج أسلوب إلى أسلوب"، والثنائية البلاغية "الغرض الأصلي، والغرض الفرعي" "المنطوق والمفهوم" إلى غير ذلك.

- إن ما يجمع هذه العلوم على اختلافها، كونها تعود إلى أصل واحد، وهو كتاب سيبويه.¹ إن مبدأ التجانس هذا، يوحي بأن المنحى الوظيفي العربي أزال الستار والفواصل بين هذه العلوم، لتكوّن وحدة متماسكة مشكّلة نظاماً موحداً، حجّتهم في ذلك؛ اللغويون القدامى، إذ وضعوا يدهم حيث وضع أرباب البلاغة العربية أيديهم. فها هو شيخ الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، بنى درسه البلاغي بالاستناد على كتب التفسير والأدب والنحو²، وهذا برهان واضح على كونه قد تعامل مع إرث من سبقه في مختلف العلوم والفنون، بوصفه وحدة متكاملة ومتجانسة. وبعيدا عن هذه الفكرة، وما يرتبط بها من إشكالات منهجية ونظرية. فإنّ الوظيفيين العرب أكدوا أنّ عودتهم للتراث العربي، وإعادة قراءته قراءة حديثة، خاصة تلك التي جعلت من تأصيل المنجز اللساني في التراث اللغوي غاية وهدفاً، دون أن تعي خطورة هذا المنهج، لأنّ قراءة التراث تهدف أساساً لتلاقي التأصيل والإسقاط، وفي الآن ذاته تلاقي مبدأ القطيعة الفكرية، والذي يقرّ أنّ المعرفة العلمية معرفة ضدّ أيّ أنّها لا تنشأ من تراكم معرفي، وإنما تأتي على أنقاض معرفة لا علمية. وبالتالي، تتأسّس تاريخياً بانفصالها عن الماضي.

ومن هنا، حاول الوظيفيون العرب استغلال التراث العربي وفق منهجية استقصائية، تضمن إنصافه، بعيداً عن نظرية الإسقاط، رافعين مفهوم القطيعة عن علاقة اللسانيات بالفكر اللغوي، القديم لتصبح العلاقة بينهما علاقة امتداد وتطوّر من ناحية، وعلاقة اقتراض من ناحية أخرى، باعتبار التراث العربي "تاريخ ومرجع يحتكم إليه حين الحجاج، لورود مقارنة ظواهر لغوية عربية معينة، ومصدر يمنح منه عند الاحتجاج إلى مفاهيم أو تحليلات مناسبة، يمكن أن تغني المقارنة الوظيفية".³

¹ ينظر: أحمد المتوكل، آفاق اللسانيات، منشورات كلية الآداب للعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2010، ص35-36.

² ينظر: هند جميل صالح، مصادر الإمام عبد القاهر الجرجاني في بلاغته، رسالة ماجستير، إشراف علي محمد حسن العمري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1407 هـ، ص443.

³ ينظر: أحمد المتوكل، مسائل في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، المقدمة.

فوفقاً لهذه المقاربة، فإنّ التراث "كيان يحفل بأعمال قيّمة تضعه في مصاف الفكر العالمي، وتجعل منه معينا يستلهم منه الباحثون ما يساعدهم في علاج اشكالات لسانية متنوعة، وإقامة نظريات وتحاليل جديدة تقي برصد الظواهر اللغوية وتفسيرها"¹. ومن هنا، يذهب الوظيفيون العرب إلى امتثال لمنطق يقضي بعدّ التراث الإنساني - أيا كان منهجه - أثراً باق على صروف الدّهر لا سبيل لإلغائه.

لكن، ووفقاً لهذه النظرية المنصفة للتراث الفكري واللّغوي العربي، هل التزم الوظيفيون العرب بهذه النظرة؟

إنّ أهمّ الحقائق التي أسفر عنها وصف اللّغة العربية في هذا العصر، أنّ ثنائية التراث/الحدث مرتبطة بثنائية أخرى وهي التّغليب/التّغيب. فدعاة المنحى الوظيفي العربي ليسوا أحسن حالاً من دعاة المناهج الأخرى. فبالرغم من إحتفائهم بالتراث اللغوي العربي، إلّا أنّهم لم يكونوا أوفياء لهذا التّهج. فانصهروا في بوتقة الحدث، بعد وقوعهم في مأزق التّعارض مع بعض المفاهيم والأوصاف والقواعد التراثية مع المنجز الوظيفي، فما من سبيل أمامهم سوى مبدأ "تغليب" مفهوم على آخر.

"فغلبوا الثاني حفاظاً على بنيته الدّاخلية، وغيّبوا الأوّل بصرف النّظر عن مستلزماته النظرية"² ومن هنا صار التّعامل مع التراث مبنياً على أساس انتقائي، مبنياً على قاعدة الاقتراض لسدّ الحاجة، وللإسهام في تعديل جهازهم الواصف. ويقرّون أنّ الاقتراض لا يمكن أن يمسّ - بأي حال من الأحوال - المبادئ المنهجية المعتمدة في النّحو الوظيفي ولا بينية النحو المقترحة"³.

2- الوظيفيون العرب، وإسهاماتهم في التّنظير:

إنّ المتفحّص للدرس اللّساني العربي يكشف، أنّه ما يزال درساً تأصيلياً في كثير من مناحيه، يفتقد إلى حدّ بعيد إلى اللّمس الإبداعية التي تتطلّب مواكبة حديثة للمسائل اللّسانية المستجدة في اللّسانيات. فالوصفيون اتكأوا على العديد من النماذج الوصفية التي ولّدتها أفكار سوسير الإبداعية في ظلّ بنيويته، فلم يخضعوها لجهازها الواصف، أو أدخلوا عليها تعديلات، لاعتقادهم صلاحيتها

¹ عز الدين البوشيخي، التواصل اللغوي، مقارنة لسانية وظيفية، مكتبة ناشرون، بيروت، ط1، 2012.

² أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص12.

³ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية للغة العربية، ص10.

لدراسة اللغة العربية على أساس موضوعي، كفيلة بتحقيق فوائد علمية ذات نفع عاجل¹ همهم الوحيد هو إخراج اللغة العربية من هيمنة الفكر اللغوي القديم عليها وجعلها مستوعبة للتحوّلات الجذرية والعميقة، التي شهدتها اللغات الإنسانية في القرن العشرين.

وكان الاتجاه الوظيفي العربي في بداية نشأته منذ 1978، قد احتفى بدرس مجموعة من القضايا المتعلقة بالمعجم، والاشتقاق، والوظائف المرتبطة أساساً ببنية الجمل وأنماطها. وبالتالي، يكون بذلك قد خرج هذا المنحى من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج. وكانت أول ثمرة من ثماره؛ نحو الطبقات القالبية، الذي جاء به (أحمد المتوكل) سنة 2003 من خلال أطروحة مفادها: "أنّ الخطابات، مهما اختلفت أنماطها فهي تتقاطع مع بعضها البعض في بنية واحدة وثابتة، هي بنية الخطاب النموذجية، وهي مكوّنة من ثلاثة مستويات:

- مستوى بلاغي.

- مستوى تمثيلي.

- مستوى علاقي.²

بهذه الخطوة الجديدة، فإنّ الثقافة العربية أسهمت بشكل واضح في إثراء الجهاز الواسف للنظرية الوظيفية من خلال نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع (المتوكل 2011)، وهو "نموذج قد طوّر من خلال "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية"، حيث اضطلع بدراسة العمليات التي تحدث أثناء عملية التّواصل، بصرف النظر عمّا إذا كان هذا التّواصل مباشراً أو متوسطاً³، أو اعتمد اللغة، أو توسّل قناة تواصلية أخرى، وغيرها. والمقصود بالخطاب الموسّط؛ هو "خطاب ناتج عن تواصل بين ذاتين عن طريق ذات ثالثة، تقوم بنقل خطاب من الذات المنتجة إلى الذات المتلقية عبر لغتين مختلفتين أو داخل نفس اللغة، عبر نفس النسق التّواصلية، أو من نسق تواصلية، إلى نسق تواصلية آخر".

وتعدّدت الإسهامات في سبيل تعميق أنماط المنحى الوظيفي، أهمّها:

- التوسّع في بعض الجزئيات، على غرار ما قام به عز الدين البوشيخي، الذي أضاف إلى ذلك مفاهيم جديدة، مثل مفهوم القدرة التخيلية لمجموع القدرات التّواصلية، والتي عرضها نموذج

¹ ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، بغداد، العراق، د.ط، د.ت، ص128.

² ينظر: حاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص 331 - 333.

³ أحمد المتوكل، الخطاب الموسط، مقارنة وظيفية موحدة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011، ص86.

مستعمل اللغة الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، ما جاء به يحيى بعيطيش، مقسماً قالب التخيلي إلى ستة قوالب فرعية (الشعر، الرواية، القصة، المسرحية، المقامة، المقالة) وقوالبات تحتها، يتكفل كل منها برصد جزئية من الجزئيات¹.

وبهذا، يكون قد دخل اللسانيون العرب المنتمون إلى هذا المنحى إلى مرحلة جديدة، طبعها الإنتاجية، لأنهم أدركوا أن " المطلوب اليوم من الكتابة اللسانية العربية المساهمة في التنظير اللساني العام؛ أي الانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج الذي يساهم في إغناء البحث اللساني العالمي، وليس العربي فحسب".²

¹ ينظر: يحيى بعيطيش، في نظرية وظيفية للنحو العربي، ص385.

² المتوكل، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في الأسس والمصادر، ص283.

المبحث الثالث: اللسانيات الوظيفية في الدراسات اللغوية العربية الحديثة.

إنّ انتقال المنحى الوظيفي الغربي إلى الثقافة العربية كان بشكل سريع، وذلك لانفتاح العرب على ثقافة الغرب، بحكم اقتناعهم أنّ مقارنة الظاهرة اللغوية لا بدّ أن يتجاوز المقاربة التقليدية، حتّى تستفيد من الثورة اللسانية العالمية، فسارعت الدول العربية إلى احتضان هذا النهج الجديد، القائم على أنقاض الفكر البنيوي الذي سيطر على الفكر اللغوي العربي، وكانت المغرب جسر العبور للفكر الوظيفي إلى العديد من الأمصار العربية، ومن بينها الجزائر.

أولاً: وظيفية التراث اللغوي في كتابات المتوكل:

إنّ إقامة حوار مثمر بين الفكر اللغوي القديم والفكري الحديث بات ضروريا على أساس القرض والاقتراض، رغم التباين الجوهرى بين الفكرين. إلا أن ذلك لا ينفى وجود نقاط تقاطع والتقاء بين الفكرين، ومثابرة الفكر اللغوي العربي للتراث الإنساني عامة، يسنح له الفرصة دراسته وفق ما أنتجته أحدث النظريات اللسانية الحديثة، مع احترام خصوصياته، ومراعاة خلفياته وأبعاده الفكرية. فالتنقيب في تراثنا اللغوي، أسفر عن وجود نظرات عميقة للغة في العديد من المسائل اللغوية التي كشف عنها النقاب العديد من الباحثين، على غرار فكرة "التقطيع" التي جاء بها "مارتيني". فقد سبق إليها "الأمدي"، حيث يتحدث عن الألفاظ الدالة: أمّا حقيقته (أي اللفظ الدال) فهو ما دلّ بالوضع على معنى، ولا جزء له يدلّ على شيء أصلا، كلفظ الإنسان. فلفظ "إن" من قولنا (إنسان)، وإن دلّت على الشرطية، فليست إذ ذاك جزءا من لفظ (إنسان) ¹.

وما جاء به مالىنوفسكي وهو يتحدث عن فكرة context of situation، لم يكن يعلم أنّه مسبق إلى هذا المفهوم بألف سنة، فهو مسجل في كتب تحت اصطلاح "المقام"، إلا أنّها لم تجد طريقها إلى الدعاية على المستوى العالمي، مثل ما وجده (مارتيني) أو (مالينوفسكي). أمّا في الدراسات الوظيفية، فإننا نسجل الكثير من الآراء والمصطلحات المتفرقة والمتنوعة من إنتاج العديد من اللغويين العرب من أمثال الخليل وسيبويه والفراء وابن جني والجرجاني والرضي، والتي درست في المنهج الوظيفي الحديث "وما خلفه البلاغيون بعد عبد القاهر والأصوليون من

¹ الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ج1، بيروت، ط1، 1981، ص18.

درس وظيفي لظواهر التركيب، يجب الاستفادة منه أيضا، لأنّ هؤلاء تفوّقوا على النحاة في تحليل معاني التّركيب ودلالاته وأساليبه¹.

فمن المبادئ الوظيفية، وبعض مفاهيمها المبنوثة في ثنايا هذا التّراث الفكري العظيم، في كتب (النحو، والبلاغة، والتفسير، وعلم الأصول...) كانت غايتهم من التدريس والتأليف، هو توصيل وتبليغ أفكار وتوضيح مفاهيم بواسطة اللّغة، وفق بيانات لغوية وضعت أساسا لآداء غرض مقصود، وهذا يعتبر لدى الوظيفيين وظيفة تواصلية، وكلّ ذلك انطلاقا من واقع له خصوصياته. ويعدّ المتوكل ممّن أقرّ بوجود السمات الوظيفية في هذا التراث². ودافع عن هذا الرأي في العديد من مؤلفاته. كما أقرّ جعفر دك الباب أنّ "نظرية الجرجاني يمكن أن تساعد في توضيح وإكمال بعض جوانبه البنيوية الوظيفية في علم اللّغة العام الحديث"³.

ومنهم من اهتمّ بفكرة المعاني الوظيفية، وهذا يعني أنّ "نظرية المعنى وارتباطها بالسياق، لم تكن بعيدة عن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وفقهاء"⁴.

كما تناولوا ظواهر لغوية أخرى، كظواهر التّقييد والتّوكيد والتّخصيص. وهي وظائف تتجلى في بنية مخصوصة. فالتّقييد هو "الوظيفة التي يسعى من وراءها إلى توضيح قصد المتكلم، والكشف عن مراده، وهي كذلك وظيفة تربية الفائدة. وتودّي هذه الوظيفة بواسطة إضافة مكونات إلى نواة الجملة، يطلق عليها مصطلح "المقيّدات". فالمقيّد في الدرس اللّغوي العربي له وظيفتان: الوظيفة الأولى، هي اندراجها ضمن الحمولة الإخبارية التي تكوّن الجملة، والتي تتجاوز النّواة الإسنادية. أمّا الوظيفة الثانية، فهي حملها للمعلومة الجديدة التي يريد المتكلم تبليغها، أمّا التّوكيد فهو "عندهم الوظيفة الواردة في كلّ إخبار يومي به المتكلم إلى تنبيه المخاطب إلى أنّ مضمونه ليس ناتج عن سهو أو نسيان"⁵. ومن هنا، فالتّوكيد وظيفة تتجلى في بنية مخصوصة تعكسها أغراض معيّنة. والأمر نفسه مع "التّخصيص"، حيث يقصد به في الفكر اللّغوي العربي القديم تصحيح أو تعديل معلومة من معلومات المخاطب، يعدّها المتكلم معلومة غير واردة، فهو يعبر

¹ عبد الجبار تومة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص277.

² ينظر: المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص35.

³ جعفر دك الباب، الموجز في شرح "دلائل الإعجاز في علم المعاني"، مطبعة الجليل، دمشق، د.ط، 1999، ص123.

⁴ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص225.

⁵ المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص85.

في هذه الحالة عن شيئين، مصادقته على المعلومة غير الواردة، ومخالفته للمعلومة التي ينكر ورودها.¹

ولا يتوقف المتوكّل عند حدود إثبات معالم الوظيفة في التراث اللغوي العربي، بل تجاوزه إلى مسائل أشمل، كالبحث عن وظيفة اللغة في توجيه الدراسات اللغوية، وتفسير القدرة اللغوية، وتصوّر الكليات اللغوية، مستقرنا كلّ تلك المسائل بإعطاء الدليل.

1- وظيفة اللغة في توجيه الدراسات اللغوية العربية:

يذهب المتوكّل إلى أنّ اللغة وظيفتها الأساسية هي التّواصل، مستدلاً على ذلك بالتّعريف الشهير عند ابن جنّي، الذي يقول فيه: "حدّ اللغة أصوات، يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم".² إذ يرى في قوله "يعبر بها" وعن "أغراضهم" إحالة إلى الوظيفة التّواصلية، والأمر ذاته مع الآمدي في قوله: "كلّ واحد لا يستقلّ بتحصيل معارفه بنفسه وحده دون معين أو مساعد له من نوعه، دعت الحاجة إلى نصب دلائل يتوصّل بها كلّ واحد إلى ما في ضمير الآخر من المعلومات المعيّنة له في تحقيق غرضه. وأخفّ ما يكون من ذلك، ما كان من الأفعال الاختيارية، وأخفّ ما يكون من ذلك ما كان منها، لا يفتقر إلى الآلات والأدوات ولا فيه ضرر الازدحام..." فكلا النّصين يؤكّدان أنّ وظيفة اللغة هي التّواصل، ومن أبرز نتائج هذه البحوث عن وظيفة اللغة، وصفهم التّرباط الوثيق بين بنية اللغة ووظيفتها. فاعتبار التّراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معيّنة، فهذه الدراسات انصبّت كلّها على رصد هذه العلاقة بين كلّ نمط من أنماط التّراكيب، والغرض المتوخّى تحقيقه.³

2- القدرة اللغوية:

يرى المتوكّل بعد استقراء واسع لمختلف النّصوص التراثية، أنّ المعرفة اللغوية عند أغلب اللّغويين العرب تشمل ثلاث معارف: معرفة لسانية، وأخرى لغوية، ومعرفة خطابية، وكلّ واحد تشمل التي تليها. فالمعرفة اللسانية هي معرفة المتكلّم بلغته وتشمل "الوسائل اللفظية المتوفّرة في اللغة المتعلّمة، للدلالة على المقولات والعلائق الدلالية المنظور إليها المتكلم/السامع ... وتقوم

¹ ينظر: المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص 86.

² عثمان بن جنّي، الخصائص، تح عبد الحكيم بن محمد، مصر، المكتبة التوثيقية، د.ط، 12، ص 44.

³ ينظر: علالي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط 1،

1981، ص 30.

في نفس الإنسان قبل تعلمه للغته، مفاهيم الرجل والفرس وغيرهما، ومقولات الاستفهام والنفي والاستثناء ومجموعة من العلاقات، كعلاقة الإسناد مثلا، ويتعلم الإنسان عن طريق تجربته اللغوية الألفاظ والتراكيب التي تستخدمها لغته، للدلالة على هذه المفاهيم والمقولات والعلائق¹.

فإلى جانب امتلاك الإنسان هذه المعرفة اللسانية، فإنه يمتلك معارف أخرى، وهي المعرفة اللغوية المتمثلة في امتلاك المتكلم/ السامع للأوضاع المتعارف عليها في عشيرته اللغوية؛ أي تلك القواعد التي تكون نسق لغته، وهذه القواعد هي التي تربط بين الخصائص البنيوية للغة والخصائص الوظيفية². وحين يصبح الإنسان قادرا على إنتاج خطاب متماسك ومنسّق، وفق ما يقتضيه المقام، فيكون بذلك قد امتلك معرفة خطابية. وهي بذلك عند علماء اللغة العربية تتجاوز القدرة اللغوية أو المعرفة بنظام اللغة إلى قدرة أوسع تتقاطع مع ما يذهب إليه الوظيفيون، وهي القدرة التواصلية، والتي تشمل القدرة اللغوية مضاف إليها القدة على تحقيق أغراض تواصلية عن طريق اللغة.

وبالتالي، يمكننا عدّ الدرس اللغوي القديم لسانيات خاصّة، لاشتغاله على لغة نوعية، وهي اللغة العربية. لذلك يركّز المتوكّل على تلك المبادئ الموجودة فيها، والتي تسعى النظريات اللسانية الحديثة إلى تحقيقها، على غرار نظرية النحو الوظيفي.

3-الكليات اللغوية: لم يتطرق اللغويون القدامى كثيرا إلى مفهوم الكليات اللغوية، وإنّما يستشف من بعض النصوص الأصولية والبلاغية. فقد ورد على لسان أحد المفكرين، وهو صاحب "الموافقات" قول، مفاده أنّ "الدلالة دالتان: دلالة أصلية، ودلالة على اعتبار أنّ الدلالة الأولى دلالة مطلقة، وتتقاسمها جميع اللغات. وأنّ الدلالة الثانية دلالة خاصّة بلغة بعينها"³.

ويقول الإمام الشاطبي في هذا الصدد: "لغة العربية من حيث ألفاظ، وهي دالة على معاني نظران، أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة، دالة على معاني مطلقة، وهي الدلالة الأصلية⁴.

¹ أحمد المتوكّل، اللسانيات الوظيفية، ص86.

² ينظر: نفسه، ص87.

³ نفسه، ص88.

⁴ ينظر: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مطبعة المكتبة التجارية، ح2، مصر، د. ط، د. ت، ص67.

والثانية، من جهة كونها ألفاظاً مقيدة دالة على معاني مقيدة خادمة، وهي الدلالة التابعة. فالجهة الأولى، هي التي يشترك فيها جميع الألسنة، وإليها ينتهي مقاصد المتكلمين، ولا تختص بأمة دون الأخرى. فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل لسان الإخبار عن زيد بالقيام تأتى له ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة، يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين ممن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم. ويتأتى في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها".¹

وقد تجاوز المتوكل الأطر الوظيفية العامة في الدرس اللغوي العربي، إلى ضرب نماذج تطبيقية تأييدا لفكرة وظيفية الدرس اللغوي العربي القديم، من خلال ظواهر التقييد والتوكيد والتخصيص، وخروج أسلوب من معنى لاصق به إلى معنى آخر من خلال المقام، كما هو الحال مع السكّاي، ويقابله في الدرس اللساني الحديث أفعال الكلام، والقوة الإنجازية ودراستهم ظاهرة الإحالة، بالنظر إلى العلاقة التي تربط اللفظ بما يحيل عليه. يقول "محمد الخضري": "العموم من عوارض الألفاظ من جهة وضعها للدلالة على المعاني. فالعام هو اللفظ الموضوع لاستغراق أفراد ما يصلح له".² أما المطلق فهو "ما دلّ على فرد من أفراد شائعة بدون قيد مستقلّ لفظاً، نحو قوله تعالى "رقبة مؤمنة"³.

وقد اعتمد المتوكل على الإحالة، كون المعيار المعتمد في التمييز بين هذين المفهومين معيار تداولي. حيث أنّ العبارة المقيدة، هي العبارة المحيلة على شخص أو شيء، يعرفه المخاطب⁴. فمن خلال هذه الرؤى، نستنتج أنّ الدرس اللغوي العربي درس وظيفي. فالنظر إليه اليوم يتجاوز رؤية الإسقاط أو التقويم، بل رؤية تسهم في إثراء النظريات الحديثة، والاستفادة منها.

¹ ينظر: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ص 68.

² محمد الخضري، أصول الفقه، دار الحديث، مصر، د.ط، 2002، ص 147.

³ سورة النساء، الآية 92.

⁴ ينظر: محمد الخضري، أصول الفقه، ص 190.

ثانيا: ملامح اللسانيات الوظيفية في التراث اللغوي العربي:

إنّ مبدأ التجانس، يوحي بأنّ المنحى الوظيفي العربي أزال الحجب والفواصل بين مختلف العلوم، ليراهما وحدة متماسكة تشكّل نظاماً موحدًا. لذلك احتكم اللغويون إلى التراث اللغوي العربي القديم، حيث وضعوا الحافز على أرباب البلاغة ومنجزاتهم، وبالضبط مع "الجرجاني"، الذي بنى درسه البلاغي على كتب التفسير والأدب والنحو، ولا سيّما كتاب "سيبويه". وهذا إن دلّ على شيء، إنّما يدلّ على تعامله مع إرث سابقه في مختلف العلوم.

وبغض النظر عمّا طرحه فكرة التجانس من إشكاليات نظرية ومنهجية، إلّا أنّ الوظيفيين العرب أكّدوا أنّ قراءتهم للتراث اللغوي مباينة لمختلف قراءاتهم الأخرى، وخاصة تلك التي جعلت من تأصيل المنجز اللساني في التراث غاية ومبتغى، لتقع في شرك الإسقاط، أو تلاقي مبدأ القطيعة الفكرية، الذي يقرّ أنّ المعرفة العلمية معرفة ضدّ، بمعنى أنّ المعرفة لا تبنى من عدم بل هي نتيجة تراكم معرفي، وبالتالي تتأسس معرفيا بانفصالها عن الماضي، وبالتالي حاول الوظيفيون استثمار التراث اللغوي العربي وفق منهجية استقصائية، بغية إثبات علاقة اللسانيات الحديثة بالفكر اللغوي القديم. وبالتالي، اعتبار التراث "تاريخ ومرجع يحتكم إليه حين الحجاج لورود مقارنة الظواهر اللغوية عربية معينة، ومصدر يمنح منه عند الاحتياج إلى مفاهيم أو تحليلات مناسبة يمكن أن تغني المقاربة الوظيفية".¹ ووفقا لهذه الرؤية، فالتراث العربي "كيان يحفل بأعمال قيّمة تضعه في مصاف الفكر العالمي، وتجعل منه معينا يستلهم منه الباحثون ما يساعدهم في علاج إشكالات لسانية متنوّعة، وإقامة نظريات وتحاليل جديدة تفيد برصد الظواهر اللغوية وتفسيرها".² فيذهب بذلك الوظيفيون إلى الاستفادة منه، دون إلغاء أو إقصاء. فهو أثر باق على صروف الدهر، فلا سبيل إلى إلغائه.

¹ أحمد المتوكل، مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، المقدمة.

² نفسه، ص25.

1- ملامح الوظيفية عند النحاة:

تتضافر جهود مختلف العلوم العربية في سبيل الحفاظ على اللغة العربية، التي بها نزل القرآن الكريم، ليصبح بعد ذلك وسيلة فهم يستعين بها في تحديد المقاصد. يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منهما هو النّحو، إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة. فيعرف الفعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الفائدة." ¹ ويقول الجرجاني: "الفائدة فيه الوصول إلى المتكلّم بكلام العرب على الحقيقة، صواباً غير مبدّل ولا مغير، وتقديم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدّين والدّنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النّبي صلّى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا نفهم معانيها على صحّة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب." ²

والسؤال المطروح هنا، هل استحضر النحاة المعنى في قواعدهم؟

إنّ مختلف التعريفات التي جاءت على لسان أغلب النحاة العرب ك ابن جني، وابن السراج، وغيرهما، يدرك أنّ النّحو يتضمّن جملة من القواعد التي توصل إلى التّكلم بكلام العرب، في تصرّفه من إعراب غيره، من التثنية والجمع والتّكسير والإضافة والنّسب والتّركيب، ليلحق من ليس أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها، كما تبرز طريقة الكلام وتعلمها، ويتزود بذلك المتكلّم شروط الكفاية اللّغوية التي تقدّره على التّكلّم باللّغة. وبالتالي، فهو علم بكيفية، والعلم بهذه الكيفية لا يمكن حصره في الدّوال أو الأشكال، بل لا بدّ أن يجمع معها المضامين والمدلولات. في هذا المستوى تشمل المعنى المعجمي، والمعنى الوظيفي الذي تكتسيه الكلمة بموقعها في

¹ عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ضبط محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط، 2006، ص 565.

² عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط 5، 1976، ص 95.

الجملة بمساعدة مجموعة من القرائن الموجودة في العبارة التي ترد فيها الكلمة، والمعنى الدلالي الذي يحتاج للوصول له مجموعة قرائن مقالية ومقامية.¹

وعلى ذكر المعاني الوظيفية الموجودة على مستوى القاعدة والتقييد، فما الفرق بينهما؟

هناك العديد من المؤلفات النحوية التي تكتفي بذكر القاعدة، والمؤلفات التي تجمع بين القاعدة والتقييد. فالقاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها، والمرشد إلى كيفية توظيفها، ومن هذا المفهوم لا يتيسر ولا تسهل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها، ذلك أنها تسري في جسم اللغة، ولا تفتك عنها.²

أما التقييد، فيعرف على أنه من وسائل إنتاج القاعدة... إن التقييد هو الجانب النظري في الموروث النحوي من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه، ويكون مناط الاجتهاد".³ من خلال هذا التعريف، يمكن القول أن هذه المؤلفات النحوية الأصلية التي جمعت بين القاعدة والتقييد ككتاب سيبويه والأصول لابن السراج، والمقتضب للمبرّد. يتحدث عن عبد القادر المهيري عن كتاب سيبويه "إن المؤلف يتردد بين ما نسميه التقييد والوصف. فهو تارة يدخل الباب من القاعدة؛ أي من الحكم العام الذي يشمل كل مسائل الباب أو جلّها، وتارة يقف موقف الواصف، لا يبادر إلى التقنين إلا بعد استقراء ثنات الاستعمالات"⁴ أما المؤلفات الحديثة التي جاءت على يد متأخري النحو، رغم قيمتها العلمية والتعليمية، فإنها تركّز على ذكر القاعدة دون غيرها على النحو المشروح، والمؤلفات التعليمية على غرار مؤلفات ابن هشام، والقطر، والأوضح، وغيرهم...

1- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، العلاقة بين المعنى والإعراب، مقال في جامعة الطائف

www.mihamedrabiaa.com

² حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2002، ص39.

³ محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، العلاقة بين المعنى والإعراب، www.mohamedrabeea.com

⁴ عبد القادر المهيري، كتاب سيبويه بين التقييد والوصف، حوليات الجامعة التونسية، عدد11، تونس، 1974، ص125.

ولقد كان تركيز أغلب النحويين على كتاب سيبويه، لكونه يشمل على مباحث مختلفة متنوعة، تتوزع على التركيب والأصوات والصرف والدلالة، مقحما بعضها في بعض. كما يمكن القول، أن الكتاب جمع بين مختلف "أصول النحو" كأقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد ومختلف المواضع الوظيفية. لذلك، فمن الطبيعي أن نجد فيه مختلف المعاني الوظيفية والمعجمية والدلالية. ويذكر الشاطبي في هذا المقام "أن سيبويه، وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني".¹

ومن هنا، نتضح الرؤية في كون المعاني المختلفة لا تذكر في القاعدة، بل معها. فمن رام معرفة مدى ربط النحاة العرب بين الوظيفة والبنية ألا يبحث عنها في القواعد النهائية، بل يستوجب النظر في مختلف المدونات التي تعرض للقاعدة والتقعيد، استحضارا للموقف التواصلية، وتوضيحا للترابط الحاصل بين البنية والوظيفة. وقد نبه (عبد الرحمن الحاج صالح) إلى هذا الأمر حين استحضر المتقدمون من النحاة المقام، دون ربط البنية بالوظيفة، وبالتالي فهم تميزوا عن المتأخرين. ويورد أنهم كانوا يفرقون بين مستويين، حين يقول: "إن سيبويه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم، وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتقطن إليها إلا الأفاذ من النحاة مثل السهيلي والرضي والاستربادي. ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية، نذكر تمييزهم الصّارم في اللغة بين الجانب الوظيفي من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق وسماع، وبين الجانب اللفظي والصوري من جهة أخرى؛ أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته، بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، كون هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى... وقل من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التحليل بين هذين الجانبين من

¹ أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، مطبعة المكتبة التجارية، ج4، دط، دت، ص116.

التحليل. فكلّ منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به، ومبادئ وقوانين لا تمتّ بصلة إلى الجانب الآخر.¹

ويمكن أن نأخذ مثالا من كتاب سيبيويه، حين أورد في باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" أنّ قولنا: (ضرب عبد الله زيدا) فعبد الله يرتفع مهنك ما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به، كما شغلت ذهب به، وانتصب زيد، لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإنّ قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدان عبد الله لا أنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ.²

وما يستنتج من كلّ ذلك أنّ المعالجة الأولى، ركّزت على اللفظ باحثا عن جواز تركيب ما من عدم جوازه. أمّا ما يهمنّا من كلّ ذلك، هو تحقّق الجانب الوظيفي في هذه الدّراسات على قدمها وبغفويتها وتلقائيتها، باحثة عن تحقيق الغاية التبليغية التي استدعى التّقدم المفعول عن الفعل وهكذا. وبالتالي، فقد احتفى النّحاة بالوظيفة نظرا لتأثيرها الواضح على البنية، خاصّة في الجانب التقعيدي، وذلك بالرجوع إلى كتب ومؤلفات المتقدّمين منهم.

وما من شكّ أنّ النّحاة المتأخرين أرادوا التّوغل بعمق في النّحو العربي، محاولين فقه جميع أبوابه الدّلالية والوظيفية، لأنّ "الأوجه النّحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها. وإنّ جواز أكثر من وجه تعبير، ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وإنما لكلّ وجه دلالته، فاذا أردت معنى ما، لزمك أن تستعمل التّعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحدا، إلّا إذا كان ذلك لغة، نحو قولك: (ما محمد حاضرا) و(محمد حاضر) الأولى، لغة حجازية، والثانية، تميمية. ولا يترتب هنا اختلاف في المعنى. وفيما عدا ذلك، لا بدّ أن يكون لكلّ تعبير معنى، إذ كلّ عدول من تعبير إلى تعبير، لا بدّ أن يصحبه عدول

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص292.

² سيبيويه عمرو بن عثمان، الكتاب، اميل بديع يعقوب، دار الكتاب العلمية، م1، لبنان، ط1، 1999، ص34.

من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة، إنّما هي صور لأوجه معنوية متعددة¹. والمقصود هنا عدم الاكتفاء بذكر القاعدة، بما يجوز وما لا يجوز. إنّما ضرورة البحث، واستقصاء الفروقات التعبيرية التي تجوّزها القاعدة نفسها، إذ أنّ هذه الفروقات لا يمكن إدراكها إلاّ إذا استحضّر المقام أو السّياق الذي ورد فيه لأوّل مرّة، وهذا مبدأ من مبادئ التوجّه الوظيفي "لأنّ الوظيفة التّواصلية تحدّد بنية اللّغة، كما أنّ كلّ أداة من الأدوات التي يستعملها البشر تأخذ البنية التي تلاءمها الوظيفة المستعملة من أجلها"². وهذا تأكيد للجهود المبذولة من قبل اللّغويين القدامى، تتمّ عن شمولية في الرؤية، وإبراز لوظيفة ابنحو الذي قدّمه لنا.

ولعلّ كلّ الجهود انصبت حول كتاب سيبويه، الذي تربّع على عرش النّحو في زمانه، وفي الأزمنة التي أعقبته. ويمكننا استقراء هذه المعالم الوظيفية عند سيبويه:

1-1 - وظيفية كتاب سيبويه:

لقد تضمّن الكتاب بين طيّاته العديد من المعاني الوظيفية من خلال مقبولية الكلام ودرجاته "مستقيم حسن، ومحال ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"³. إذ تعكس هذه الصفات صور التّأليف الجائزة، الدّلالية والتّداولية، فكّلما كان الكلام سليما من التناقضات، موافقا للواقع لا مخالفا له. يقول السيرافي أنّ سيبويه إنّما خصّ (حملت الجبل) (وشربت ماء البحر) بالكذب، لأنّ ظاهرهما يدلّ على كذب قائلهما قبل التصفّح والبحث، وإلاّ فكلّ كلام تكلم، وكان مخبره على خلاف ما يوحيه الظّاهر فهو كذب، علم أو لم يعلم، كقول القائل (لقيت زيدا اليوم) و(إشتريت ثوبا) إذا لم يكن الأمر على ما قال فهو مستقيم كذب"⁴.

¹ فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ج1، الأردن، ط1، 2000، ص9.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص53.

³ سيبويه، عمر بن عثمان، الكتاب، ج1، ص25.

⁴ أبو الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص178.

ويطلق عليه الباحثون المعاصرون اليوم تسمية اللحن التداولي، لأنّ فيه "تتخزم شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية".¹ فكّما كان الكلام محافظاً على "محدّدات العلاقة الإسنادية للجملة الفعلية، من فعل وفاعل ومفعول، لكنّه على مستوى تركيب يعرف قاعدة نحوية لا تجيز الفصل بين (قد) والفعل، وهو ما عبّر عنه سيبويه، بأنّ تضع اللفظ في غير موضعه". ويقول السيرافي أيضاً في هذه الحالة: "أنّ المستقيم من طريق النحو وهو مكان على القصد سالماً من اللحن، فإذا قال (قد زيد رأيت) فهو سالم من اللحن، فكان مستقيماً من هذه الجهة، وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فكان قبيحاً من هذه الجهة".² وتبين من هذا، أنّ الكلام المستقيم، ما كان سليماً من الناحية التأليفية، وعدم وجود تناقضات بين ألفاظ الكلام، وهو إقرار من لدنّ (سيبويه) بتبعية البنية للوظيفة، لأنّه يرى أنّ الكلام إذا كان مستحيل التّحقق في الواقع، فإنّه لا معنى لوصفه بالنحوية. فالمعنى مشروط وسابق على التّأليف، والواقع سابق ومشروط للحكم على عبارة ما بالحسن. ولذلك، فكلّ تأليف تعكسه جوانب دلالية وتداولية.

ومن أهمّ عوامل تجريد المعنى الوظيفي "السياق الإبلاغي للكلام"، فلا جدوى من تعديله إلّا في إطاره. فيقول سيبويه "وقد تقول هو عبد الله، وأنا عبد الله، فاحراً أو موعداً، أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني. ثمّ يفسّر الحالة التي كان يعلمه عليها، أو تبّلغه. فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً: وهو عبد الله شجاعاً بطلاً وتقول: إني عبد الله، مصغراً نفسه لربّه، ثمّ تفسّر حال العبيد فتقول: "أكلاً كما تأكل العبيد..."³

ففي هذا الحالة، يلتقي نظر سيبويه للسياق والمقام مع أحدث النظريات اللغوية، وفي تحليله للخطاب يركّز على فهم المخاطب والسياق الخارجي للكلام، وهما عنده في كثير من الأحيان أهمّ من التراكيب والألفاظ بذاتها. فقد يستغني عن مثل هذه البنيات، ويستعاض عنها بالسياق والموقف

¹ ادريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص281.

² أبو الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص187.

³ سيبويه الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ج2، بيروت، ط1، ص80.

الاستعمالي للكلام، فمن اقتفى أثر سيبويه، فقد تناول قواعد اللغة تناولا وظيفيا، فهم ينظرون في تحليل بناها وتفسيرها إلى ملابسات الخطاب وحالة المخاطب والمخاطب، وظروف القول ودواعيه فلم يعزلوا قواعد الشّكل الإعرابي للبنى اللغوية عن وظائفها الاتصالية، ومعانيها المقصودة، وأول هؤلاء سيبويه ذاته، إذ يقول **عبد الرّاجحي**: "بل إنّ سيبويه وكتابه هو المسؤول الأوّل عن المنهج كأن يعالج العامل في إطار (قواعد الكلام) أو ما نسميه الآن (قواعد الخطاب)، التي تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامي، من نية المتكلم وقصده وهيئة الخطاب ومعرفته وظروفه ثمّ هيئة الحال التي يجري فيها الحدث، وضع يدك في معظم أبواب النّحو عند الرّجل، تخرج لك ما تشاء من هذا الذي تزعمه لك".¹

ومن الأبواب التي ركّز فيها على المعنى الوظيفي الذي تعكسه التراكيب وتأتي لخدمته، ويقرّ بها عبد الرّاجحي، متحدّثا عن تحيّر بعض اللّغويين العرب القدامى والمعاصرين لمدارس لسانية، ويبين المنهج المرتضى: "والمنهج الذي ترتضيه، هو الذي يقع في الناحية الأخرى، وهو الذي أصله، وظلّ يوجّه الفكر النّحوي وفي تاريخه الطويل. المعنى هو الأصل في اللّغة، وليس للنّحو غاية إلّا الوصول إلى المعنى، وكلّ فصيلة من فصائل النّحو، وكلّ تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنّما هو معاني تتقمّص مباني. ومن ثمّ، فإنّ التّحليل يردّ المبني إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تاليا له، فالمبتدأ أو الخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنّما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين".²

وفي باب الحذف، يرى سيبويه أنّه لا يجوز إلّا إذا دلّت على المحذوف قرينة في السياق³ ومن نماذج ذلك في باب ما يضمّر فيه الفعل "وذلك إذا رأيت متوجّها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت "مكة وربّ الكعبة حيث زكنت" * أنّه يريد مكة، كأنتك قلت: يريد مكة والله... أو رأيت رجلا يسدّد سهما قبل القرطاس... فقلت: "القرطاس والله، أن يصيب القرطاس...". فيراها سيبويه تعبيرا عن وظائف كلامية معروفة، لا يغفل في تحليلها عن السياق الذي قبلت فيه، والجوّ الاجتماعي والنفسي الذي رافق ولادتها.

¹ عبد الرّاجحي، النظريات اللّغوية المعاصرة وموقفها من اللّغة العربية، مجلة تمام حسان رائدا لغويا، مصر، ط1، 2002، ص252.

² نهاد الموسى، نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، بيروت، 1980، ص88.

³ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص173.

*زكنت: أيقنت.

أمّا في باب الرتبة، فالعرب عموماً تبني كلامها وترتبه وفق ما تملّيه دواعيه، وما يؤدّيه من وظائف، فلا تقدم ولا تؤخر إلاّ بقصد تواصلٍ، وكلّ تقديم أو تأخير يؤدي إلى تغيير في المعنى، ويختلف التركيب باختلاف الوظائف، فنجدهم يقدّمون للعناية والإبراز، وللتخصيص والحصص. قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كأنهم يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم، ولم يذكر في ذلك مثالا. وقال النحويون: إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أعراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثّل من يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيغيث ويفسد... فاذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنّه يقدّم ذكر الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيد...¹. فيتبيّن من خلال القول أنّ العرب تبني كلامها بناء تملّيه مقاصد الكلام، في أشكال الرتب، عنده تتوقّف على دلالاتها الوظيفية.

2-1 - المنحى الوظيفي عند ابن جني: (ت 392 هـ)

يقرّ ابن جني هو الآخر بمبدأ تبعية البنية للوظيفة، فألفاظها وتركيبها تأتي لخدمة وظيفة التواصل، وآداء المعاني، إذ يقول: "فكأنّ العرب، إنّما تحلي بألفاظها وتدبّجها وتشبّثها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها"². فالكلام عند العرب له قصد وراء تأليفه، ويعرض في هذا الإطار (ابن جني) نموذج يتعلّق بتغيير بنية الجملة من خلال تغيير رتبة المفعول، ويؤكد على وظيفته، والدلالات الوظيفية والنفسية التي يتوخاها العرب من كلّ هذا. فيقول: "إنّ أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفعل، كضرب زيد عمر. فإنّ عناهم ذكر المفعول قدّمه على الفاعل، فقالوا ضرب عمر زيدا، فإنّ ازدادت عنايتهم به قدّمه على الفعل الناصبة، فقالوا عمرا ضرب زيد. فإذا تظاهرت العناية به عقوده على أنّه ربّ الجملة، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة فقالوا: عمر ضرب زيد، فحذف ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به في صورة الفضلة، وتحاميا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثمّ أنّهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوّه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل

¹ الجرجاني، الدلائل، ص 149.

² ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 220.

مظهرا أو مضمرا فقالوا: ضُربَ عمر...¹. وما يستخلص من هذا القول، أنّ العرب كانت تخضع بنية الكلام للوظيفة المرادة منه. ولا شك أنّ الوظيفة الأساسية هي التبليغية التواصلية كما أكد (ابن جني) أنّ الإعراب تابع للمعنى، ودعا إلى النظر إلى المعنى على أنّه هو المقصود، وأنّ النحو ليس هو الإعراب وحده، ويقول متحدّثا عمّا يميّز به كتابه "الخصائص": "ليس غرضنا فيه الرّفْع والنّصب والجر والجزم، لأنّ هذا الأمر قد فرغ منه، في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع والمبادئ"².

فأغلب النحويين العرب يجمعون على أن الغرض الأساسي من تأليف الكلام، والاهتمام بالبنية، إنما يأتي لتحقيق أغراض تواصلية، بها تتحقق الفائدة من الكلام، ومن دونه تنعدم ولم يعد للتأليف بذلك أي أهمية أو غاية أو فائدة.

3-1 - المنحى الوظيفي عند عبد القاهر الجرجاني:

عالج الجرجاني العديد من الظواهر اللغوية معالجة وظيفية، وأثبت من خلالها علاقة البنية بالوظيفة، وقد سمّى هذا بالوجوه والفروق، لأنّ المتكلم يختار وجوه وأشكال التراكيب التي تخدم الأغراض التي ينشدها بحسب المقام. وقد قصد الجرجاني بالوجوه والفروق، القيم الخلافية أو فكرة المقابلة بين المبنى والمبنى، والمعنى والمعنى. وعلى هذا الأساس، عالج الجرجاني مثل هذه الظواهر اللغوية كقضايا التعريف والتّكثير، والتّقديم والتّأخير، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، مؤكّدا أنّ التعبير بكلّ نمط شكلي معيّن يعتبر تعبيراً عن المعنى الوظيفي لهذا النمط.³ يقول الجرجاني: "لا تعلم شيئاً تبغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد متطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، والمنطلق زيد، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن

¹ ابن جني، الخصائص، ج1، ص290.

² نفسه، ص32.

³ ينظر: مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الغانجي، القاهرة، 1977، ص95.

خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج... ثم ينفرد كل واحد منهما بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كل من ذلك في خاص معناه... ويتصرّف في التعريف والتكثير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار. فيضع كلاً من ذلك في مكانه ويستعمله على الصحة، وما ينبغي له".¹

ومن بين هذه الظواهر اللغوية:

1-3-1- حذف المفعول به: وقد ضرب الجرجاني لنا مثلاً في قوله تعالى: "وأنّه هو أضحكَ وأبكى وأنّه هو أماتَ وأحيا" النجم 43-44 والمقصود هنا أنّ الله تعالى هو المحيي والمميت، فإنّ الفعل لا يتعدّى هناك، لأنّ تعديته ينقص الغرض. فذلك، فإنّ إثبات المعنى في نفسه فعلاً للشيء². فلم يذكر المفعول لقصد تأدية وظيفة تخصيص الفاعل بالفعل وحد، فلا يكون الإحياء والإماتة، إلّا من الله عز وجل، فذلك أسقط المفعول لتوفّر العناية على إثبات الفعل لفاعله. ولنا العديد من النماذج التي تثبت ذلك. ومن ذلك، قوله تعالى: "ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونِه امرأتانِ تَدُودَانِ قال ما خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ" القصص 23-24، فحذف المفعول في هذه الآية في أربعة مواضع، بعد الأفعال: يسقون، تدودان، نسقي سقى، لأنّ لا يهمّ المتلقّي المفعول، أي المعنى بالسقي أو الذود، بل يهمّه الذي قام بهما موسى عليه السّلام، والمرأتان. فحذف المفعول به هنا، لدلالة وظيفية لن تكون بوجوده.

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص127.

² ينظر: نفسه، ص185.

1-3-2- التقديم والتأخير:

اهتمّ الجرجاني بهذه الظاهرة، لكونها تؤدي وظائف متعدّدة بحسب المقال الذي ترد فيه. ومن النماذج التي قدّمها، في قوله تعالى: "والذين هم بربهم لا يشركون" المؤمنون 59، إذ تقدّم المسند إليه بوجود النفي، ليؤدي وظيفة التوكيد والقوة. قال عبد القاهر الجرجاني: "وقد يقدّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي، إنّ ولي حرف النفي كقولك: ما أنا قلت هذا، أي لم أقله مع أنّه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلّا في شيء ثبت أنّه معقول، وأنت تريد نفيه كونك قائلاً له".¹

ويقصد الجرجاني بالخبر الفعلي فعل الفاعل، ويسمّيه النّحاة أو يطلق لفظ الخبر على المسند في الجملتين الفعلية وغير الفعلية.²

وقد يتمّ تقديم المسند إليه بوجود الاستفهام، الذي له وظائف متعدّدة بالإضافة إلى معنى الاستفهام. ومن بين هذه المعاني التقرير. يقول الجرجاني في هذا الموضع: "واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في الهمزة (وهي للاستفهام) قائم فيها، فإذا هي كانت للتقرير فإذا قلت: أأنت فعلت ذلك؟ كان غرضك أن تقرّره بأنّه الفاعل".³

ومن الظواهر اللغوية الأخرى التي حظيت باهتمام الجرجاني، تتكير الخبر. إذ يؤدي معنى وظيفيا هاماً، فهو يختصّ بها تركيب دون غيره، ومما يحقّقه تعريفه، إثبات فعل قد علم السامع أنّه كان، لكن لم يحدّد ممّن كان، فيفيده التعريف بفعله. فيقول هنا "... أعلم أنّك إذا قلت زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو فأنت تفيد ذلك ابتداء. وإذا قلت زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان، إمّا من زيد وإمّا من

¹ الخطيب القزوين، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، ص63.

² ينظر: عبد الجبار توأمة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص297.

³ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص152.

عمرو فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره¹. ف (ال) هنا في الخبر، تأخذ معنى الجنس لغرض المبالغة. وتتعدد الدلالات الوظيفية للبنىات اللغوية وتفرق وتزداد دقتها، حسب ما يفرزه الجانب التداولي للغة.

كما يؤدي أسلوب القصر وظيفة نحوية متميزة، فقد حظي هو الآخر باهتمام الجرجاني، في تفرقه بين العبارتين: زيد المنطلق والمنطلق زيد، إذ يرى الثانية أعم بخلاف الأولى التي تنحصر فيها الانطلاقة على زيد، على الرغم أن كليهما يؤدي وظيفة القصر². وفي القصر بتوظيف (إنما) (ما وإلا)، فهاتان الصيغتان يرى فيهما النحاة صفة التكافؤ بينهما. يرى فيها (الجرجاني) وجوه اختلاف من حيث مكوّن (إنما) تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، متحجّجا بقوله تعالى: "إنما أنت مُنذر من يخشاها"³. بينما (ما وإلا) يأتيان في خبر ينكره المخاطب ويشكّ فيه، كأن تقول: ما أنت إلا مخطئ.

وما اهتمام الجرجاني بهذه الظواهر اللغوية إلا لغرض تحقيق الكفاية النفسية في إنتاج الكلام وفي فهمه. لذلك سعى إلى التركيز على الواقع النفسي لناظم الكلام سواء قبل إنتاجه أو بعده، فلا يكون الكلام عنده واقعا حتى تنتظم معانيه في نفس صاحبه يقول: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبّه على حسب ترتيب المعاني في النفس"⁴.

ويربط الجرجاني تحقيق الواقعة النفسية بمقامات الكلام، وحالات الخطاب وأغراضه، فنجدّه يصوّر لنا التشبيه محققا للكفاية النفسية. يقول: "إعلم أن ممّا اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت، هي باختصار في معرضه ونقلت عن صورها الأصلية إلى

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص136.

² ينظر: نفسه: ص328.

³ النازعات، الآية 45.

⁴ نفسه، ص102.

صورته كساها أبهته¹. فنجد الجرجاني يوجّه جمّ اهتماماته إلى الجانب النفسي للمتلقي، مهما كان الغرض المنشود والغاية من الكلام، لأنّه لا فائدة من كلام لا تتحقّق فيه الوظيفة التّواصلية، لذلك يقول عنه بعض النّقّاد: "فلا نكاد نجد في تراثنا العربي من يُعنى بجانب الصّيّاعة إلّا عبد القاهر الجرجاني، الذي اقترح للصّيّاعة أربعة مراحل هي: النّظم والبناء والترتيب والتّعليق، وإذا كان عبد القاهر قد استمدّ هذا الإطار الفكري من مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي، فلقد كان سابقا بعدّه قرون للدراسات اللّغوية الحديثة التي تتناول إنتاج النّص اللّغوي"². لذلك عدّت نظرية النظم نظرية أساسية في الاتجاه الوظيفي، إذ توضّح وتكمّل النظرية البنيوية الوظيفية الحديثة.

2- الوظيفية عند البلاغيين:

كان الهدف الأساس عند العرب هو الاحتراز عن الخطأ. ولا تتحقّق هذه الوظيفة بصورة كلّية وفي لحظة واحدة، ولكنّها تتحقّق من خلال وظائف مكوّنات هذا العلم. فيكون الاحتراز في استعمال الكلام بحسب ما يقتضيه التصرّف فيها بالقياس. فإذا تمّ هذا الاحتراز، يكون في تركيب الكلام بعضه إلى بعض بمقاييس مستتبطة من كلام العرب، وذلك لتأدية المعنى النّحوي الأصلي؛ أي المعاني الوظيفية الأساسية، وذلك بالاحتراز من الخطأ في مطابقتها لمقتضى الحياة، حتى يكون الكلام مطابقا لما يقتضيه حال إنتاجه³.

هذا هو المبدأ الأساسي عند علماء البلاغة العربية، لذلك كان كلامهم وظيفيا يخضع لهذه القواعد. وأبرز من مثّلهم على غرار من سبق ورأى هذا الميدان، عبد القاهر الجرجاني، وإن لم يقتصر مجال إبداعه على البلاغة فحسب بل كان رائدا من رواد النّحو العربي، مثل ما وضعنا في المحطّة السابقة. فمن أعلام هذا الميدان:

¹ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، د.ط، 2005، ص92.

² تمام حسان، مقدمة كتاب دي بوغرائد، النص والخطاب والإجراء، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص5.

³ أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص07.

2-1- السكاكي: من خلال كتابه الشهير "مفتاح العلوم". لقد ضمّ هذا المؤلف مختلف علوم اللغة التي تعصم اللسان على الزلل، يقول: "وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لابدّ منه، وهي عدّة أنواع متآخدة. فأودعته علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتمّ إلاّ بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النّحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان. وقد قضيت بتوفيق الله منها الوطر، ولما كان تمام علم المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النّظم وباب النثر، ورأيت صاحب النّظم، يفترق إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادها".¹

وبالتالي، فهذا الكتاب يعدّ شاملاً لمختلف علوم اللغة العربية التي تعالجها من جميع الزوايا والمستويات، ممّا يقيها ومستعملها من اللّحن والوقوع في الهفوات والهنات. وقد أدرك أنّ جلّ هذه العلوم متكاملة ومتناسقة، لابدّ من حضورهم والإلمام بهم، لأنّ متلقّي هذه العلوم، لا يتوقّف عند حدوث تحصيلها فحسب، لأنّه يجعل همّه الوصول إلى مستوى أعلى، ينأى به على الوقوع في الخطأ، ويمكنه من معرفة ما يجوز وما لا يجوز، مادام الهمّ الأكبر، هو فهم كلام الله وتلمّس مواطن الإعجاز. وهذا لن يتأتّى إلاّ بالإلمام بكلّ العلوم التي سبق ذكرها في قول "السكاكي".

وإذا كان الجرجاني -كما يقال - إمام البلاغيين، فإنّ السكاكي هو جامع أفكارهم ومنظّم مسائلهم. ولذلك فقد سعى إلى استدراك كلّ شاردة وواردة فلتت من أذهان وأنظار علماء البلاغة العربية، فلذلك جاءت مسأله مرتّبة ومبوّبة بطريقة دقيقة ومحكمة، مستندا في كلّ ذلك إلى العقل في استنتاج قواعده التي استوحاها من الشواهد الشعرية المنتقاة². والهدف من وراء كلّ ذلك، هو إثبات وظيفية الكلام، باعتباره أداة التواصل والتبليغ، حيث لا تتحقّق الفائدة إلاّ به. ويظهر ذلك، من خلال توظيفه لبعض المصطلحات الوظيفية على نحو مصطلح (تأدية)، في تعريفه لعلم

¹ مجدي بن صوف، علم الأدب عند السكاكي، سلسلة لغويات، مسكيلياني للنشر، تونس، 2010، ص 73.

² ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص (ج) من مقدمة المحقق،

النحو "أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلام، لتأدية أصل المعنى"¹. والمقصود بالتأدية هنا، هو الإنجاز.

أمّا في تعريفه لعلم البلاغة: "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّا له اختصاص بوتقة خواص التراكيب حقّها"². لقد ذكر هنا لفظتي "التأدية" و"المتكلم"، ومقصوده هنا الكلام، أو بدلالة لفظ "يفرغ" في قوله: "من المعلوم، أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة لا ينطق به تحاشيا على وصمة اللاّغية، فإذا اندفع في الكلام مخبرا..."³

ومن المنطوق، أن يتحقّق التّواصل بين المتكلمين أو المتخاطبين بالكلام وبالألفاظ متناسقة ومنسجمة. يقول: "أنّ الغرض الأساسي من وضع الكلم هو التركيب، لامتناع وضعها إلاّ الفائدة، وامتناع الفائدة فيها غير مركّبة لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسمّيات لاستلزام الدّور لتوقف إفادتها لها على العلم، بكونها مختصة بها غير مستوية بالنسبة إليها..."⁴. فقد ربط السّكاكي ربطا شرطيا بين تحقّق الفائدة من الكلام وبين التركيب.

ولقد عالج في كتابه هذا، مسألة علاقة البنية بالوظيفة، وقد أقرّ بأسبقية الوظيفة على البنية بقوله: "لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشّكر يبان مقام الشكاية، ومقام التّهنة بين مقام التّرهيب... وكذا مقام الكلام، ابتداء يغيّر مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال وغير مقام البناء على الإنكار... ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى آخر"⁵. والمقصود بالأسبقية في هذا القول، التأثير والتّحديد في عناصر البنية، إذ تتركّب بناء على ما يتطلّب المقام، بدلالة لفظة (يقتضي) التي توجب أسبقية.

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص75.

² نفسه، ص415.

³ نفسه، ص170.

⁴ نفسه، ص141.

⁵ نفسه، ص168.

على هذا الأساس، قد يضطر المتكلم إلى تعديل الكلام والتصرف فيه، حتى يلائم حال السامع، ويحقق بذلك الوظيفة التواصلية الإبلابية. وهذا ما يسميه الوظيفيون المعاصرون "التعلق بين الوظيفة والبنية" في مختلف الأنماط المقامية.

ومما يبرهن على وجود هذا المنحى عند البلاغيين القدامى، وعند السكاكي على وجه التحديد ذكره أو رويه لقصة الكندي الفيلسوف¹ قوله لأبي العباس: "إنني لأجد في كلام العرب حشوا، يقولون عبد الله قائما ثم يقولون إن عبد الله قائم، ثم يقولون إن عبد الله لقائم، والمعنى واحد. فقال له أبو العباس: بل المعاني مختلفة. فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامهم. وأقول لهم إن عبد الله قائم جوابا عن سؤال سائل، وقولهم إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه². الجملة الخبرية الواحدة تتشعب إلى ثلاث جمل خبرية بفعل اختلاف حال السامع، ومراعاة المتكلم تلك، وهي:

(أ) إخبار عن قيامه (ب) جواب عن سؤال سائل (ج) جواب عن إنكار منكر. ولكل هذه الظواهر اللغوية مبدأ هام، تخضع له، يسميه "السكاكي" مطابقة الكلام لمقتضى "الحال".

أما في الدراسات اللسانية الحديثة، فإنهم ينطلقون في دراستهم لمثل هذه الظواهر اللغوية، من مبدأ أن الوظيفة التواصلية تحدد بنية اللغة. كما أن كل أداة من الأدوات التي يستخدمها المتكلم تأخذ البنية التي تلائم الوظيفة المستعملة من أجلها³. فمثلا سيمون ديك، يرى أن "التفسير الوظيفي للظواهر اللغوية، لا يقوم على فرضية الترابط البسيط بين الصورة والوظيفة، بل بالعكس

¹ هو يعقوب بن إسحاق الكندي المترجم، من نسل الأشعث بن قيس رضي الله عنه، حظي بمكانة عند الخليفة المأمون وإبنه، له عدة مؤلفات في جميع العلوم وهو أحد فلاسفة العرب والمسلمين، توفي سنة 873م.

² ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 171.

³ المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 53.

يقوم على شبكة من المتطلبات والقيود المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤول، إذا دخل أو أخذ كلّ منهما على حدة إلى مبدء وظيفي¹. وتتمثل هذه الشبكة في:

1- التفسير الوظيفي لظاهرة لغوية ما (تزامنيا أو تطوريا)، هو التفسير الذي تكون في إطاره هذه الظاهرة ناتجة عن مبادئ، يرتبط بأحد مقومات اللغة الوظيفية.

2- مقومات هذه اللغة الوظيفية تنتمي إلى جملة من القيود المفروضة على اللغات الطبيعية.

3- هذه القيود تتمثل في:

- الأغراض والأهداف التي تستعمل من أجلها عبارات اللغة الطبيعية.

- وسائل استعمال اللغات الطبيعية.

- ظروف استعمالها.

- الهدف الأساسي من استعمال اللغة، هو إقامة جسر التواصل. وكلّ الأهداف الأخرى، فهي ثانوية.

- وسيلة استعمال اللغة هي الصوت والسمع. وأمّا ما عداهما، فهي وسائل ثانوية.

- أمّا ظروف استعمال اللغة، قد تكون مادية فيزيائية، أو اجتماعية، أو ظروف لغوية.

- وتتمثل المقومات الوظيفية للغة في مفهوم التطور اللغوي، هو الذي ينقل لغة ممكنة إلى لغة أخرى ممكنة.

وأخيرا، إنّ القول بأنّ ظاهرة لغوية ما لا يمكن تفسيرها من وجهة نظر وظيفية، هذا يعني أنّنا لم نتمكن بعد من إيجاد تفسير وظيفي لهذه الظاهرة اللغوية المدروسة. وهي التي أقام

¹ المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص55.

عليها الوظيفيون المعاصرون، وعلى رأسهم "أحمد المتوكل" كل أبحاثه الوظيفية، والذي حاول إيجاد تفسير وظيفي، خاصة تلك الظواهر التداولية المرتبطة بالمقام.

فبعد حديث السكاكي عن الإسناد الخبري، واختلافه باختلاف أحوال السامع، تحدث عن أحوال المسند إليه من ناحية ذكره أو حذفه، وتعريفه، ووصفه، وتكثيره، وتقديمه على المسند (الخبر) وتأخيره عن المسند إليه (المبتدأ) وتخصيصه، والمقتضيات البلاغية لذلك كله. فكل بنية تركيبية من هذه البناء، لا تصلح إلا لغرض معين أو لمقام معين. وبالمقابل، لا يصلح إلا لها. يقول في هذا الشأن: حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال ولاعلى انطباقه".¹

وكان معتمده في ذلك، آيات القرآن الكريم. فذكر قوله تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها " النور 01، فحذف المسند إليه هنا لضيق المقام أو للاحتراز عن العبث أو للقصد إلى عدم التصريح، فلذلك لم يقل: "هذه سورة أنزلناها " وفي مناسبة أخرى، يذكر فيها المسند إليه في قوله تعالى: "تعبد أصناما فنظّل لها عاكفين" الشعراء. فهنا أثبت ذكر المسند إليه، لأنّ الحالة تقتضي ذكره لكون (الخبر) عامّ بالنسبة إلى كلّ مسند إليه، فقد بسطت الكلام ابتهاجا منهم بعباده الأصنام وافتخارا بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر، وهو أصناما، أو لأنّ الأصل في المسند إليه، هو كونه مذكورا أو ما جرى هذا المجرى".²

ومن الظواهر اللغوية الأخرى التي من شأنها تحقيق الوظيفة التواصلية، وذلك من خلال تشويق السامع لما سيأتي بعده، وإبراز الاهتمام به:

2-1-1- تقديم الخبر:

¹ السكاكي، مفتاح العلوم، ص175.

² نفسه، ص178.

من النماذج التي اعتمد عليها السكاكي في توضيح هذه الظاهرة، قوله تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ"¹، وقوله: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ...". خبر مقدّم لا محالة، والسبب هو تنبيه السامع على أمر عجيب ما سيذكر. وتشويقا لمعرفة ما يتمّ الإخبار به، لأنّ بتأخيره لكان موقعه زائدا لحصول العلم بأنّ ما ذكره المتكلّم لا يقع إلّا من إنسان.²

فلذلك لما تقدّم ذكر الخبر في هذه الآية من أجل تحقيق وظيفة خاصة. فكلّ كلمة في هذا الترتيب لها قيمتها، وفي ترتيبها الخاصّ، وما لا تحصل به الفائدة فلا يذكر.

وفي قوله تعالى: "وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ"³، فتقدّم الخبر لغاية التشويق إلى المسند إليه. فمن اليهود طائفة أميون، والقارئ أو السامع لكتاب الله عز وجل يشّاق إلى القول عنهم أو ما يصدر في حقّهم، بعد تحديدهم في قوله: "وَمِنْهُمْ".

وعموماً، ففي تقديم أيّ ركن من أركان التّركيب، وتحقيقاً لغاية تواصلية ما، مثل قوله تعالى: "الَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ"⁴. التّقديم هنا تشويقاً لذكر المسند إليه. فالتريص قد يكون فرحاً طالما انتظروا هؤلاء، خاصّةً بمجرد ذكر اسمهم مسبقاً بلام الملكية، تشربّ أعناقهم سماعاً لما سيصدر من الله عزّ وجلّ من حكم في حقّهم. فبهذا الفهم، أحالنا على رتبة الخبر.

2-1-2- تقديم الجارّ والمجرور:

في قوله تعالى: "صبغة الله ومن أحسنُ من الله صبغة ونحن له عابدون"⁵ ففي تقديم الجارّ والمجرور، إفادة قصر إضافي على النّصارى الذين اصطبغوا بالمعبودية، لكنهم عبدوا المسيح⁶.

¹ سورة البقرة، الآية 08.

² ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج1، تونس، ط1، 2008، ص260.

³ سورة البقرة، الآية 78.

⁴ سورة البقرة، الآية 226.

⁵ سورة البقرة، الآية 138.

⁶ نفسه، ص745.

فلذلك، فإنّ وظيفة الجملة تتكامل وتتمّ، بتكامل كلّ عناصرها. فأيّ تقديم أو تأخير في رتبة عنصر من عناصر الجملة، قد يكون بدافع نفسي أو بياني، كما يكون للحذف والذكر في الكلام دلالات وظيفية:

2-1-3- الحذف: فالحذف يعدّ من أبرز الأساليب البلاغية التي تحقّق للتراكيب وظائف دقيقة. يقول الجرجاني في هذا الباب: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تتكررها حين تخبر وتدفعها حتى تنظر."¹ فاللغويون الأوائل يعتبرون ظروف الموقف الكلامي كلّا متكاملا. فيقبلون بحذف عنصر أو أكثر، ما يدلّ عليه في سياق هذا الكلام، فالحذف اختصار للكلام لعلم المخاطب بما أريد به، والعرب تحب الإيجاز. ومنهم من يعتبر أنّ الحذف ليس بحذف، وذلك برفضه ضرورة مطابقة أطراف التّركيب اللّغوي (المسند والمسند إليه) لأطراف القضية المنطقية (الموضوع والمحمول). فلا يلزم عنده أن تتكوّن الجملة من مسند ومسند إليه. فهناك جمل إسنادية تتكوّن من ركن واحد مسند أو مسند إليه فقط. ودليله، أنّ الحالات التي رصدها اللّغويون لحذف أحدهما، دليل على عدم ضرورة وجودهما معا ليقابلا ركني القضية المنطقية.²

إذن، فللحذف في تراكيب اللّغة وظائف دلالية هامّة. فلولاها ما حققها التّركيب. نتعرّض لشيء منها فيما اخترناه من تحليل وظيفي لبعض تراكيب القرآن الكريم.

فقد حذفت العرب المسند إليه (المبتدأ) لأغراض عدّة، منها الاختصار والاحتراز عن العبث والسّأم، لغرض تشويق السائل ففي قوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ

¹ الجرجاني، الدلائل، ص 177.

² ينظر: السيوطي، الإتفاق في علوم القرآن، دار الفكر، ج2، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص378.

والارض وما بينهما إن كنتم موقنين. قال لمن حوله ألا تسمعون قال ربكم رب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون¹.

ففي هذه الآيات، أضمر موسى عليه السلام اسم الله عز وجل في ردّه عن أسئلة فرعون، تعظيماً له وتشريفاً.

فالعرب يشيع عندهم مبدأ الحذف، لأغراض بلاغية بحتة. كأن يحاولون التّعجيل بالإجابة، أو تبیین أحوال المسند إليه. فمن يشيع عندهم بكثرة حذف المفعول، ويتعمّدون تناسبه². ويحذف من البنية اللغوية لأغراض، أهمّها:

- إثبات حصول الفعل من الفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق، نحو قوله تعالى: " قل هل يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ"³.

- الاستغناء عنه بتقدّم ما يدلّ عليه، في قوله تعالى: "يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب"⁴، فهنا حدث مفعول "يثبت" وهو ما يشاء.

2-1-4- الإيجاز: اعتماداً على اختصاص الفعل بالمفعول: نحو أصيغت إليه؛ والمقصود هنا؛ أذن. البيان بعد الإبهام، نحو قوله أيضاً "ولو شاء لهدأكم أجمعين"⁵، والمقصود هنا؛ لو شاء هدايتكم.

فإذا أؤتمن اللبس، حذفت العرب بجميع أشكاله، وإن كان جملاً. ويكثر هذا على وجه الخصوص في القرآن الكريم، لما لهذه الظاهرة من أثر فعّال في تأدية الوظيفة التّواصلية، كما للذكر حضور وأثر في تأدية هذه الوظيفة، إذ يعتمد فيه على دلالة اللفظ الظاهر، على خلاف

¹ سورة الشعراء، الآية [23-28]

² ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ج1، بيروت، ط1، 2001، ص418.

³ سورة الزمر، الآية 09.

⁴ سورة الرعد، الآية 39.

⁵ سورة النمل، الآية 09.

الحذف الذي يعتمد فيه على دلالة العقل. والذكر لا يقتصر على ركن من أركان التركيب فحسب، بل تذكر كلّ الكلمات في مواضع يفترض فيها الحذف. ومن نماذج ذلك قوله تعالى: " فبدّل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم، فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون"¹. فالرجز لم يعم جميع بني إسرائيل²، إنّما خصّ الذين بدّلوا القول "العشرة". فوظيفة الذكر هنا، التّخصيص.

وما يستخلص هنا، أنّ مختلف الوظائف تناولت بنيات تشمل المكوّنات الحاملة للوظائف التي حدّدها اللّغويون المحدثون، وذلك في إطار التّفاعل بين بنية "المقال" ومقتضيات "المقام". وقد درسها القدامى من نحاة وبلاغيين، وفق ظواهر مختلفة وقد ذكرناها، وهي التّخصيص والعناية والتّوكيد والحصص كما تشقّ الجملة في إطار النّحو الوظيفي عن طريق بناء ثلاث بنيات، وهي البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكوّنية.

ثالثاً: تقييم التجربة الوظيفية في الدرس اللغوي العربي:

إنّ الدّارس للتراث العربي، يدرك جيداً أنّه من المعادلات المهمّة التي لا يمكن تناسيها في أيّ دراسة لسانية حديثة. لذلك حاول الوظيفيون العرب استثماره على أحسن وجه، وفق منهجية استقصائية تتحاشى مبدأ الإسقاط. مدرّكين أنّ العلاقة التي تجمع التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة ما هي إلّا علاقة امتداد واقتراض. فدعاة المنحى الوظيفي العربي اهتموا بالتراث، إلّا أنّهم لم يكونوا أوفياء له، لأنهم وقعوا في أزمة منهجية، وتعارض العديد من المفاهيم والأوصاف التراثية مع هذا المنجز الوظيفي الحديث. ولم يكن أمامهم من حلول سوى الاعتماد على مبدأ تغليب أحدهما عن الآخر "فغلبوا الثاني حفاظاً بنيته الداخلية وغيّبوا الأوّل بصرف النّظر عن مستلزماته النظرية". وبهذه النظرة، أصبح الاشتغال بالتّراث انتقائياً مبنيّاً على قاعدة الاقتراض، بغية سدّ

¹ سورة البقرة، الآية 59.

² ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص516.

الحاجة، وللإسهام في تعديل الجهاز الواسف لهذا المنحى، دون المسافة في قضايا محدّدة دون غيرها.

وعلى هذا الأساس، فقد تغيّرت المعالجة للجملة العربية بعدما كان يتعامل معها النحاة والبلاغيون وفق ظواهر محدّدة، وقد يسوق ذكرها وهي التخصيص والتوكيد والحصص، لتطوّر المعالجة. فقد تلقّف الوظيفيون العرب هذا النموذج النّواة في بدايات هذا القرن، وحاولوا تطبيقه في اللّغة العربية، دارسين على ضوءه عدّة قضايا لغوية متعلّقة بالمعجم وغيره، ومختلف الوظائف المرتبطة بأنماط الجمل وبنياتها. وبالتالي، خرج هذا المنحى من مرحلة التقليد والاجترار إلى مرحلة الإنتاج والابتكار، وهي مرحلة لم يشهدها الدرس اللساني العربي مع مختلف المناهج الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتوجّب خلق حوار علمي جاد من خلال الإفادة من هذا التراث اللّغوي العربي، وجعله مفيداً ومسايراً للتطوّرات اللّغوية التي جاءت بها اللسانيات الحديثة وهو ما يرومه مختلف اللّغويين المحدثين وعلى رأسهم (حمد المتوكّل) من خلال تحليل يقوم على "دمج البحث اللساني العربي القديم في البحث اللساني العربي الحديث مع الإبقاء على هوية البحث اللساني العربي القديم وكيانه كبحت يمثّل نظرية لسانية ذات خصائص متميّزة".¹

إنّ الخطاب اللساني العربي القديم جزء من الخطاب العلمي حول اللّغة وأشكال الدّلالة، وليس علماً منغلّقا بتاريخيته، منقطعاً عن الفكر الألسني الحديث. وهذه الخصائص التي يتّصف بها الخطاب العلمي ناتجة عن التصاق الكائن المبدع للعلم، وهو العقل البشري بالوحدانية والكونية.² هذا هو السبيل الذي انتهجه المتوكّل من أجل الإفادة من التراث اللّغوي العربي، متأثراً بالموقف الإبستمولوجي الذي اتّخذه من جريّماس، وهو أستاذ الذي أشرف على أطروحته لنيل

¹ مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص526.

² علي العيسى، مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج، ص137.

شهادة الدكتوراه. هذا الموقف الذي يستمدّ خصوصيته من اعتبار المقارنة بين التراث اللغوي العربي، وما استجد على الساحة اللسانية الحديثة أمراً مشروعاً، لعدم وجود حدود زمانية ومكانية في الخطاب العلمي. هذا ما حفّز المتوكل للتّقيب في كنوز التراث اللغوي، والبحث في قضايا اللغة العربية" معتبرا النظرية اللغوية العربية القديمة تحوي مختلف العلوم اللغوية، سواء في النّحو، أو اللّغة، أو البلاغة، وغيرهم نظرية تداولية بإمكانها خلق تعاون وتجاوز، أساسه القرض والاقتراض، مع النظريات التداولية الحديثة بما فيها النظرية الوظيفية أو نظرية النّحو الوظيفي"¹.

فإذا كان موضوع اللسانيات الوظيفية الحديثة هو القدرة التواصلية فإنّ الدرس اللساني العربي موضوعه اللّغة في مظهرها الكلّي، وبالتالي فإنّ القدرة التواصلية تدخل ضمن اهتمامات هذا الدرس العربي من خلال اهتمام اللّغويين العرب بظروف إنتاج القول، وربط المقال بالمقام على الرغم من وجود تباين في المنهج، لأنّ البحث اللغوي العربي القديم اتّخذ طرقاً عديدة في دراسة اللغة العربية وقضاياها المتنوّعة، رغم أنّ المسعى واضح، وهو خدمة الدّين، وفهم وإفهام ما ورد في كتاب الله عز وجل من معاني وأحكام وتشريعات.

كما أنّ الاختلاف بين الفكرين قائم من ناحية الهدف، فإذا كانت غاية الوظيفيين هي التّوصل إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلّم المستمع على استعمال اللّغة، فإنّ هدف النّحاة هو فهم كتاب الله وخدمته، وبالتالي فالهدفان مختلفان وهذا ما أشار إليه (مازن الوعر) بقوله "إنّ اللسانيات الحديثة كنظرية تختلف في منطلقها الفلسفي تماماً عن منطلق النظرية اللغوية القديمة بمناهجها المتعدّدة ذلك لأنّ اللسانيات انطلقت من علوم دقيقة صارمة ليبني مبادئها وأنظمتها وقوانينها. أمّا التراث اللغوي العربي، فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط. وكما نعلم هناك فرق بين ما هو "علمي" وما هو "إنساني"².

¹ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10.

² مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص36.

ومن هذا المنطلق، فإنّ الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات أصبح جمعا فاقدا لشروطه المعرفية المطلوبة، وهذا يعني عدم قابلية النظريات العلمية للقياس المتكافئ للحكم عليها بالمقاييس نفسها، وتقويمها بالمعايير نفسها، لأنّ لكل نظرية إطارها، ومفاهيمها، وعالمها...¹ وبالتالي فإنّ النظريات وفق هذا المفهوم تظلّ عرضة للاختلافات، بحكم الصيرورة التاريخية والتطورية، التي تعترّوها، والتي يتمخض عنها قطيعة ابسيولوجية، بمعنى عدم وجود اتصال بين القديم والجديد. حتى وإن سلّمنا بمبدأ الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، فهل نجحت هذه الرؤى الوظيفية أو الشذرات الوظيفية التي تناثرت في تراثنا اللغوي، من إفادة اللسانيات الوظيفية في تحقيق وبلوغ أهدافها؟ وهل استطاع الوظيفيون العرب وعلى رأسهم أحمد المتوكّل التأسيس لنحو وظيفي للغة العربية، شامل لكلّ قضاياها، مراعيًا لخصوصياتها وتميّزها؟ وما هي الآليات التي اعتمد عليها في بناء نماذج واختبارات ملائمة لمعطيات اللغة العربية، حتى تتمكّن من الحكم عليها بالنجاح أو الفشل؟

1- جهود المتوكّل في تحليل التراث اللغوي لغويا ووظيفيا:

انصبّت جهود المتوكّل في كشف أغوار العديد من القضايا اللغوية، استنادا إلى معطيات اللسانيات الوظيفية ونتائجها. والتي كشفت عن إمكانية إخضاع اللغة العربية في بعض جوانبها إلى التحليل اللغوي والوظيفي، ومن نماذج ذلك:

- **المنادى:** إنّ المنادى في النحو العربي لا يمكن أن ينفصل عن دلالاته العاملة، وعن الإطار العام الذي وضع فيه النحو العربي. كما أنّ "المنادى" والاستغاثة " والندبة"، لا يراعى فيها الفروقات بين هذه المفاهيم. أمّا الاختلاف بين التحليلات الوظيفية والنحوية، لابدّ من مراعاة هكذا فروقات، وتوضيحها.

يرى المتوكّل عادة قراءته للعديد من القضايا النحوية، أنّها في حاجة ماسّة إلى ضرورة إعادة النظر فيها، اعتمادا على معطيات النحو الوظيفي، وتأثرا بالدراسات اللسانية الحديثة التي

¹ يبنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط2، 2000، ص418.

أكدت فعاليتها وجدواها، في تفعيل المعطيات اللغوية. ومن بين هذه القضايا، رفض النّحاة العرب القدامى الابتداء بالنّكرة، إلّا إذا عمّت أو خصّت، مثل قولك:

- قلم عندي.

- تلميذ في القسم.

وهو ما عدّه المتوكّل أمراً غير مقبول. فالجملتان -في نظره- صحيحتان، فهما فاعلان أسندت إليهما بؤرة مقابلة كوظيفة تداولية¹. والملاحظ لرأي المتوكّل يتبيّن له، أنّ هذا الأخير لا يطعن في تفسيرات النّحاة، وذلك لكون المنهج الذي يعتمدون عليه في تحليلهم هو الذي فرض عليهم عدم الخلط بين باب الابتداء وباب الفاعل، ومكمن الاختلاف بينهما من جهة تحديدهم للمبتدأ في بعض الجمل، فما عدّه النّحاة مبتدأ اعتبره المتوكّل محورا².

وفي قولك:

- أخوه مجتهد عمر.

- أعجبنى عمر نشاطه.

- هاتفت اليوم عمرا، بل محمدا.

فجوه الاختلاف بين توجّه النّحاة القدامى، و(المتوكّل) تكمن في المكوّنات الاسمية (مر) (النشاط) (محمدا) وهي على التّوالي: مبتدأ، بدل، ومضرب به. غير أنّ المتوكّل يعدّها على اختلاف خصائصها البنيوية حاملة لوظيفة واحدة هي وظيفة الدّيل³. وما يستنتج هنا، أنّ تحليلات المتوكّل لا تختلف كثيرا، ولا تبتعد عن تحليلات القدامى إلّا من ناحية اللّغة الوصفة وآليات التفسير، وكذلك التّرجمة المصطلحية. وعلى الرغم من ذلك، فالاختلاف هنا يبقى مشروعا، إذ لا فرق بين أن يقول النّحاة هذا فاعل، ومفعول به، وذلك مبتدأ، وأن يقول الوظيفيون هذا محور، وتلك بؤرة، وذلك ذيل، وبالتالي فإنّ الفرق الجوهرى بين التّحليلين، هو اختلاف المنظار الذي صيغ به كلّ تحليل. ولأنّ التّحليلين لا يقعان في نفس اللّحظة الزمنية، وبالتالي، فإنّ الذي يصوغهما ليس هو نفس الشّخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما نفس اللسان، بل قل ليس

¹ ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 91.

² ينظر: نفسه، ص 113.

³ ينظر: نفسه، ص 144.

الذي يصوغهما هو نفس المنظار¹. فالنظرية الوظيفية نظرية تداولية تقوم على التوفيق بين المقام والمقال، مما يجعل النظرية أمام معطيات يصعب ضبطها في كثير من الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بضبط الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية. كما عمد الوظيفيون العرب في مراجعاتهم لقضايا اللغة العربية في إطار النحو الوظيفي من منطلق اللغة الواصفة، لا من منطلق الأسس الفلسفية والاستدلالية التي تبنى عليها. وبعد هذا توجه جريء، إلا أنه لم يعد بديلاً حقيقياً للنحو العربي. وبالتالي، لا توجد أي إمكانية لبناء أنحاء تستعيز عن النحو العربي في كليته، طالما أن المقاربة الظاهرية ترسم حدوداً معرفية لمقاربة النحو العربي تنتفي معها المقاربة الشمولية². لقد كان هدف هؤلاء الوظيفيين بلوغ نحو كلي، وإن اختلفت المصطلحات. فقد عبروا عن ذلك بقولهم "نموذج مستعمل اللغة الطبيعية" أو "الكفاية النمطية"، وهذا ما اعتبره سيمون ديك في قوله "هي تلك التي يفترض فيها من حيث أن تكون قادرة على بناء أنحاء متباينة نمطياً، وعلى إبراز ما يؤلف وما يختلف بين اللغات. كما تستلزم أن تتطور النظرية انطلاقاً من معطيات مستمدة من عدة لغات..."³. وبناء على هذه الرؤية، اهتم الوظيفيون بالبنية الحملية والمكونية، كما تتضمن هذه البنيات تمثيلات تحتية لمجموعات من الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، والتي تضبطها سلميات يفترض أن تنطبق على لغات متميزة نمطياً⁴. وقد انصبت جهود (المتوكل) في هذه المسائل، إذ اعتبر أن البنية الحملية ذات طبيعة منطقية تنقلها قواعد إعادة صياغة الحدود إلى بنية صرفية تركيبية، حيث تنقل الحدود المجردة إلى مركبات تسند إليها مخصّصات وما تحتاجه من فضلات كالصفات وغيرها، كما تقوم قواعد صياغة المحمول بنقله من الصورة المجردة إلى صورة صرفية تامة. وتشمل هذه القواعد البناء للفاعل، والبناء للمفعول، والمطابقة وغيرها، وتقوم القواعد ذاتها بإدماج الروابط في الجمل التي لا تكون محولاتها أفعالاً، نحو: "كان التلميذ يدرس". والملاحظ أن هذه الجهود التي يبذلها (المتوكل) ترتكز على نظرة موجهة، تهدف إلى استيعاب العناصر اللغوية من خلال ربطها بأهداف تواصلية، وهي

¹ عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص15.

² ينظر: حافيظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص411.

³ سيمون ديك، نظريات النحو الوظيفي، ص14.

⁴ ينظر: حافيظ اسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص390.

من ملامح مشروعه للنحو الوظيفي العربي، لذلك سلك نهج النحو الكلي، متّكاً على معطيات التراث اللغوي العربي. فذلك عدّ النقاد نحوه أقرب إلى التراث منه إلى النحو الوظيفي.¹ لقد سعى القدامى إلى تطوير الابحاث اللغوية والنحوية، والتي كانت تروم معالجة قضايا اللغة العربية بوصفها لغة القرآن، وبالتالي كان لابدّ من مواصلة الأبحاث التي بدأها (أبو إسحاق الحضرمي) كأول من فتح النحو ومدّ القياس، وشرح العلل. فالاشتغال باللغة العربية كموضوع للدراسات اللسانية سيعيد لها قوتها، بحيث تتداول في الإدارات والمصارف، وغيرها. وهذا يستوجب:²

- توسيع وتجديد متن اللغة العربية.
- حوسبة معجم اللغة العربية.
- استثمار أفكار اللسانيات الحديثة في تدريس اللغة العربية.
- توظيف التراث اللغوي والبلاغي العربي القديم لتطويرها، وخاصة في اللسانيات الوظيفية.
- قد يتساءل سائل، لماذا اللسانيات الوظيفية بالضبط دون غيرها من المدارس اللسانية الحديثة، والمناهج النقدية الأخرى؟

إذ لا يخفى على الباحثين والمنشغلين بالنظريات اللغوية والنحوية المكانة المتميزة التي تحظى بها نظرية النحو الوظيفي سيمون ديك بصفتها وريث النظريات الوظيفية النحوية، لأنّ طموحها أن تكون بديلاً للنظريات التوليدية والتحويلية بكلّ نماذجها. وتكلّلت هذه الجهود خاصّة في العالم العربي، بفضل اهتمامات أحمد المتوكل بقضايا النحو العربي في إطار هذه النظرية، طوال عقدين من الزمن، وذلك بفضل رسوخ قدمه في التراث اللغوي العربي وحسن استيعابه للنظريات اللغوية الحديثة، من إثراء الدراسات النحوية العربية، وذلك بتوظيف المفاهيم والمصطلحات العلمية الحديثة، فشكّلت بذلك نظرية علمية منسجمة، بفضل كفايتها التفسيرية، والنفسية والنمطية، والبيداغوجية والديناميكية، والتّعليمية خاصة في إطار الدّعوات والصّيحات المتعالية من كلّ جانب في سبيل تيسير النحو العربي، وتخليصه من العديد من الصّعوبات التي تحول دون استيعاب قواعده وأحكامه بيسر. كما أنّها تستجيب لنتائج الدراسات النفسية الحديثة

¹ ينظر: نقد مشروع المتوكل، ص359.

² ينظر: عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتعليم اللغة العربية من منظور لساني وظيفي حديث، مجلة الدراسات الأدبية، العدد الثاني، السنة الثانية، 2011، ص63.

في مجال الإدراك والاكتساب، وكذا للطرائق التعليمية الحديثة، خاصة المقاربة التبليغية l'approche communicative.

أما المقصود بالكفاية الديناميكية (l'adéquation dynamique) هو انفتاح نظرية النحو الوظيفي على مستجدات مختلف العلوم، خاصة الرياضيات والمنطق والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، وعلى النظريات اللسانية الحديثة؛ كنظرية الأفعال اللغوية، والبحوث التداولية والدلالية والصوتية وغيرها. وعليه، فإن نظرية النحو الوظيفي استطاعت التكيف مع مستجدات الساحة اللغوية، وقدرتها على تطوير بنيتها اللغوية والنحوية عامة. ويظهر هذا جليا، من خلال جهازها الواصف من نحو جملة إلى نحو نص.

إن هذه النظرية تستجيب لعبقرية النحو العربي من داخله، باستيعابها لمفاهيمه العلمية الدقيقة وتصحيحها لبعض المفاهيم المضطربة أو الملتبسة¹. إذ تميز نظرية النحو الوظيفي على مستوى أي جملة حملا نوويا، يتكون من موضوع أساسي، ثم تتوسع بإدخال المكونات الداخلية والمتمثلة في اللواحق إلى يساره أو إلى يمينه. كما يمكن أن تتوسع بإضافة مكونات خارجية تتمثل في الوظائف التداولية التي تضاف إلى يسار الحمل النووي أو الموسع. في المقابل، فإن النظرية النحوية القديمة تتميز على مستوى كل جملة ببنى إسنادية نووية، تتشكل من مسند ومسند إليه تتوسع يمينا أو يسارا بإضافة مكونات أخرى، كأن تكون أساسية كالمبتدأ، وغير أساسية أي فضلات، على نحو الحال والصفة ومختلف المفاعيل².

فمن خلال هذه المقاربة، يتضح أن النظريتين متشابهتان إلى حد بعيد. وما يفرق بينهما، وضوح المنهج الوظيفي في النظرية الأولى مقارنة بالنظرية النحوية القديمة، التي تبدو صورية لأن اللواحق في النهج الوظيفي تأخذ وظائف دلالية أو تداولية لارتباطها بالسياق والمقام، والمكونات الخارجية لها وظائف تداولية لارتباطها بالسياق المقامي. بينما في النظرية القديمة التراثية سواء أعلق الأمر بالعمدة أو الفضلة، فتدرج ضمن المكون التركيبي كوظائف تركيبية، مما يجعلها ملتبسة ومضطربة، كقولك:

- عمر عمه مريض.

¹ ينظر: يحي بعبيطيش، النحو العربي بين التعبير والتفسير، ص 134.

² ينظر: نفسه، ص 135.

- عمر مسافر.

فالمكوّن (عمر)، في الجملة الأولى مبتدأ في النظرية الوظيفية أو القديمة. وهذا يؤكّد انفتاح النظرية الوظيفية على إجابيات النحو العربي القديم. إذ نجد أنّ النحاة الأوائل يعرفون المبتدأ بالمحدّث عنه، أو المخبر عنه، وهو المعلوم عند المخاطب، ثم يتحدّثون عن الخبر أو الحديث الذي يكون غير معلوم الكلام، لا يختلف مصطلحي الموضوع *thème* والتعليق *Rhème* المعروفين في نظرية الوجهة الوظيفية للجملة، التي فرضت وجودها في الدّراسات النّحوية الوظيفية في أوروبا، حتى أنّ علماء اللّغة المستشرقين استخدموا مصطلح المبتدأ والخبر دون أن يكون لهم معرفة واسعة بالنّحو العربي القديم¹. كما وقع الوظيفيون في اضطراب بين المحدّث عنه داخل الحمل وخارجه، مثل ما وقع نحائنا في الاضطراب نفسه، سمّوه محورا *Topic*، بينما المحدّث عنه خارج الحمل سمّوه المبتدأ *thème*.

ومن شأن هذه التّفرقة إزالة هذا الاضطراب الحاصل، بجعلهم المتحدّث عنه داخل الجملة (الحمل) تارة مبتدأ، أي خاصية تداولية من خصائص الوضع التخابري في المقام، وأخرى فاعلا أي خاصية تركيبية. ولنا في قوله تعالى الدّليل: "أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم" ف (أنت) في الآية الكريمة فاعل، لا يجوز عندهم أن يكون مبتدأ. بينما حين نقول: أقائم زيد؟ ففيه وجهان من الإعراب؛ فيجوز أن يكون (زيد) فاعلا أو مبتدأ، وهنا يتّضح الخلط بين الوظائف التّداولية والتركيبية، ف(أنت) في الآية محور، محدّث عنه داخل الحمل كمعلومة مشتركة بين المتكلّم والسّامع، وكذلك (زيد) في المثال الثاني أقائم زيد؟ من ناحية الوظيفة التركيبية فاعل، ليس مبتدأ. فهو محور بموجب الوظيفة التّداولية، وفاعل بموجب الوظيفة التركيبية. وبناء على ذلك، فإنّ المكوّن (زيد) في المثال الآتي: (زيد قائما) يأخذ وظيفة المحور، وفقا لخصائص المقام، ووظيفة الفاعل وفقا لخصائص التركيب. وما يؤيّد مذهب الوظيفيين التوجّه الكوفي وعلى رأسه (الأخفش)، الذي يقول بفاعلية الاسم الواقع بعد الوصف، سواء اعتمد على الاستفهام أم نفي، أم لم يعتمد مثل: "قام زيد". وبالتالي، فإنّ الاعتماد على مثل هذه المصطلحات والمفاهيم لا تسهم في تخليص النحو العربي من الصعوبات التي تكتنفه، بل تجعله نحوا ميسّرا، في تناول الطّلاب. فالتّفريق بين المبتدأ والمحور تريح الطالب من العديد من التقسيمات والجوازات في باب المبتدأ، في النحو القديم وعلى رأسها مسوغات الابتداء بالنّكرة التي فاقت في العديد من الكتب النحوية

¹ ينظر: يحي بعبطيش، النحو العربي بين التعبير والتفسير، ص137.

ثلاثين مسوغاً، ممّا يمكنها من أن تكون قاعدة مطرّدة في الفاعلية، من شأنه أن يريح المتعلّم للتفريق بين المبتدأ الوصف والفعل الذي يسدّ مسدّ الخبر. كما أنّ اطراد الفاعلية يسهم في تعليم اللّغة العربية لغير الناطقين بها، لأنّه يجعل بنيتها المحورية أو المبتدئية تخضع للوظائف النحوية والدلالية والتداولية¹.

وما يضاف هنا، طبيعة النظرية الوظيفية التي تعدّ مختصرة وموجزة، بعيدة عن المنطق الذهني الجافة الذي كان يطبع النحو العربي القديم، كقولك: خرقت الرصاصة الزجاجية"، فقد أسندنا الوظائف الدلالية في هذا المثال إلى مكونات العبارة، يزول معها كلّ لبس، إذا أسندنا الوظيفة الدلالية (القوة) إلى الرصاصة التي تحدث الخرق، ولا تلتبس بذلك الوظيفة التركيبية "المفعول" وكذلك الوظيفة الدلالية "الهدف" إلى الزجاجية. وبالتالي، لا نختار في الوظيفة التركيبية "الفاعل"².

أمّا الوظائف التداولية على مستوى الجملة، أو الملكات على مستوى النصّ، فإنّ النظرية الوظيفية تعدّ أكفأ النظريات توافقاً مع الطرائق التعليمية الحديثة، لامتلاكها المقاربة التبليغية التي تتسجم وتتناسق مهاراتها مع ملكات النّظرية الوظيفية³. وهذا ما حفّز أحمد المتوكل إلى المضي قدماً في تفعيل هذا المنهج أو المنحى في تعليم اللّغة العربية ومكوناتها، تفعيلاً شمولياً لا تجزئياً، مثل العديد من القضايا كالتبئير focalisation، والإحالة، والاستلزام التّخاطبي، وذلك لكون العلاقة بين المنحى الوظيفي الحديث ولسانيات التّراث علاقة أصول وامتداد وتكامل.

لقد توغل المتوكل في قراءة هذا التّراث من جميع نواحيه التركيبية، والمعجمية والصرفية والدلالية، مكتشفاً أواصر العلاقة بين هذين الفكرين، مستنداً على مخلفات الفكر اللّغوي والبلاغي، الذي جعله يدرك أنه وظيفي، ممّا يسهّل إمكانية دمج في إطار نحو الخطاب الوظيفي الحديث. لذلك يسعى لّسانيو هذا المنحى إلى إنجاز مشروع ذي شقّين:

¹ ينظر: فطيمة زايدي، تسيير النحو من خلال كتاب الوظائف الدلالية لـ أحمد المتوكل، رسالة ماجستير في اللسانيات العربية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص 150.

² يحي بعيطيش، النحو العربي بين التعبير والتفسير، ص 138.

³ ينظر: نفسه، ص 139.

- إضاءة نسق اللغة العربية صرفا وتركيبا واستعمالا، فصحي ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية...

-مدّ الجسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنتظير العربي التراثي للدلالة، منظورا إلى مجمله نحو وبلاغة وفقها ولغة وأصول فقه وتفسيرا".¹

فبهذا القول، يتّضح جليا، أنّ الفكر اللغوي التراثي في عمقه، هو فكر وظيفي من ناحية المفاهيم والمنهج والقضايا التي يجعلها محور دراسته. ف **المتوكل** يعتقد أنّ الفكر اللغوي النحوي البلاغي العربي قديما، ما هو إلا فكر وظيفي في عمقه. ويستجلي **المتوكل** " التباين بين الفكر اللغوي القديم (عربيا كان أو غير عربي) والدرس اللساني الحديث، في اختلاف الظروف التاريخية التي تحيط بانتاجها، حيث لا قطيعة معرفية، بينهما خلافا لما يعتقد".²

فالغوص في هذا التراث اللغوي يمكن الباحثين اللسانيين من الاستفادة من المصطلح النحوي والبلاغي، للوصول إلى هدفهم المنشود ألا وهو التأسيس للسانيات عربية، يمكنهم ذلك من إقامة حوار بين هذا الفكر القديم والنحو الوظيفي، ممّا يمكن من تحقيق:

أ - إثراء النحو الوظيفي القديم بمفاهيم جديدة أثناء وصفها اللغة العربية، من خلال الوظائف الخمس خاصّة، دون أن يمسّ ذلك اقتراض والذي يعدّ هذا الأخير من أشكال التناص خصوصا بين هذين النظريتين بشكل تبادلي.³

ب- تعديل العديد من الأوصاف المقترحة في النحو العربي القديم وتقديمها، خاصّة في وظيفة المبتدأ والبدل والتخصيص والتوكيد وغيرها.⁴

¹ أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والإمتداد، ص15.

² أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، ص12.

³ ينظر: هشام فتح، الفكر اللغوي العربي القديم والنحو الوظيفي التماثل والإفتراض عند المتوكل، مجلة المقرري للدراسات النظرية والتطبيقية، جامعة النعمانية، 2010، ص744.

⁴ ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص12.

وبهذا سيستفيد النحو الوظيفي الحديث من مقترحات النحويين القدامى، ولن يكون ذلك إخلالا بالمبادئ المنهجية والمفاهيم الإجرائية لهذه النظرية الحديثة. كما سيسمح ذلك من إحداث قفزة هامة في البحث اللساني العربي.

ومن خلال هذا المنطلق فإن المتوكل يعتقد أن اللسانيات الحديثة ما هي إلا طفرة، تطوّر فيها النظر إلى اللغة بطرق ووسائل حديثة، وما هي إلا امتداد للسانيات التراث، ممّا دفعه إلى القول بإمكانية دمج اقتراحات الفكر اللغوي القديم، بخصوص الحالة والاقتراحات اللسانية الحديثة في "منحى وظيفي واحد. وهو ما فعله من خلال دمج اقتراحات اللسانيات التراثية في مفهوم الإحالة مع مقترحات (هنخفلد وماكنزي 2008)، فتوصّل إلى الإقرار، بأنّ دمج تحليل النحاة العرب القدامى لظاهرة الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي تدقيق لتعريف مفهوم الإحالة وضبط السمات الإحالية المتفرعة عنها، والعلائق التي تقوم بين هذه السمات، كما تتيح إعادة النظر في صرف وتركيب أقسام الخطاب".¹

فما يفهم من ذلك، أن اللسانيات الحديثة هي ثورة معرفية وفكرية، ودعوة إلى تجديد الأفكار والمعارف النحوية والبلاغية التي ظهرت في الأنحاء القديمة، وإعادة قراءتها من خلال تطويرها وتقويمها، وإعادة ضبطها، ومنه تجديد مقررات اللغة العربية، وتطوير مقروئية نصوصها ومكوّنها ومكوناتها، من خلال التركيز على القضايا اللسانية المهمة التي عالجتها اللسانيات الحديثة، كظاهرة التبئير والسياق اللغوي والمقامي، ممّا يحقق للمتعلّم توظيف مكتسباته اللغوية في سبيل إنتاج الوحدات الكلامية.²

¹ عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتدرّس اللغة العربية من منظور لساني وظيفي حديث، مجلة الدراسات الأدبية، العدد2، السنة الثانية، 2011، ص121.

² ينظر: عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتدرّس اللغة العربية من منظور لساني وظيفي حديث، ص183.

2 - الانتقادات والمؤاخذات، وصور الوفاق:

إنَّ أوَّل ما اتَّفَق عليه علماء اللِّغة، كون المنهج الوظيفي يعتمد على شيء غير محسوس تعود إليه، ألا وهو المعنى. لأنَّ الأصل أن يكون الانطلاق من شيء يجتمع حوله النَّاس، ولا يختلفون فيه؛ بمعنى الانطلاق من المعلوم إلى المجهول، أو ما يطلق عليه علماء اللِّغة "الانطلاق من الشَّاهد إلى الغائب". فمن مثل هذه الملاحظات أعدَّ (المتوكل) مشروعه، بناء على معتقد هو وحدة الخطاب العلمي، وتجاوز السِّياق التاريخي، لمدِّ جسور التَّواصل والتَّفاعل مع الخطاب العلمي الحديث، معتبرا أنَّ الخطاب اللِّساني العربي القديم جزء لا يتجزأ من الخطاب العلمي حول اللِّغة وأشكال الدِّلالة، مستندا على عامل المقارنة، فهي قادرة على التَّحاور مع النظريات الحديثة، بما فيها نظرية النَّحو الوظيفي¹.

إلاَّ أنَّ هذا الاعتقاد قد يصطدم ببعض العقبات، أبرزها مشروعية المقارنة بين اللسانيات الوظيفية والتراث اللغوي العربي، من حيث المنهج والموضوع والغاية.

فموضوع اللسانيات الوظيفية هو تحقيق القدرة التواصلية، أمَّا موضوع النظرية اللغوية العربية هو اللِّغة في حدِّ ذاتها، وفي مظهرها الكليّ، وبما أنَّ طبيعة الموضوع هي التي تحدّد المنهج، فإنَّ منهج اللسانيات الوظيفية يختلف عن منهج النحاة وهذا يستلزم "بون شاسع" بين التفكيرين من حيث الهدف أو الغاية، لأنَّ الوظيفيين يسعون إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلم المستمع على استعمال اللِّغة.

بينما، يسعى النحاة إلى تحقيق هدف ديني محض وهو فهم كتاب الله تعالى وخدمته " وهذا ما دفع (مازن الوعر) إلى تسجيل هذه الفوارق الشاسعة بين اللسانيات الحديثة كعلم ينطلق من

¹ ينظر: علي العشي، مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي الحديث، مجلة الحياة الثقافية، العدد 44، تونس، ص 137.

علوم دقيقة صارمة في بناء قوانينها وأنظمتها، وبين التراث اللغوي العربي الذي ينطلق وفق مبادئ إنسانية".¹

إلا أن بواذر الاتفاق بين العلمين ، تبقى محصورة من حيث الموضوع على اعتبار أن "القدرة التواصلية" تدخل ضمن حيز اهتمامات اللغويين العرب من حيث ظروف انتاج القول، وربط المقال بالمقام ومع ذلك يبقى الاختلاف قائما بين موضوع اللسانيات والنظرية اللغوية العربية استنادا إلى قول ابن سينا: "أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وأما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمي شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر ... وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحد، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين ، فصار باعتبار موضوعا لهذا، وباعتبار موضوعا لذلك".²

وعليه، فنقاط الاتفاق بين الفكرين تبقى محدودة وضيقة، نظرا لإختلاف آليات التحليل والتفسير، فكل اتفاق بينهما أي بين التحليل اللغوي والتحليل الوظيفي أن يكون مجرد صدفة وهذا ما دفع المسدي إلى اعتبار التحليلين (التراثي، والحديث) لا يقعان في نفس اللحظة الزمنية، لكون صائغهما ليس هو نفس الشخص".³

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حاول (المتوكل) من خلال مشروعه هذا أن يقرب الفكر اللغوي العربي القديم من مجالات البحث اللساني الحديث من خلال وضعه منهجية علمية واضحة المعالم أساسها أن هذا الفكر اللغوي كل متكامل نحوه وصرفه وتفسيره إلى غير ذلك، لأن هذه العلوم في نظره لم تكن منفصلة بل قاعدتها المعرفية واحدة، وأن هذا الأساس المعرفي وظيفي " لكونهم درسوا اللغة العربية انطلاقا من نصوص وليس من جمل صورية منفردة"⁴ وهذه المقاربة

¹ مازن اللوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص36.

² ابن سينا، البرهان، دار غريب، ج1، القاهرة، ط3، 1998، ص111.

³ المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 15.

⁴ محمد الحسين المريطان، نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014، ص65.

الوظيفية لكونها تربط بين بنية اللغة في جانبها المعجمي والصرفي والتركيبى، وبين وظيفة التواصل ومن ملامح هذه المنهجية أيضا أن " الفكر اللغوي القديم يمكن أن يتخذ أحد أوضاع ثلاثة: إما أن يعدّ حقبة تاريخية لفكر وظيفي معين وامتداده في البحث اللساني الحديث، وإما أن يكون مرجعا لهذا الدرس اللساني الوظيفي الحديث، يحتج به عند الحاجة، وإما أن يكون مصدرا تمنح منه آراء ومفاهيم وتحليلات.¹

فيسعى المتوكل من خلال آرائه هذه، إلى إنكار وجود قطيعة معرفية بين هذا الفكر اللغوي العربي القديم، وبين الفكر اللساني الحديث، لأنّ هذا التيار الوظيفي -في نظره- يصف بنية اللغة الطبيعية من خلال ربطها بما تؤديه هذه اللغات الطبيعية من وظائف داخل المجتمع البشري² لذلك رفض هذه القطيعة وحاول من خلال هذا المشروع الوظيفي مدّ حبال التواصل بين اللغات الطبيعية بما فيها اللغة العربية. كما دعا الباحثون اللغويون إلى عدم النّظر أو التعامل مع الفكر اللغوي على أساس ثنائية (قديم/حديث)، كون الفارق الوحيد بينهما هو درجة الاقتراب من بعضهما البعض، على الرغم من البعدين الزمّني والمكاني، ودليلهم في ذلك وجود ملامح وظيفية لدى ابن جني، من خلال اكتشافه القدرة التّواصلية. وقد تحدّد الإطار النظري للنظرية الوظيفية عنده، من خلال المعالم الآتية:

1- **العناصر الثابتة:** وتتمثّل في المكوّن النّحوي الشّامل للغة الذي يحتوي على قواعد تركيبية، وقواعد صوتية، وقواعد صرفية، وقواعد المواضعة المعجمية والدّلالية السائدة في كلام العرب أطرادا أو شذوذا، إذ تمكّن هذه القواعد من تشكيل معطيات قابلة للحوسبة المعاصرة، وتترجم الملكة اللسانية التي يتوقّر عليها المتكلم العربي كتابة اللغة ومتغير الخطاب.³

2- **العناصر المتغيرة:** وذلك لكونها مرتبطة بالخطاب المقامي وطبقاته التّبليغية والبلاغية، ومنها:

¹ المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص135.

² ينظر: نفسه، ص138.

³ ينظر: إدريس عمراني، أعمال الندوة الدولية "المنحنى الوظيفي في اللسانيات العربية وآفاقه" www.even sheets .com

2-1- مبدأ الإيجاز: فالمتكلم العربي يراعي حيثيات الخطاب، انسجاماً مع مقولة لكلّ "مقام مقال".

2-2- مبدأ مشاهدة الأحوال: وذلك من خلال تحليله الأثر اللغوي للأحداث، على خلفية أنّ الخطاب اللغوي حمّال لعدّة معاني، استناداً إلى مقولة "ربّ إشارة أبلغ من لفظ". فقد عبّر عنه ابن جنّي "أنا لا أجد أن أكلم أحداً في الظلمة"، وفي هذا بعد إشاري للمعينة.

فمن خلال هذا الطرح، نستنتج بعض التقاطعات بين ابن جنّي والطرح الوظيفي المعاصر فيما يخصّ البعد التواصلي عامّة، وإدماج مكونات اللغة في مقاصدها الدلالية والتداولية، بناءً على مستويين إثنين: على مستوى النّظر الوظيفي عند سيمون ديك، ومستوى المقاصد والأبعاد، والمكونات من خلال تحليلات المتوكّل، في تركيزه على وظيفة اللغة.

الفصل الثالث: أثر اللّسانيات الوصفية والوظيفية في الدّرس

اللّساني العربي الحديث

المبحث الأول: نقد ملايسات تلقي اللسانيات وكيفية استثمارها في الدرس اللّغوي العربي الحديث.

المبحث الثاني: تقييم جهود الوصفيين والوظيفيين العرب ومساهماتهم في تشكيل وبلورة الدّرس اللّساني العربي الحديث.

المبحث الثالث: أثر اللسانيات الوصفية في تشكيل وبلورة الدرس اللّغوي العربي

المبحث الرابع: أثر اللسانيات الوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث

أخذ اللغويون العرب على عاتقهم مهمة التعريف بهذا العلم اللغوي الجديد في دراسة اللغة، الذي ظهر في أوروبا، والتي شهدت انتشارا واسعا في أرجائها. وذهب بعضهم إلى حدّ نقد النحوي العربي، بالاستناد على الحصيلة المعرفية الأوروبية. في حين، كان في البلاد العربية من نادى بضرورة إحياء التراث اللغوي العربي، والتمسك بما جاء في دراسات الخليل وسيبويه وغيرهما من أئمة النحو العربي، وعدم الانسياق كلياً وراء الدراسات اللغوية الغربية، رافضين فكرة تطويع اللغة العربية وقواعدها لهذه المناهج الغربية. فيما ظهر فريق آخر، يدعو إلى محاولة قراءة النحو العربي وفق المناهج الغربية، وتفادي القطيعة المعرفية مع الموروث اللغوي، رغبة في الارتقاء بالدراسة اللغوية العربية، والتجديد في مضامينها.

بدأت ملامح التأثر بالمناهج اللسانية الغربية تظهر جليا في الدرس اللغوي العربي، وذلك بتواصل وفود الطلبة العرب على الجامعات الأوروبية والأمريكية، وبروز علاقة وطيدة بين هذه المناهج الغربية والبحث اللساني العربي، من خلال الأعمال اللغوية والفكرية التي قدّمها العديد من اللغويين أمثال: عبد القادر الفاسي الفهري، وأحمد المتوكل، ومحمود السعران، وتمام حسان، عبد الرحمن الحاج صالح، وسعد مصلوح، ومازن الوعر، وغيرهم. إذ أنّ " اللسانيين العرب الذين درسوا اللسانيات والصوتيات في جامعات أوروبية وأمريكية، وانعكست عليهم صور الواقع اللغوي الذي عاشوا فيه. فهناك من تأثر بنظرية أو نظريات لغوية دون أخرى، فبرزت في كتاباته ميوله نحو مدرسة لغوية أوروبية أو أمريكية، حيث أنّ هذه النظريات قد ظهرت على مراحل متدرّجة، فعملوا بعدئذ على تطبيق هذه النظريات على اللغة العربية.¹

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، د.ت، ص84.

المبحث الأول: نقد ملابسات تلقّي اللسانيات، وكيفية استثمارها في الدرس اللساني العربي الحديث.

أولاً: المناهج اللسانية العربية الحديثة:

ومن أهم هذه المناهج التي لاقت تجاوباً في الدراسات اللغوية العربية:

1- المنهج الوصفي البنيوي:

اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على المنهج البنيوي الوصفي في دراسة النحو دراسة شكلية، تستبعد منه نظرية العامل والتقدير¹. وهذا يعني أنّ البنيوية تقوم على دراسة الواقع اللغوي ووصفه دون التعليل لظواهره، أو محاولة تفسيره. وعلى هذا الأساس، فقد اعتبروا "دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج الأسلم في وصفها نحويًا وصرفيًا وصوتيًا. لذلك ينفرون من التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والمقايضة العقلية الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأنّ العلة المقبولة عندهم تلخصها مقولة "هكذا نطقت العرب"².

وتتوقّف نجاعة أيّ عملية وصفية، على مدى مناسبة تطبيقها على المسألة اللغوية مع التأكيد على أنّ مبدأ النجاح ومعيّاره أو عدمه، أمر نسبي يتفاوت فيه الباحثون³.

أمّا عن سبب نقدهم للنحو العربي ورفضهم الكثير من نتائجه خاصّة ظاهرة التعليل، يعود أساساً إلى هذا التأثير الشّدِيد بالوصفيين الأوروبيين. فقد شهد منتصف القرن 20 هجوماً عنيفاً على العديد من جوانب النحو العربي من طرف هؤلاء البنيويين أمثال "عبد الرحمن أيوب" في كتابه "دراسات في النحو العربي" الذين نشره سنة 1957 و"تمام حسان" في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" الذي نشره سنة 1958 وإبراهيم السامرائي "في كتاب "الفعل زمانه وأبنيته" سنة 1966.

وما يلاحظ على نقود الوصفيين العرب -في نظر غلفان- "أنّهم لا يحدّدون الإطار الزماني والمكاني، والنظري الذي يشتغلون فيه على وجه الدقّة، ويوظّفونه في تعاملهم مع اللغة العربية"⁴.

¹ ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي يبغي القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص 224.

² نفسه، ص 225.

³ حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي يبغي القدماء والمحدثين، ص 226.

⁴ غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص 178.

2- المنهج الوظيفي:

تعدّ اللغة أداة للتفاعل الاجتماعي، ولذا فوظيفتها الأولى إقامة التّواصل بين الكائنات البشرية، وبالتالي فهي ظاهرة تداولية، تستعمل لغايات تواصلية، وهي الرؤية التي طرحها ديك. وعلى هذا الأساس، فإنّ مفهوم اللغة في النظريات الوظيفية العربية توسّع ليتخطى ما جاء به ديك ومارتيني وغيرهما. فقد عملت الثقافة العربية على إغناء الجهاز الوصف للنظرية الوظيفية من خلال نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع، وهو نموذج مطوّر عن نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية التي جاء به ديك، محاولاً تجاوز الاهتمام بالخطابات العادية. وقد عمل الوظيفيون العرب على تعميق وتوسيع أنظار الإتّجاه الوظيفي، على غرار ما قامت به نعيمة الزهري وعزّ الدين البوشيخي، الذي أضاف مفهوم التّخيلية إلى مجموع القدرات التّواصلية، ويحي بعيطيش الذي شقّق قالب الشّعري إلى ستّة قوالب. فهي طريق إبداع وإنتاج. وبالتالي، فإنّ موضوع اللسانيات الوظيفية هو القدرة التواصلية، التي تمكّن المتكلّم من التفاعل الاجتماعي بواسطة اللّغة. وعليه، فإنّ دراسة النّسق اللغوي يتمّ داخل إطار الاستعمال اللغوي، ممّا يتحتّم على اللساني كشف نسق النحو الكلّي الذي يتشكل ضمن نمطين من الكلّيات: كليات غير وظيفية (صورية)، وأخرى وظيفية، يجب الربط بينهما من خلال بلوغ أهداف التّواصل، وتفسير التّكوين النّفسي والبيولوجي لمستعملي اللّغات الطبيعية، ومختلف المقامات التي يتمّ فيها استعمال اللغة.

ثانياً: المادّة اللّغوية في اللّسانيات العربية الحديثة:

تناولت الدّراسات اللّغوية الحديثة والقديمة مسألة المادّة اللّغوية، أو المتن اللّغوي في التّحليل اللّغوي والنّحوي. إذ عمدوا إلى تنويع المصادر في التّقييد للّغة العربية، من قرآن كريم، وشعر عربي، وكلام العرب، وحصره في مناطق معيّنة من بلاد العرب، وفي حدود زمنية معيّنة.

وقد أثارت هذه المنهجية التي اتّبعها نقاشاً حاداً، تكوّن الشروط المتعلّقة بإعداد المتن اللّغوي في اللّسانيات الوصفية، أن تكون هي نفسها التي قادت خطى اللّغويين الأوائل في الثقافة اللّغوية العربية، لولا بعض الاختلالات المنهجية التي وقع فيها هؤلاء اللّغويون، المتمثلة في التّجانس اللّغوي وتمثيلية اللسان المدروس¹. وذلك، لأنّ اللّهجات العربية هي ألسن قائمة بذاتها، يختلف

¹ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 26.

بعضها عن بعض، ويمثّل كلّ منها متنا لغويا. وبالتالي، فالمادّة اللّغوية التي اعتمدت في وصف اللّغة العربية تفتقد إلى التّجانس والتّناسق المطلوبين.

كلّ هذا عقّد من وضع البحث اللّساني العربي الحديث، فيما يخصّ المعطيات اللّغوية التي يشغل وفيها اللّسانيون العرب، خصوصا "عندما يتعلق الأمر بمتن لغوي، يفترض أنّه يمثّل لسانا عربيا، أو ظواهر لغوية منه، كما هو متداول في أدبيات اللّسانيات الوصفية¹.

وقد أدّت هذه الدّراسات إلى إثارة العديد من التّساؤلات إبّان دراسة كلام العرب: فأيّ كلام العرب يقصد؟ عرب اليوم أم عرب صدر الإسلام، أم عرب الفترة العبّاسية؟ وما فائدة استخلاص وصف لسان من كتب النّحو الحديثة؟

فمفهوم "الكلام" في أدبيات اللسانيات الوصفية يقابل مفهوم اللّسان. وبالتالي، "الكلام" إنجاز فردي وتحقيق عملي لقواعد اللّسان. وبعد أن ينهي "اللّسان الواصف جمع مادّته اللغوي، ويحدّد مستوى التّحليل المطلوب وصفه، يجد نفسه في حرج كبير، لأنّ اللّسانيات الوصفية البنوية الأمريكية لا تعدّ المظاهر اللّغوية موضوعا للدّراسات اللّسانية إلّا الكلام المنجز فعلا في شكل منطوقات أو ملفوظات². ولأنّ اللّسان العربي الحديث مغايرا تماما لما هو حاصل في اللّسانيات الأمريكية والأوروبية.

بالإضافة إلى كلّ ذلك، فاللّسانيات البنوية الأوروبية تطرح إشكالا آخر حول ما هو فردي مرتبط بالكلام، وما هو عام يمثّل في اللّسان. وبالتالي، هل نشغل على ما هو فردي؛ أي لا متجانس. إذ أنّ "الكلام عادة ما يحيل على ما هو منطوق فقط، فكيف يتمّ الانتقال إلى ما هو مكتوب. وكلّ هذا يخالف المنهج الوصفي وقواعده، الذي يقرّر التّقييد والتّحليل للكلام المسموع، أو المكتوب. وهذا يسجّل فيه نقصا حادا في المسجّل من كلام العرب"³. ومن هنا، تبرز

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات، منشورات الكتاب الجديد، الرباط، ط1، 2013، ص95.

² ينظر: جيرهارد هيليش، تاريخ علم اللغة الحديث، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003، ص139.

³ جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية لكلام العرب، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1966، ص22.

الإشكالات القائمة بشأن جمع المتن اللغوي العربي وإعداده وفقا لشروط اللسانيات البنيوية، وتتداخل في واقع البحث اللساني العربي، مما يفقده الغاية المرجوة من تحديد المتن اللغوي، وهي التمثيلية والتجانس. يقول أحد اللغويين الذين اختاروا هذا المنهج في التعامل مع المتن اللغوي من منظور وصفي: "وقد حاولنا الاستشهاد بالنص القرآني ما أمكن. وأظن أن ذلك يمثل الوحدات الثلاث التي نادى بها المنهج الوصفي (وحدة الزمان، وحدة المكان، النص)¹. فقد يتيح لأصحاب هذا النهج الاعتماد على نصوص مكتوبة وأخرى منطوقة. ولهذا النوع ميزة التحديد الواضح للمجال المدروس. بينما اعتمد آخرون على نهج في تشكيل المتن اللغوي العربي، حينما اعتمدوا على المؤلفات النحوية نفسها. وهنا تصبح المسألة معقدة عمليا، حين يتعلق الأمر بدراسة الأنماط الشكلية لكلام العرب". ولأن الدراسة تنحصر في الكلام المكتوب دون المنطوق، الذي هو الأصل في الأبحاث اللغوية. كل هذا يتعارض مع شروط اللسانيات البنيوية، ويتداخل مع واقع الدراسة اللسانية العربية.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تبني المنهج البنيوي الوصفي في دراسة اللغة في اللسانيات الوصفية العربية بنبذ المعيارية. ويبدو ذلك من خلال تعريف تمام حسان للمنهج الوصفي بقوله: "وإذا اصطبغ القرن التاسع عشر بالصبغة التاريخية، فإن القرن العشرين إنما يصطبغ بالوصفية... ويزداد استحقاق علم اللغة الوصفي لمكانته باعتبارها مجموعة مستقلة من المواد المترابطة كالأصوات والتشكيل والجراماتيكا والمعجم والدلالات..."². لقد استوحى هذا التعريف من أستاذه فيرث، وأول من وظف المعيارية سوسير في نقده للدرس النحو، الذي بدأه الإغريق والفرنسيين. فالدعوة إلى نبذ المعيارية في الخطاب اللساني العربي أثار جدلا منهجيا وأصوليا، لم يسفر عنه أي نتيجة أوفائدة علمية تقدّم كبديل للمعيارية، والانطلاق مجددا من حيث توقّف النّحاة القدامى،

¹ ينظر: محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، ج2، الكويت، د.ط، 1979، ص35.

² تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 37، نقلا عن رسالة ماجستير "جيلي الزين"، ص192.

وتقديم منهج متجانس خال من التناقضات والتفانص، يتسم بالدقة والشمولية بالنظر إلى ذلك الزخم الفكري والمعرفي القديم، وامتداداته الزمنية والمكانية التي يجب أن تحدّد بشكل صارم.

ومن الأخطاء التي وقع فيها اللسانيون المحدثون، حين اعتبر أنيس فريجة كلّ من ابن جني وابن مضاء القرطبي باعتباره من أنصار التيار التوفيقي من رواد الوصفية العربية¹. ويقوم هذا التيار على مقارنة نتائج القدامى بما توصلت إليه أحدث النظريات اللسانية الحديثة، إذ أنّ المقارنة ليست على أساس نسقين مفهومين، ولكنها تقارن بين مفاهيم معزولة عن نسقها المفهوم والإيديولوجي، وهذا ما يتعارض مع وجودية المفاهيم وحقائقها العلمية، لأنّ هذا التيار يفترض التماثل بين التراث اللغوي العربي، والنظرية اللسانية الحديثة، وهذا يتنافى جملة وتفصيلاً مع ما هو موجود في النصوص التراثية غداة استقراءها بكلّ موضوعية.

ولعلّ السبب المباشر في تبني مثل هذا الاعتقاد، هو النظر إلى تلك النظرية الغربية على أنّها كاملة، وبالتالي إسقاطها بشكل مباشر على التراث اللغوي العربي. فكانت هذه النظرات عائقا أمام تطوّر اللسانيات العربية الحديثة، ما حال دون عكوف اللغويين العرب على فحص وإحياء الموروث العربي، من خلال إعادة قراءته وتخليصه ممّا علق به من شوائب الفلسفة المنطقية العميقة، ورواسب الشروح المتعاقبة، ولا هم نهلوا من معين اللسانيات الحديثة، بترجمة أو تدارس أمّهات الكتب لأصحاب النظريات اللسانية الحديثة.

وبالتالي، فإنّ اللسانيات الوصفية العربية الحديثة تنتفي فيها سمة الانغماس اللغوي مثل ما أطلق عليه سوسير، والذي تركّز عليه الدراسات الحديثة التي تستفيد من تجارب الأمم، وتوكّد على مصداقية هذا المسعى ومردوديته في صقل الملكة اللغوية، وهومن أنجح الأساليب التعليمية في امتلاك اللغات، على الرغم من أنّ هذه الطريقة التعليمية شاعت عند العرب قديماً. فالإنسان العربي كان على وعي بفعالية هذه الظاهرة في اكتساب الفصاحة، وتحقيق الملكة اللسانية، وذلك من خلال التّشئة الاجتماعية للأبناء في البادية، بطريقة طبيعية قائمة على الاحتكاك المباشر والمتواصل مع أهل القبيلة. حيث يصبح الناشئ في ذلك المناخ فرداً منهم في لسانه وشمائله، فكان الانغماس في الكلّي المستمرّ مؤثراً في السلوك اللغوي والعقل والاجتماعي للفرد، إذ كان العرب يرسلون أبناءهم إلى المراضع في القبائل، ولم يتركوهم عند أمّهاتهم، وهذا لإيمانهم بقوة مردودية ونجاعة هذا المنهج " ينشأ الطفل في الأعراب، فيكون أفصح لسانه، وأجلد لجسمه،

¹ ينظر: أنيس فريجة، نظريات في اللغة دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1973، ص116.

وأجدر أن لا تفارقه الهيئة المعربة... وكان عبد الملك بن مروان يقول: أضربنا حبّ الوليد، لأنّ الوليد كان لحائاً، لكونه أقام مع أمّه، وغيره من إخوته أسكنوا البادية فتعرّبوا، ثم أدب فتأدّبوا".¹

ولعلّ أبا الأسود الدؤلي، كان من أوائل العرب الذين مارسوا عملاً وصفياً أثناء ضبطه المصحف الشريف. فكان عمله هذا " التفاتة مبكرة، شكّلت سابقة في دراسة اللغوية العربية".²

وقد عمد معظمهم إلى تحديد ملامح المنهج الوصفي في عدّة أمور، كاعتمادهم المنطوق إلى الأداء، وتناولهم الظواهر اللغوية على أساس شكلي، وتحديدهم البيئة.

وقد أكّد عبده الراجحي ذلك بقوله: أنّ العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلي في ضبط النّص القرآني، كان عملاً وصفياً. ومهما يكون اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النّحو، فإنّ عمله في الضبط قد مهّد للتّناول النّحوي، وهو عمل وصفي محض، لأنّه قام على الملاحظة المباشرة لقراءة النّص...³

وصفوة القول، فقد حاول اللغويون العرب تطبيق المنهج البنيوي الوصفي، من خلال نقدهم التراث النّحوية العربي على المستويين النّظري والإجرائي، وتأكيدهم على تأثّر النّحو العربي بالمنطق والفلسفة، ممّا جعله نحواً معيارياً في - نظرهم -. وهذا يتعارض مع منهجهم في التّحليل. يقول بديع يعقوب: "إنّ نظرة عاجلة في كتب النّحويين وبخاصة المتأخّرة منها، تظهر بوضوح أنّ المنهج اللّغوي الذي انتهجه النحاة العرب منهج معياري صارخ".⁴ وهذا يعضّد رأي تمام حسان، حين رأى أنّ النّحو العربي " في عمومته نحو معياري لانحو وصفي".⁵، وذلك من خلال تعرّضهم لظواهر العلل والعمل. يقول تمام حسان " أثر المنطق في المنطقة يبدو في التعليقات". فهذا التّأثير يعني حشر اللّغة العربية أثناء دراستها في قضايا غير لغوية. وهذا يتعارض مع استقلالية الدرس اللّغوي. يقول تمام " فقارئ اللّغة العربية يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق والبعض الآخر من الميتافيزيقا، وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من

¹ محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، لبنان، 1994، ص 50.

² هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية في التراث اللغوي عند العرب، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 2015، ص55.

³ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص55.

⁴ أميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1982، ص95.

⁵ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص95.

الدّين، وهلم جرّاً، ومن هنا كانت الرغبة ملحّة إلى تخليص منهج اللّغة من هذه العدوى، حتى يسلم لقارئ اللّغة نصّ في اللّغة واللّغة فحسب، غير معتمد على أساس من خارجها".¹

وفي هذا القول تكريس لما نادى به **دي سوسير**، وهو دراسة اللّغة في ذاتها ولذاتها. وهو تعبير صريح عن الانتماء إلى الدرس اللسان الوصفي، الدّاعي إلى استقلالية الدرس اللّغوي. فجاءت انتقاداتهم، نظراً لعدم مطابقة مفاهيم النّحو العربي ومنهجهم وتصوّراتهم. فحين يذكر اللّسانيون معجزات الوصف، فإنّهم يربطونها دائماً بتغيير النظرات التقليدية إلى اللّغة، وإلغاء الأحكام القيمية والمعيارية، من البحث اللّغوي المنهج الوصفي لا يعترف بأفضلية اللّغة ما على أخرى".²

إلا أنّ تقديم المنهجين الوصفي والمعياري بهذه الطريقة لا يعيننا في أحدهما وجود الآخر، أو أنّه لا طائل من وجود المنهج المعياري. فحين ربط اللّسانيون العرب المنهج الوصفي بالبحث اللّغوي، هو اعتراف ضمني بوجود النّهج المعياري خاصّة في الجانب التعليمي، وأهميّة وجوده في الحفاظ على سلامة الاستعمال، وبالتالي وجود نوعين من الدّراسة: "دراسة وصفية تكشف الواقع كما هو، ودراسة معيارية هدفها وضع قواعد ومفردات معيّنة، الغرض منها من يريد معرفة هذا المستوى الخاصّ من النّشاط اللّغوي".³

ويذهب **عبد الرحمن أيوب** إلى الاعتقاد بتكامل النّهجين بقوله: "إنّ الدّراسة الوصفية هي الأساس الذي يقوم عليها القواعد المعيارية السليمة".⁴

وبهذا التّقديم لمقولتي الوصف والمعيارية في تصوّر اللّسانيين العرب، هو شكل من أشكال الدّعوة إلى الوصفية، حين اعتمدها في مجال البحوث اللّغوية والمعيارية في المجال التعليمي، لتعلّم القواعد اللّغوية.

إنّ تلقّي اللّغويين العرب للمنحى البنيوي الوصفي ومحاولات تطبيقه على اللّغة العربية، كان مجزّءاً. فهم يختارون من كتب التّراث ما يخدم نظرهم، دون الإشارة إلى المصادر التي اعتمدها في تحليلاتهم ونقودهم، عدا **تمام حسان**، من خلال إحالته على ألفية (ابن مالك) (672 هـ). وقد تميّز هذا التّلقّي بجملة من الخصائص، أهمّها:

¹ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 24.

² أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 1، 1981، ص 46.

³ عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، القاهرة، مطبعة المعارف، بغداد، ط 2، 1966، ص 13.

⁴ نفسه، ص 14.

- الاهتمام باللغات الحية، والعزوف عن دراسة اللغات القديمة: فهو يجعل من الظاهرة اللغوية محور اهتماماته، دون النظر إلى تاريخها ومراحل تطورها، وذلك من خلال واقع المنطوق.
- الاهتمام بالنحو التعليمي: فقد عمدت الدراسات التعليمية اتباع النهج الوصفي في وضع الكتب التعليمية.

- الاهتمام باللغات المحكية: فقد أولى اللغويون اهتماما بالغا باللهجات، مستقرا في ذلك على تقسيم اللهجات واللغة الواحدة إلى مستويات:

- معيارية.
- لهجية.
- لغة العامة.
- لغة الخاصة.
- اللغة المبتذلة.

لعلّ أخطر سبب أعاق تطوّر اللسانيات في الوطن العربي، هو تلك المعركة المفتعلة بين المعيارية والوصفية، حيث ساد الاعتقاد لدى الأوساط العلمية العربية، أنّ من يلزم بالنّفسير في مقارنته للغة يتحتّم عليه الطعن في الوصف، والعكس صحيح. ولكن الحقيقة الغائبة عن أذهان أنصار النهج الوصفي، أنّ "الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف، إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري حتى تسنى مقارنة إحداهما بالأخرى".¹ ومما يقف حاجزا أمام اللسانيات العربية، ما ذهب إليه المسدي وهو إسقاط الرّيب الذي أحيطت به دراسة اللهجات على علم اللسانيات، وكذلك لغة البحث اللساني التي كانت لغة أجنبية، وكثرة المؤلفات التي تقدّم اللسانيات العربية، وقلة الدراسات النظرية، وافتقارها على جانب التعريفات ممّا يتعلّق بحدّ العلم، وتحديد موضوعه، وبيان مناهجه.² وعلى الرّغم من كلّ ذلك، فقد بذل اللّغويون العرب في المشرق والمغرب جهود مضيئة في سبيل النهوض بفضاء اللغة العربية، ونفض الغبار عليها.

¹ عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1986، ص13.

² ينظر: نفسه، ص15.

ثالثاً: الاعتراف بجهود الوصفيين والوظيفيين في تقديم اللسانيات.

إنّ الانطلاق الفعلي لهذين المنهجين (الوصفي والوظيفي) في البلاد العربية بدأ-كما أشرنا إليه سابقاً-برجوع الطلبة المبتعثين إلى أوروبا وأمريكا. فالدرس اللساني الوصفي في الثقافة العربية ناقش مسائل الصّوت، والتي عدّت باكورة هذا النهج في معالجة القضايا الصوتية للغة العربية كالنّبر، والتّنعيم، والمقطع الصّوتي، وأصوات اللّين، وكان ذلك مع إبراهيم أنيس في مؤلّفه "الأصوات اللّغوية". لقد أدرك كلّ أولئك أهميّة المنهج الوصفي البنيوي في تجديد المنهج اللّغوي العربي الذي لم يعد مستوعباً قضايا ومساءل اللّغة العربية في ظلّ اجتياح اللسانيات الحديثة هذا الميدان اللّغوي، محاولين رسم هيكل نظري ومنهجي أساسه اللسانيات الغربية، حتى يتسنى لهم دراسة اللغة العربية دراسة علميّة، خاصّة مسائل النّحو. إلّا أنّ دعاة النّهج الوظيفي في الثقافة العربية كانوا خلاف ذلك. فقد دعوا إلى إعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي كلّاً متجانساً في جميع مجالاته، لكونها تسعى إلى فهم النصّ القرآني، إضافة إلى أنّها تتقاسم مفاهيم مشتركة تتردّد كلّها على مسائل النّحو والبلاغة والتّفسير، وبالتالي فقد أزاح النّهج الوظيفي الحجب على مختلف العلوم، محاولين استثمار التّراث العربي وفق منهجية استصفائية، تساعد على بناء درس لساني عربي حديث برؤية متّزنة، تساعد على المضي نحو أفق علمية واسعة.

1- جهود الوصفيين في تقديم اللسانيات البنيوية:

فقد اتّصل علماء العرب بالغرب، وتأثّروا بدراساتهم فطرحوا في كتبهم قضاياهم ومساءلهم اللّسانية. فمنها ما هو وصفي، ومنها ما هو غير ذلك. وتكاد هذه الدّراسات لا تخلو من أفكار ووجهات نظر دي سوسير، ولكنّها تختلف كمّاً وكيفاً ونوعاً من حيث توظيف نظريات هذا الأخير. ومن أبرز المؤلّفات التي تناولت قضايا المنهج البنيوي:

1-1- نظرية التّوصيل وقراءة النصّ الأدبي للمؤلّف "عبد الناصر حسن محمد": إذ أشار في الفصل الثاني من مؤلّفه هذا إلى النظرية البنيوية، وقد اعترف أنّ سوسير هو الممهد الأوّل لنشأتها، وذلك عندما وصف اللّغة على أنّها "نسق من الإشارات التي يصدرها الإنسان، من خلال صوته. ومنذ أنّ أخذ في البحث عن طبيعة الإشارة، وكونها اعتبارية مفرّقا بين الدّال والمدلول من ناحية أخرى. ثم تفرقه بعد ذلك بين اللّغة... والكلام... من حيث كون الأولى المخزون الذّهني للجماعة

البشرية والكلام، من حيث هو اختيار المتحدث لبعض هذا المخزون من أجل التعبير عن فكرة أو رسالة".¹

ثمّ تابع المؤلف قول سوسير إلى: "ممتدًا بذلك إلى تفرقة بين الآنية... من حيث هي دراسة اللغة بوصفها نظاما في عصرنا وبين التعاقبية... من حيث دراسة اللغة حسب تطوّراتها وتحولاتها التاريخية".²

فمن خلال هذين السندين، يتراءى لنا كيف شكّلت أفكار سوسير محورا أساسيا ونموذجا علميا لتأسيس النظرية البنيوية، خاصّة عندما اعتبر اللغة نسقا ونظاما من العلامات، يسير وفق شروط عقلية غير واعية، وهي نفس الفكرة التي أيدها شتراوس، لما اكتشف أنّ الأنظمة الأنثروبولوجية أنظمة عامّة وأنّ اللا شعورية متواجدة لدى الشعوب. بالإضافة إلى كلّ ذلك، بروز العديد من الأفكار التي أثّرت في وجود البنيوية، ثنائيات دي سوسير كاللغة والكلام، والدال والمدلول، والوصفية والتاريخية. وقد تناولها المؤلف بإسهاب، محاولا نشر هذه الأفكار الجديدة وبسطها في الفكر العربي، داعيا إلى تبني هذا المنهج في مختلف الدراسات اللغوية العربية، لما يحمل من قيم لغوية، واتّخاذه كمنهج لساني في التحليل.

1-2- "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" لمحمود السّعران :

طرح المؤلف قضايا لغوية متنوّعة. فقد مزج بين ما هو وصفي، وما هو تاريخي مقارنة، وأورد تعريف سوسير لعلم اللغة على أنّه " موضوع علماء اللغة الوحيد والصّحيح هو اللغة، معتبرة في ذاتها، ومن أجل ذاتها".³ ثمّ حلّل هذا القول مقسّما إيّاه إلى قسمين: الشقّ الأوّل دراسة اللغة لذاتها؛ بمعنى دراسة اللغة من حيث أنّها لغة ونظام اجتماعي، ذات وظيفة إنسانية. أمّا في ذاتها فيعني أنّها لا تتغيّر.

كما تناول "السعران" مسألة عملية "الكلام"، والتي هي عبارة عن إصدار الأصوات عند النطق بها، والقيام بجهود عضلية. أمّا استقبال الأصوات هو انتقالها في الهواء إلى أذن السّامع، وقيامه بعدئذ بجهود عقلية لفهم تلك المعاني المقصودة في الكلمات وحين ينطق السّامع في الدور

¹ عبد الناصر حسن، نظرية التوصيل وقراءة النص المثل، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ط1، 1999، ص29.

² نفسه، ص30.

³ محمود السّعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، ص49.

الكلامية تتخذ اتجاه معاكسا. لقد ميّز "السعران" بين ثلاثة أقسام في عملية الكلام: فيزيولوجية الكلام، فيزيقيته، واستقبال السّامع للصوت.¹

ومن هنا، بدأ يظهر أثر التوجّه البنيوي في الوسط العربي، من خلال بروز الكتابات اللسانية المتخصصة.

1-3- الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التّشريحية -نظرية وتطبيق- لعبد الله الغدامي:

وقف المؤلّف عند الدّور الذي لعبه سوسير في ظهور هذا الاتجاه، من خلال الأسس والمبادئ التي نادى بها، بدءا بتعريفه اللّغة على أنّها "تكون بذات قيمة إلّا إذا كان صدورها للتعبير عن فكرة يريد توصيلها"². ثم تعرّض لنظرة "سوسير" إلى العلامة اللّغوية المكوّنة من الدّال والمدلول، والعلاقة الاعتبارية القائمة على أساس التّواضع العرفي. كما أكّد أنّ خصائصها لا تتحدّد إلّا عن طريق التّقابل بين تلك العناصر، والبحث عن السّمات الخلفية التي تميّزها عن غيرها. وقد دّعّم هذه الأفكار التي تناولها بالشرح والتّحليل بأمثلة كقوله " كلمة (ضلالة) صارت ذات معنى ليس لشيء في ذاتها ولكن لوجود (الهداية). بهذا تتبيّن الأشياء، ولولا" السّواد" لما عرفنا "البياض"³.

وما ينطبق على الكلمات، ينطبق هو الآخر على الأصوات، فكّلما أشير إلى أنّ دلالة الكلمات تتحدّد من خلال تمايز في الأصوات؛ أي مخالقاتها. فيقول المؤلّف (الغدامي): "وكذلك من حيث نميّز الصّوت ف (الضلال) لا تميّز فيها الضّغط، وتصبح أساسية في دلالتها لوجود مخالقتها. فالكلمة والصوت يدلّان إذا تميّز أو اختلف عن سواهما. وهذا ما جعل سوسير ينظر إلى اللّغة على أنّها (نظام من الاختلافات)."⁴

وعلى غرار هذه القضايا التي أثارها المؤلّف، هناك قضايا سوسيرية أخرى أثارها، كعلاقة اللّغة والخطاب. بقوله "اللّعبة هي المخزون الذّهني الذي تمتلكه الجماعة، بينما الخطاب ما يختاره المتحدّث من ذلك المخزون الذّهني. ليعبر عن فكرته أورسالة حسب عناصر الرسالة."⁵

¹ ينظر: محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص 85.

² عبد الله الغدامي، الخطيئة والتفكير من البنيوية إلى التّشريحية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط6، 2006، ص30.

³ عبد الله الغدامي، الخطيئة والتفكير من البنيوية إلى التّشريحية، ص31.

⁴ ينظر: نفسه، ص32.

⁵ نفسه، ص34.

كما عرض فكرة سوسيرية أخرى، تتمثل في ثنائية التأليف والاختيار بقوله "قيمة الصوت أو الكلمة أو الوحدة ليست في ذات أي واحدة منها، ولكن فيما تؤديه من وظيفة تنشئها العلاقة في ما بينها وبين سواها من الأصوات والكلمات، ومن علاقتها مع محيطها. وعلى هذا لدينا نوعان من العلاقات: علاقات داخل الوحدة، وعلاقات خارجها. فالتى من الداخل علاقات التأليف والاختيار كما نقلنا عن سوسير".¹

فمن خلال هذا القول، تتضح لنا قيمة الصوت والكلمة التي لا تحدّد قيمتها في ذاتها إلاّ بعد دخولها في التركيب، وفي علاقتها فيما بينها التي تنشئها الأصوات والكلمات في علاقات التأليف، تعتمد على تجاور بين الوحدات بالتبادل بين العناصر اللغوية أو بالتناظر، ممّا يجعل التأليف ممكناً أو غير ممكن. فمثلاً كلمة (ضرب) تتألف مع كلمة الأب فتقول: "ضرب الأب" تجاور كلمة "ضرب" مع كلمة "قام" غير ممكن فالصلة هنا تناظر، والتجاور قد يكون لاحقاً أو سابقاً. فتجاوره هنا سمته الحضور في الجملة.

أمّا الاختيار، هي علاقات غياب. فكلّ كلمة في جملة هي اختيار من سلسلة كلمات قد تكون متشابهة فيما بينها كالمشترك اللفظي في قولنا (العين) و(العين) فهو تشابه قد يكون ناقضاً، نحو (العظيم) و(العليم)، وقد يكون التشابه على مستوى الدلالة دون الكلمة مثل: السهم والقوس أو متضادة نحو (البياض) و(السواد).

هذه المحاولات الجادة التي جسدها اللغويون العرب من خلال فكر (دوسوسير)، متجاوزين ذلك بمحاولات تطبيقها على اللغة العربية. كما أرادوا المقارنة بين الفكر العربي والفكر السوسيري، من خلال تفحص خطوات المنهج الوصفي، من خلال كتاب سيبويه بإظهار نقاط التلاقي والتماثل بين سيبويه وسوسير من خلال:

* السماع.

* اللغة والكلام.

* وحدة الزمان والمكان.

كما تعرّضوا لفكر عبد القاهر الجرجاني، من خلال القضايا التي جسدها في كتاباته:

* اللغة علاقات من الألفاظ.

* وظيفة اللغة.

¹ عبد الله القدامي، الخطيئة والتفكير من النبوية إلى التشريعية، ص35.

* الألفاظ رموز المعاني.

* العلامة اللغوية.

* علامة الانتظام.

وقد تبين لهم السبق العربي إلى مثل هذه النظريات: فقد أثبتوا حضورهم عن جدارة واستحقاق، ولا يقتصر على هذين اللغويين فحسب، فهم أكثر لا يمكن حصرهم.

2- جهود الوظيفيين العرب في تقديم اللسانيات الوظيفية:

اهتمّ العرب منذ أمد بعيد بالأبنية العربية، وجعلوها من أهمّ المباحث في الدرس اللغوي العربي. ذلك أنّ هذه الأبنية، خاصّة الجملة التي تمثل واحدة من أهم مستويات اللّغة، وهي طريقة تركيب العناصر وترابطها. فهو الذي يعطي للجملة بنيتها، ومن ثمّ معناها الخاص.¹

وعلى هذا الأساس، لا يكون للجملة الفعلية أو الاسمية البنية نفسها. ذلك، لأنّ كلّ منهما تشكّل بكيفية تختلف عن الأخرى. وهوما دفع الباحثين إلى اتّخاذها كنقطة البداية في تحليلاتهم وتفسيراتهم اللغوية. لقد طرأت على بنية الجملة العربية عدّة تعديلات وتغييرات، تمثّلت فيما يلي:

2-1- التعديلات والإغناءات التي مسّت الجملة العربية:

- تجاوزهم حدود الجملة، واهتمامهم بخصائص النّص تأثرا بمقولات "سيمون ديك" في كتابه the theory of functional grammar وذلك من خلال صوغ على أساس عملية إسقاط لبنية الجملة "مكوّنات وعلاقات ووظائف".

- حصر بنية الجملة في بنيتين: بنى تحتية وبنية مكوّنية.

- معرفة المتكلّم ما تنصّب على كلّ قوالب نموذج مستعمل اللّغات الطّبيعية.

- تدعيم هذه البنية بخصائص دلالية وتداولية.

- التّمييز بين السّمات الدّلالية (الجهيّة)، والتي تحدّد الواقعة الدّال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الدّاخلي ومراحل تحقّقه.

- التّمثيل للخصائص الدّلالية والتّداولية، ويكون ذلك بشكل بنية تحتية متعدّدة الطبقات تحكم طبقاتها سلّمية حيزية.²

¹ ينظر: عبد الحميد دباش، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جامعة الماجد، دبي، الإمارات العربية، عدد 55، الإمارات العربية المتحدة، د ط، 2006، ص71.

² ينظر: أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص55.

وقد حاول اللغويون العرب وعلى رأسهم أحمد المتوكّل، تجسيد هذه التّغيرات في بنية الجملة العربية، من خلال تبني الاقتراحات التي أقرّها ديك، حيث اقترح أن تكون البنية التّحتية بنية متعدّدة الطبقات، وهي¹ الحمل المركزي، حمل موسّع، قضية، إنجاز. وتكون كما يلي:

[إنجاز: قضية: [حمل موسع [حمل مركزي [حمل نووي]]]]

وقد عدّ المتوكّل الحمل النووي الأساس في تشكيل البنية التّحتية، والذي يتكوّن بدوره من المحمول، والموضوعات. ويمثّل له كالاتي:²

$$[\emptyset (س^1 \dots (س^ن))]$$

حيث $\emptyset$ = المحمول، $س^1$ ، $س^ن$ = متغيّرات الموضوعات، ثمّ ينقل الحمل النووي إلى حمل مركزيّ، بإضافة عنصرين هما: المخصّص واللاحق.

فالمخصّص يشير إلى السّمات الجهيّة. أمّا اللاحق فيدلّ على المصدر والهدف الملازم للمحمول كاللاحق المستفيد، واللاحق الأداة، ويمثّل لها بـ:

$$[{}_1\Pi \emptyset (س^1 \dots (س^ن) ({}_1\delta)]$$

حيث ${}_1\Pi$ = مخصّص المحمول ${}_1\delta$ = لاحق المحمول

يحدّد المخصّص ${}_2\Pi$ = السّمات الزّمنية، في حين يكون اللاحق الذي ينتمي إلى هذه الطبقة، إمّا لاحق زمني أو مكاني أو لاحق دلّ على العلة أو النتيجة، مما يمكن أن يحدّد ظروف الواقعة. والواقعة، إمّا عمل أو حدث أو وضع أو حالة. ويمثّل لها كالاتي:

$$[{}_2\Pi و ي: [{}_1\Pi \emptyset (س^1 \dots (س^ن) ({}_1\delta) ({}_2\delta)]$$

وتحدّد القضية عن طريق إضافة مخصّص القضية، الذي يشير إلى موقف المتكلّم من الفحوى القضوي للجملة (شكّه، يقينه)، ومثّل لها كالاتي:³

$$[{}_3\Pi س ي: [{}_1\Pi \emptyset (س^1 \dots (س^ن) ({}_1\delta) ({}_2\delta) ({}_3\delta)]$$

حيث $س ي$: متغيّر القضية، و ${}_3\Pi$ مخصّص القضية $({}_3\delta)$ لاحق قضوي. ومن هنا، تنتقل من طبقة القضية إلى طبقة الإنجاز، وهذه الأخيرة تتكوّن من القضية كنواة ومخصّص

¹ ينظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 46.

² ينظر: نفسه، ص 47.

³ ينظر: نفسه، ص 47.

إنجازي، ولاحق إنجازي كالعبارات الظرفية، من قبيل "بصراحة". وبهذا المقترح، نبني الجملة كالآتي:

"بصدق، إنَّ محمدًا توجَّه إلى المدينة أمس حقًا."

وتحلل الجملة وفق الطبقات، على النحو الآتي:

- حمل مركزي، نواته المحمول الفعلي "توجَّه"، وموضوعه "محمدًا" الحامل للوظيفة الدلالية "المنفَّذ" والوظيفة التركيبية "الفاعل" والوظيفة التداولية المحور، مضافا إليها - إلى هذه النواة - المخصَّص الجهوي "تام"، واللاحق الهدف "المدينة".

أمَّا المخصَّص الزماني الماضي المطلق، واللاحق الزمني "أمس" الحامل للوظيفة الدلالية الزمان، والوظيفة التداولية بؤرة الجديد، واللاحق القضوي "حقًا"، وهو تعبير عن موقف المتكلم من فحوى القضية (صرفيا ومعجميا)، أي تيقنه من صدقها.

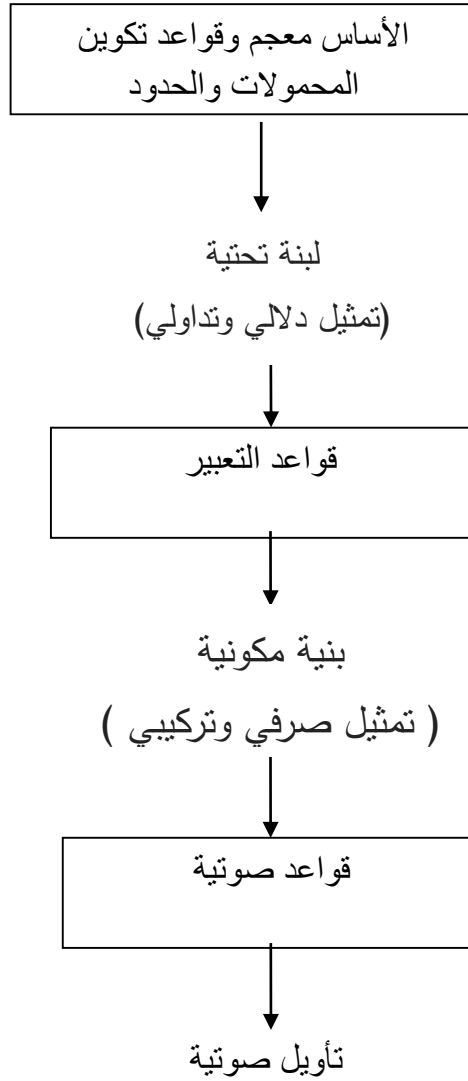
أمَّا طبقة الإنجاز، فنواتها القضية برمتها، مضاف إليها المخصَّص الإنجازي "الإخبار"، واللاحق الإنجازي "حقًا"، وإلى جانب تقسيم البنية التحتية إلى طبقات، قسّمت إلى مستويين: مستوى علاقي، ومستوى تمثيلي.

أمَّا المستوى العلاقي: يشمل طبقتي الإنجاز والقضية. كما يحدّد علاقة المتكلم بالمخاطب (مخبر، مستفهم، أمر...) وعلاقته بفحوى ما يتلفّظ به (شكّ، يقين، تمنّي).

والمستوى التمثيلي: يشمل الحمل المركزي، والحمل الموسّع. ويمثّل لواقعة معيّنة في عالم من العوالم الممكنة. فتكون البنية كالآتي:¹

[Π_4 و ي: [Π_1 ($\emptyset$) (s^1) ... (s^n)] [(δ_1)(δ_2)(δ_3)] (δ_4)] مستوى تمثيلي، فيصبح كالآتي:

¹ ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 73.

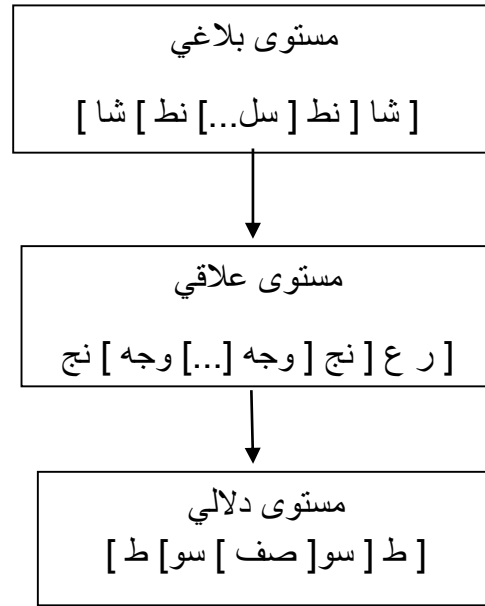


من خلال هذا، يتراءى لنا تماثل مختلف أنماط الخطاب، إذا أصبحت بنية الجملة بنية واحدة هي البنية الخطابية النموذج. وبهذا اقترح المتوكل في إطار نموذج نحو الطبقات القلبي، أن تتضمن هذه البنية ثلاث مستويات، هي:

- المستوى البلاغي: يندرج في هذا المستوى طبقة الفضاء الخطابي، وطبقة الخطاب، وطبقة أسلوب الخطاب. فهذا المستوى، تحدّد المتخاطبين، وزمان ومكان الخطاب، ثمّ تحدّد نمط الخطاب (سردي حجاجي) ثمّ تحدّد أسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي).
- المستوى التمثيلي: فيشكّل واقع الخطاب ومرجعه. ويهدف إلى رصد الصورة الذهنية أو تمثيلات ذهنية لواقعة موجودة في العالم الخارجي. وتندرج فيه الطبقة التأطيرية والتسويرية والوصفية. ففي الأولى، يتحدّد الإطار الزماني والمكاني الذي تتحقّق فيه الواقعة، والثانية حجم وعدد الوقائع أو الذوات المحال عليها. أمّا الأخيرة، فتحدّد نمط المحال عليه.

- المستوى العلاقي: ويندرج فيها الطبقة الاسترعائية والإنجازية والوجهية. ففي الطبقة الأولى، فبواسطتها تتحقق مجموعة من الأدوات أو العبارات التي تلفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم ينوي الشروع في مخاطبته أو إنهاء الخطاب. ويتحدد في الثانية القوة الإنجازية الحرفية (إخبار، سؤال وعد، أمر، تهديد...)، وفي الأخيرة، يتحدد موقف المتكلم من فحوى الخطاب (انفعال، مدح، ذم...) ¹.

وقد عبّر عنه المتوكل بالشكل الآتي: ²



ف (شا) ترمز إلى سمات الإشهارية للمتخاطبين، وزّمان ومكان التّخاطب. و (نط) و (سل) ترمز إلى السمات النمطية والأسلوبية، وإلى صنف الخطاب وأسلوبه. و (ر ع) و (نج) و (وجه) تشير إلى السمات الاسترعائية والإنجازية الحرفية والمستلزمة والسمات الوجهية. أمّا (ط) و (سو) و (صف) فهي مخصّصات ولواحق للسمات الزمنية والجهية المرحلية والكمية.

¹ ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب المؤسّط، منشورات الاختلاف، الرباط، ط1، 2011، ص73.

² ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص 78.

2-2- تطبيقات النحو الوظيفي الغربي على النحو العربي:

إنّ الإضافة الأخرى التي أثرت النحو العربي، وأضفت عليه لمسة تجديدية من خلال تطبيقات النحو الوظيفي الغربي على النحو العربي، تتمثل في نموذج نحو الخطاب الوظيفي، الذي يتكوّن من أربعة مستويات، يمكن إيجازها كما يلي: ¹

2-2-1- المستوى التداولي: يتكوّن من طبقتين:

الطبقة الأولى: تتألّف من قوّة إنجازية (خبر، أمر، استفهام، نداء...) ومؤشري المتكلم والمخاطب ومضمون خطابي. وهذا الأخير، يتضمّن فعل إحالي، وفعل خطابي.

الطبقة الثانية: وتتضمّن فعل خطابي واحد أو أكثر. ويتضمّن كلّ ذلك مخصص واحد، وتسند إلى الأفعال الإحالية والأفعال الحملية، وظائف تداولية. ويمثّل لها كالاتي: ²

[فعل خطابي 1: [قوّة إنجازية] (ك) (ط) (فحوى 1: [(حمل 1) Ω (إحالة 1) Ω]
(فحوى خطابي)] (فعل خطابي 1)

= وظيفة تداولية. Ω = مخصص. و Π حيث

2-2-2- المستوى التمثيلي: ويهدف إلى تحديد خصائص الخطاب الدلالية. ويتضمّن طبقتين: واحدة عليا، والأخرى سفلى.

فأما الأولى، تمثل السمات الوجهية، وتوحي بموقف المتكلم من فحوى الخطاب (شكّه، يقينه...) أمّا الثانية، ففيها تمثيل للواقعة (حدث، حالة...). وتمثّل الواقعة في شكل بنية حملية مكوّنة من محمول وموضوعات ولواحق. ومن خلال كلّ هذه المراحل، بدءاً بالمستوى العلاقي، ثمّ المستوى التمثيلي، إذ يتألّف هذا المستوى من أربعة طبقات وهي: طبقة العبارة اللغوية، وطبقة الجملة، وطبقة المركّب، وطبقة المفرد، بالإضافة إلى طبقة يمكن إدراجها وهي طبقة النصّ ويمثّل لها بالبنية الآتية:

(نص 1: عبارة لغوية 1: [(جملة 1): [مركب 1: (مفردة) [مركب 1]] [جملة 1
[[عبارة لغوية 1] (نص)].

¹ ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 33.

² ينظر: نفسه، ص 77.

أمّا آخر مستوى، فهو المستوى الفونولوجي. ويتشكّل هو الآخر من أربع طبقات: طبقة اللفظ طبقة المركّب التنغيمي، وطبقة المركّب الفونولوجي، وطبقة المفردة الفونولوجية والرسم الآتي يبيّنه:¹

حيث لفظ = سلسلة صوتية

وتتشكّل الطبقة التنغيمية، انطلاقاً من القيمة التي يأخذها مؤشر القيمة الإنجازية، وهذا يؤدّي إلى تنظيم الأفعال الخطابية التي تربطها علاقة تكافؤ وتبعية. وهذا يحقّق الوظائف التداولية التي تحملها عناصر الفحوى الخطابية.²

من خلال كلّ هذا، فإننا نستخلص التفاعل بين العناصر النحوية والدلالية التداولية، وهو الذي يوحى لنا بدلالة الجملة، بجميع أنماطها. كما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الرتبي والأساسي داخل الجملة، كما يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه. فالعلاقات تبادلية فيما بينهما. وبالتالي، نستشفّ ملامح التّجديد والإثراء، وأهمّ التّعديلات التي أدخلت على البنية الأساسية للجملة العربية، من خلال هذا التّأثير الكبير بملامح النحو الوظيفي الغربي، والفيثري على وجه التّحديد، والذي نقله إليه المتوكل. ومع ذلك، فإنّ بنية الجملة العربية حافظت بشكل كبير على نمطيتها ومبادئها التي عهدناها عند النحويين القدامى، وظلّ أغلب النّحاة المحدثين متمسّكين بالتّراث النحوي واللّغوي، رغم مساعي التّجديد والتّحديث.

رابعاً: العناصر الفاعلة في التّلقي:

1 - خصوصيات تلقّي اللسانيات الوصفية:

منذ أن عرفت أفكار سوسير انتشاراً واسعاً في أوروبا، وتحوّل مسار الدّراسات اللّغوية نحو دراسة اللّغة على "أساس شكلي أوصوري، ينظر إلى الصور اللفظية التي تعرضها لغة من اللّغات ثمّ تصنّف على أسس خاصّة، ثمّ يصف العلاقات النّاشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعياً³ بالتالي أصبحت الدّراسة الوصفية أساس كلّ بحث لدّراسة اللّغة بشكل علمي.

¹ ينظر: المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص 39.

² ينظر: المتوكل، الخطاب المتوسط، ص 78.

³ ينظر: محمود السعمران، علم اللّغة، ص 270.

ونظرا للانتقادات اللاذعة التي وجهها الغربيون للنحو التقليدي، وما فيه من أفكار فلسفية ومنطقية زادته تعقيدا وغموضا، حتى انبهر به العديد من اللغويين العرب، معترفين بالإنجازات التي حققها المنهج الوصفي. فكان دافعا لتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية.

وقد مرّت محاولات هذا التطبيق على مرحلتين، هما:

- ركّز فيها اللغويون على التعريف بالأفكار اللسانية الجديدة.

- الكشف على إيجابيات المنهج الوصفي نظريا ومنهجيا، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغوي القديم.

وبناء على ذلك، فقد دعا هؤلاء اللغويون إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي بديلا عن النحو العربي الذي وجّهت له سهام نقد لاذعة فكانت هذه الهفوات التي طبعت النحو القديم حافزا للبحث على أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي. وهذا ما ذهب إليه (تمام حسان) الذي يرى أنّ: " الدراسات اللغوية الحديثة تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم الموضوعية التامة لهذا الوصف"¹. فقد استثمرت البنيوية في مختلف الحقول العلمية والمعرفية، وأحرزت نتائج ملموسة، وبالتالي، فقد آن في -نظرهم- الأوان إلى اعتماد البنيوية كبديل عن الدراسات النحوية واللغوية القديمة كعنصر تجديد، معتبرين القرن العشرين عصر الوصفية بامتياز. ولأنّ الجهود تركزت في وصف اللغة وصفا علميا دقيقا، سواء أكان من جهة الصوت phonologie، أم من جهة الشكل morphology، أم من جهة التركيب syntax. فقد ربطوا أيّ نهضة منشودة، بمدى تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية، لأتّها " من أشدّ اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد. إذ أنّ نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن إثنتي عشر قرنا، ولم يكد يعرف تغييرا جوهريا منذ نشأته"². وقد سارت اتجاهات هؤلاء، ضمن ثلاثة تيارات صاحبت تقديم النظرة اللغوية، وهي:

- الوصفية، ونقد التراث اللغوي العربي.

- التحليل البنيوي للغة.

- تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية.³

وقد حاول هؤلاء الإقناع بضرورة تبني هذا النهج منذ عودة إبراهيم أنيس من المدرسة الوصفية بلندن. فقد لعب "دور بارزا في دراسة اللغة العربية بمنظار المفاهيم الأوروبية الوصفية

¹ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 27.

² عبد السلام المسدي، والهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، حوليات الجامعة التونسية، عدد 20، تونس، 1981، ص 8.

³ ينظر: حافيظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 44.

منها والتاريخية، والتركيز على دراسة البنية الصرفية والتركيبية والدلالية للغة العربية من خلال، محاولة تقويم آراء القدامى من وجهة نظر اللسانيات من خلال مؤلفاته: "الأصوات اللغوية، دلالة الألفاظ، في اللهجات العربية". وأبرز ما جاء به الباحث، يتلخص فيمايلي:

- قيامه بدراسة صوتية على اللغة العربية، منتمية إلى علم الفونولوجيا، متناسيا نظرية الفونيم التي تقدّم عليها النظرية الفونولوجية.

- دراسة اللهجات العربية، ومقارنتها باللهجات الحديثة ويعلم القراءات القرآنية، بهدف التعرف على التطورات الهامة لتطور اللهجات عبر التاريخ منذ ظهور الإسلام.¹

1-1- محمود السعران: من خلال مؤلفه "علم اللغة، مقدمه للقارئ العربي"، فقد قدّم محاولة لتبسيط حقائق هذا المنهج، حتى يسهل على القارئ العربي تلقّيه بأسهل الطرق. يقول " ولقد حاولت تبسيط حقائق هذا العلم، وما يوسعني التبسيط مع الحرص على الدقة والسلامة، حتى يستقل القارئ المبتدئ بتحصيل ما في دراسته."²

ويعدّ السعران من أوائل من استعمل مصطلح في الفكر اللساني العربي الحديث، رغم الصعوبات التي وجدها في إقناع لغويي عصره بجدوى مناهج اللسانية الحديثة، وخاصة النبوي، في ظلّ الاعتقاد الرائج -آنذاك- بأنّ علوم اللغة العربية بلغت النضج والاكتمال، ممّا جعلهم ينظرون للإرث اللغوي العربي بقسوة.

1-2- تمام حسان: سلك مسلكا توفيقيا. إذ نجد آرائه مثبتة في ثنايا مؤلفاته. ففي مقدّمة كتابه (مناهج البحث في اللغة) يقف موقفا وسطا بين ما هو حداثي وتراثي؛ أي إعادة قراءة تطورات اللغة العربية وفق المنهج اللساني المعاصر. أمّا في كتابه (اللغة العربية معناها ومعناها) فقد "أعاد ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتّت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي ومقولات النظرية السياقية؛ تحديدا في مجال الدلالة ومقولات الفونولوجيا في مجال الصوتيات"³. في حين، أنّ كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)، فيظهر تبنيّه المطلق للمنهج الوصفي في تفقده التراث النحوي العربي، متّبعا منهج (فيرث) الذي كرّس الطابع الاجتماعي للغة، رابطا البنية الشكلية بالدلالة، والسبب الموضوعي هو التوافق المنهجي بين اللغويين العرب، وعلى

¹ ينظر: نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2019، ص41.

² -محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص6

³ نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 46.

رأسهم الجرجاني في نظرية النظم: "وتدعو إليه النظرية السياقية الفيرثية من ضرورة الاهتمام بالسياق اللغوي، وسياق الحال لدراسة معنى الكلام المنطوق".¹

ولا يقتصر الأمر على هؤلاء اللغويين فحسب، فقد بذل العديد من اللغويين في المشرق من أمثال (عبد الرحمان أيوب) الذي أطلق نقدا لاذعا للنحو العربي القديم، إلى درجة قبول آرائه بالرّفض التّام من قبل اللّغويين، الذين اعتبروه إهانة كبرى للإرث اللّغوي العربي، بالإضافة إلى جهود ريمون طحان وأنيس فريحة وميشال زكريا والمسدي والحمزاوي والقرمادي والبكوش في تونس.

2- الوصفية العربية بين الإشكال والفضاءات:

يرى اللسانيون العرب أنّ الوصف هو مهمة اللسان الأولى، لأنّ التفكير اللساني الحديث وصفي، متّسم بالموضوعية. فهم وصّافون للغة، لا مفلسين لها. فالموضوعية سمة العلم المضبوط؛ وتعني ارتباط التفكير بسلوك الظواهر الخاضعة للتجارب والملاحظة، حيث أنّ طبيعة الموضوع المدروس وهي اللغة، هي التي تتحكّم في الدّراسة دون الاعتماد على ميول الذات الباحثة ولا آرائها الشخصية ومعتقداتها. فكان من الطبيعي، أن تستقلّ اللغة بمنهجها، وهي دعوة اللسانيين الوصفيين. لذا يركّز تمام حسان في دعوته للوصفية على الشكل والوظيفة، لكونهما من أسس بناء المنهج الوصفي.

لقد حاول العرب إيجاد الهيكل البنيوي لدراسة اللغة العربية، مستمدين مقولاتهم من اللسانيات العربية، دون الاعتماد على نتائج النظرية اللغوية التقليدية.

أ - خصوصيات تلقّي اللسانيات الوظيفية:

تعدّ اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التطوّرات المتلاحقة التي عرفتھا المدرسة البنيوية التي يمثّلها ده سوسير (وقد طوّرت هذا الاتجاه حلقة ده سوسير). الذي يرى، أنّ وظيفة اللغة وسيلة من وسائل التّواصل، وقد طوّرت هذا الاتجاه حلقة براغ مع تروياتسكوي ومارتيني وجاكسون، وأكّدوا على مفهوم مركزي هو "ديناميكية التّواصل". فالتّواصل حركية مستمرة، تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة. ولأنّ الجملة ليست كلمات فحسب، بل هي فعل لغويّ، وموقف إزاء واقع معيّن؛ إنّها تنقل تجارب المتكلمين، ويمكن إدراكها في إطار العلاقة التي تربط المتكلم والسّامع، وأن

¹ نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 44.

التحليل الملائم للجملة، هو التحليل القادر على بيان مقدار هذه الديناميكية التي تسهم مع كل جملة في عملية التواصل.¹

اعتبر فيرث اللغة أهم سلوك في نشاط الإنسان. ولم يكتف بتحليلها صرفياً، وتركيبياً، ودلالياً، لأن ذلك يفقدها طبيعتها الخاصة بها، ودعا إلى دراستها في بعدها الثقافي والاجتماعي والنفسي؛ ومعنى ذلك دراستها في الإطار "الذي يقتضيه التواصل من معطيات مادية ومعنوية، والرجوع إلى ما تحيل عليه اللغة من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والمستمع، يجعل عملية التواصل اليوم ناجحة."² وسعى هاليداي إلى توسيع أفكار فيرث، معتبراً تركيب جملة من الأفكار اللغوية، وإعادة صياغتها، وهي أفكار مستوحاة من آراء سوسير وهامسليف وماتيزيوس.

أمّا ملايسات تلقى اللسانيات الوظيفية في الوطن العربي، فقد كانت على يد اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، وخاصة في الجامعات البريطانية. فتأثروا بآراء فيرث الوظيفية وبشكل خاص عند تلميذه تمام حسان، بدءاً بسياق الحال، وأطلق عليه اسم (المقام)، وجعل السياق اللغوي موازياً له، وسمّاه (المقال) ممّا جعل من تمام صاحب منهج وصفي وظيفي. وعلى هذا الأساس، ظهرت ملامح التأثير بالاتجاه الوظيفي بادية عند لسانين آخرين، من خلال البحث في أوجه التماثل بين المنهج الوظيفي الغربي، وبعض الأصول اللغوية العربية في إطار لسانيات التراث. فعملوا على ترجمة أعمال حلقة (براغ)، وظلّ رهين هذه الأفكار الغربية الوظيفية، لذلك لم تتمكن هذه المساعي من إرساء قواعد اتجاه وظيفي عربي.

3-1- أحمد المتوكّل، فقد بدأ مشروعه الوظيفي كبقية اللسانيين العرب، أي بمحاورة النتاج اللغوي العربي القديم. وقد اتّسمت بعلاقيتين:

• علاقة العارض المقوم المقارن.

• علاقة المقترض، وذلك في مرحلتين هما:

في المرحلة الأولى: اهتم باستخلاص النظرية التأوية في التراث نحواً وبلاغة ومنطقاً وتفسيراً في باب الدلالة، فحاول إعادة صياغة تقرّبه ممّا يقابله في الفكر الحديث، ومقارنته بنظريات لسانية حديثة.

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، د.ت، ص 253.

² نفسه، ص 257.

في المرحلة الثانية: فقد مدّ جسور التّواصل بين الفكر اللّغوي العربي القديم، ونموذج النّحو الوظيفي. وهو بصدد معالجة قضايا تداولية في اللّغة العربية، وذلك من خلال دراسته للمكوّنات التي تسند إليها الوظائف التّداولية (المبتدأ، الذّيل، المحور، المنادى).¹

وقد تأسّس مشروعه من خلال تقديم أوصاف وظيفية، يعدّها مركزية بالنسبة إلى دلائل وتركيبات وتداوليات هذه اللّغة. وما يلاحظ على تحليلات المتوكّل، أنّها لا تعرض لكلّ معطيات اللّغة العربيّة بل تقتصر على نماذج تمثيلية. فإنّ مجمل كتاباته مخصّصة للظواهر اللّغوية، محدّدة ترتبط بشكل خاصّ بالقضايا التي تتقاطع مع التّحليلات الوظيفية التي اهتمّ بها "سيمون ديك". فقد ظلّ وفياً في أغلب تحليلاته لتحليلات "ديك"...². فقد تبنى النّحو الوظيفي إطار نظرياً وهو اختيار تحكمه مجموعة من المسوغات، عبّر عنها بقوله "يعتبر النّحو في نظرنا النظرية الوظيفية التّداولية الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة، ولمقتضيات "النّمذجة" للظواهر اللّغوية من جهة أخرى. كما يمتاز النّحو الوظيفي على غيره من النّظريات التّداولية بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لّغوية: النّحو العلاقي، ونحو الأحوال، ونظريات فلسفية، كنظرية الأفعال اللّغوية التي أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللّساني الحديث.³

وجد المتوكّل في اللسانيات الوظيفية الغربية سبيلاً لإضافة آليات وتقنيات تحليل، تسهم في تطوير وتطعيم النّحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات الواردة في اللّغويات العربية القديمة، وجعل هذا المشروع مشروعاً معتدّاً به، ليس في اللسانيات الوظيفية العربية فقط، بل في النّظريات اللّسانية الوظيفية. وقد عمّق عزّ الدين البوشيخي أنظار المنحى الوظيفي، من خلال التوسّع في العديد من الجزئيات، على نحو مفهوم "القدرة التّخيلية" لمجموع القدرات التّواصلية التي عرضها نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية. وكذلك يحيى بعبطيش، الذي وسّع هو الآخر النّظر في هذه القضية وشقّق القلب التخيّل أو الشّعري إلى ستّة قوالب فرعية وهي الشّعري، والرواية، والمسرحية، والمقامة، والمقالة، يتكفل كل منهما برسم جزء من الجزئيات⁴. وبالتالي، نستنتج أنّ اللّغويين في هذه المرحلة دخلوا مرحلة الإبداع والإنتاج، وذلك لأنهم أدركوا أنّ "المطلوب اليوم من الكتابة

¹ ينظر: حافيظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص 353.

² ينظر: نفسه، ص 386.

³ ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداولية في اللغة العربية، ص 7.

⁴ ينظر: يحيى بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 385.

اللسانية العربية المساهمة في التّظير اللّساني العام، أي الانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج، الذي يساهم في إغناء البحث اللّساني العالمي، وليس العربي فحسب".¹

3-2- عزّ الدين البوشيخي: أدرك النّقص الذي لاحظته في نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية كما ورد عند سيمون ديك وغيره، وحاول أن يمحّص الأنظار المتراكمة في إطاره، ومنها أنظار المتوكل، مستندا إلى مخرجات الفلسفة، ممثلة في مفاهيم فلسفية مثل مفهوم العوالم الممكنة، والعوامل الخيالية. ويبدو أنّه أحسن استثمارها وتوظيفها. ومن أهمّ طاقات القدرة التّواصلية الكامنة لدى الإنسان، التي أشار إليها الطاقة التّخيلية. ولقد استوحى هذه الأفكار من لدن الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمان، الذي تناولها في العديد من المقامات. وربما أنت هذه الإشارة لما من أثر في إنتاج وتفسير بعض النيات اللّغوية كالتركيب المجازية المتمثلة في الاستعارات والكنيات. فالطاقة التّخيلية تمكّن الإنسان من تصوّر المعنى الحقيقي والمعنى المجازي والتّمييز بينهما. ومن الأمور التي عمّق البوشيخي النّظر فيها في إطار نمودجه هذا كيفية اشتغال هذا القلب، حين يقوم القلب القصدي بعد انعقاد نية المتكلّم في التّواصل مع غيره، وحدّد المقاصد الأساسية التي يهدف إلى تحقيقها وبلوغها، من خلال تحريك القلب المعرفي ليمدّ القلب النحوي بالمادّة التي يحتاجها في المستويين الدّلالي والتّداولي، وهو في الآن ذاته يحفّز ويحرّك القلب النّحوي ليستمدّ المعلومات الكافية من القوالب الأخرى كالقلب الاجتماعي والإدراكي والمنطقي، هذا الأخير الذي يربط بين المقدّمات والنّتائج.

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 283.

المبحث الثاني: تقييم جهود الوصفيين والوظيفيين العرب ومساهماتهم في تشكيل وبلورة الدرس اللساني العربي الحديث.

بذل اللسانيون العرب مجهودات كبيرة في سبيل تبسيط علم اللسانيات بجميع فروعه، وتقريبه من الأذهان وإفهامه. إلا أن ذلك اصطدم ببعض العراقيل، فظلت تعاني من بعض مظاهر القصور، أبرزها الارتباك الحاصل في تحديد مجال البحث مفهوماً ومنهجياً، وذلك راجع إلى اعتماد الكتابات التمهيدية على "مصادر عامة، بعيدة نسبياً على اللسانيات بمعناها العلمي الدقيق"¹، مما أدى إلى ضعف الآليات والتقنيات المعتمدة في التحليل وطرائقه، وبالتالي التناول السطحي للعديد من المفاهيم اللسانية.

وبالرغم من النتائج الطيبة التي حققتها الكتابات اللسانية الوصفية العربية، وما بلغته من نضج علمي، إلا أن تحليلها تحليلًا نقدياً جاداً، يكشف بوضوح العديد من مظاهر القصور فيها. ويمكن أن نحصرها في النقاط الآتية:

أولاً: الموضوعية تقتضي إخضاع جهود اللغويين العرب للنقد: وأول هذه المظاهر:

1- نقد المشروع البنيوي الوصفي العربي:

1-1- غياب الأطر المنهجية والنظرية: إن أغلب الدراسات اللسانية الوصفية العربية لا تذكر المصادر التي اعتمدت عليها في تحليلاتها ودراساتها. والدليل على ذلك دراسة تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبنها) إذ تعدّ من أرقى الدراسات اللسانية الوصفية العربية، إلا أنه لم يذكر المصادر التي ارتكز عليها. فمن المفاهيم غداة تعرّضه لها مفاهيم البنية أو العلاقة أو المكونات المباشرة. فيتمّ توظيف هذه المصطلحات دون تحديدها تحديداً علمياً دقيقاً، وكأنّ ما ينسحب عليها من مفاهيم غربية يتمشى وينطبق تماماً والثقافة اللسانية العربية،

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 59.

فبالتالي يتفادون الخوض في دقائقها، وكأنّها "موضوع إجماع بين جميع اللسانيين، على اختلاف مشاربهم اللسانية النظرية".¹

1-2- لم يكن نقد الوصفين العرب للنحو العربي نقدا موضوعيا: فقد كان دفاعا مستميتا للنهج الذي اختاروه، بدليل قول محمود السعران "إنّ علم اللّغة هو وجهة النظر الجديدة أو الفلسفة الجديدة التي حلّت محل وجهات النظر القديمة والفلسفات اللّغوية القديمة. وعلم اللّغة قد تجنّب أخطاء جوهرية في الفلسفة اللّغوية القديمة، وقد قدّم مبادئ لم يعد الشك في أنّها أكمل وأجمل وأصدق وأضبط. واعتمد على وسائل وآلات أدقّ مرّات ومرّات من وسائل الأقدمين وآلاتهم".²

1-3- إعادة النّظر فيما جاء في كتب النّحو العربي، من وصف اللّغة العربية الكلاسيكية. وهذا يعدّ بمثابة المخالفة المنهجية للمنهج الوصفي، إذ تقتضي المنهجية وصف اللّغة العربية الحديثة.³ ومن هذا المنطلق، يتّضح أنّ منهج النّحاة العرب أكثر اتّساما بالوصفية ممّن يدّعيها من المحدثين، لأنّ الأوائل "اشتغلوا بمادة لغوية معيّنة قريبا، استنبط منها حسب تصوّراتهم ومناهجهم".⁴

وهذا لا يعني رفض نقد الوصفين لمنهج النّحاة. ففيه من الفائدة ما يقوم العديد من المسائل النّحوية الهامّة، لكن الأجدر بهم لودرسوا لغات منطوقة حتى تكون آراؤهم وأفكارهم تصبّ في صلب الاتّجاه الذي سلوكه، والدّليل على ذلك قول (تمام حسان) "لا ينبغي أن يظن أنّ النّقد هنا لقيمة عمل النّحاة، وإنّما هو للمنهج، ذلك بأنّ النّحاة قد وجدوا في عصر كانوا هم نتاجه الفكري، وما كان لهم أن يسبقوا الزّمن، لأنّه لم يعد صالحا في وقتنا هذا".⁵

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ ص 60.

² ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 21.

³ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 220.

⁴ ينظر: غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 195.

⁵ ينظر: اجتهادات لغوية، ص 39.

إنّ الموضوعية تقتضي أن نراعي في نقد الأعمال والآراء الظروف التاريخية التي نشأت فيها، حتى لا ينقلب النقد إلى عمل وتجنّ غير مبرر.

ومن القضايا التي أثارها الوصفيون العرب: تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، والتراث اليوناني. فمنهم من أقرّه، ومنهم من نفاه تماما. فقد وقع الوصفيون العرب تحت وطأة تقليد النحاة الأوروبيين في تقديم للنحو القديم. فقد أيد (تمام حسان) هذا الرأي في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، إذ يقع هذا التأثير في رأيه في جانبين:¹

- جانب المقولات الأرسطية، وتطبيقها في التفكير النحوي.

- الأقيسة والتعليقات في المسائل النحوية الخاصة.

وما يعزّز ذلك في نظره، وجود تقارب في المفاهيم والمصطلحات بينهما وبين مفاهيم النحو العربي ومصطلحاته. إلّا أنّ المنهج العلمي لا يكتفي بمثل هذه الأدلة السطحية في إثبات وجود تأثير وتأثير.

ومن الوصفيين من أقرّ بخلو النحو العربي من هذا التأثير إلى غاية القرن الثالث الهجري، أين بدأت ملامح آثار ومفاهيم المنطق اليوناني تبرز.

وقد خلص الحاج صالح إلى أنّ النحو العربي لم يتأثر في بداية نشوءه بمنطق أرسطو، لا من حيث البحث، ولا من حيث مضمونه التحليلي ولا يدين بشيء إلى الثقافة اليونانية². وهو ردّ على ادّعاءات المستشرقين الذين أشاعوا مقولة "تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو في نشأته"، ويخصّ بالذكر مركس، الذي كان له تأثير على البحث اللغوي العربي، من محاضراته التي كان يلقيها بالمعهد المصري. ويرى إدريس مقبول أنّ بدايات ظهور الملامح المنطقية في النظر

¹ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص366.

² ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص42.

النحوي العربي، لم يكن قبل القرن الرابع الهجري، إذ لم يذكر أصحاب الفهارس والتراجم أنه أثّرت مسألة خلافية في شأن أصول النحو العربي، وصلته بالمنطق اليوناني قبل هذه الفترة¹.

وقد أكد تمام حسان أن بنية اللغة العربية تختلف اختلافاً مبيّناً عن بنية لغة اليونان، إذ ليس في لغة اليونان إعراب، ولا حرّية رتبة، ولا تثنية، ولا تخضع كلماتها لأوزان صرفية مطّردة كالعربية². وهو ردّ على من وسم العقلية العربية بالتخلف، وعدم القدرة على إبداع مفاهيم منهجية، ورؤى عقلية من غير المفكرين اليونان.

2- نقد ادّعاءات الوصفين العرب، اتّصاف النحو العربي بالمعيارية:

ردّ عبد السلام المسدي على وصف اللغويين النحو العربي بالمعيارية، إذ نفى أن يكون هناك تنافر بين طرفي هذه الثنائية، لكونهما لا ينتميان إلى حيّز تصوّري واحد، وهو الأمر الذي رفضته أيضاً فاطمة بكوش، مبرّرة ذلك بأنّ الباحثين العرب الذين ربطوا المنهج الوصفي بالبحث العلمي وعلى رأسهم تمام حسان يعترف بأهميّة المنهج المعياري في مجالات التّعليم وضرورته في الحفاظ على اللغة³. كما رفض عز الدين المجذوب هذا التّنافر. فقد أقرّ بأنّ الوصفية نقيض للتأمّل الفلسفي العقيم لا للمعيارية، كما ذهب إليه تمام حسان. ولعلّ قصد المجذوب هنا مناهضة المنهج الوصفي للمعيارية التي تصدر على تصوّرات عقلية فلسفية لدى الباحث، تجعله يفرض انطباعات وتصورات مسبقة على الموضوع الذي يبحث عنه قبل البدء فيه.

إنّ اهتمام تمام حسان بالمنهج الوصفي ونعته بالعلم، وذمّه للنّهج المعياري لا يعدّ موفقاً علمياً، فهو مجرد مبرّر لمسوغات استناده للمنهج الوصفي في الدّراسة فقط.

¹ ينظر: ادريس مقبول، الأسس الاستيمولوجية والتداولية للنظر النحو ي العربي عند سيبيويه عالم الكتب الحديثة، جدار الكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2006، ص19.

² ينظر: مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص119.

³ ينظر: فاطمة الهادي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص95.

2-1- نقد موقف الوصفيين اتّجاه نظرية العامل:

رفض بعض الباحثين إقامة نظرية القرائن النحوية كبديل عن نظرية العامل، لأنّ ذلك بمثابة إسقاط للبناء النحوي الذي شيّده النحاة القدامى، إضافة إلى أنّ هذا الإسقاط يتطلّب حججا قويّة تعزّزه قصد وضع أسس بناء جديد، ليكون بديلا يحلّ محلّ العامل¹. فقد أوردوا المزايا التي اشتملت عليها هذه النظرية ومنهم الباحث (أحمد ياقوت)، الذي أكّد استحالة إسقاط هذه النظرية للدور الذي تلعبه في تقنين الكلام، وإعطائه معايير ثابتة تقي المتكلم الوقوع في اللحن².

أمّا عبده الراجحي، فقد كان رأيه في نظرية العامل من رأي (تمام حسان)، إذ أقرّ أنّ النحاة ربطوا بين فكرة العامل وقرينة العلامة الإعرابية دون غيرها من القرائن، فرفض هذا الرأي، وذهب إلى القول بأنّ النحاة لم يشحنوا العمل في العلامة الإعرابية، ولم يقصروا دوره في بيانها لوحدها، وإنّما مثّل العامل المظلة الكبرى في النحو العربي التي تتحرّك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة الإعرابية، وبقية القرائن أيضا³.

2-2- نقد موقفهم لنظرية التعليل:

أمّا رأيهم في التعليل وتوابعه في أمر التقدير والتأويل، فقد تكون هذه التحليلات من وسائل التعليم التي لجأ إليها النحاة لتقريب المفاهيم الإعرابية المبهمة لطالب النحو. وما دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء التقدير والحذف إلّا دليل على ذلك. لكنّه أقرّ بوجود المحذوف، وما له من أهمية في فهم المعاني. وعن مساعي تمام حسان إلى إلغاء الإعرابين التقدير والمحلّي، فقد تراجع عن ذلك في كتابه "الخلاصة النحوية"، الذي ألفه تطبيقا لهذه النظرية التي طرحها في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

¹ ينظر: مصطفى حميدة، نظام الربط والارتباط، الشركة المصرية للنشر، مصر، ط1، 1997، ص63.

² ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، 2006، ص169.

³ ينظر: عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2002، ص252.

3- نقد المشروع الوظيفي العربي:

أسهم الوظيفيون العرب بشكل كبير في تطوير الدرس اللساني العربي والغربي، والمضي بهما نحو آفاق جديدة. والشاهد على ذلك وفرة الإنتاج العلمي ونوعيته خصوصاً مع أحمد المتوكل والبوشيخي، والتي اتّسمت بعمق الطرح ووضوح الرؤية. ومع ذلك، فقد تخلّلت هذه الجهود بعض الهنات، أهمّها:

3-1- إنّ حضور التراث اللغوي العربي في دراسات أحمد المتوكل لم يكن حضوراً ثابتاً، بل حضور مقام. فقد كان التعامل مع مختلف قضايا اللغة العربية انتقائياً، شأنه شأن الوصفيين العرب، الذين اعتمدوا على دراسة جوانب محدّدة في اللغة العربية. إنّ معطيات القدامى ومفاهيمهم اللغوية "تشكل منظومة مرجعية خاصّة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة. إنّها تدخل ضمن نسق فكري وضع في فترة تاريخية محدّدة نتيجة عوامل معيّنة، وقام على أسس فكرية معيّنة باعتبارها جزءاً من بنية ثقافية عامّة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية، والفكرية، والاجتماعية، والدينية، والسياسية... وبناء عليه، لا مسوغ يدعو إلى اقتباس المفاهيم وعزلها عن سياقاتها المرجعية".¹

3-2- حاول المتوكل قولبة مفاهيم التراث وظيفياً، إلّا أنّ ذلك لم يخرج عمّا فعله النّحاة، على نحو تقسيم الإعراب إلى مجرّد وسطي ولازم وغير لازم. فالفرق بين تصوّر المتوكل وتصور النّحاة، لا يعدو أن يكون في الاصطلاحات الجديدة التي يأخذ بها أصحاب هذا المنحى.²

3-3- ما تحدّث عنه المتوكل في بعض الرؤى التّداولية (المحور، الذّيل، البؤرة) تبقى في حاجة أعمق إلى التّمحيص والتّدقيق. فوظيفة "المحور" مثلاً، تخلط بين وظائف نحوية أخرى كوظيفة المبتدأ والفاعل، على نحو قولنا:

- أحمد مسافر.

- ذهب أحمد الآن.

"أحمد" في هذين المثالين يأخذ الوظيفة التّداولية "المحور"، إذ في المثال الأوّل نجد الاسم عدّ محورا جيء به ليبنى عليه ما يفيد معنى فيه. فهو يشكّل تقاطعاً معرفياً بين المتكلّم والمخاطب.

¹ حافيط اسماعيلي، علم اللسانيات في الثقافة العربية، ص 389.

² ينظر: عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي، دار الإسرائ، الأردن، ط1، 2016، ص 338.

أما في المثال الثاني، فقد جيء بلفظ "أحمد" لكونه قام بالفعل. فالحكم إذن مشترك بين المتكلم والمخاطب، أما المحكوم له فمختص به المتكلم فقط، فإذا أفيد به المخاطب، صارت الفائدة مشتركة بينهما. وعليه، فالأمر ليس متوقفاً على كون "أحمد" مدار الحديث، وإنما مقيد بمعرفة المخاطب بطرفي التركيب من عدمها¹. ف **المتوكل** في هذا الباب لم يراعي الفروق بين المبتدأ والبدل، إذ حشرهما في وظيفة واحدة، وهي الذيل. وبالتالي، أخلط بين ما تتم بواسطته الفائدة ووضوح المعنى، وبين ما هو توسعة يمكن الاستغناء عنه في حال عدم وجود غموض في المعنى.

3-4- لجوء **لمتوكل** الى اختلاق تراكيب لا وجود لها في الاستعمال اللغوي العربي بغية الاحتجاج لسلامة القواعد المفترضة، ولإثبات كفاية الجهاز الواصف لنظرية النحوالوظيفي كقولك: "أ محمد فعلا حضر بصدق".

فمثل هذا التركيب مختلق لغاية معينة، ولا يلزم القياس عليه. فالمتوكل هنا، غلب النظرية على حساب المتن. فقد كيّف المعطى لخدمة القاعدة، ممّا حدا به إلى ابتداع تركيب لا حدود له في الاستعمال اللغوي العربي.

3-5- إنّ الأثر الذي تحدثه النواسخ معنوي (دلالي)، إذ أنّ بعض النواسخ ينقل الجملة الاسمية من مستوى بسيط إلى مستوى معقد، خصوصاً عند دخول "إنّ" و"أنّ". وقد يتغيّر معها أسلوب الجملة، فينقل من الإخبار إلى صيغة الإنشاء، وخاصّة عند دخول "ليت" و"لعلّ". لذلك أطلق عليها اسم "النّواسخ"². وهوما يقرّه **المتوكل** إذا حصل تأثيراتها في المبنى فقط.

ثانياً: تقييم جهود المتوكل النظرية والتطبيقية:

برز الاتجاه الوظيفي في العالم العربي بعد نقل نظرية النحو الوظيفي من جامعة امستردام، بعد صياغتها من طرف **سيمون دك** ومجموعة من زملائه إلى المغرب الأقصى في أواخر

¹ ينظر: طه عبد الرحمان، تجديد النحو عند المحدثين، المركز الثقافي العربي، الرباط، ط3، 2007، ص299.

² ينظر: همام إبراهيم محمد البشاييرة، الأثر الدلالي للنواسخ الجرفية، مجلة جامعة القدس، عدد 44، مارس 2018، رام الله، فلسطين، 2018، ص 154.

الثمانينات على يد اللساني أحمد المتوكل. ولم يكن نقل هذه النظرية نقلاً حرفياً. إذ مرّ بثلاثة مراحل أساسية وهي:

2-1- **مرحلة الاستنبات:** أخذت نظرية النحو الوظيفي مكانها بين الاتجاهات اللسانية السائدة آنذاك البنيوي، والاتجاه التوليدي التحويلي، (transformational générative) بالإضافة إلى الدرس اللغوي العربي القديم.

2-2- **مرحلة التأسيس:** لقد تمّ ربط هذه النظرية بالفكر اللغوي العربي على أساس أنّ هذا الأخير أصل للمنىح الوظيفي العربي الممتدّ بواسطة الدرس اللساني الوظيفي الحديث.

2-3- **مرحلة الإسهام والتطوير:** في هذه المرحلة، شرع اللسانيون الوظيفيون وعلى رأسهم المتوكل وعز الدين البوشيخي في تطوير نظرية النحو الوظيفي، فابتدع (المتوكل) نموذج نحو الطبقات القالبية (2003) ثمّ أضاف نموذج نحو الخطاب الوظيفي (2010)، وابتدع البوشيخي المكوّن التخيلي (1998) إلى مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، في إطار الدفاع عن أطروحة أنّ "الملكة الإبداعية" من ملكات القدرة التواصلية العامة، يتمّ تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية".¹

فقد وضع المتوكل مشروعاً متكاملًا يضمّ ثلاثة اتجاهات كبرى:

- اللسانيات واللغة العربية: تمّ تأسيس هذا المشروع اللساني الوظيفي القائم على جملة من المبادئ، أهمّها:

- أنّه المنهج الوحيد قصد دراسة اللغة العربية.

- أنّه أقرب المقاربات إلى وصف اللغة العربية وظواهرها، وهي المقاربة التي تربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية، وهذه البنية تتمّ دراستها على أساس أنّها تابعة للوظيفة التواصلية.

- اللغة العربية كسائر اللغات البشرية ينطبق عليها من المناهج، ما ينطبق على سائر اللغات الطبيعية.

¹ الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص15.

ويروم هذا المشروع دراسة اللغة العربية صرفياً وتركيبياً ودلالياً وتداولياً بنفس الرؤى، بمعنى ربط البنية بالوظيفة، وتتميط اللغة العربية عن طريق مقارنتها بغيرها من اللغات البشرية الأخرى، ودراسة تطورها. فخلص في مشروعه هذا التتميط، إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى اللغات المؤسسة تداولياً؛ أي تلك العشيرة اللغوية التي تغلب المستوى التداولي على باقي المستويات الأخرى (صرفياً، دلالياً، تركيبياً)¹. أمّا من الناحية التطورية للغة العربية، فقد تمّ الدفاع عن أطروحة أن اللغة العربية تنزع الانتقال عن طريق دوارجها من الفئة الأولى إلى فئة اللغة المغلبة للدلالة. وتوصل إلى أن اللغة العربية الدالة على الوظائف التركيبية. ويكمن الجديد في هذا التصور في ثلاثة وجوه:

- الإسهام في تمكين انفتاح المنحى الوظيفي على الدراسات المقارنة التاريخية.
 - توسيع مفهوم المقارنة بين أنماط الخطابات، والمقارنة بين سانكرونيات اللغة الواحدة.
 - تأسيس هذه المقارنات على مبدأ وظيفي واحد "مبدأ الإنعكاس"، الذي يربط بين المستويين الدلالي والتداولي، وبين المستويين الصرفي التركيبي والفونولوجي التنغيمي من جهة ثانية.²
- وبفضل هذه النظرات، تمكّن الوظيفيون نقل اللسانيات من الوصف اللغوي البحت، إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مدافعين عن فكرة، أن النظرية اللسانية - وظيفية كانت أو غير وظيفية - يجب أن تحرر كفايتين إثنين، هما الكفاية اللغوية، والكفاية الإجرائية. الأولى تتحقق من خلال المستوى الوصفي لظواهر اللغات البشرية والثانية من خلال تطبيقها في مجالات اجتماعية واقتصادية كالترجمة وتحليل النصوص والأمراض النفسية المسببة للاضطرابات اللغوية.³

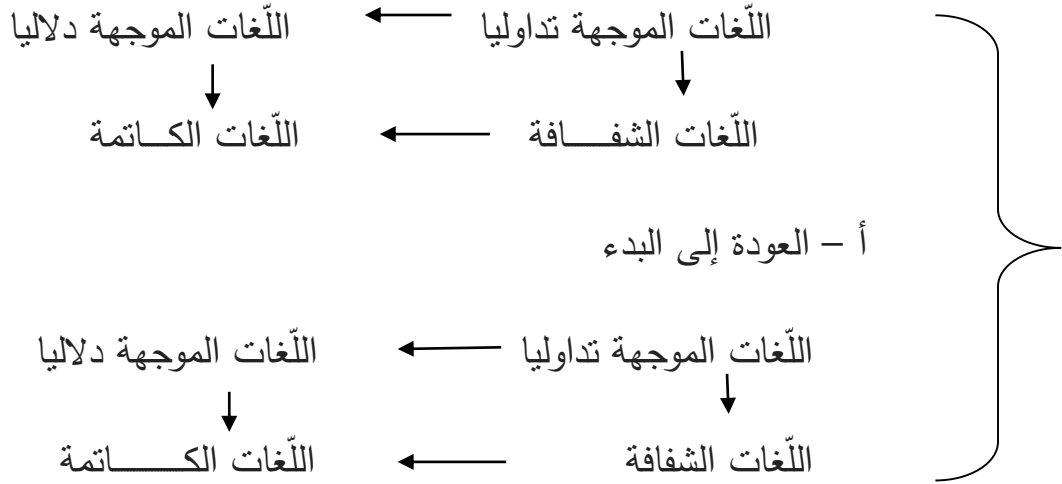
والشكل الآتي يوضّح تطوّر اللغات، في إطار التصوّر الذي قدّمه المتوكل في نموذج نحو طبقات القالبي:

¹ ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص153.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التتميط والتطور، دار العربية للعلوم، الرباط، 2012، ص05.

³ نفسه، ص07.

الانتقال النمطي



كان المتوكل حريصاً على استثمار كل جديد يطرأ على الساحة اللسانية في إطار النموذج الوظيفي. فقد جلب سنة 2003 نموذج الخطاب الوظيفي من خلال التعريف به، ومقاربة بعض الظواهر اللغوية العربية في ضوءه، من خلال دراسته لبعض المسائل النحوية كالنعت المقطوع، والمستثنى والمعطوف والبدل والمبتدأ، راداً إيّاها إلى ثلاث قضايا وظيفية كبرى هي: المتصل/ المنقطع، المدمج/الملحق، المركز/الربض.

فقد عدّ النعت من فئة المتصل المنقطع. وقد بحث هذه القضية اللغويون القدامى، وتوصلوا إلى نتائج هامة من بينها، أنّ النعت قد يكون حقيقياً وقد يكون سببياً، ولا بدّ من مطابقة النعت لمنعوته، وسبب هذا التّطابق في منزلة الاسم الواحد. يقول ابن يعيش: "وإنّما وجب للنعت أن يكون تابعا للمنعوت فيما ذكرناه من قبل أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد. فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت".¹ وقد يخالف النعت منعوته في حركته الإعرابية، ويسمّى بالمنقطع. يقول سيبيويه في كتاب "ما ينصب على التّعظيم والمدح": "وإن شئت جعلته صفة، فجرى على الأول،

¹ ابن يعيش، شرح المفصل المطبعة المنيرية، ج3، القاهرة، د.ط، د.ت، ص 55.

وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك (الحمد لله الحميد هو) و(الحمد لله أهل الحمد)¹. ويقول السيوطي: "قطع النعت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها."²

والغاية من القطع هنا، هو لفت انتباه المتلقي إلى النعت المقطوع، قصد إبراز المعنى المراد إبلاغه، وذلك لأهمية محدّدة توجب التركيز عليها. فالقطع ينشئ جملة جديدة، قد تكون اسمية يرفع فيها النعت على الاستئناف بتقدير مبتدأ مضمّر، وقد تكون الجملة فعلية يرفع فيها المحذوف. وعليه، تكون الجملة دالة على التغير والتجدد.

إذن، فإن مخالفة المتوكل النحويين القدامى من حيث المنطلق المنهجي، فهو يعتدّ النعت الحقيقي، انطلاقاً من مفهوم الفعل الخطابي جزءاً من أجزاء المركّب الاسمي. وبالتالي، حركته الإعرابية هي نفس الحركة التي يأخذها، باعتباره فضلة تابعة له، كقولنا "سعدت بالتلميذ النشيط"، فهي فعل خطابي واحد، تبيّنه الترسّيمة التالية:

(خ 1) (ف خ 1 : ح ب (ك) (ط)

(ف 1 : [(ح 1) (إ ح 2)] [(خ 1) (ف 1)] (ف خ 1)) .

حيث (ح 1) = محمول، و(إ ح) = حدّ إحالي.

وأما بخصوص مخالفة النعت لحركة المنعوت رفعا أو نصبا، فالأمر يختلف كما في المثالين التاليين:

- سعدت بالتلميذ النشيط.

- سعدت بالتلميذ النشيط.

¹ ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 62.

² جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، القاهرة، ط1، ص188.

فالعبارتان تتكوّنان من فعلين خطابيين، يعمل النّعت على تحقيقهما. ومع ذلك، فنّمّة فرق بين العبارتين، يكمن في أنّ الفعل الخطابي في المثال الثاني تابع للفعل الخطابي الأوّل في المثال الأوّل؛ أي الذي ورد فيه النعت منصوباً. أمّا الفعل الخطابي الثاني مستقلّ على الفعل الخطابي الأوّل ومكافئ له. ويمكن القول: أنّ الفعلين الخطابين في المثال الثاني فعّالان نوويان. وهنا يورد المتوكّل برهان إمكانية إسناد وظيفة علاقية للنّعت المقطوع، الذي يحمل علامة النّصب، وهي " التخصّص". في حين لا يمكن إسناد هذه الوظيفة للنّعت المقطوع المرفوع، لأنّه مستقل لا تابع.¹

وتوصّل المتوكّل في مقارنة النّعت، إلى الإقرار بأنّ تحاليل القدامى لا تختلف عن المقاربة الوظيفية الحديثة.

كما تناول المتوكّل قضايا أخرى، كقضية المدمج والملحق، ومسألة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب. فقد اتّفق مع ابن هشام في بعض المسائل، واختلف معه في أخرى، كفصل جملة الصّلة عن الضمير الموصول. إذ أقرّ ابن هشام فصل الصّلة عن الموصول في حال أن كان الموصول اسماً، على اعتبار أنّ جملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. في حين أنّ الموصول الاسمي له محلّ من الإعراب بحسب موقعه في الجملة.²

بينما يختلف المتوكّل معه في هذا الشأن، إذ يعتبر أنّ الموصول الاسمي والصلة جملة واحدة، تتخذ أوضاعاً مختلفة، فقد تكون حرّة تشكّل لوحدها مركّباً اسمياً. كأن تقول: "حضرت التي راجعت دروسها". كما يمكن أن ترد صلة لمركّب اسمي، كما في قولنا: "شكرت التلميذتين اللّتين راجعتا دروسهما".

¹ ينظر: أحمد المتوكّل، مسائل النحو العربي في قضايا الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009، ص15.

² ينظر: ابن هشام، مغني البيه، تح مازن المبارك، دار الفكر، ج2 دمشق، سوريا، ط6، 1985، ص155.

ومن مبدأ الإقرار، بأن النظرية اللسانية المثلى ملزمة بتميط اللغات¹، ورصد التطورات واضطلاعها بالوصف والتفسير، فقد اقترحها المتوكل مقاربة جديدة، وهي "الانعكاس البنيوي" بوصفه معياراً، يمكن من استخلاص مسائل تتعلق بتميط اللغات وتطورها. والمقصود بهذا المبدء، هو تحقق مستوى تحليلي ماء في مستوى تحليلي آخر². وضابطه في المنهج الوظيفي، أن تتمظهر البنيتان الدالية والتداولية في البنيتين الصرفية/ التركيبية والفونولوجية. ومن هنا، تتجلى تبعية البنية للوظيفة. وبخصوص مبدأ الانعكاس البنيوي، فمسالك تحققه -حسب المتوكل- من خلال أمرين:

- أن يكون شفافاً، وذلك حين يفرد للعنصر الوارد في المستوى المصدر، عنصر في المستوى الهدف يطابقه ويخصّه دون غيره، كاستعمال الآداتين "إنّ" و"قد". فهاتان الآداتان تعملان التوكيد، لكنهما تختلفان من حيث تحقق كلّ واحدة منهما لمخصص في طبقة محدّدة من المستوى العلاقي. فتحقق "إنّ" مخصص التقوية المنصبّ على الفعل الخطابي برمته. أمّا تحقق "قد" مخصص التقوية للمحمول الفعلي، كأن نقول:

"إنّ زيدا حاضراً".

"قد حضر زيد".

- أن يكون التّحقق كاتماً، حيث لا نجد تطابقاً بين العنصر في المستوى المصدر واحد عناصر المستوى الهدف. ومن مظاهر تحقق ذلك، انصهار مجموعة من المخصّصات الواردة في المستويين العلاقي "التمثيلي" في الصيغة الفعلية، كما هو متوفّر في المخصّص الفعلي "ذهب"، من حيث (الزمان) هي البناء للمعلوم والمضي والتّمام (الجهة) والجنس (مذكر) والعدد (واحد). وفي سياق ضبط سمات الشّفافية، يتبنّى المتوكل رأي **هنخفد**، الذي يذهب إلى القول بأنّ الانتقال من البنية التّحتية ومستوييها "العلاقي والتمثيلي" إلى بنية السّطح الصرفية التركيبية

¹ مسألة تتميط اللغات مسألة شاعت في القرن 19، وهي التشابه بين اللغات من الناحية البنيوية لردّها إلى أصول محصورة مقترضة، يتم بناؤها انطلاقاً من فروعها.

للمزيد أنظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، دار الآمان، ج2، الرباط، ط1، ص 261.

² أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، ص 36.

والفولوجية النظرية يسلك مسلكين؛ كاتم وشفاف. فيجري على أساس ذلك مقارنة بين بعض اللغات، كما هو حاصل بين اللغة العربية والإنجليزية في مسألة استخدام الوظائف الدلالية مثلا، فتتزعان نحو اللغات الكاتمة، لأنهما تستعملان كلا الوظيفتين الفاعل والمفعول، في مقابل اللغات الشفافة كالهنغارية. في حين، تتخذ الفرنسية موقعا وسطا بينهما، لاعتمادها على وظيفة الفعل دون المفعول.¹

الهنغارية / الفرنسية / العربية، الإنجليزية

إنّ نجاح أيّ نظرية لسانية مرتبطة بتحقيق الكفايات مختلفة، سواء نظريا كالكفاية الوصفية والتفسيرية، أو ما وراء النظرية من خلال مدى استجابتها لحاجات القطاعات والمتمثلة في الكفاية الإجرائية. هذه الأمور وعيها **المتوكل** جيّدا، فقد عبّد الطريق لنجاح نظرية النحو الوظيفي من التنظير إلى الإجراء، بالكشف على مدى إسهاماتها في معالجة قطاعات خارج النظرية، وهوما دفعه إلى ابتكار نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسّع. وقد تخلّل هذه النظرية بعض الغموض، إذ من الصّعب التمييز بين أنمكاظ الخطاب، مقترحا معيارا آخر متعلّقا بمكوّنات عملية التّواصل، ويتفرّع الخطاب عنده إلى فرعين:

1 - خطاب مباشر: يتحقّق بتوقّر المتكلم والمخاطب، ويتحقّق تحقّقا مجرّدا بوجود ذاتين مجردتين (كاتب وقارئ...)

- خطاب موسّط: بوجود وسيط بين نسيج الخطاب ومتلقّيه.²

وقد يكون هذا النوع من الخطاب منقولاً أو مترجماً. وقد سعى **المتوكل** إلى إدراج التّرجمة في الخطاب المتوسّط توسيعاً لمفهومها. أمّا فيما يخصّ تحليل النّصوص، فقد ذهب **المتوكل** إلى أنّ تحليلها يكون وفق مسلكين هما:³

¹ ينظر: المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، ص70.

² ينظر: المتوكل، الخطاب المتوسط، ص19.

³ ينظر: نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، ص34.

- تحليل فهم: يروم المتلقي فهم الخطاب فقط، من خلال البحث عن بنيته التحتية، انطلاقاً من البنية السطحية.

- تحليل إفهام: ويكون شرحاً أو تفسيراً أو تأويلاً. لذلك سعى المتوكل إلى إدراج الترجمة في هذا النوع من التحليل. وهي القطاعات التي جمع بينها المتوكل في إطار الخطاب المتوسط (قطاع الترجمة، تحليل الخطاب، تعليم اللغات).

وبهذا نخلص إلى القول، أنّ النظرية الوظيفية التي يسعى المتوكل إلى إرساء قواعدها، والانتقال من مجرد الوصف إلى تحقيق كفاية التفسير، وتحصيل الكفاية الإجرائية. فهذه النظرية بلغت مبلغاً معقولاً في إحراز هذه الكفاية، وربطها دراسة اللغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية، والنحو الكلي، وبدخولها مجال تنميط اللغات، ورصد التطور اللغوي. وعلى الرغم من كلّ ذلك، فلا تزال أمامها بعض الصعاب التي يعمل المتوكل على تجاوزها، خاصة مع ما أقامه في مجال الترجمة، في إطار النظرية النسقية، ونظرية النحو الوظيفي، وفي مجال الاضطرابات اللغوية والتواصل الإشاري في إطار نظرية النحو الوظيفي.¹

¹ ينظر: هيثم سرحان، آفاق اللسانيات: دراسات - دراسات مراجعات - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص40.

المبحث الثالث: دور اللسانيات الوصفية في الدرس اللساني التطبيقي العربي:

يشهد الدرس اللساني العربي الحديث حركة كبيرة، وتغيّراً ملحوظاً في جميع مباحثه اللغوية، وذلك بعد الاعتماد على المنهج الوصفي في الدراسة بعد، أن كانت الدراسات تنهج المنحى المعياري، والذي أجمع حول رفضه جلّ اللغويين العرب المحدثين، وعدم كفايته الإجرائية. فمن أبرز من تبنى هذا المنهج تمام حسان، تأثراً بالدرس اللغوي الغربي، خاصة ما جاءت به مدرسة براغ الوظيفية، وما حقّقه هذه المدارس من نتائج إيجابية على المستوى الإجرائي. فقد ضمّنت مؤلفاته رؤية تجديدية، مسّت جميع مستويات اللغة، خاصة مؤلفه (اللغة بين المعيارية والوصفية) سنة 1958 و(اللغة العربية معناها ومبناها) (1973).

أولاً: في مجال المؤلفات والمصطلحات النحوية:

1- من مؤلفات أبرز الوصفيين العرب:

ففي كتابه الأول، والذي يعدّ تكملة لما جاء في مؤلفه "مناهج البحث في اللغة"، حيث دعا فيه إلى ضرورة ترسيخ المنهج الوصفي، والابتعاد عن النهج المعياري الذي اتّسمت به الدراسات اللغوية العربية القديمة. فقد صوّب اهتماماته منذ البداية، إلى تشخيص الداء الذي أصاب النحو العربي القديم، وهي المعيارية. لذلك قسّم النشاط اللغوي إلى قسمين:

- الاستعمال اللغوي، الذي هو وظيفة المتكلم.

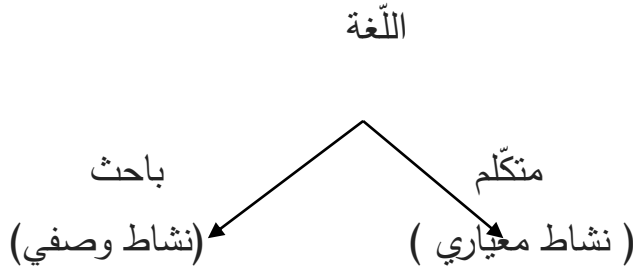
- البحث اللغوي، وهو وظيفة الباحث.

ومن خلال هذا التفريق، ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية، كالقياس والتعليل، كما ربط بين الوصفية والقضايا المنهجية كالرموز اللغوية، والاستقراء والتعديد والنماذج اللغوية¹.

¹ لينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوظيفية، المقدمة، ص12.

يقول في هذا الشأن: "ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه. فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء، انصرفوا عن قصد إلى سرد أعراضه، فتكلموا في جزئية النحو لا في صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها، مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة، فاستطعت أن أحدد لنفسي موطن الداء...¹".

ومن هنا، انبنت محاولة تمام حسان في توجيهه الدرس العربي نحو الوصفية، معتمداً على النهج الغربي الذي نشأت في أحضانها حيث يقول: "إن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحاضر".²



فاللغة بالنسبة للمتكلم (المتحدث) نشاط معياري، وجب عليه التقيد بمعايير الكلام، وعدم الخروج عليها. أما عند الباحث، فهي نشاط وصفي وأداة من أدوات البحث، هدفها وصف واكتشاف ظواهر اللغة ملاحظة ودرسا (وصفا).

وسعى تمام حسان وغيره من الوصفيين، إلى تجسيد مبادئ وخطوات هذا المنهج في الدراسات اللغوية العربية، من خلال إبراز العلاقة بين الرموز اللغوية ومعانيها. فقد قسمها إلى ثلاثة أنواع:

- * علاقة طبيعية.
- * علاقة منطقية.
- * علاقة عرفية.

¹ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوظيفية، ص 11.

² نفسه، ص 11

وهذه الأخيرة أهمّها في نظره، لكونها تمثّل العلاقة الحقيقية بين الرّمز ومعناه¹. أمّا الخطوات الأخرى من خطوات المنهج، وهي: الاستقراء والتّقييد، فقد تناولهما كونهما وسيلتين في دراسة اللّغة دراسة وصفية². فالاستقراء سبيل الملاحظة، ويحلّ في البحث العلمي محلّ القياس في الاستعمال³. أمّا التّقييد، هو آخر الخطوات في الدراسة الوصفية بعد الملاحظة والاستقراء، ثمّ التّقسيم والاصطلاح. ومن خلال هذا الإسقاط، أدرك (تمام حسان) جوانب الخطأ في الدّراسات العربية القديمة، حين أوقفوا استشاداتهم على الرّواية، ممّا جعلهم يلجؤون إلى القواعد التي توصّلوا إليها في مرحلة الاستقراء والملاحظة، وأصبحت بذلك مادّة لدراستهم، بدلا من النّصوص اللّغوية الجديدة.

إنّ الاتّجاه الوصفي يتناول النّظام كاملا متجانسا في مرحلة بعينها، ليصف تركيبه وعلاقته الداخلية، وليصف مكوّناته تصنيفا يغني عن المفردات غير المطرّدة السلوك⁴. فالدراسة البنيوية تتطلّب الدّقة والوضوح والمنهجية، في تحديد الإطار لتنظيم وترتيب، على اعتبار أنّ اللّغة عرضة للتّعبير والانفعال نحتا وإبدالا وقلبا. وبالتالي، فإنّ للتنظيم اللّغوي دوره في إفراذ مضامين التّركيب نحو قولنا: "استقبلت نساء جزائريات". فالوحدة اللّغوية "جزائريات" تؤدّي وظيفة نحوية واحدة، وهي الوصف، وكلمة "نساء" تؤدّي وظيفة أنّها موصوفة، مع مراعاة أمر العلاقة التي تنصبّ بها الوحدة، وهي الوصف للوحدة (نساء). ويمكن استبدال الوحدة اللّغوية بوحدة أخرى من وحدات اللّغة العربية في الإطار البنيوي، وهي الجار والمجرور مثال: "نساء من الجزائر". فيشمل التّركيب البنيوي الوظيفة النّحوية ذاتها، التي شغلها المكوّن الجار والمجرور، فيصبح المقابل "نساء من الجزائر". ومن هنا تظهر العلاقة بين الجار والمجرور والفعل "استقبلت"، حيث يتعلّق الجار والمجرور به. فهذه دراسة سيميولوجية صرفة.

فالتّحقيق النّحوي يستبدل المعاني الوظيفية، وليست المعاني المعجمية، إذ يقوم مفهوم البنيوية على النّصية التي تلتئم بين الكلمات التي تمثل كلّ واحدة منها موقعها في الجملة. إنّ الدراسة البنيوية تقتضي أن تنظر إلى الكلمة في التّظيم، وهي منطوقة باعتبارها المادة

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوظيفية، ص 108.

² ينظر: نفسه، ص 152.

³ ينظر: نفسه، ص 58.

⁴ تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2000، ص 102.

المحسوسة والمحدودة لفكرة المعنى. ومن ثمّ، ترسم لنا الدراسة التحليل فيما يدور عليها من مدلولات في عناصر الجملة. فالذال والمدلول يكونان في الجملة أصلاً، وأخرى فرعاً. وقد تكون الجملة الأصل فرع في النموذج اللغوي المراد تحليله بنيوياً نحو قولنا:

- في المحل صاحبه؟

فالمستفهم عنه هو صاحب المحلّ، فأصبح أصلاً، علماً أنّ المسند هنا هو الجار والمجرور، وهو فرع. إلاّ أنّه أصل في تركيب الجملة، لأنّه محتلّ الصدارة. تلك عملية تنظيمية في تحليل الدرس البنيوي. ويؤكد ذلك قول أحد اللغويين: "اللغة ظاهرة على جانب كبير من التعقيد والتنوع. فالجمل أو التركيب أو الأبنية التي يؤلف نسيجها، لا حصر لها، وتتّوَع على درجة عالية من التنظيم".¹

وتظهر لنا الدراسة البنيوية في تنظيم الرّبط بصورة كافية. ولذلك وجود علاقة بين الكلمتين في الجملة الواحدة، فإنّه تعبير أقلّ قدرة على التحكّم في العناصر اللّغوية. وبالتالي، تعمل فيها على المستويات الثلاثة، وتنقيّد الحرّية التي يتمتّع بها التّنظيم في الانتقال من موقع إلى آخر. وهكذا نلاحظ التّلازم بين الكلمتين بصورة دائمة في النعت المقطوع. ويجوز قطع الصيغة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادّعاء رفعا بتقدير "هو" ونصبا بتقدير: أعني، أمدح، أذم...²

نحو قولنا: "مررت بعمر النّشيط"، ف "نشيط" صفة ل "عمر"، وكان ينبغي أن تجري بتنظيم يتكوّن من عناصر جزئية: الفعل، الاسم المجرور. فالجارّ والمجرور متعلّق بالفعل. أمّا الوصف، فأصبح خالياً من الإسناد، ولذا رفع النّعت، إمّا أن تقول: "مررت بعمر النّشيط"، باعتبار "النشيط" تقع موقع الاختصاص، وهو المفعولية. وهذه رؤية النّحاة من خلال دراستهم للغة. إلاّ أنّ الفضلات قد تكون جملاً مؤلّفة من مسند ومسند إليه كالحال والنّعت نحو "جاء محمد وهو مسرع" و"رأيت رجلاً كبيراً يحرث أرضه". فجملة (هو مسرع) حال وجملة (يحرف أرضه) نعت، ولم يمنع ذلك تأليفها من مسند ومسند إليه.³

¹ محمد حسن عبد العزيز، مدخل علم اللغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011، ص 40.

² ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين، دار الجبل، د.ط، د.ت، ص316.

³ ينظر: فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص27.

2- في مجال المصطلح:

إنّ الدراسة البنيوية تجعلنا ننظر إلى الجملة نظرة شمولية، من خلال قراءة النص. أمّا التقدير، فيرجع إلى المقام في الجملة الأولى ذات العلاقة المتداخلة فيما بينهما. وما أشار إليه ابن هشام في المدح والذم هو جوهر المقام. والمقام هو محور الدراسة التنظيمية لدلالة المعنى. وعلى هذا الأساس، دعا تمام إلى ضرورة النظر إلى الدرس النحوي نظرة شمولية، تمكّن الباحث من تجاوز الأطر الضيقة للنظرة الدلالية، بل لا بدّ من مراعاة الوظائف الأساسية المتمثلة في:

* الموقعية.

* قواعد المطابقة.

* تعليق الكلم بعضها ببعض.

يقول تمام حسان: " يمكن دراسة المادّة اللغوية من نواحي أخرى متعدّدة، عن طريق مجموعة من الطّرق المساندة والتشكّلات المترابطة، والأنظمة اللغوية كالنظام الصوتي والتشكيل الصرفي والنحوي...¹ فالدرس البنيوي يبدو واضحاً. فدراسة العناصر المتداخلة في إطار التنظيم، يتمثل فيها التّكامل بين عناصر التّركيب، وتعمل في علاقاتها، نحو قولنا: "حضر عمر وخالد" ف الواو أداة عطف تدلّ على الجمع بين الإثنين، وقد تدلّ على غير ذلك، كقولنا "الخير يزيد وينقص" الواو هنا تفصل بين الجمع، وتحول دون اجتماعهما. فبالتالي، فهي غير مستقرّة وغير ثابتة². أمّا الرّوابط الأخرى ك: (أو، لا، لكن، بل). فوجودها في التّنظيم البنيوي يدلّ على تخالف بين المعطوف والمعطوف عليه ويجعل اتّجاه كلّ منهما مخالفاً لاتّجاه الآخر.³

لذلك اهتمّ القدماء بالتنظيم، إذ جعلوا الجملة وحدته المحوريّة. فظهر عندهم التّقديم والتّأخير، وذلك يدخل في إطار الدرس التركيبي لمعرفة المعنى، وكلّ هذا لن يتأتّى إلّا عن طريق دراسة سيميولوجية الوحدات اللغوية في النصّ اللغوي. ويظهر ذلك في القرائن اللغوية بدلالة المعنى:

¹ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص66.

² ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص224.

³ ينظر: عبد القادر عبد الجليل، اللسانيات الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص230.

2-1- القرائن:

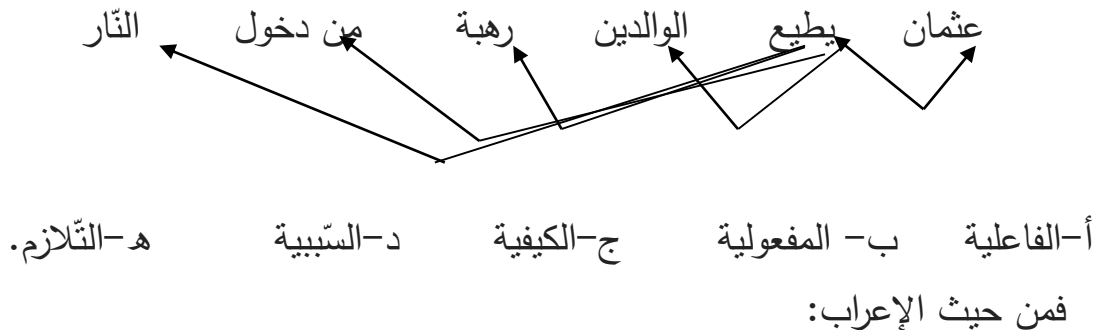
إنّ الدراسة البنيوية لقواعد النحو العربي دراسة موضوعية؛ فقد بنى النحاة النحو على المسموع من الكلام، وكان هذا السّماع يتمّ وفق منهج اختيارات تاريخية واجتماعية وجغرافية محدّدة. ومن هنا، يتوجّب مراعاة هذه الجوانب. وتتمثّل في دراسة القرائن لها. ففكرة "المقام" هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدّلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشقّ الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة... وهو الوجه الذي تتمثّل فيه العلاقات والأحداث والظّروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال¹.

فالمقام هو محور الدّراسة البنيوية، فهو يكشف على المعاني، التي تمكّن من أهمية النصّ المكتوب، وتحديد علاقته بالمستوى الوظيفي للمستويات الثلاثة.

ويظهر لنا من الدرس البنيوي، أنّ الإعراب قرينة تتعلّق بترتيب الكلام الذي يؤدّي وظيفته الإعرابية من خلال العلاقات الإعرابية والتركيبية في النصّ.

ويتّضح ذلك من خلال قول أحد اللّغويين: حاولنا أن نبين أنّ العلاقة النّحوية بين المبتدأ والخبر علاقة اتّحادية، وأنّ مضمونها الدّلالي علاقات شتّى منها الاحتواء والانتماء وغيرهما... ومنها نضع العلاقة البنيوية فوق العلاقة المعنوية².

ففي اتّحاد البنية مبتدأ وخبر، والمعنى يختلف في تحديد الرّكن، وهو المبتدأ المسند إليه. أمّا الخبر، فهو المسند والعلامة الإعرابية واحدة وهي الضمّة. فالبنوية تسعى للكشف عن هذه العلاقة القائمة على الدّلالة في تحديد القرينة بين المبتدأ والخبر، وهي العلامة الإعرابية. فإذا أردنا دراسة نصّ دراسة استقرائية لفهم الجملة، ومعرفة مفرداتها، ووضعها في معطيات الدرس اللّغوي الحديث، الذي يهدف إلى ربط القرائن في تحديد السيّاق، نحو قولنا:



¹ تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص337.

² محمد صلاح الدين الشريف، الشروط والإنشاء، مجلة كلية الآداب، ج1، جامعة تونس، تونس، 2002، ص22.

عثمان: مبتدأ يطيع: فعل مضارع الوالدين: مفعول به. رهبة: مفعول لأجله.
من دخول: جار ومجرور دخول: مضاف. النّار: مضاف اليه

ففي الرّسم البياني، يتبين أنّ الفعل هو محور تحليل القرائن، والعلاقات الدّاخلية تظهر في الحروف (أ، ب، ج، د، هـ)، على الرغم من تأخّر الفعل، فهو في محل رفع خبر من حيث موقعه الإعرابي، كما أدّى دوره في الوظائف الأخرى. فالبنوية أسهمت في ربط العلاقات بالقرائن. فهناك علاقات مباشرة، وأخرى غير مباشرة. كما هو موضّح في الجدول. إذن، ف "العلاقات السيّاقية قرائن معنوية، تفيد في تحديد المعنى النّحوي (كالفاعلية مثلا)، فعلاقة الإسناد مثلا هي العلاقة الرّابطة بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل أو نائبه..."¹

فالدرس البنيوي يبحث عن العلاقة بين الإسناد من حيث الوصف الدائم، باعتبار الجملة الثانية تأكيدا له. فالعلاقة بين الفعل والفاعل دائمة، لكن إن حلّ محلّ أن الفاعل فالعلاقة هنا تتطلب البنوية أن تكون القرينة قريبة حالية مؤقتة. يقول الجرجاني: "أعلم أنّه ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك. فلا تحلّ شيئا منها".² ويؤكد هذا القول، مدى تماسك اللّغة وملاءمتها لظرف المتكلم. والتّماسك هذا، هو أصل الدّراسه البنوية. ومن خلال التّحليل، نستطيع فهم القرائن المتداخلة، وهذا ما تقرّره البنوية، واللّغة تنظّم يتضمّن القرائن، وبالتالي فهي ليست نظاما من المفاهيم الثّابتة، بل تتكوّن من مفاهيم غير مستقرّة، ولكنّها واضحة في معانيها ودلالاتها. مثال ذلك، وجود المنصوبات كالحال والتّمييز والمفعول المطلق، نحو "جالسا، هيئة، كتابا، اسما، أكلا، مصدرا" وهو أصل الاسم في الاشتقاق. يقول حسان: "وإذا كان العرف هو الذي يحدّد المقاييس الاجتماعية في كلّ أولئك، فالصحيح أنّ العرف هو الذي يحدّد معايير الاستعمال في اللّغة. وإذا كان الفرد خاضعا دائما لما يحدّده العرف في المقاييس الاجتماعية، فهو خاضع أيضا لما يحدّد العرف معايير اللّغة".

فالقول هذا، يرشدنا إلى فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومدى الرّبط بين مفاهيمها في دلالة المفردة اللفظية، علما أنّ القرائن قد تكون سببا مباشرا في توزيع التّركيب البنيوي لهذه المفردات. وهذه الأخيرة، تتفاعل من خلال نظمها اللّغوي الاجتماعي، نحو قولنا "هذا قسم نظيف"،

¹ تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص191.

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.

فهي جملة تدلّ على قائلها في الوصف، ولو قالها في مقام معيّن. لأنّ الدّراسة البنيوية لها تقوم على أساس نظامها التركيبي والدّلالي والتّداولي، وبين المقام. ومن خلال هذا المفهوم، يستطيع الدّارس أن يفهم المعنى، فدور النّحو في هذا المقام دراسة تنظيمية تؤدّي إلى كشف التعلّق بين الاستعمالات اللّغوية الاجتماعية على توليد معاني كثيرة (اسم إشارة مبتدأ + خير + صفة) ودراسة القرائن بين اسم الإشارة والصّفة (هذا نظيف) كأنّما هناك تأكيد للوصف، وظهور البنية كمظهر تركيب في التّحليل.

«وفي دراسة المجريات العامّة عند التّحليل، أيّ نطق لغويّ، نرى من الضّروري أن يجري وصف شامل لكلّ ما له علاقة بالآثار التي تركها النّطق في نفوس السّامعين، ومن ثمّ يصبح من الضّروري أن تتعرض شخصية المتكلم بل أحيانا في العنصر الشخصي في دراسة المجريات، ولا يمكن الاستغناء عنه، إذا كان المراد هو التّحليل الدّقيق للنّصّ، بحيث يوصل من تحليله للنّصّ إلى المعنى الاجتماعي الذي لا يقتصر على المعنى المعجمي فحسب، بل من عناصر المعنى»¹. نفهم من النّصّ، أنّ الدّراسة البنيوية تجمع بين السّياق المقامي وبين القرائن في مفردات النّصّ. وبهذا يظهر أثر المدرسة الإنجليزيّة في رأي تمام، إذ أنّ النّصّ مستوحى من المعاني المعجمية، ونشاط عنصر التّحليل التركيبي على المستويات اللّغوية.

فاللغة تؤدّي دورها الاجتماعي في إطار القرائن الاجتماعية في التّحليل البنيوي، لا في إطار القرينة المقولية المعجمية، ويردّف بقوله "ومن الملاحظ أنّ النّحاة كانوا يلمّحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية. كما كانوا يلمّحون أيضا بين المعاني النّحوية داخل الجملة الواحدة. وهذا المعنى الذي يلاحظ في إعراب جملة قوله تعالى: "يؤتي الحكمة من يشاء"² حين يعربون (من) مفعولا أوّلا، رغم تأخّرها، و (الحكمة) مفعولا ثانيا رغما عن تقدّمها، ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد"³.

ويظهر بشكل جليّا الأثر البنيوي في هذا القول. فاسم الموصول الفاعل في المعنى، والحكمة مفعول في المعنى، إلّا أنّ القرينة الإسنادية تقتضي في الدّرس البنيوي معرفة المفعولية من حيث الأهميّة. وبالتالي، يقتضي التّقديم لوجود القرينة الإسنادية، على الرّغم من أنّ المسند لم يذكر ويوجد الرّكن الثّاني، هو المسند الفعل (يؤتي). فمحور الدّلالة هنا، أنّ (من) اسم

¹ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 90.

² سورة البقرة، الآية 269.

³ تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 90.

الموصول العام، لا يختصّ بالإفراد والتنثية والجمع، بل نفهم من خلال القرائن، وهذا ما أكدته الدراسة البنيوية في الدرس النحوي. يقول تمام حسان " أحبّ النّحاة أن يفرّقوا بين معنيين متشابهين بسبب الاختلاف في التّضام بين الواو وما يتبعها. فالذي يضامّ الواو في المعية اسم منصوب، والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب. ومن هنا يصحّ أن تنصب المضارع بعد الواو على المعية من نوع المفعول معه بعد الواو ذاتها".¹

ومن أمثلة ذلك: "جئت وعليّ"، فهناك علاقة بين الإثنين وهي المصاحبة، والعلاقة بين ضمير المتكلّم (التاء) و(عليّ) والقرينة في فترة زمنية محدودة. أمّا حال الاستثناء² السالب المسبوق بنفي، مثال ذلك: "ما جاء إلّا عليّ"، القرينة في هذا الموضوع إسنادية. فاعتبار العلاقة بين الفاعلية والفعل والقرينة إعرابية بين الفعل والفاعل. أمّا حين نقول: "ما جاء الأطفال إلّا عليا" العلاقة هنا بين الفعل والفاعل علاقة يضمن الاسم المنصوب مضمون الفاعل، والقرينة رتبة في التأخير، وهي النّصب باعتبار الحال، و"زيدا" فعل سالب من حيث الدّلالة.

فالعلاقات الإعرابية، إنّما هي مؤشر على الوظائف النحوية للمكونات التي تحمل العلاقات في الدرس البنيوي. فالدراسة النحوية مهدّت الطريق لتطور النّظام اللّغوي.

ومن المسائل النحوية التي ترك فيها النهج البنيوي أثرا واضحا فيها:

2-1-1- القرائن اللفظية: وتظهر من خلال علاقة الاسم برتبته في التّركيب السياقي. ومن هنا تكون الرّتبة المحفوظة قرينة لفظية، تحدّد معنى الأبواب المرتّبة بحسبها. ومن الرّتب المحفوظة في التّركيب العربي؛ أن تقدّم الموصول على الصّلة والموصوف على الصّفة³. ومعنى ذلك، أنّ القرينة اللفظية تعتمد على العلامة الإعرابية، مع مراعاة الموقع المكاني للّفظ. فالرّتبة دورها في تعيين موضع الكلمة في الجملة، ومن حيث الأسبقية في التّرتيب. فالنحو هو الضابط الايقاعي الذي على أساسه يصحّ الاسم المعرب مثلا أو الفعل رفعا ونصبا أم جرّا للاسم أو جزما للفعل، وإن كان فيه قلب أو إعلال أو إبدال. مثال ذلك: "عليّ أخوه مريض" ف "عليّ": مبتدأ أول، أخوه مبتدأ ثاني، مريض خبر المبتدأ الثاني في التّرتيب والموقعية، والمبتدأ الثاني والخبر الثاني خبر للمبتدأ الأوّل والضمير "هو". يقول تمام حسان في هذا الشّأن: "والملاحظ أنّنا لو استعرضنا أقسام الكلام وربطنا بينها وبين القرينة، نجد أنّ الرّتبة تتجاذب مع البناء أكثر ممّا

¹ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 196.

² ينظر: ابن هشام، شذور الذهب في كلام العرب، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ط، د.ت، ص 340.

³ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

تتجاذب مع الإعراب، ويتجاوب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما يتجاوب مع أي مبنى آخر.¹

فالتجاوب هنا، يقصد به العلاقة البنيوية المتداخلة في الظواهر اللغوية. ويكون من حيث الملاءمة بين البناء والأدوات. والتجاذب يظهر في البناء مع الأسماء المبنية، وهي الضمائر نحو: "ضربت، أكلت، رسمت" فهنا القرينة بين الفعل والفاعل، قرينة في الرتبة اللفظية. فالتضام يفهم على وجهين:

*التضام هو الطريق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف الطرق تقديمًا وتأخيرًا، وفصلاً ووصلاً.

*المقصود بالتضام، أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصر آخر يسمى التضام (التلازم).²

فالتوجه البنيوي يرى في الوجه الأول، هو رصف الجملة عن طريق الترتيب والتأخير، وهي دراسة بنيوية لقرينة الرتبة النحوية. فلأن مع مراعاة القرينة السياقية، ومعرفة المفردة اللفظية المعجمية ومراعاة السياق الثقافي للنص، نحو قولنا: "خرق الحائط المسمار." أمّا الوجه الثاني، أي عن طريق التلازم. فالعلاقة هنا إسنادية ذات طابع مباشر، تكمل كلمة بالأخرى، وهنا فالمورفيم الإسنادي عند التركيب، والقرينة لفظية. ويردف بالقول: "مجموعة من المعاني النحوية في الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية الحالية"³. القرائن هنا تعلق اسم باسم، وتعلق فعل باسم، وتعلق حرف بهما.

فالاسم يتعلق بالاسم، عندما يكون خبراً عنه أوحالاً أو تابعاً له أو عطف بحرف أو يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، نحو قولنا (أصائم علي)، فيكون الثاني في حكم الفاعل أو المفعول.

فالدّراسة البنيوية تظهر في شكل صورة شاملة في العلاقة الإعرابية بين الوصف والاسم. فتلك دراسة علاقات لتلك الكلمات الموجودة في النص، والقرينة قرينة الصّفة، وهي التي تشكّل التضام في الدرس البنيوي. مثال ذلك قوله تعالى: "ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"⁴.

¹ ينتظر: تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص208.

² ينتظر: نفسه، ص216.

³ نفسه، ص37.

⁴ سورة النساء، الآية75.

2-1-2- الصفة: عرّفها الأشموني (929 هـ) بقوله: "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدث".¹، ويقصد بالحدث هنا هو معنى المصدر، وبالحدث "الوقوع". والصفات خمس أنواع:

- صفة الفاعل: تدلّ على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا.
- صفة المفعول: وتدلّ على وصف المفعول بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد.
- صفة المبالغة: تدلّ على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة.
- الصفة المشبهة: تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبوت.
- صفة التفضيل: تدلّ على وصف الفاعل بالحدث على سبيل تفضيله على غيره مما يتّصف بالحدث.

أمّا سماتها من حيث المبنى والمعنى: فيقسمها تمام حسان إلى أقسام أخرى:

- من حيث الصّورة الإعرابية: فالصفات تشبه الأسماء في قبولها الجرّ لفظا، والجزم والإسكان في غير الوقف.

- من حيث الصيغة، تشبه الصّفة الاسم، بينما تختلف عن أقسام الكلام بتمييزها بصياغة خاصة مشتقة من أصولها، لتكوّن أوصافا والجدول الآتي يبيّن اتّفاق صيغتي الصّفة والاسم.²

الصيغة	فَعَلَ	فَعِلَ	فَعُلَ	فَعِلَ	فَعِلَ	فَعَلَ	فَعَلَ
الاسم	فَلَسَ	فَرَسَ	كَبَدَ	عَضَدَ	إِيلَ	فُقُلَ	عُنُقَ
الصفة	سَهْلَ	بَطَلَ	حَذَرَ	يَقُظَ	إِيدَ	حُلُوَ	جُنُبَ

فالصفة لا تختلف عن الاسم من حيث الإلصاق، فكلاهما يقبل الجرّ والتنوين والتعريف بـ (ال)، بالإضافة إلى ضمائر الجرّ المستقلة. وهذا ما يميّزها عن أقسام الكلمة الأخرى، على الرغم من اتّفاقهما في المبنى، إلّا أنّ كلّ واحد يستقلّ بمعناه الخاصّ به للإلصاق. أمّا من حيث التّضام، فتشبه الصّفة الاسم من حيث الإلصاق. فكلاهما يقبل التّنوين، إلّا أنّ التّنوين في الأسماء لقصد التّمكن؛ أي الخلو ممّا يمنع من الصّرف. أمّا في الصفات، فللتفريق الصّفة لإحدى علاقتي الإسناد والتّخصيص، بحيث يتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى، والمنصوب

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص98.

² ينظر: نفسه، ص100.

مع العلاقة الثانية، والصفة من حيث التّضام تلتقي مع الاسم من ناحية، والفعل من ناحية أخرى. فتقبل كما يقبل الاسم النداء، وأن تكون مسندا إليه، وأن تكون مضافا أم مضافا إليه، وتقبل كما تقبل الأفعال أن تكون مسندا، وتكون كذلك متعدية أو لازمة المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف.

- فمن حيث الدلالة على الحدث: تدلّ الصفة على الموصوف بالحدث.
- ومن حيث الدلالة على الزمن: لا تدلّ الصّفات دلالة صرفية على الزمن، وإنّما تسرّب المعنى الزمنيّ النّحوي في السّياق من باب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.
- ومن حيث التعلّيق فتقبل الصّفات أن تكون مسندا، وتؤدّي وظيفة شبيهة بوظيفة الفعل في التعلّيق، حيث نطلب مسندا إليه أو منصوبا أو تكون خبرا للمبتدأ، كما تقبل أيضا أن تكون مسندا إليه، فتكون فاعلا، نحو قولنا: "حضر الحسن وجهه" أو مبتدأ، نحو قولنا: "خير منك يصنع هذا".

إنّ الكلمة المستقلّة بنفسها في النّص، تربطها علاقات بالكلمات الأخرى عن طريق التّركيب التّضامي، وهذا يبرّر دور التوجّه البنيوي من خلال الكشف عن العلاقة بين الكلمة المستقلّة، والكلمات الأخرى. فالعلاقة تلازمية، والقرينة كذلك. فدراسة الكلمة بحسب الصّرف اللّغوي، مع كلّ التطوّرات التي تطرأ في السّياق تكون مرصودة في المعجم، وليس صلة الدالّ بالمدلول. فالقواعد النّحوية ليست هي الهدف المنشود، وإنّما الهدف هو الوصول إلى تحديد مفهوم الكلمة، من حيث تعلّقها بمعاني العبارات داخل النّص، ووضعها في السّياق، لا بمعرفة المصطلحات النّحوية والصرفية، وإتقان قواعد اللّغة العربية. فالقارئ تربط بالمظاهر الحسيّة مع المحافظة على الجانب الإعرابي، وبالتالي تسمو المعاني وتقوى دلالات مفهوم اللفظ.

ومن هذا المنطلق، أقام النّحويون العرب المحدثون اقتراحاتهم في تحديد النوع النّحوي، وعلى رأسهم تمام حسان، الذي يفترض أن يراعي اللّساني (نظام القرائن) كما أطلق عليه، وهو نظام قائم على إدراك النّحو لتلك العلاقات التي تنظّم اللّغة، لأنّ النّحو في نظره - دراسة لهذا العلاقات من الناحية التركيبية، وليس دراسة للكلمات نفسها، ويظهر ذلك أثناء حالة لغوية متعدّدة، كظواهر التّقديم والتّأخير، والفعل الذي يسدّ مسدّ الخبر...

والغاية من تحديد القرائن ومعرفتها تعليمية. ف الجرجاني وهب نفسه للدّفاع عن النّحو، وتبيان خصائصه، وإبراز الحاجة إليه في تنسيق التّراكيب، وكيفية نظم الكلام، وجعل موضوعاته

ميدانا لتحديد المعاني. وهذا هو مفهوم الدرس البنيوي الحديث. يقول خليل عمايرة في هذا الصدد: " أن في الجملة عددا من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع. وهذه القرائن تقع في ثلاثة أطر:

- القرائن المادية.

- القرائن العقلية.

- قرائن التعليق.¹

فهذا النص يطرح مسألة "العامل" الذي أثارت جدلا واسعا بين اللغويين المحدثين، إذ يجعله البعض منهم قرينة مادية.

فالعامل في الدرس اللساني الحديث، تختلف وظيفته عن مفهوم القدماء، فالعامل والمعمول تربطهما قرينة. فالكلمات تختلف وظائفها في السياق، وتعبّر عن هذا الاختلاف الحركات والحروف تقدما وتأخيرا. فقد يتأخر العامل عن الفاعل، وقد تدخل عليه أدوات النصب والجزم. فقد يقع الفعل المضارع مثلا في الصدارة مكان المبتدأ أو مكان الخبر، أو يقع صفة لوصف النكرة وبالتالي، فإن القرائن متكاملة في أداء وظيفتها، وأن العلاقة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية لعمل العامل، بل في إطار الدراسة الشمولية من موقعية وإعرابية مجاورة الكلمات، وعلاقاتها هي التي تعمل هذا العمل² في البنيوية.

إنّ منهج اللسانيات الحديثة منذ بداية نشر محاضرات دو سوسير، تجاوز المفاهيم الوضعية حول الأحداث اللغوية كظواهر مادية موجودة سلفا، وعوّضتها بمفهوم العلاقة، وبدلا من تقدير العناصر اللغوية في ذاتها، فقد دأب التحليل الوصفي البنيوي على تقدير الأحداث اللغوية كوحدات من النظام، تعرف عن طريق جملة العلاقات، وعن طريق هذا الإجراء فقط، والتي تنتج عن طريق الترابط في جوهر النظام اللغوي. فالبنية عند البنيويين ثلاث مستويات: الأول قصدي، والثاني نسقي، والثالث بنائي.

فالمستوى الأول هو القصدي، فيتمّ فيه اختيار المفردات. أمّا الثاني، فترتّب فيه. أمّا الثالث، وهو البنائي، ففيه يتمّ الشرح والتحليل³. فالاستعمال الحقيقي للمفردة اللفظية يتمّ على المستوى

¹ ينظر: خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، دار الفكر، بيروت، 1984، ص84.

² عبد السلام المسدي، قضية البنيوية، دار أمية، تونس، ط1، 1991، ص60.

³ كقولنا: "اللاعبون الجزائريون في الملعب"، "الجزائريون اللاعبون في الملعب".

البنائي، إذ تمكّن الدارس من الوصول إلى مخطّط نظري، يحوي كلّ المستويات. وهذه النتيجة توصّل إليها القدماء، وعلى رأسهم ابن جني، حينما عرّف اللّغة على أنّها "أصوات"¹. كان يقصد أنّها تنظيم في علاقات، والعلاقات فيما بعد تربطها قرائن تأخذ معناها من سياق الكلام والمقام.

ثانياً: أثر الدرس البنيوي في التحليل النحوي:

إنّ أثر الدرس البنيوي يبدو بارزاً في المجال النحوي، من خلال دراسته النصوص دراسة نحوية من حيث القواعد وأحكام الظاهرة اللغوية، من حيث التركيب والقرائن. فالعلاقات تعبّر عن دلالات محلية لمفهوم العبارات. فالإعراب في أنواعه (رفعاً وخفضاً ونصباً وجراً) قواعد نحوية، علاماتها الضمة والفتحة والكسرة والسكون، شأنها شأن الفونيمات في تشكيل العبارات، وتنوع الجمل مع الاحتفاظ بقرينتها اللفظية في تركيب البنية. ولقد انفردت الدراسات اللسانية الحديثة وعلى رأسها "التوزيعية" باتخاذها منهجاً واضحاً ودقيقاً، "إذ يمثّل التحليل التركيبي أولى المحاولات لوصف البنية التركيبية وصفاً بنيوياً تاماً."² فالمنهج الوصفي ينتقل من مدلول الكلمة الصرفية إلى معنى الجملة، وذلك من خلال:

* **جملة تحليلية:** من خلال تتبّع مستويات اللّغة أثناء التحليل، خاصّة أثناء مراعاة العلاقات في الترتيب.

* **جملة تركيبية:** فالمعنى يتجلّى من خلال معاني مفرداتها التركيبية، مع مراعاة الجانب الإعرابي، كقولنا: "عليّ تلميذ نشيط." و "نشيط تلميذاً عليّ".

فالتحليل البنيوي يعتمد على تحليل الجملة إلى مؤلّفات، من خلال تفكيك الجملة، وليس كونها مؤلّفة من طبقات مرصوصة.

إنّ التحليل اللساني البنيوي يقوم على فرضية عامّة؛ مفادها أنّ اللسان في بنيته الداخلية يتكوّن من وحدات تتألّف وتتناسق فيما بينها على عدّة مستويات. فاللسان بنية مغلقة مكوّنة من

¹ ابن جني، مقدمة الخصائص، ص14.

² أحمد حسان، مباحث اللسانيات، مطبعة الجامعة الجزائرية، الجزائر، 1992، ص106.

وحدات ذات وجود مادي مستقل (الصّوتات/الصّرفات) (المكوّنات/المركّبات) من جهة، ومتراپطة فيما بينها من جهة ثانية. "إنّها نسق من المستويات، لكل واحد منها وحداته وقواعده الخاصة به (المستوى الأصواتي، الصّواتي، الصّرفي، التركيبي...) ويرتبط تحديد مستوى التّحليل وتنظيمها، والعلاقات القائمة بينها بالبنية العامّة التي تعطي للّسانيات بوصفها حقلا علميا مكوّنة من مجالات فرعية، لكلّ منهما خصائصها ومفاهيمه المرتبطة به ووحداته الخاصّة وقواعده.¹

لذلك فالواصف لساني ينتقل بشكل تدريجيّ من مستوى إلى آخر، بطريقة تصاعديّة أو تنازلية إلى أن يتمّ تحديد جميع الوحدات اللّغوية، إمّا صعودا إلى المستوى الأعلى وهو الجملة، وإمّا نزولا إلى المستوى الأسفل، وهو الصّوت.

1- من حيث الصّيغ الصّرفية والمعاني:

تتألف الصّيغ في اللّغات الإنسانيّة من وحدات مقطعية ونبرية الصّوت. فالمقصود بالصّيغة هي دراسة بنية الكلمة الصّرفية، من خلال رصد التّحويلات الصّوتية في الكلمة، والتّركيب في النّظم النّحوي. وبالتالي، فالدراسة البنيوية التحليلية تعتمد على الوقوف على علاقة المعنى بالصّياغة عن طريق العلاقات المتشابهة في التّركيب اللّغوي، بائتلاف عناصر الجملة لتحديد وظائفها الدّاخلية الدّلالية. ويحصر تمام حسان النّشاط النّحوي في: " تجريد الثّوابت، فلقد جرد النّحاة الأصل والفرع والقياس والعلة والحكم والعدول... فأما الأصل، فقد يكون أصل وضع أو أصل قاعدة. وأصل الوضع يمكن أن يكون أصل الحرف أو أصل كلمة أو أصل جملة".²

فهو يشير إلى أنّ تركيب الجمل فرع لقسم داخليّ في بنية اللّغة. وقد قصد به النّحاة التّركيب الشّامل الذي يكون قاسما مشتركا لمختلف الاستعمالات في صيغ المفردات، التي تؤدّي إلى المعاني المختلفة وهذا من صميم الدّراسة البنيوية للعناصر المكوّنة للجملة أو المفردة أو الحرف.

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، منشورات الكتاب الجديد، الرباط، ط1، 2013، ص

² تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص58.

ويذهب تمام إلى اعتبار " المعنى " الصيغة الوظيفية التي تحدّد في الموقف بفهم الصّوت من حيث أنّه الحرف مقابل استبدالي، وحرفيا من حيث أنّ المبنى إطار شكلي يتحقّق بالعلامة، ونحويا حيث أنّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحقّقت بالعلامات في سياق النص¹.

ويمكن أن نمثّل لذلك، بقولنا: (لاعب) لكلمة نكرة في الصّفة دون تعيين أو تخصيص. أمّا عند قولنا "اللاعب يكرّم المدرّب." ففي هذه الحالة، أصبحت الصيغة موصوفة بالفعل، والفعل انتقل من الحدث إلى الوصف. وفي هذه الجملة عدّة مورفيمات:

- * (أَل) مورفيم التعريف، وهو مقيد.
- * (لاعب) مورفيم حرّ.
- * الياء مورفيم المضارعة الدال على المضارعة أو الاستقبال.
- * الدلالة تخصّصت بالوصف.

وبالتالي، فتغيّر معاني الصيغ يظهر من خلال سياق الكلام، وأنّ تغيّر مواقع الكلمات لا تتغيّر بالضرورة من المعنى الأساسي للجملة، وهو ما أشار إليه ده سوسير عندما ربط القياس بالكلام لا بالّلغة، باعتباره نشاط فردي. ولأنّ اللّغة في نظره نشاط جماعي، فالقياس يحدث -إنّ - في حالة انتقال من المتكلّم الواعي المدرك للعلاقة الموجودة بين الصيغ². وهو الأساس الذي يقوم عليه الدرس البنيوي، من حيث ترتيب الصيغ في علاقاتها التركيبية المشتركة بين الصّفة المعجمية، والصّفة السياقية. فهذه الثنائية نلاحظها في قوله تعالى: " إنّ الصّلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا"، فالمقصود بكلمة "كتاب" هنا على الزّمن المكتوب للصلاة، لا على المعنى المادي للكتاب. وبالتالي، فالقياس ضرب من ضروب التطوّر اللّغوي، والذي نقصد به حمل لكلامنا المحدث، على كلام العرب الموثوق في بناء الكلمة أو الجملة. وهومن أيسر السّبل وأطوع

¹ تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص184.

² ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، ص12.

الوسائل، لتمكين الفرد من النطق بالكلمات في صياغتها المختلفة والمتعددة، وتمكّنه من التحكم في ناصية اللغة.

وقد درس تمام هذه المعاني الصرفية من خلال تقسيمه الكلام. وقد توصل إلى تحديدها من خلال ما توصل إليه من نتائج¹:

- هناك طائفة من المباني، بعضها صيغ مجردة وبعضها لواصق، وبعضها زوائد، وبعضها مباني أدوات.

- تحديد طائفة من العلاقات العضوية، التي تمثل وجوه الارتباط بين المباني.

كما حدّد أيضا وجوه الاختلاف الموجودة بين هذه الأبنية، وسماها بالقيم الخلافية. وتمثّل صياغة الاشتقاق واسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، علامات عضوية إيجابية- في نظره - . فقولنا مثلا: "ذاهب"، صيغة اسمية ذات وظيفة فعلية. فالمعنى الوظيفي للنحو، يظهر في علاقة الإسناد القائمة على المباني الصرفية الوظيفية والعلاقات السياقية، ما لم تحسب معنى الكلمات المعجمي ذوات الوظيفة في الصوت والصرف².

أمّا القيم الخلافية، فيقصد بها علامات التأنيث المتحركة والساكنة، وألف الإثنين، وواو الجماعة وباء المخاطبة، وتاء المتكلم، كأن تقول:

* هذا قلم عليّ.

* هذا قلم لعلّيّ.

فكلاهما محور صيغة واحدة. فالجملة تعني نسبة القلم إلى عليّ. أمّا الثانية، فلها معنيان: هذا القلم إنّه لعلّيّ، وهذا يعني اتّحاد في الصيغة، واختلاف في الدلالة.

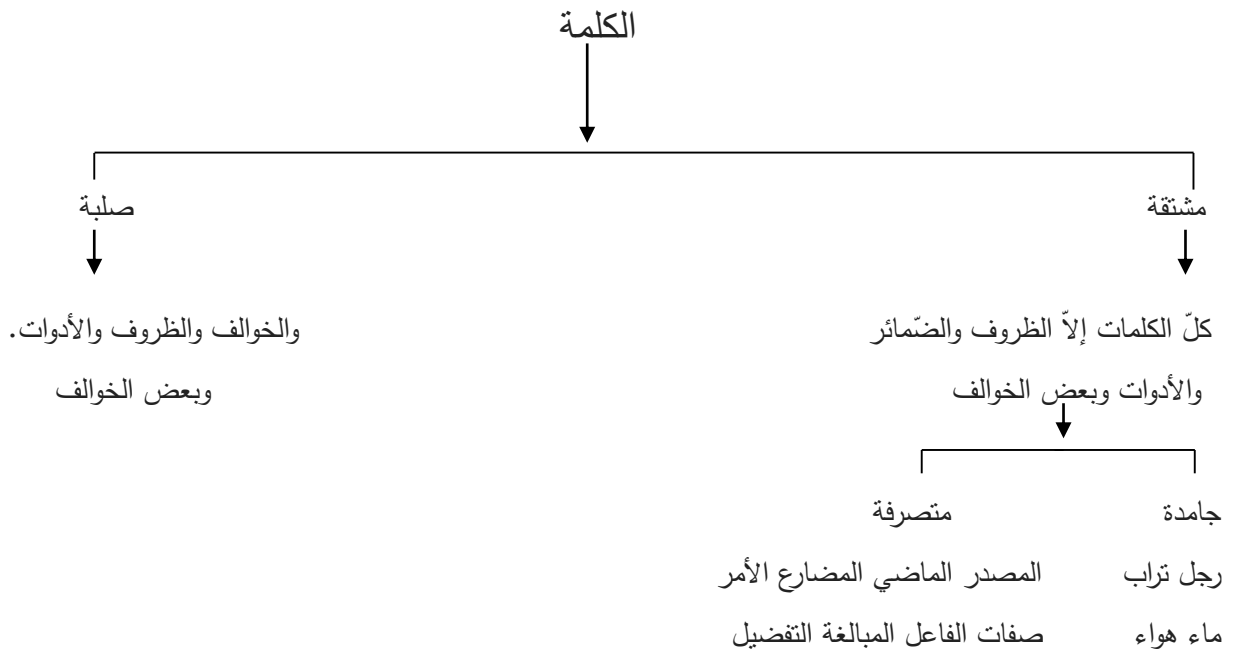
¹ تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 82.

² نفسه، ص 83.

وفيما يخص الاشتقاق، فقد اصطبغ بمفهوم جديد في نظر (تمام)، فهو يتبع بأمر آخر، وهو تقسيم الكلمات المشتقة إلى شقين متعاكسين، هما:

* المنصرف: وهي التي تظهر فيها الصلات بين بعضها البعض، من خلال تقليب حروف، مادتها على صيغ مختلفة، كالأفعال والصفات. أما الجامدة، فهي لا يمكن فيها ذلك على نحو: رجل، كتاب...

ويقصد بذلك، أن المتصرف والمشتق يجمع بينه وبين عدد من الألفاظ التي يشترك معها في الحروف الأصلية، ويختلف معها في السياق، وهما يخص الفعل والاسم. أما الجامد، فلا تكون أي علاقة بنيه وبين غيره من حيث الحروف الأصلية، وهو يختص بالاسماء فقط¹.



رسم تخطيطي يوضح الصورة العامة للاشتقاق وتركيباته.

إن الدراسة البنيوية على قدر من الكفاءة العالية في تحليل المفردات، وربطها بالنظام اللغوي في صيغ ذات معانٍ. "إن كان النحو صناعة فهو بضرورة بنية مجردة... ولكي يتوصل النحاة إلى بناء الهيكل النحوي المجرد"². وذلك، لأن الدراسة البنيوية تشمل على عدد من الأنظمة

¹ تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 170.

² تمام حسان، الأصول، ص 61.

اللغوية، ويتألف كل واحد منها من مجموعة وحدات تنظيمية؛ (ويقصد بها المباني) صيغ تعبر عن علاقة وظيفية ترتبط ارتباطاً إيجابياً، وعرفت هذه الصياغة بمعاني في صيغ الزيادة¹، على نحو الهمزة التي تفيد الدخول، مثل قولك: أحضر التلميذ؟ فالهمزة هنا تفيد المطاوعة. وقولنا: "استعصى الأمر"، فتفيد الصيرورة. فالدراسة هنا، تبين أنّ لها معاني في صيغها المختلفة. ومن الصيغ أيضاً "التنوين". فهو ضرب من ضروب التنظيم اللغوي، فقد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه الصّرف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين بذلك علامة للتأكيد². فالاسم المنون المعرب معرفة، والذي لم يدخله التنوين محدود الحركة الإعرابية، والفتحة في حالتي النصب والجر، وذلك لوجود الدلالة المعنوية المتشابهة للفعل (الحدث + الزمن).

وتمثل الصيغة مفهوماً نحويًا مقابلًا لكل المفاهيم التي تتصل بالجانب التحليلي. بينما، يتصل مفهوم الصياغة بغرض البنيات التي أنتجها التحليل اللغوي. فالصيغة النحوية في تراثنا اللغوي نوعان:

1-1- الصيغ النحوية: وفيها يسجل النحاة قواعد اللغة، على نحو قاعدة الفاعل والمفعول والخبر وغيرهم... كأسماء الصدارة (المبتدأ، والضمائر المنفصلة في حالة الرفع، وأسماء الإشارة، والاستفهام، التي تقع في الصدارة مبنية في محل رفع مبتدأ، وتعدّ هذه صيغ تفصيلية.

1-2- صيغ تطبيقية: وتخلص هذه الصيغ أثناء تحليل الجمل، إلى بيان عدّة نقاط في الكلمة الواحدة، مثل الاسم المرفوع (الفاعلية) وعلامة رفعه (الوظيفية) ضمة ظاهرة مقدّرة منع من ظهورها في النقل أو التّعذر، أو اشتغال المحلّ. وهي دراسة علاقات الكلمات فيما بينها، من خلال الوصف التحليلي.

هذا النهج الذي أراد أن يطبقه علماء اللغة المحدثين على اللغة العربية، اعتقاداً منهم أنّ "كثيراً من الناس يظنون أنّ قواعد اللغة هي اللغة ذاتها. وهذا غير صحيح، لأنّ اللغة شيء، وقواعدها شيء آخر. إنّ القواعد هي تصوّر عالم اللغة عمّا يجري داخل اللغة، وهو عمل تجريدي"³. فالدراسة البنيوية ترمي إلى بلوغ غاية اللغة في ذاتها، لأنّها تعين التركيب لدلالة المعنى.

يذهب تمام حسان إلى القول: إنّ العلم المضبوط يتّسم بالموضوعية، لأنّه يعتمد على الاستقراء

¹ ينظر: أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 2020، ص35.

² ينظر: عوض الموسى، ظاهرة البنيوية، دار الخانجي للنشر، القاهرة، ط1، 1982، ص93.

³ حلمي خليل، مقدّمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص110.

النّاقص، وإمكان التحقيق من نتائج، ويتّسم بالشّمول لما يخضع له مبدأ الحتمية، وما يصطنعه من تحديد الثّوابت، ويتّسم بالتماسك لأنّه يقوم على التّصنيف وعدم التّناقض.¹

ويظهر هذا في النّحو العربي، الذي يشكّل مجموعة من العلاقات في تكوين الظاهرة اللّغوية، كما هو الشأن في الإعراب التّقديري، وفي ترتيب المفردات من حيث الرّتبة، وعلى شبكة المعلومات الموجودة والمشكّلة للنّص الواحد. "فاللّغة إذن منظّمة عرفياً للرّمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظّمة تشتمل على عدد من الأنظمة وقد سميها من قبل الأجهزة. يتألّف كلّ واحد منها من مجموعة من المعاني، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التّنظيمية أو (المباني) المعبرة عن هذه المعاني، ثمّ (طائفة) من العلاقات التي تربط رابطاً، والفروق (القيم الخلفية) التي تربط سلبياً بإيجاد المقابلات ذات الفائدة".²

فالنّحو في الدرس البنيوي يهدي إلى التّوصّل إلى مفاهيم سليمة من العبارات، ويعين القارئ أو الدّارس على حلّ الرموز الكتابية، واكتشاف المعاني والدّلالات، ويعدّ بمثابة قانونا في التّأليف. وعلى هذا الأساس، توصّل النّحاة إلى الوقوف على نتائج تطبيق المنهج البنيوي، وهي تبيان أصول المقاصد بالدّلالة، فيعرف الفاعل والمفعول والمبتدأ والفعل، وتوضيح طبيعة العلاقات الرّابطة بينهم. فقد أثار تمام حسان قضية العامل، والتي دعا إلى ضرورة دراستها بتطبيق خطوات المنهج البنيوي عليها، وذلك باعتبار أنّ الوظائف النّحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام والمتكلم، لأنّ هذا الأخير هو الرصيد القادر على إدراك وتحديد صيغ المفردات، ولأنّ الوظيفة تختلف عن التّعبير باعتبار أنّ المتكلم شغل حيّز المكان. وقوام الدّراسة البنيوية هي العلاقات التي تحقّقها عناصر التركيب.

فوجود الفاعل يستلزم وجود مفردات أخرى، من مفعول وظروف مكان وزمان وصفة، وهذه المفردات لها ارتباطات مباشرة وغير مباشرة. وعلى هذا الاعتبار، فإنّ العامل يدخل ضمن العلاقات، سواء أكان ظاهراً أم محذوفاً، فعلاقته تبرز في العلاقات الوظيفية التي يحددها السّياق على نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول، وهي التي تأخذ حيّز المكان، وتظهر الصيغ للمتكلم فيما يطلق عليها تمام حسان اسم (الخوالف)، وهي التي تؤدّي معنى "الإفصاح الإنشائي"³ وهي

¹ ينظر: تمام حسان، الأصول، ص243.

² تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص34.

³ أحمد قدورة، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، بيروت، ط1، 1994، ص75.

كلمات تستخدم في أساليب أفصاحية؛ أي الأساليب التي تكشف موقفاً إنفعالياً ما. أما الإفصاح عن هذا الموقف من خلال استعمالها، على نحو قرينة الشبه، وهي "التعجب". والخالفة أربعة أنواع:

- خالفة الإحالة: ويطلق عليها النّحاة (اسم فاعل)، ويقسمونها إلى "اسم، فعل ماضي، واسم فعل مضارع".

- خالفة الصّوت: ويسمونها (اسم الصوت) كنحو قولنا: "كخ" للطفل، و"بسبس" للقطّة، و"هاها" لحكاية صوت الضّحك.

- خالفة التّعجب: ويطلقون عليها (صيغة التّعجب). ولا يوجد دليل على فعليتها.

ويوضّحها تمام حسان، من خلال هذا التركيب:¹

ما: أداة تعجب

أفعل: خالفة منقولة عن التّفضيل.

زيذا: المفضّل، وقد أصبح متعجباً.

- خالفة المدح أو الذّم: ويسمّيها النّحاة فعلي (المدح والذّم).

فالخالفة تمتاز بمبنى ومعنى، عن بقية أقسام الكلام الفصيح. فهي من حيث:

* الرّتبة: تأتي مع ضمائر معيّنة، والرّتبة بين الخالفة وضميمتها، محفوظة كالرّتبة بين "نعم" وضميمتها المصغّرة للمخصوص، وخالفة التعجب وبين الأداة.

* الصّيغة: فكلّ الخوالف مسكوكة (idioms)، لذا فهي محفوظة الرّتبة، مقطوعة الصّلة بغيرها من النّاحية النّصريفية.

* الإلصاق: ف (نون) الوقاية تلحق بصيغة (ما أفعل)، وتلصق تاء التّأنيث ب (نعم وبئس).

* من حيث التّضام: الخوالف تأتي مع ضمائر معيّنة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

* من حيث الدّلالة على الزّمن: لا ترتبط الخوالف بمعنى زمن خاصّ، ولا تتصرّف تصرّف

الأفعال، على الرّغم ممّا نسبته النّحاة للخوالف من معنى للزّمن، فجعلوا خوالف المدح والذّم

والتّعجب على معنى المضي، وقسموا خوالف إلّا حالة بين المضي والحالية والاستقبال.

* من حيث التّعليق: تقوم الخوالف بدور المسند دون المسند إليه.

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص 114.

* أمّا من حيث المعنى الجملي: فجميع الجمل المركبة من الخوالف وضماؤها، جمل أفصاحية إنشائية. وبهذا تكون الخوالف متميّزة عن بقية أقسام الكلام.

كما درس (تمام حسان):

أمّا الظرف: فقد عدّها من المباني غير المتصرفة، والتي تتّصل بالضمائر والأدوات، وهي قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان. فهي من حيث:

- الصّورة الإعرابية: جميع الظروف من المبنيات، والبناء يقرب الكلمة من الحروف.

- الرتبة: رتبتها التقدّم على مدخولها، سواء أكان مفرداً أم جملة.

- التّضام: وقد تسبق ب: منذ، متى، من، أين، إلى. وقد تكون متبوعة ب: إذما، أينما حيثما. وهذه الصّورة من التّضام تفرد الظروف بطابع خاصّ دون غيرها من أقسام الكلم.

والظروف من حيث التسمية ليس لها معنى معجمي، وإنّما هو معنى وظيفي، قريبة الشّبه من الأدوات. وهي تؤدّي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان.

ومن حيث التعلّيق: فتعني في اللّغة العربية، التّعبير عن معنى الجهة. وبالتالي، فهي في السّياق تأخذ وضع المفعول فيه، ويقال للظرف أنّه متعلّق بالفعل لأنّه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معيّنة من جهات فهمه.

فقد اعتمد الباحث في دراسته لأقسام الكلام، على معياري المبنى والمعنى. فبعد رفضه للتقسيم الثلاثي للكلام، والمتمثّل في الاسم والفعل والحرف. فقد اتّفق مع غيره ك إبراهيم أنيس الذي قسّم الكلم وفق ثلاثة أسس: الصّيغة، والمعنى، ووظيفة اللفظ في الكلام. وقد أضاف تمام إلى ذلك التّجديد في المنهج، ليجعله تقسيماً سباعياً في كتابه " اللّغة العربية معناها ومبناها"، وهي: الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الظرف، الأداة والخالفة، معتمداً على معياري: المبنى والمعنى.

ولا شكّ أنّ المنهج البنيوي الوصفي، قد منح التراكيب النّحوية معطيات حيّة، ولّدت فيها دراسة جديدة وأضافت إليها ألواناً جديدة من الدّلالات، وصيغاً جديدة من المعاني اللّغوية. مثال ذلك، أنّ مفردات الجملة وصيغها، كلمات ثابتة. لكن نستطيع أن ننطق الجملة الواحدة بعدّة أشكال نغمية، فيؤدّي كلّ شكل معنى مختلف عن الآخر. فقد تكون الجملة إخبارية، استفهامية، وتعجبية دون تغيير صيغتها، وذلك عن طريق التّحكّم في النّطق. وبالتالي، يكون التّنظيم أحد

العناصر المكوّنة للمعنى في الجملة، نحو قولنا: "ذهبت إلى المدرسة؟" وفي هذا تراعى طبيعة العلاقات بين الكلمات مع الموقف العامّ الإجمالي.

2- تجديد الدرس اللغوي العربي في كنف المنهج البنوي الوصفي:

يذهب حسن عون إلى القول: "إننا نعتقد أنّ القضية النحوية، وأنّ البحث النحوي ينبغي أن يمتدّ وأنّ يشمل الميادين البيانية، بجانب الميادين الشكلية إعراباً، ذلك لأنّ النحو في شأنه، كان يشمل المباحث النحوية، وكان يطلق عليها جميعها، وكان مرادفاً لكلّ العلوم اللغوية".¹

وما يفهم من هذا النص، أنّ أثر الدرس البنوي باد من خلال تطبيق المنهج الاستقرائي، باعتبار أحد خطوات اللسانيات البنوية، فأخضعت المادة اللغوية للدراسة، من خلال كشف التطوّر الحاصل في التركيب الصوتي، والصرفي، والنحوي. وتلك هي مباحث الدرس البنوي. وقد دفعت اللغويون المحدثون تلك النظرات المنهجية الدقيقة، التي لمسها في الدرس اللغوي العربي إلى البحث والتّقيب عنها، ومحاولة تطويرها للدفع بالدرس إلى مواكبة التّغيرات الحاصلة في اللسانيات الحديثة وذلك:

- جمعهم اللّغة بأسلوب المشافهة، وهذا من صميم الدرس البنوي الذي يعتمد اللّغة المنطوقة.
- كان هدفهم وغاياتهم تعليمية اللّغة، إذ أنّ الدّراسة الصوتية هي أهمّ جزء في العمل اللّغوي عند العرب من حيث المنهج. وهذا يدخل في الدرس اللساني الحديث في إطار علم الصّرف المورفيمي.
- لقد أدرك اللسانيون المحدثون ضرورة الاستفادة من اللسانيات الحديثة لجميع فروعها، والذي تمكّن من وضع الدّراسات اللّغوية على درجة كبيرة من الموضوعية في ترتيب الأحداث والمتغيّرات.
- وهذا الأمر يساعد في تحليل التركيب اللّغوي، والتّخلي عمّا خلفته الدّراسات اللّغوية الممزوجة

¹ حسن عون، تطوّر الدرس النحوي، مطبعة البحوث، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970، ص94.

بالمنطق، على نحو: النّون عوض التّوين في الاسم المفرد، لأنّ النّون صوت منطوق، وهو أسبق وسيلة للاتّصال في دلالة المعنى.

فالنّحو " كعلم يدرس لذاته أولاً، ولتقديم اللسان ثانياً، وفهم النصّ اللّغوي ثالثاً، وللتّوفيق بين أحكامه ونصوص اللّغة التي يعالجها رابعاً"¹. ولهذا بذل اللّغويون جهوداً مضنية في سبيل البحث في قضايا اللّغة العربية، وفي صدارتها مسألة "العامل" الذي يعمل للرفع وآخر للنّصب، وآخر للجرّ وللجزم في نطاق التّحليل البنيوي، الذي تربطه العلاقات. وهذا بمثابة التطوّر النوعي على نحو دلالة اللامّ للملكية والإختصاص² وغيرها. وكان هدف كلّ هذه الجهود التّسهيل والتّيسير، لذلك اتّخذت العربية من علامات الإعراب وتركيب المفردات كوسيلة للتّفريق بين معاني الكلمات النّحوية داخل التّركيب بوجود تشابه كبير في العديد من القضايا النّحوية المرفوعات ولذلك سمّوا مجموعة المرفوعات، ومجموعة المنصوبات، وهكذا...

«تميّز اللّغة العربية ممّا تميّز به حركات الإعراب، والتي في حقيقة الأمر ضرب من ضروب الإيجاز... فحركات الإعراب ليس شيئاً زائداً أو ثانوياً... إنّما دخلت في الكلام لآداء وظيفة أساسية في اللّغة، إذ بها تتّضح المعاني، وتظهر عن طريقها نعرف الصّلة النّحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة.

وما يفهم من هذا، أنّ علامات الإعراب دورها هو خدمة الوظيفة النّحوية، وهي رؤية من صميم المنهج البنيوي.

فهذا المنهج يلجأ إلى تحليل النّصوص، من خلال إدراك العلاقات المتداخلة بين الكلمات، وهنا تكمن أهميّة الحركات الإعرابية (الصّوائت)، إذ لها دور دلاليّ في التركيب البنيوي. إنّ الحروف رموز للأصوات، إذ أنّ الدّراسة البنيوية ترى أنّ الألفاظ تنتقل من حيّز الزّمان، أي من الصّوت إلى حيّز المكان، والعربية تعتمد على أصواتها (الصّائتة) في تركيب المفردات،

¹ حسن عون، تطوّر الدرس النّحوي، ص 82.

² ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص 417.

ولمراعاة البنية الصرفية، وهذه إجراءات تحليلية تهدف إلى تحليل الموضوع في اللسانيات، باعتباره بنى شاملة قصد الكشف عن شبكة العلاقات التي تربط العناصر المكونة لهذه البنية بحسب مستوى التحليل (صوتي - صرفي - تركيبى).

لا شك أنّ الدرس اللغوي العربي يقوم على أساس تحليل العناصر التركيبية في إطار المفرد أو الجملة أو العبارة، كما هو الشأن عند البصريين والكوفيين. بينما استغنوا عن بيان موقع العناصر في الجملة في آداء الوظيفة النحوية. ومثال ذلك قوله تعالى: "مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ"¹.

فقد حلّوها كما يلي: من حرف جرّ زائد (عند البصريين)، بينما اعتبرها الكوفيون صلة. بينما حلّوها علماء اللغة البنيويين كما يلي: ما أداة نفي، جاءنا: فعل ومفعول والضمير "نا" مورفيم مقيد. من: حرف جرّ واسمين وأداة عطف، لا: أداة للنفي.

إذن، في الجملة أدوات للنفي ما + لا واسمان: بشير + نذير، ومن حرف جرّ للربط بين الاسمين والأداتين، وحرف الجرّ هو تأكيد للمعنى، ودوره الوظيفي في التركيب، ويعدّ هذا بمثابة التطوّر في فهم الدلالة.

إنّ الدّراسة البنيوية تدرس المكونات الأساسية في الكلمة، ثمّ الجملة على أنّها مباني صرفية (مورفيمية)، مجسّدة في ذلك أبواب نحويّة في التحليل اللغوي على ضوء المنهج الوصفي الاستقرائي. فاللفظ المفرد " من حيث لا يؤدي إلا معنى مفردا، والمعاني المفردة لا تكون لغة، وإنّما، الجمل والتراكيب هي التي تكونها، فاللغة باعتبارها أداة للتفاهم قد حدّدت نقل المعاني من المتكلّم إلى السّامع بصورة متعدّدة ومختلفة، في تراكيب فعلية واسمية، بما في ذلك من صلات بين أجزاء الجملة."² فتعدّد المعنى الوظيفي للمبنى له أهميّة بالغة في ميدان البحث اللغوي، لأنّه يعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويتوقّف على إدراكها الفهم الكامل

¹ سورة المائدة، الآية 19.

² حسن عون، التطور النحوي، ص16.

لمعاني التركيب في اللغة العربية عند تحليلها تحليلًا بنيويًا. فالإعراب قديمًا، كان يدرس صناعة؛ أي كقاعدة تعليمية، كان يهدف إلى تنمية الملاحظة والإدراك. أمّا في إطار البنيوية، فيدرس تنظيم المفردات، وبيان العلاقات مع ملاحظاتها في كثرة دوراتها فيما بعد في السياق، ومدى تطورها.

"إنّ الجملة المستخدمة للخبر أو للحال أو للنعت أو للصلة أو للمضاف إليه، لا تسمّى عندنا جملة مستقلة، بل هي مركّب إسنادي للإخبار أو للحالية... أمّا الصلة، وجملة الإضافة، فكلّ منهما تركيب متّمْ"¹.

فالمقصود بتركيب متّمْ، دلالة على تضافر العلاقات بين الكلمات في مصطلح المعنى. وبالتالي، فإن معرفة نظام اللغة وقوانينها ينبغي أن يدرس وفقًا لمعطيات الدرس البنيوي، والذي يكشف لنا العلاقة بين الصيغ والتراكيب، وكيفية التدرج فيها.

إنّ مفردات اللغة العربية تتكوّن من مجموعات ذات أصل مشترك²، يسمّى (الأصل) الجذر (Roots)، فهي تشترك في حروفها، وجزء من أصواتها. فنجد الحروف في الاشتقاق ثابتة مع تبديل في موقعها، أو قد يحذف أصل من تلك الأصول ولا يغيّر في اتحاد الدلالة مع اختلاف المعنى. ومن هنا، تنشأ رابطة اشتقاقية في الألفاظ تدلّ على اتحاد الدلالة وتنوّع المعنى في تركيب الكلمة.

ففي حديث سيبويه عن اللفظ المفرد، نجده يخطو سريعًا، ولا يعني بالتفصيل، بحيث يتبع حديثه عن أقسام الكلمة بالحديث عن الشكل الإعرابي الوارد على آخرها، وكذلك الشأن للشكل البنائي³.

فقد بحث في اللفظ والجملة من حيث الصّفة الصّرفية، بملاحظة الحركات الإعرابية في نطق الصّوت داخل التركيب. وهذا يتوافق تمامًا مع الدرس البنيوي أثناء الدّراسة الشمولية للنّص.

¹ حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص 60.

² ينظر: العقاد، اللغة الشاعرة، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ط 1، 2018، ص 75.

³ حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 46.

كما تساعد هذه الدراسة اللغة في ترتيب القواعد وتنظيمها، وفقا لتحليلها العلمي لعناصر اللغة، وهذه العناصر ليست سواء من حيث التطور، إذ أنّ هناك فروقا في تطوّر اللغة بين الصوتيات والصرف والمفردات، إذ أنّ الصوتيات تستقرّ منذ الطفولة، وسير الحياة.

فالإنسان يحتفظ بها حتى آخر حياته بمجموعة منها. أمّا التطوّر في الدرس البنيوي، فيعالج القضايا والمسائل اللغوية من الناحية التركيبية وصولا بها إلى الوصفية التاريخية في اختصار الزمن اللغوي.

وعلى هذا الأساس، لابدّ من دراسة اللغة العربية دراسة علمية للكشف على الأسس المعيارية التي تتوافر عليها، عن طريق الدراسة العلمية، مثل البنيوية، والأسلوبية، والوظيفية، والتوليدية التحويلية، بغية تأصيلها في الدرس اللساني العربي الحديث، الذي سار على نهج الدراسة الوصفية من خلال تحليله للدراسات اللغوية العربية.

ثالثا: أثر اللسانيات البنيوية في الدرس اللساني التطبيقي:

سعى اللسانيون البنيويون العرب إلى تأسيس درس لساني عربي حديث، من خلال العمل على دراسة اللغة العربية دراسة لسانية نظرية، على جميع مستوياتها التركيبية والنحوية والصرفية والمعجمية والدلالية محاولين الاستفادة من نتائج هذه الدراسة النظرية في المجالات التطبيقية. وبالتالي، يمكن أن نطرح سؤالاً مفاده: ما مدى صلاحية هذه الجهود في أن تكون مصدرا هاماً، يمكن الاعتماد عليه في التأسيس لمشروع درس لساني تطبيقي عربي؟ وللإجابة على هذا السؤال، يجب تسليط الضوء على جهود هؤلاء وعلى رأسهم "تمام حسان"، والذي يعدّ خير من تمثّل المنهج البنيوي الوصفي في الوطن العربي.

1- جهودهم في كتابة المعاجم العربية، وإعدادها: الواقع أنّهم لم يكتفوا في التأليف للمعاجم، وبنقد جوانب النقص في المعاجم العربية القديمة، ومن سار على نهجهم من العرب المحدثين فحسب، بل عملوا على وضع خطة لتطوير هذا الميدان. فقد عمد تمام حسان إلى مراعاة أربع نقاط أساسية في هذا العمل اللساني، من خلال هجاء الكلمة، والثانية: طريقة النطق، والثالثة التّحديد الصرفي، والرابعة: شرح الكلمة الذي يتطلّب مراعاة أمور عدّة، أهمّها:¹

- بيان الأشكال المختلفة للكلمة المفردة.

¹ ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 273.

- تخصيص مدخل لكل اشتقاق من اشتقاقات المادة.
- شرح المعاني المختلفة لكل مادة.
- الاستشهاد على كل معنى من المعاني التي يوردها المعجم للكلمة، وذكر ضمانات الكلمة (التوارد والتلازم).

ومن آرائه الملفتة للانتباه، والتي تعدّ شكل من أشكال التجديد في اللسانيات البنيوية العربية، هو تحرير المفردات من قيود الاعتبارات الاشتقاقية بالنسبة إلى المداخل، من خلال الاعتماد على الكلمات لا على أصول المادة، وذلك عن طريق السماح للألفاظ الحضارية والاصطلاحية الدّخول إلى المعجم العربي، وعدم الاقتصار فقط على الألفاظ التي يتحقّق فيها معيار الفصاحة.¹

2- جهودهم في الترجمة:

اقتصرت جهود البنيويين في هذا الجانب في ترجمة المصطلح إلى العربية، إمّا بالتّعريب أو الاشتقاق، التّخصيص الدّلالي المتمثّل في تحويل المعنى اللغوي العربي العامّ إلى معنى اصطلاحي عرفيّ خاصّ. إذ يقول تمام حسان: أمّا التّرجمة فلا تكون نتيجتها بالضرورة كلمة معرّبة. ولا مشتقة اشتقاقاً حديثاً، وإنّما الغالب فيها استخدام التّخصيص الدّلالي بتحويل المعنى اللغوي العرفي العامّ إلى معنى اصطلاحي عرفيّ خاصّ، كأن تتحوّل كلمة "الهاتف" من الدّلالة اللغوية على كلّ من يهتف بشيء إلى الدّلالة الاصطلاحية على جهاز التّلفون². وتركّزت جهود اللّسانيين العرب في التّرجمة للمصطلح، بهدف إثراء المستويات التّحليلية. إذ نجدهم أحيانا لا يتفقون بشأن ترجمة العديد من هذه المصطلحات إلى العربية، أوفي وسيلة نقل المصطلحات إليها. وهذا يعكس عدم استقرار المصطلح في موطنه، نتيجة تعدّد المذاهب اللّسانية. الأمر الذي امتدّ أثره إلى المصطلح اللغوي العربي. ولا يفوتنا في هذا المقام، التّنبؤ بجهود كلّ من رمضان عبد التّواب وإبراهيم أنيس وأحمد مختار عمر في هذا الميدان، خاصّة في اشتغالهم لترجمة المصطلح الصّوتي، محاولين المقاربة بين المصطلح الأجنبي والمصطلح الذي أورده البلاغيون العرب. وبالتالي، فهي محاولة للرّبط بين المصطلح التّراثي والمصطلح الأجنبي في المفهوم والرّؤية العامّة، والاستخدام واتّخاذه منها أُوليا في التّعامل مع المصطلح الوافد، على نحو مصطلح الفعلي، وهو ما ذهب إليه " الذي ترجم إلى المقال، وهو ما ذهب إليه " سعد مصلوح"،

¹ ينظر: حسان تمام، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية على تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي بالمغرب، المجلد 11، الجزائر، 1974، ص290.

² تمام حسان، وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر، مجلة المجلة، العدد 114، مصر، 1966، ص39.

ومنهم من ترجمه إلى الحدث الكلام، أو speech évent أو الفعل الكلامي أو صورة المقال،¹ ومصطلح حرف مرادف ومصطلح (حرف) مرادفا لـ (phonème) و(صوت) مرادفا لـ " Allophone "

لقد أدى ظهور اللسانيات الحديثة في بداية القرن الـ20 إلى التباين في مدارسها البنيوية، واتصال العرب بهذه المدارس، وتأثرهم العميق، إلى ظهور تداخل مقابل، وتباين في الدراسات اللسانية العربية المبكرة. فبدايات التداخل بين عدة مفاهيم، على نحو " فقه اللغة " و"علم اللغة". فيرى تمام حسان، أن محاولة التجديد قامت على اجتهادات شخصية، ولم تقم على فلسفة لها عمقها في فهم اللغة.²

3- جهودهم في تعليمية اللغة العربية:

إن موضوع تعليم اللغة العربية أهم موضوع في كتابات الوصفيين العرب، وعلى رأسهم تمام حسان، الذي أفرد عدة دراسات في هذا الشأن، أبرزها: " كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى التحويلي في غيبة العلامة الإعرابية؟"، وأخرى بعنوان: " مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ". ففي بادئ الأمر، تركّزت جهودهم على تعليم اللغة العربية لأبنائها، من خلال تعليم الأطفال، وذلك بتحديد الحصيلة اللغوية لهؤلاء الصغار، عن طريق تحصيل المفردات العربية الفصيحة، الذي يشيع استعمالها في كلامهم، والمفردات العلمية التي تعدّ قريبة من المفردات العربية الفصيحة، واتخاذها بداية عملية التعلم. يقول تمام حسان: "والذي اقترحه في تعليم اللغة العربية للصغار، أن يقوم هذا التعليم لا على أساس المناهج التقليدية السائدة في الوقت الحاضر، وإنما ينبغي أولاً أن تجري البحوث الجادة للوصول إلى الحصيلة اللغوية لهؤلاء الصغار، بتحديد المفردات العربية الفصيحة التي يشيع استعمالها في كلامهم...".³

¹ ينظر: سعد مصلوح، المذهب النحوي عند تمام حسان، من نحو الجملة إلى نحو النص، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 59، العدد 3، مصر، 1999، ص 229.

² تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 97.

³ تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1984، ص 07.

أمّا تعليم اللّغة العربية لغير أبنائها، فكانت المحور الأساسي لاهتماماتهم، ويذهب " تمام حسان " في هذه المسألة إلى ضرورة مراعاة ثلاث مراحل أساسية:

1-التعرّف: والمقصود به: " إدراك العناصر اللّغوية، والتّفريق بينهما، وربط كلّ عنصر بوظيفة خاصّة، تبدو واضحة عند إنشاء التّقابل بينهما وبين وظائف العناصر الأخرى، وذلك كإدراك "السّين" في "سار"، بمقابلتها بالصّاد في "صار"، وربط كلّ من الصّوتين بوظيفة خاصّة هي بيان الكلمة التي هو فيها، والتّفريق بينهما وبين أختها، وإدراك الفرق بين المقصود بصيغتي. "فاعل" و "مفعول" ووظيفة كلّ منهما في مقابل الأخرى. أمّا المرحلة الثانية من التّعرف، هي الكلام على تعرّف العناصر اللّغوية على المستويات الثلاثة: المستوى الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي. إذ تعرّف العناصر اللّغوية على المستوى الصّوتي، من خلال الظّواهر الموقعية التي يرتبط وجودها بموقع معيّن في السّياق، فلا يلزم إلّا في هذا الموقع، مثل قرائن النحو ذات الطّابع اللفظي والمعنوي. ومن أمثلة ذلك، تأصيل اشتقاق الكلمات، إذ في كلّ ذلك تبدو الحاجة إلى معرفة علم الأصوات كبيرة، كالترقيق والتّفخيم، والتّغيير الذي يطرأ على (هاء) ضمير الغائب والغائبين والغائبات، من تغيّر الحركة، وهو بذلك يحتاج إلى فهم الإعراب الذي قد يكون حركة صوت، وقد يكون صوتاً (حرفاً) أو حذفاً (غياب الصوت) وقد يكون تقديراً (تعدّر النّطق بالصّوت)، وقد يكون محلاً، وبالتالي فهو في حاجة ماسّة إلى معرفة هذا العلم.

أمّا تعرّف العناصر اللّغوية على المستويين الصّرفي والنّحوي، فقد عمد إلى تحديد القضايا الصّرفية والنّحوية الضّرورية، كما فعل (عبد الرحمن أيوب ومحمد الشاوش وتمام حسان). فهذا الأخير، عمد إلى رصد تسع قضايا صرفية ونحوية أساسية تسهّل عملية تعليم اللّغة العربية لغير النّاطقين بها، وتمثّلت في: أقسام الكلم، الجمود والاشتقاق، صيغ الاشتقاق، بنية الكلمة التركيبية، الافتقار والاستغناء، علامات الإعراب، الظّواهر الموقعية، والمقطع والنّبر.¹

المرحلة الثانية هي الاستيعاب: ويقصد بها " فهم أنماط الجمل، والقدرة على التّفريق بين هذه الأنماط. يقول تمام حسان في شأن هذه المرحلة: " وأمّا الاستيعاب، فيتخطى العناصر الجزئية

¹ ينظر: تمام حسان، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص 59.

وظائفها، إلى فهم أنماط الجمل والتفريق بين كل نمط وبين الآخر، وذلك كـمعرفة الفرق بين " ما أحسن زيد " برفع زيد، وما أحسن زيداً¹، ويتوسّع (تمام حسان) في هذه المرحلة، مفرّقاً بين نوعين من الاستيعاب، الاستيعاب الثقافي، والاستيعاب اللغوي، إذ يرى في النوع الأوّل من الاستيعاب، وفق ما أثبتته الدّراسات الحديثة التي اهتمّت بالنّظر إلى الاستعمال اللّغوي، في ضوء ثقافة مجتمع ما، على نحو نظرية **هومبلدت** (ت 1835 م) التي ترى أنّ " اللّغة تعبير عن روح الجماعة، وتصوير لها، وتحديد لرؤية الجماعة اللّغوية للعالم من حولها".² فعلم اللّغة الاجتماعي مثلاً يُعنى بدراسة الارتباط بين البنيات اللّغوية والبنيات الاجتماعية، ويرى أنّ اللّغة لا تعدو أن تكون نوعاً من السلوك الاجتماعي، أمّا النوع الثاني من الاستيعاب، فقد تناوله تمام حسان من زاويتين: زاوية البنية اللغوية، وزاوية المحتوى الثقافي بجانبه العربي والإسلامي. فقد أوضح في الأولى، أنّ اللّغة العربية هي لغة العرب وحدهم، وبالتالي فهي تختلف عن اللّغات الأخرى، وأمّا الزاوية الثانية هي خصوصيات هذه اللّغة. ومن أمثلة ذلك حصيلة المفردات، فكلّ بيئة تسمّى ما في بيئتها، وتسكت عن مسميّات البيئات الأخرى، فكلمة (جَمَل) مثلاً، لا تقابل تماماً الكلمة الدّالة على هذا الحيوان في "باكستان" مثلاً، وذلك لوجود فروق خلقية ووظيفية بين الكائنين، ومن حيث أنّها لا تحافظ على معاني الكلمات التي تقتضها من اللّغات الأخرى كما هي، بل تعتمد إلى تعبير معانيها إلى معاني تتناسب وبيئتها. أمّا الحديث عن البنية اللّغوية في تعليم اللّغة والثّقافة، إذ يتمّ ذلك من خلال تعريض المتعلّم للاستعمال، بحيث يسمع الكلمات في بيئتها، لكونه جمع بين التّيسير والتّبسيط والإقناع، فالنّقاوت بين النّحاة آنذاك في درجة الإقناع لمتعلّميهم ممّا يدرسون من قواعد النّحو وإحكامه، وبقدرتهم على استنباطها من بعضها البعض، وتوضيح ذلك بالتّمثيل.

لقد تعدّى اهتمام النّحاة القدامى بتعليم النحو العربي ليشمل كلّ أركان البلاد، حرصاً على سلامة اللّغة العربية، وجرأة على نقد المخطئين فيها. وقد ورد عن الأخفش قوله: "كان أمير

¹ علي ناصيف النجدي، تاريخ النّحو، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، ص 59.

² علي ناصيف النجدي، تاريخ النّحو، ص 59.

البصرة يقرأ قوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ " ¹ بالرفع، فانتهرني، وتوعدني وقال: تلحنون أمراءكم" ²، وبهذا فقد كانت الرقابة اللغوية مسلطة على السنة الناس في كل مكان مع الشعراء والباعة في الأسواق، تقويما لألسنة المتكلمين. فهاجس الخوف على اللغة العربية، تمكّن في نفوس المجتمع العربي. فتضافرت جهود العلماء وذوي الجاه والسلطان على حفظ وصيانة اللغة العربية. فعرف القرن الرابع الهجري تسارعا ملحوظا في نسق التأليف، في ظلّ التوسّع الجغرافيّ اللغويّ الحضارة العربية، وبظهور الشعبوية التي حصّنت اللغة من مظاهر الهجنة والعجمة، وقد تضمنت مؤلفاتهم مادة معرفية أساسية، ينطلق منها المتعلّم للغة، قابلة للتثبيت والتوسيع. وأخذ المنحى التعليمي في الظهور مع العديد من المؤلفات من قبيل " الواضح، اللّمع، الموجز، الأنموذج، الأسرار. " فمن خلال هذه التسمية، تدرك أنّ إدراك المضمون يتطلّب خبيراً في مجال الصناعة النحوية، ليكشف سرّه ويوضّحه لمن يطلبه. ويصبح المنحى الوظيفي بذلك في هذه المصنّفات صريحا واضحا في ظلّ هذه العناوين على غرار "المقرب" ³ المغني، وكان هذا في القرنين السابع والثامن. يقول ابن هشام "وها أنا بائح بما أسرّته، مفيد لما قرّرتّه وحرّرتّه. مقرباً فوائده للإفهام، لينالها الطلاب بأدنى إمام. ⁴

فوجود هذا الصنف من المؤلفات، جاء لسدّ حاجيات تعليمية أساسية تساعد المبتدئين - خاصة أولئك غير الناطقين باللغة العربية، مواكبة لتغيّر الأحوال اللغوية، وإيضاح الرؤية فيما يخصّ الصناعة النحوية، خاصة فيما يتعلّق بترتيب المادة المعرفية، واتّساع الفروق الزمنية بين مستعملي اللغة العربية، وكلام العرب الذي استتبط منه النحاة القواعد. فأصبح هذا الصنف موجه إلى الفئتين، من الناطقين باللغة العربية، ولغير الناطقين بها.

¹ سورة الأحزاب، الآية 56.

² سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، لبنان، ط1، دت، ص26.

³ علي بن مومن بن عصفور، المقرب، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط1، 1978، ص115.

⁴ ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص10.

المبحث الرابع: أثر اللسانيات الوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث:

نشأ المنحى الوظيفي في العالم العربي، بعد نقل نظرية النحو الوظيفي من جامعة امستردام ومجموعة من الباحثين إلى العالم العربي، وبالتحديد إلى المغرب الأقصى على يد اللساني أحمد المتوكل.

يفرق المتوكل بين تيارين في دراسته لهذه النظرية، إذ يرى في التيار السوري أنه يقف في مقاربتة للغات الطبيعية عند بنيتها يتعداها، وهنا نقف عند التداخل الواقع بين ما هو بنائي، وما هو وظيفي. فالتحليل البنيوي، غير قائم بالضرورة على الجانب الشكلي الصّرفي من الظاهرة المدروسة، بل على الوظيفة التي تقوم بها الوحدات داخل بنية محدّدة، وهذا ما وسم الاتجاهات اللسانية البنيوية المعروفة بالوظيفية¹، مثل (حلقة براغ) وتصورات مارتيني وفيرث وهاليداي. ولعلّ هذه المحاولات قصدها التخفيف من صرامة التمييز الذي أقامه سوسير بين الوجه السانكروني (التزامني) والدياكرونية (التعاقبي).

أمّا التيار الثاني الذي أشار إليه هو "التيار الوظيفي"، الذي يسعى إلى وصف بنية اللغات الطبيعية، من خلال ربطها بما تؤدّي هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية.²

1-المصطلح: في ظلّ الاختلاف البين في توحيد المصطلحات اللسانية في الأقطار العربية، لاعتبارات عديدة معروفة، حاول العديد من اللسانيين أن يشقّوا هذا الطريق بثبات، وتمكّنوا من إصدار العديد من المعجمات العربية تحت إشراف مؤسسات علمية مثل مؤسسة "المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية" الذي صدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط. "ومعجم المصطلحات اللسانية" (أنجليزي فرنسي عربي) لعبد القادر الفاسي الفهري، ومعجم علم اللغة النظري "لمحمد علي الخولي"، والمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية "لمحمد رشاد الحمزاوي"، ومعجم

¹ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، ص40.

² ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي، ص125.

مصطلحات علم اللغة الحديث" لمحمد حسن باكلا"، والمعجم اللساني "عربي - فرنسي" لبسام محمود بركة".

وتعدّ هذه المحاولة تلبية للضرورة الملحة، لتقريب أحد أهم فروع اللسانيات الحديثة من القارئ العربي، من خلال تأسيس "قاموس" خاصّ بمصطلحات نظرية النحو الوظيفي، لكون هذه النظرية في نموذجها العربي، تتمتع بخصائص مكنتها من التميّز والانفراد بالاستقلالية التامة، بوصفها نموذجاً نظرياً وتطبيقياً لسانياً جديداً في الثقافة اللسانية العربية، ولكونها تدعو إلى التوازن المعرفي العربي المتمثلة في المعرفة التراثية والحداثيّة بوعي علمي. لذلك كان هذا الاتجاه مستوفياً للشروط النظرية والمنهجية للدرس اللساني الوظيفي، ولكونه لم يقدّم هذا الدرس تقديمًا صوريًا شكليًا، بل قدّمه ضمن نظرية عربية متّسعة للسانيات العربية الحديثة، التي لا تقوم على مبدأ القطيعة التراثية. كما عرض أعمال اللسانيين الوظيفيين الغربيين في شكل مبسّط وممنهج، وبأمثلة عربية مستمدة من البيئة العربية الصحراوية، مدعّمة بالأمثلة والشواهد. كما وضع مدوّنة اصطلاحية للنحو الوظيفي تحديداً، وبمصطلحاته، ورموزه، وطرق تحليله. كما وصف قضايا اللغة العربية، وفسّرها من منظور النحو الوظيفي¹. وتجلّى هذا العمل الإبداعي في إصداره لمعجم ضمّ كلّ المصطلحات الخاصة بالنحو الوظيفي، حتّى تكون عوناً للطلّاب ولغيرهم ليزيل عنهم كلّ لبس، ويستأنسون به في نشاطاتهم النظرية والتطبيقية في بسط مفاهيم هذه النظرية التي تتطلّب وعياً معرفياً، لتجنّب القصور والتّعوت المجحفة التي ألحقت بالنحو العربي، ومواكبة للتّحديثات التي مسّت مستويات دراسة اللغة الإنسانية.

2- معجم مصطلحات نظرية النحو الوظيفي:

أدرج في هذا المعجم جميع المصطلحات المستحدثة، وما جدّ من تطوّر في نظرية النحو الوظيفي، المدوّن باللغة العربية. وكانت سنة إعداده 2011 م، وهو أساساً موجّه لفئة الطّلاب

¹ ينظر: خليفة بوجادي، تلقي المنهج التداولي في اللسانيات العربية، (بحث منشور على شبكة الأنترنت، موقع صفاف الإبداع).

وبالباحثين، لاختبار كفاية هذا العلم في مجالات وقطاعات لسانية متعدّدة. وأوّل من استفاد ووسّع مجال البحث في هذا الميدان اللّغوي العربي الباحثة اللّيبية (يسرى الهادي الجمل) والتي قدمت مشروعا علميًا في كليّة تقنية المعلومات، تحصّلت به على درجة الماجستير من جامعة توتنهام البريطانية. وهو عبارة عن موقع إلكتروني للنحو الوظيفي ثنائي اللّغة (عربي - انجليزي). وقد أحدث هذا الإنجاز نقلة نوعية في عدّة علوم عربية وإسلامية في تحليل الخطابات الإنسانية المتعدّدة.

2-1- منهجية المعجم:

اعتمد المتوكّل على منهجية خاصة في إعداد معجمه هذا، متّخذا من التيسير والتبسيط كهدف أساسي للولوج إلى المداخل المعجمية بأقلّ جهد، حيث ربّب المداخل المعجمية ترتيباً ألفبائياً:

- رقم المصطلح المكتوب باللّغة العربية.
- ظلّ المصطلح باللّغة العربية باللّون الأسود.
- قوبلت المصطلحات باللّغة العربية لمقابلاتها في اللّغة الإنجليزية، عدا ما كان من وضعه، ولا يوجد له مقابل في الكتابات اللسانية الوظيفية باللّغة الإنجليزية.
- ظلّ المقابل باللّغة الإنجليزية باللّون الرمادي.
- كتب موطن الشاهد في الأمثلة بخطّ غليظ.
- الرّموز المستخدمة في المعجم هي:

{ن} نموذج النواة.

{م} النّمودج المعياري.

{ق} نموذج الطبقات القالبي.

{ط} نموذج الخطاب الوظيفي. وحاولت أن أسرد أهم المصطلحات الوظيفية التي كانت من توليد المتوكل وليس لها مقابل في اللغات الأخرى لا سيما الإنجليزية، وذلك نقلا عن مؤلف محمد الحسين مليطان "نظرية النحو الوظيفي".

{ط2} نموذج الخطاب الوظيفي الموسع.

{=} ما قبلها يحمل نفس المفهوم لما بعدها.

(- -) مصطلح من وضع (أحمد المتوكل) لا مقابل له في اللغة الانجليزية، وقد وضع 116 مصطلحا في معجمه، وردت كآلاتي:

34- استلزام مقالي (- -)

انتقال من قوة إنجازية حرفية إلى قوة إنجازية أخرى يحكمها الحوار.

35- استلزام مقامي (- -)

انتقال من قوة إنجازية حرفية إلى قوة إنجازية أخرى يحكمها المقام.

38- استتساخ تام (- -)

تكرار المحمول لفظا ومقولة مثل: أخرج أخرج !

43- اشتراك صيغي (- -)

وزن واحد يدلّ على معاني متعدّدة في مقابل ترادف صيغي، مثل: أخرج خالد هنداً

62- إغراء (- -)

{ط} قوه إنجازية: يجب المتكلم إلى المخاطب تحقيق الواقعة التي تنظمها فحوى الخطاب.

73- التباس إحالي (- -)

التهباس يتسبّب في عملية تشويش في الإحالة على الذات المحال عليها في الخطاب. مثل:

رأيت شوقي، يحتمل (أحمد شوقي أو فريد شوقي)

87- انتقاء تغليبي (- -)

{ق} تطور اللغوي يفضي إلى تغليب عناصر معينة على عناصر أخرى، ممّا يؤدي إلى تغليب

عناصر معينة على عناصر أخرى.

96- إنكار (- -)

{ط} قوة إنجازية. يبلغ المتكلم المخاطب أنّه يستتكر أن تتحقّق الواقعة التي يتضمّنّها فحوى

الخطاب.

129- تابع (- -)

{ ط } مكوّن غير موضوع.

تابع = فضلة

130- تابع متّصل (- -)

{ ط } مكوّن غير موضوع وهو المفعول المطلق والمفعول لأجله وظروف الزّمان والمكان والنّعت

131- تابع ملحق (- -)

مكوّن غير موضوع، يندرج في فئة التّوابع المنقطعة مثل: النعت المقطوع والمستثنى من كلام تامّ والمعطوف المنفصل.

145- مخاطب (- -)

{ ط2 } عملية اتّصال تتمّ بين متكلّم ومخاطب في مقام معيّن عبر قناة معيّنة، قد تكون لغة (ملفوظة/ مكتوبة) أو إشارة أو صورة.

146- مخاطب تواصل

{ ط2 } مخاطب يحصل فيه التّواصل النّاجح، حين يفهم المخاطب تمام الفهم خطاب المتكلّم، من حيث فحواه، ومن حيث مقصده معا. كما هو الشّأن في الحوار التالي:

- هل قابلت هند هذا الصباح ؟

- نعم، وأعطيتها أحد كتبي.

147- مخاطب غير تواصل (- -)

[ط2] مخاطب غير مفضي إلى تواصل. ويحدث في حالتين أولهما: حين يمتنع التّواصل امتناعا، وثانيهما حين يشوب الخطاب اضطرابا ما في مقوماته البنيوية. ويمتنع التّواصل حين لا يتقاسم المخاطبان الأداة المتواصل بها، مثل:

A – Did you meet hind ?

b – لا أفهم ما تقول كلمني بالعربية

153- ترادف صيغي (- -)

توسل القاعدة الاشتقاقية بأكثر من وزن واحد، مثل اشتقاق الأفعال العلية بواسطة الوزن "أفعل" و"فعل" واشتقاق الأفعال الاعتقادية بواسطة الأوزان "فعل" و"استفعل" مثل:

- أشرت هذا الطفل لبنا.

- شربت هنذا طفلها لبن.

- يعظم خالدا أستاذة.

- يستعظم خالدا أستاذة.

أنظر: اشتراك صيغي

154- ترتيب غير موسوم تداوليا (- -)

ترتيب لا تحدده الوظائف التداولية للسمات الوجهية، وهو في اللغة العربية الترتيب: فعل، فاعل، مفعول على أساس أن تقلبات هذا الترتيب في نفس اللغة، تفضي إلى ترانتيب "موسومة" .

156- ترجمة أنساقية (- -)

{ ط 2 } ترجمة داخل نفس اللغة، أو ترجمة تتم بين نسقين تواصلين مختلفين " لغة وصورة، لغة وإشارة " وهي أربعة أنواع: تلخيص، شرح، تفسير، تأويل.

157- ترجمة بينية (- -)

{ ط 2 } ترجمة خاصة بين لغتين من نمطين لغويين مختلفين.

159- ترجمة داخل التثامط (- -)

{ ط 2 } ترجمة بين لغتين منتميتين إلى نمط لغوي واحد.

160- ترجمة عينية (- -)

{ ط 2 } ترجمة عينية = ترجمة أنساقية.

161- ترجمه نسقية (- -) .

ترجمه نسقيّة = ترجمه بنيّة.

162- ترجمي (- -)

{ ط } قوّة إنجازية: يبلّغ المتكلّم المخاطب رغبته في أن تتحقّق الواقعة الممكن حصولها، والتي يتضمّنّها فحوى الخطاب.

163- ترك (- -)

{ 2ط } استغناء المتكلّم عن عنصر ما، التّرك تركان، ترك محض، وترك استعاضة.

164- ترك استعاضة (- -)

{ 2ط } الاستعاضة نوعان: استعاضة بالمستجدّ، واستعاضة بالموجود.

165- ترك محض (- -)

{ 2ط } استغناء المتكلّم عن عنصر ما دون تعويضه بما من لفظ. مثل مصدر ودع، يدع، وماضي " يذر ".

170- تركيب شبه انعكاسي (- -)

تركيب يرد فيه المحمول الفعليّ على أحد الوزنين انفعل أو افتعل، دون أن يدلّ على انعكاس مثل:

- انطلق خالد صباحاً.

- افتقر خالد بعد غنى.

173- تركيب عليّ بسيط مباشر (- -)

تركيب محموله مصنوع على وزن "افعل" أو وزن "فعل" مثل: أدخل خالد عليًا البيت - دخل خالد عليًا البيت

174- تركيب عليّ بسيط غير مباشر (- -)

تركيب محموله على مصوغ على أحد الوزنين "أفعل" و"فعل" مضافا إليه.

184- تسرب (- -)

فرضية لوصف البنيات التّصعيدية، تقوم على إمكانية أن يسرب إسناد الوظيفتين التركيبيتين في الجمل التي يدلّ محمولها على الاعتقاد كـ "ظنّ" و"حسب" إلى داخل الحمل المدمج فينتقي أحد موضوعاته فاعلا أو مفعولا للمحمول الرئيسيّ، مثل :

- حسب عمر أنّ خالد يعشق هنداً.

- حسب عمر خالد يعشق هنداً.

187- تشريك (- -)

{ ط 2 } إعادة توزيع العنصر المستبقى، بحيث يصبح مشتركا بين ما كان يؤدّيه وما كانت تؤدّيه العناصر المتروكة. من أمثلة ذلك، استعمال الأداة للنداء "يا" بجميع صنفه "قريب" "بعيد»

194- تعريف (- -)

{ ط } و [ط 2] سمة دلالية وتداولية يمكن أن تتحقّق، إمّا بواسطة الأداة "ال" أو بواسطة لاحقة أو بواسطة رتبة معيّنة (كما هو الشأن في بعض اللّغات التي لا أداة تعريف لها كاللاتينية أو الصّينية).

206- تغليب تلازمي (- -)

{ ق } يربط بين التّغليبات الموضعية في شكل تعميمات. "مثلاً إذا غلبت لغة ما العنصر "ع"، فإنّه يتوقّع أن تغلب كذلك العنصر "ع".

207- تغليب موضعي (- -)

تغليب مستوى على مستوى، أو طبقة على طبقة أو وظائف على وظائف أو قالب على قالب.

219- تلخيص (- -)

{ ط 2 } خطاب يقوم على مقام البديل المقتضب للخطاب الأصل.

220- تلخيص اجتزاء (- -)

{ ط 2 } أن تجتزأ من الخطاب الأصل قطع تعدّ ممثله لأهمّ ما ورد فيه، حيث لا ترسل إلّا بعض من البنيات التّحتية للخطاب الأصل إلى المكوّن المحوّل، الذي ينقل كلّ البنية إلى ما يقابلها.

221- تلخيص اختزال (- -)

{ ط 2 } أن يختزل نحو الخطاب الأصل، حيث ترسل جميع البنيات التّحتية للخطاب الأصل إلى المكوّن الذي يقوم بصهرها في عدد أقلّ من البنيات، قد يؤوّل إلى بنية واحدة.

222- تلقّي مساعدة (- -)

تلقّي يتمّ خارج زمن الإنتاج، متأخراً عنه لاحقاً به. وهوما يحصل حين قراءة خطاب ما أنتج في زمن آخر قد يقترب، وقد يبتعد (رواية - قصيدة)

223- تلقّي متباعد (- -)

تلقّي يتمّ إبّان الإنتاج (البث) نفسه، كما يحصل في الحوارات والمحادثات مثلاً.

228- تمثيل متساوي (- -)

تمثيل يرصد القوة الإنجازية المستلزمة، إلى جانب القوة الإنجازية على الأصل في نفس البنية التحتية، داخل مكوّن واحد شريطة أن يكون للقوة الإنجازية انعكاس في خصائص العبارة معجميا أو صرفيا أو تركيبيا.

229- تمثيل متوازي (- -)

تمثيل يفصل القوة الإنجازية المستلزمة التي لا انعكاس صوريّ لها عن القوة الإنجازية الأصل، ورصدها في مكوّن آخر، غير المكوّن النحوي.

233- تكثير (- -)

سمة دلالية تداولية، يمكن أن تتحقّق، إمّا بواسطة أداة (تنوين) أو بواسطة لاحق أو بواسطة رتيبة معينة.

235- تواصل أحاديّ (- -)

[ط 2] المتوسّل فيه بنسق تخاطبي واحد. ومن التّواصل الأحادي الخطاب اللّغوي، والإشارة أو الصّورتان المجردتان الخاليتان من أيّ تعليق.

259- جملة صغرى (- -)

(ط) جملة بسيطة أو مركّبة، غير مضاف إليها مكوّن من المكوّنات الخارجية (مبتدأ أو غيره).

271- حائل (- -)

ذات متّسمة بحالة مثل: زينب فرحة.

276- (- -) حالة إعرابية بنيوية.

حالة إعرابية تستند إلى المكونات، بحسب السياق البنيوي الذي ترد فيه هذه المكونات مثل: الحالة الإعرابية الجرّ التي يأخذها المكوّن فضلة المركّب الإضافي (نجحت أخت هند)، والمكوّن الدّاخل عليه حرف من حروف الجرّ (زارني خالد في البيت).

277- حالة إعرابية لازمة (- -)

حالة التّلازم المكوّن في مختلف السياقات البنيوية والوظيفية التي يرد فيها، مثل: "الضمائر" باعتبارها مكوّنًا يحمل حالة إعرابية لازمة لا تتغيّر.

278- حالة إعرابية وظيفية (- -)

حالة إعرابية تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدّلالية أو التّركيبية أو التّداولية.

309- (- -) خصائص

سمات يجتزؤها كلّ فرد من أفراد نمط تواصلٍ معيّن من جوامع نمطه، وهي في النّحو الوظيفي لا تعني السّمات التي تنفرد بها لغة ما كالعربية مثلاً عن كلّ ما عداها من اللّغات كما كان يدلّ عليها هذا المصطلح عند القدماء وبعض المحدثين.

314- (- -) خطاب مباشر

[ط 2] خطاب يتمّ بين ذاتين دون واسطة، حيث تقوم عملية التّواصل عادة بين ذاتين متحقّقتين (متكلّم ومخاطب) أو مجردتين (كاتب وقارئ).

316- خطاب متداخل (- -)

. [ط 2] خطابان مصدرهما متكلّمان في خطاب واحد، مثل: أ- بكر لن أتزوّج الفتاة

ب - هند: قال بكر أنّه لن يتزوّج بتلك الفتاة المستهترة.

317- (- -) خطاب مرادف

خطاب يهدف إلى شرح النّص الأصلي شرحاً يفترض فيه أنّه أقرب إلى الفهم من النّصّ الأصلي.

318- (- -) خطاب مطويّ

[ط 2] خطاب يورد فيه المنتج للخطاب مجموعة من مراحل خطاب ما في فعل خطابي واحد.

من أمثله:

طيّ إحدى عناصر السّلسلة الحجاجية، كما يلي:

بما أنّ من اجتهد يفوز، فإنّ عليّ سيفوز. - أ

بما أن عليّ اجتهد، فإنّه سيفوز. ب

بما أن من يجتهد يفوز، وأنّ عليّا أجتهد، فإنّه سيفوز. ج

خطاب مقتضب. (--) 319-

خطاب يلخص النصّ الأصليّ بإيراد فحواه موجزا.

(--) خطاب ملتبس 320-

[ط 2] خطاب (جملة مركب اسمي نص) يتحمّل أكثر من قراءة واحدة، مثل:

أ - أنا معجب حقًا بعيون هند.

ب - أنا معجب حقًا بمقلتي هند.

ج - أنا معجب حقًا بجواسيس هند.

خطاب متعرج. (--) 321 -

[ط 2] خطاب يلقي إلى المخاطبين؛ مخاطب صريح، ومخاطب ضمني.

(--) 324- خطاب موسّط.

خطاب تتمّ فيه عملية التّواصل، عن طريق ذات ثالثة تتوسّط بين منتج الخطاب، والخطاب ومتلقّيه.

325- خطاب موسّط مترجم (- -)

خطاب تقوم فيه الذات الواسطة بدور المترجم.

326- خطاب موسّط ملقّن (- -)

خطاب تقوم فيه الذات الواسطة بدور الملقّن.

336- دعوى. (--)

[ط] وظيفة بلاغية وركن أساسي في الدّفع الابتدائي في الخطاب الحجاجي .

337- دفع. (--)

مخصّص من مخصّصات بنية الخطاب الحجاجي.

343- ذات أساسيّة. (--)

الذات التي لا يمكن للواقعة أن تتحقّق بدونها، كالمنفّذ والمستقبل والمتقبّل.

344- (--) ذات إضافية .

الذات المضافة إلى الواقعة لتحدد ظروف تحقيقها، كالذوات الزمنية والمكانية والأدائية. مثال:

- فتح الحارس الباب بالمفتاح ليلاً

356- رضى استفهامي مستدرك . (--)

[م] مكوّن خارجي يواكب الجملة دون أن يكون من عناصرها، ويسند له دور إنجازي ينحصر في نقل جملة ما من قوة إنجازية خبرية، أو أمرية مثلاً، إلى قوة إنجازية استفهامية.

[ط] فعل خطابي مستقل لا يحتلّ الموقع الموالي للفعل الخطابي النّوي تابعا له، مثال

- سيتزوج خالد هندا، أليس كذلك ؟

357- رضى بعدي . (--)

[م] وظيفة تداولية خارجية تسمّى "ذيل".

[ط] فعل خطابي قائم الذات، مستقلّ عن الفعل الخطابي الذي تحقّقه الجملة .

358- رضى قبلي (- -)

[ن] مقولة بنبوية، المكوّن المتصدّر للجملة الكبرى، شريطة أن يكون اسمها. مثل: زيد أبوه قائم

[م] وظيفة تداولية خارجية تسمّى مبتدأ، تقوم بتجريد عالم الخطاب، الذي تعدّ الجملة المواكبة له واردة بالنسبة إليه. مثل:

- هذا الكتاب قرأته.

[ط] فعل خطابي قائم الذات، مستقلّ عن الفعل الخطابي الذي تحقّقه الجملة التي تليه لكنّه تابع له يؤدي وظيفة التّوجيه بالنّظر إليه. مثال: زيد يقوم أبوه.

شروع مسترسل 385- (- -)

« مقولة جهية فرعية عن الشّروع، يتوسّل في تحقيقها زمرة الأفعال "طفق" و"شرع"

386-شروع منقطع (- -) .»

«مقولة جهية فرعية عن الشّروع، يتوسّل في تحقيقها بزمرة الأفعال "أصبح" و"أمسى" و"أضحى".»

405- (- -) ضمّ

اشتراك أكثر من سمة تحتية في نفس الصّرفة، مثل صيغة " يفعل "، التي يجتمع في دلالتها

بين سمات الوجه والزمن والجهة، إلى جانب سمات الشّخص والجنس والعدد.

406- (- -) ضمير الاستفهام

صيغ بنيوية يتحقّق فيها الاستفهام، مثل: من، ماذا، كيف، أين، متى.

407- ضمير الإشارة (- -)

حدود من قبل "هذا" "وذاك" "وذلك" "وهذه" "وهؤلاء".

408- (- -) ضمير الشّخص

حدود يمثّل بها للشّخص الأوّل المتكلّم، مثل: أنا، نحن. والشّخص الثّاني (المخاطب) أنت،

أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، والثّالث (الغائب) هو، هي، هما، هنّ.

409- طاقة إيوائية (- -)

قدرة قسم من أقسام الخطاب على استيعاب البنية الخطابية النّمودج.

422- (- -) طبقة مفتوحة

طبقة من المفردات لا يتسّى عدّ عناصرها عنصرا عنصرا، وإنّما تتّسم عناصرها بخاصيّة عامّة أو مجموعة من الخصائص.

430- (- -) ظرف إنجازي

عبارة تقوم بإعطاء تحديدات إضافية تتعلق بكيفية إنجاز الفعل اللّغوي المواكب للجملة أو القصد من إنجازه مثال:

بكلّ صراحة، لا يمكنني أن أقضي عطلتي بعيدا عن عائلتي.

413- (- -) ظرف حملي

تسهم في موضوعة الواقعة، باعتبارها كلاً زمنيا ومكانيا. مثل: قابل خالد بكرا في الحديقة.

432 - ظرف قضوي (- -)

عبارة يستخدمها المتكلّم قصد تقويم محتوى الجملة القضوي، أو تقويم جزء منه هذا المحتوى القضوي مثل: بالتأكيد، سافر خالد صحبة زيد.

433 - ظرف محمولي (- -)

عبارة ظرفية تتعلّق بمحمول الجملة العبارة، التي تسهم في إعطاء تحديدات إضافية للواقعة الدال عليها المحمول. مثال: اشترت هند معطفا لخالد.

434 - عائق بنيوي (- -)

وما ينتج عن عمليات الحذف والإضافة والنقل.

450 - عطف تابع (- -)

عطف يقوم بين فعلين خطابيين متماثلين تحت مبدأ "قيد التناظر" ويكون فيه هي المعطوف فعلا خطابيا تابعا للفعل الخطابي النوي.

463 - علاقة تطابق (- -)

علاقته تجعل لكل طبقة من طبقات المستوى الواحد، ما يقابلها من المستويات الأخرى.

470 - علاقة المجموعة (- -)

علاقة تقوم بين العناصر المترادفة، التي يمكن أن تتعاقب في نفس السياق، مثل المفردة (الشاي) تشكل مع مرادفاتها (القهوة، اللبن).

474 - عموم (- -)

[ط] سمة من السمات الدلالية الوجهية التي تنصب على المحتوى القضوي، باعتباره جزءا من مجموعة المعرفة المشتركة مثل: الجو حار في الصيف.

484 - فعل أداة (- -)

فعل ناقص تحول إلى مجرد أداة، مثل: عسى، ليس.

487 - فعل تام (- -)

ما يدل على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) مثل: لطم، حطم، فرح.

494 - فعل متناقض (- -)

فعل ينزل منزلة وسطى بين الأفعال المحمولات التامة والأفعال الناقصة، وهي فئة تتضمن خاصة الأفعال الوجهية.

495 - فعل محمول (- -)

فعل مستوف لجميع شروط المحمولية الدال على واقعة (عمل، حدث).

497 - فعل وجهي (- -)

فعل غير محمول، دالّ على وجهة (يجوز، تأكيد).

527 - قواعد محافظة على المحلاتية (- -)

قواعد لا تحدث تغييرات في عدد موضوعات المحمول الدّخل، ولا ينتج عن تطبيقها توسيع في عدد موضوعات المحمول ولا تقليص.

539 - قانون التّواصل الأقلّ/ قانون الغاية. (--)

[ط 2] قانون يضبط التّواصل الضّامن لتبليغ القصد والفحول، بأوضح وسائل التّعبير، وبالتالي فهو يحرز أكثر قدر من شفافية الإنعكاس.

540 - قانون الكلفة الأقلّ / قانون الوسيلة. (--)

[ط 2] قانون مبني على أساس بذل المجهود الأدنى، والمدة الأقصى في عملية إنتاج الخطاب.

541 - قانون المجهود الأدنى. (--)

[ط 2] قانون يدفع باتجاه استهلاك أقلّ كمّ ممكن من مواد المستوى الإنطائي لإنتاج الخطاب.

542 - قانون المدة الأقصر (- -)

[ط 2] قانون يدفع باتجاه استهلاك أقلّ زمن ممكن لإنتاج الخطاب.

549 - قنوات تواصلية (- -)

[ط 2] قانون يدفع باتجاه استهلاك أقلّ زمن ممكن لإنتاج الخطاب.

549 - قناة تواصلية (- -)

[ط 2] وسائط متعدّدة يقدّم الخطاب من خلالها. مثل: اللغة المنطوقة، والإشارة، والصّورة.

550 - قوّة (- -)

ذات غير مراقبة، محدثة للحدث. مثل: زمجرت الرّيح.

618 - مبدأ التّغليب (- -)

مبدأ تحكم الاجتزاء الذي تقوم به اللّغات داخل بنية الخطاب التّمودجية.

619 - مبدأ التكرارية (- -)

مبدأ يقضي بتكرار نفس بنية النص، داخل قطعة، وقطعه الفرعية وفقراته.

624 - محتمل (- -)

ذات تحتل حدثا. مثال: سقط الإناء.

443 - محمول اعتقادي (- -)

محمول يدلّ على أنّ متقبّل واقعة ما هو منفّذها في الوقت نفسه، مصوغ على الوزن "انفعل" "وافتعل" مثال: اغتسل الرجل.

648 - محمول دالّ على اجتهاد (- -)

محمول يدلّ على أنّ منفّذ الواقعة يبذل مجهودا في تحقيقها، على وزن "تفعل" "افتعل" "استفعل". مثال: ترقّب خالد مجيء هند.

649 - محمول دالّ على تحوّل (- -)

محمول يدلّ على الانتقال من حالة إلى حالة، مصوغ على الوزن "استفعل". مثل: -استعسر حلّ المسألة.

650 - محمول دالّ على تدرّج (- -)

محمول يدلّ على الواقعة التي لا يتمّ تحقيقها دفعة واحدة، وإنّما يتمّ في مراحل، مصوغ على الوزن "تفعل" "وتفاعل" من صيغة المضارع، مضافا إليها فعلا مساعدا، مثال: كان، ظلّ، ما زال.

- ظلّت هند تدنو من الماء.

651 - محمول دالّ على تظاهر (- -)

محمول يدلّ على صفات يتظاهر الشّخص بالانّصاف بها دون أن تكون رغبة في الانّصاف بها حقيقة، مصوغ على وزن "تفاعل" مثال: تشاجع خالد.

652 - محمول دالّ على تعريض (- -)

محمول يدلّ على الجدة والتكرار، مصوغ على الوزن "فعل". مثال: فتح خالد الأبواب.

654 - محمول دالّ على تكلف (- -)

محمول يدلّ على صفات يتظاهر فيها الشخص بالانتماء بها، مصوغ على وزن "تفاعل".
مثال: تشجّع خالد.

655 - محمول دالّ على مشاركة (- -)

«يدلّ على اقتضاء أن يشارك شخص شخصاً آخر في تحقيق الواقعة، على وزن "فاعل»
مثال: جالس خالد عمرا.

658 - محمول طلبيّ (- -)

محمول يدلّ على أنّ شخصاً ما يتسبّب في واقعة، وتأتي على وزن "استفعل" مثال: استوقف خالد الرّاكب.

661 - محمول عليّ (- -)

ويساوي المحمول الجعليّ.

662 - محمول غير صاهر (- -)

لا تتيح عملية انصهار حدّ (لاحق أو موضوع)، أو محمول اسمي في محمول الحمل، لافتقاره الدلالة على التحوّل: مثال: قلّم خالد الرسالة (كتب خالد الرسالة بالقلم).

680 - مرجع (- -)

[ط] مخصّص من مخصّصات فحوى الخطاب.

715 - معطوف متّصل / تابع (- -)

[ط] فعل خطابي تابع للفعل الخطابي النّووي، وتربطه به علاقة تبعية.

716 - معطوف منقطع / متكافئ (- -)

[ط] فعل خطابي مستقلّ عن الفعل الخطابي النّووي، وتربطه به علاقة تكافؤ.

770 - نداء الاستغاثة / الندبة (- -)

[ط] فعل يتضمّن نداء غير موجّه للمخاطب.

773 - نداء مواصلة (- -)

[ط] فعل خطابي موجّه إلى المخاطب، حتى يورد المتكلم النداء في ثنايا خطابه، فإنّه يروم بذلك التنبيه إلى أنّه مازال مستمرّ في التّواصل مع المخاطب.

781 - نعت متّصل (- -)

[ط] تركيب يا ولو إلى بنية علاقته تحتية تتضمّن فعلا خطابيا واحدا.

811 - وزن صرفي (- -)

وضع يتّخذة المحمول داخل النسق الاشتقاقي في اللّغة موضوع الوصف، وظيفته التّأشير إلى باب المحمول إذا كان أصلا (باب فعَل فعِل فعُل) واشتقاق محمول فرعيّ من محمول أصليّ، من ذلك اشتقاق المحمولات العلّية، أو الجعلية على وزني "أفعل" "وفعل".

فهذا المعجم الذي وضعه المتوكّل، دليل واضح على مدى تأثر الرّجل بهذا النهج، ورغبته المّلحة في تطبيقه على قضايا اللّغة العربية اللّسانية، بالكيفية التي تتناسب مع وضعها الثقافي والاجتماعي والبيئي والديني واللّغوي، نظرا للمرونة التي أبدتها لغة القرآن. إذ لم يكن مجرد مسقطا لمفاهيمها، أو ناقلا لمصطلحاتها، بل استطاع أن يضيف اللّمس الإبداعية من خلال اختلاقه مصطلحات لا يوجد لها مقابل في النّحو الوظيفي الغربي، لتكون نبراسا للمتلقّي العربي أثناء تطبيقه لمبادئ هذا التوجّه اللّساني، الذي لا يخلو هو الآخر من الغموض والتّعقيدات التي من شأنها أن تنفّر المتلقّي العربي من الإقبال عليه.

إنّ، فقد وضع أحمد المتوكّل هذا المعجم، والذي يعدّ بمثابة نقلة نوعية مميّزة، بسبب اجتهاداته، خاصّة في وضع تلك المصطلحات الجديدة التي أدخلها ميدان النّحو. فأخذ بذلك النّحو الوظيفي مفهوما جديدا، يستلزم إمام المتكلم المخاطب بالمعايير التي تمكّنه من إنجاز الكلام في طبقات مقامية معينة متأثرا بتصورات سيمون دك.

ويكاد المرء حين يدقّق النّظر في جانب من قواعد النّحو الوظيفي، يهّم بالقول، أنّ النّحو الوظيفي على النّحو الذي بسّطه المتوكّل، لا يختلف كثيرا عن النّحو العربي الذي يغلب ظاهرة

الإعراب، وأنّ عناصر التجديد فيه تكاد تنحصر في تلك التسميات التي أطلقها الوظيفيون العرب على عناصر هذه الظاهرة، إلى جانب تلك الاجتهادات التي أفرزها التأثير بالنحو الوظيفي الغربي. ولأنّ الوظيفية في العالم العربي، في نهاية الثلاثينات أخذ الاهتمام فيها يتوجّه إلى وظيفة الكلمة في الجملة، وذلك بغية تيسير النحو العربي. وبالتالي، أعطي المعنى جانبا يسيرا من الاهتمام، مقارنة بالمبنى، الذي حظي باهتمامهم الكبير. أمّا في بداية السبعينات من القرن الماضي، أذاع **تمام حسان** في الباحثين نموذج الشّهير "اللغة العربية معناها ومبناها"، وفيه خطت الوظيفية خطوة جديدة، مانحا المعنى جانبا أكبر من الاهتمام، في مقابل المبنى.

وفي خضمّ هذا التطوّر درس تمام حسان التراث النحوي من منظور وصفي وظيفي، تبناه بعد ذلك **جعفر دك الباب**، مقسّما الجملة إلى ثمانية أنماط على أساس المعنى. فالمعنى، هو الغاية في ضبط العلاقة بين الشّكل والوظيفة، فقد نوّه (**حسان**) إلى أنّ النحاة العرب القدامى وجّهوا عنايتهم إلى المبنى، ولم ينتبهوا إلى ضرورة جعل المعنى فيصلا في إقامة التوازن بين الشّكل والوظيفة. ويرجع سبب ذلك، حرصهم الشّديد على لغة القرآن الكريم من أن تمتدّ إليها أعراض اللّحن التي نفّشت في أوائل صدر الإسلام¹.

وبالتالي، دعا إلى ضرورة استكمال التحليل، وعمل العرب خاصّة لدى (**ابن هشام**)، وفقا لما أشار إليه **نهاد الموسى** في سياق الكشف عن أنّ النحاة العرب قد تجاوزوا في وضع "النظرية النحوية حدود النصّ الذاتية، ومادّة العبارة الكلامية"². وأسهم **حلمي خليل** في دفع الشبهة عن النحاة العرب عن أنّهم غلبوا جانب المبنى، ويلمّح إلى تحكيم المعنى في الإعراب الذي ساد أمّهات كتب النحو العربي³، مستندا إلى ما أورده **الزجاجي** في كتابه "الإيضاح" وإلى ما ذهب

¹ ينظر: تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص 10.

² نهاده الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الإجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة (6)، تونس، 1985، ص 146.

³ ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 222.

إليه ابن جني، من أن الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"¹. وفقا لهذا النهج، فقد احتفل تمام حسان بـ "المعنى الوظيفي"، ويعتمد في تحقيق ذلك على النظام اللغوي أو السياقي، والمعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي (المقام)، الذي يسبق على (المقال) أهمية اجتماعية تاريخية²، وذلك تأثراً بتوجه أنصار السياق الاجتماعي context of situation ورائدها (مالينوفسكي)، والتي ترى في السياق الاجتماعي مكمل للدلالة.

وأبرز ما نادى به تمام حسان أن اللغة نظام يتألف من مجموعة من المعاني، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو (المباني) المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة منها العلاقات التي تربط بينهما ربطاً إيجابياً، والفروق (القيم الخلفية) التي تربط سلبياً بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني، وذلك بإيجاد المقابلات ذوات الفائدة³.

وما يستخلص من هذا القول، أن لكل معنى مبنى، وأن العلاقة بينهما وظائفية ملحقين على هذه الفكرة، إلى درجة أن الوظيفية عنده معنوية على الدوام.

إن حديث تمام حسان عن النظام النحوي المتأثر بالنهج الوظيفي، لا يختلف عن النحو العربي، إلا في التسميات وأسلوب العرض. فالأساليب هي الأساليب المعروفة في النحو القديم، من نداء وتعجب، كما أن جانباً من الأبواب النحوية كالفاعل، والمفعول، والإضافة يرد عنده بعنوان جديد وهو "باب المعاني النحوية الخاصة" ثم تكمل مجموعة العلاقات جانباً مهماً آخر، يتمثل في المبتدأ والخبر (الإسناد) و(الحال والتمييز)، و(المفعولات)، (التخصيص) والتوابع (التبعية).

وما جاء به النظام النحوي هو أبواب المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات والتوابع منتكراً في ثوب جديد. فقد جاء كل ذلك أقرب إلى مفهوم النحو التقليدي منه إلى المفهوم الألسني

¹ ابن جني، الخصائص: ح1، ص 35.

² ينظر: تمام حسان، اللغة معناها ومبناها، ص 28.

³ ينظر: نفسه، ص 34.

الحديث، فقد أراد بذلك؛ -أي الاهتمام بالمعاني الوظيفية- على حساب الشكل، مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر على بال (سيبويه) و(الجرجاني)، فأنحصر التجديد هنا في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي¹. أمّا في المغرب الأقصى، فقد اتكأ المتوكل في بناء نظريته على آراء دك، إلا أنّ ما يمتاز به عن غيره من النماذج بأنّه يمثل محاولة جادة لصهر مقترحات كمن أنحاء أخرى، كالنحو العلاقي، ونحو الأحوال، والوظيفية، ونظرية الأفعال اللغوية، والنحو المعجمي الوظيفي. وهذه الأنحاء كلّها تعتمد الوظائف النحوية مفاهيم أولى؛ بمعنى أنّها غير مشتقة من بنيات مركبية معيّنة. فمن أبرز المبادئ التي تحكم بنية النحو الوظيفي عند المتوكل:

- يعدّ الأدوار الدلالية، والوظائف التركيبية، والوظائف التداولية مفاهيم أولى تماما، كالأنحاء التي انصهرت في بوتقته.

- المبدأ الثاني، يقتضي أن يميّز النحو الوظيفي بين الأدوار الدلالية، والوظائف التركيبية، والوظائف التداولية رغم التعالق الوثيق فيما بينها.

-المبدأ الثالث: استبعاد النحو الوظيفي من معايير القواعد ذات الطابع التحويلي، ومن بينها قاعدة النقل، وقاعدة الحذف، وذلك تحقيقا للكفاية النفسية التي ينبغي للنحو الوظيفي أن يتّسم بها. فحين نقول: "عمر قابل علي" Ø، الترتيب هنا، ناتج تبعا لتصور التحويليين من نقل (عمر) إلى بداية الجملة. كما أنّ الجملة الناتجة هي جملة فرع. أمّا من وجهة نظر الوظيفيين، فإنّ العبارة "عمر قابل زيد"، فهي محكومة بقاعدتين:

- بؤرة الحدث: وهنا "عمر" هو البؤرة (بؤرة مقابلة).

- قاعدة الموقع؛ التي تستلزم أن تكون من (بؤرة المقابلة) أصلا مقدّمة، لأنّ النحو الوظيفي يعدّ الوظائف أصولا، وليست مشتقة. وعليه، فلا نقل هنا.

¹ ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص 90.

إنّ البنية التركيبية في النّحو الوظيفي تتمّ انطلاقاً من البنية الوظيفية، لا العكس كما هو الشّأن في النّحو التّوليدي التّحويلي.

وانطلاقاً من هذه المفاهيم، حاول المتوكّل تطبيق هذه النّظرية الغربية على النّحو العربي، مستفيداً من تحليلات ومفاهيم التّراث اللّغوي القديم نحواً، وبلاغة، وفقها، موضحاً أنّ هناك نظرية تداولية تنظّم العلوم اللّغوية المختلفة: النّحو، اللّغة، والبلاغة، وأنّ هذه النظرية قابلة للقرض والاقتراض، يمكنه من إغناء النّحو الوظيفي الذي اقترحه.¹

ويمكن تلخيص الوظائف النحوية التي حدّدها المتوكّل في المخطط الآتي:

¹ ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية، ص 10.

وظائف تركيبية فاعل مفعول	شرب أحمد ماء بارد في البيت مساء محمول أصل حد حد حد حد حد حد حد فاعل منظور أول مفعول منظور مكان
وظائف تداولية محور بؤرة (داخلية وخارجية)	مبتدأ منادى وظيفة المحور وظيفة البؤرة ذيل
وظائف دلالية منفذ مستقبل مستفيد زمان ومكان	وظيفة وظيفة وظيفة وظيفة وظيفة منفذ مستقبل مستفيد زمان مكان
قواعد التعبير	الإعراب = دلالية = نصب أو جرّ أو تركيبية + دلالية = رفع أو نصب أو دلالية + تركيبية + تداولية = رفع أو نصب أو جرّ. - الرتبة (الموقعة) - النبر والتنغيم. - قواعد الإدماج. - قواعد صوغ المحمول. - مراحل تشكّل الجملة من منظور وظيفي. أمّا مراحل تشكّل الجملة من منظور وظيفي، فتتمّ وفق الخطوات الآتية: - إطار حملي نووي (حدود - موضوعات) (حدود - لواحق) ← إطار - إطار حملي موسّع ← قواعد إدماج الحدود بنية حملية.

- بنية حملية قواعد إسناد الوظائف التركيبية والدلالية ← بنية وظيفية.
- بنية وظيفية قواعد التعبير ← بنية مكونية.
- بنية مكونية قواعد صوتية ← الجملة.¹

ومن الملاحظ على هذين المخططين: أنه لا فرق بين النحو العربي، وما جاء في هذه النظرية، سوى التسميات الجديدة التي اعتمدها الوظيفيون. فالقول أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة (فاعل أو مفعول) تحجب الحالة الإعرابية التي تتحقق في المكون بمقتضى الوظيفة الدلالية، يجعل مناط الإعراب الوظيفة التركيبية، وهنا لا يختلف عما جاء في النحو العربي. فالفاعل يأخذ حالة الرفع لكونه فاعلا؛ أي الوظيفة التركيبية في النحو الوظيفي، ومن البديهي، أن المكون إذا لم يحظ بوظيفة تركيبية، وكانت له وظيفة دلالية على نحو الظرف، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، فإن هذه الوظائف الدلالية هي التي تمنح حالته الإعرابية، وهي النصب.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن النظرية الوظيفية تقوم كما ذكرنا آنفا على معرفة المتكلم المخاطب للمعايير التي تمكنه من إنجاز كلامه في طبقات مقامية معينة، وهذا يعني أن اللغة تهتمّ بالبعد التواصل (تداولي). وعلى هذا الأساس، تكون النظرية الوظيفية أقرب إلى الواقع اللغوي، مقارنة بالنظرية التحويلية التوليدية التي تهتمّ بوصف قدرة المتكلم الذهنية، وأثر ذلك في أدائه الكلامي.

3- مؤلفات أحمد المتوكل، وأثرها في اللغة العربية:

إن من باب التذكير، أن اللغة في النحو الوظيفي، هو الميدان الذي يمارس فيه الوظيفي إجراءاته، ويعمل فيه أدواته، وهو أمر لم يغيب عن بال الوظيفيين العرب الذين أنجزوا في إطاره

¹ ينظر: سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط1، 1989، ص165.

بحوثاً ودراسات، وألفوا كتباً. إذ لم يكن (المتوكل) خارجاً عن هذا النسق، فقام بوصف وتحليل اللغة العربية بتطبيق النظريات اللغوية الغربية عليها.

فقد ركّز المتوكل في مقارنته الوظيفية على البنية والوظيفة، من خلال " إرساء منهجية علمية عامة، كفيلة بتأطير الفكر اللغوي العربي القديم، ووصفه بالبحث اللساني العربي في منحاہ الوظيفي".¹

وقد تعامل مع المفاهيم النحوية الوظيفية الحديثة، أثناء محاولة تطبيقها على التراث اللغوي العربي القديم، محاولاً بناء نحو وظيفي للغة العربية. وكانت له مؤلفات عدة في هذا المجال، وهي:

- اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري
- الوظائف التداولية في اللغة العربية.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.
- من قضايا الربط في اللغة العربية
- قضايا معجمية، المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية.
- الجملة المركبة في اللغة العربية.
- الوظيفة والبنية، مقارنة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد).
- الخطاب، وخصائص اللغة العربية.
- مسائل النحو العربي
- الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة.

فهذا التطبيق على اللغة العربية، كما تقول " نعيمة الزهري ": " لم يقتصر المتوكل على البحث في قضايا اللغة العربية، بل تعدى لمشاكل وقضايا فروعها الدّوارج، خاصّة المتواجدة منها في المغرب، قصد استكشاف خباياها، وبغية وضع أنحاء لها، مستهدفاً في ذلك، تمحيص مدى

¹ أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1،

استجابة نظرية النحو الوظيفي لأحد مصطلحاتها الكبرى "الكفاية النمطية"¹. فقد تمكّن بواسطة كلّ ذلك " من إغناء اللسانيات العربية، بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر، بعضها مركّبة بالنسبة لدلالات وتركيبات وتداوليات هذه اللغة، وتطعيم النحو الوظيفي، كما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك."²

كما حاول المتوكل البحث عن المتغيّرات التي تطرأ على التّراث النحوي العربي. ويظهر خاصّة في مؤلّفه "اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التّميّط والتطوّر"، الذي يقوم على التّحليل التاريخي المقارن لبنية اللّغات، على الرغم من أنّه لم يستعمل مصطلحي الدّراسة الآنية والدّراسة التاريخية، إلّا أنّه تعرّض فيه لعدد من النّظريات، بدءاً بأفكار سوسير، ونظرية ماتيزيوس، والنّظرية الغلوسيماتيكية هلمسليف، والنّظرية النّسقية فيرث، ونظرية النحو الوظيفي سيمون ديك.

لقد جاءت المعرفة اللسانية الوظيفية في كتبه بهاجس تقديم المعرفة النّحوية الوظيفية للمتلقّي العربي، نظراً لسوء فهمه للمصطلح، وتوظيفه لمصطلحات غريبة.

لقد حاول من خلال مؤلّفاته ربط البحث اللساني الوظيفي العربي، بالتّراث (بلاغة ونحو وأصول فقه)، باعتباره مرجعاً للاحتجاج، ومصدراً للاقتراض والاغتناء³. وكان الهدف من هذا، هو مقارنة النّظرية اللسانية الوظيفية الغربية بنحونا العربي، ضمن الوظائف الدّلالية، والتّركيبية، والتّداولية. وكان لذلك أثر في الدرس اللّغوي الحديث، لما اتّسمت به من نزعة شمولية تسعى إلى دراسة وتحليل أنظمة اللغة العربية، عبر مقارنة البحث الوظيفي بالتّراث اللّغوي العربي، والتعرّف على تركيبها. فالنّاظر إلى نموذج، يدرك أنّه يهتمّ بالجملة العربية، وهي بوابة يلجأ إليها المحدثون في دراسة النحو العربي. لكنه في المقابل، شكّل الوظيفية انطلاقة من النظرية السيّاقية الفيرثية، واهتمامه الشّديد بالوظيفية، هو الذي جعل كتبه خالية من معلومات وافية عن التّركيب؛ أي أنّه لم يراع طبيعة التّركيب في اللغة العربية، وبالتالي كيف يمكن قراءة تموضع نظرية النحو الوظيفي التي آمن بها المتوكل إيماناً كبيراً، وجعلها بديلاً عن نظرية النحو العربي التّقليدي؟

¹ نعيمة الزهري، النحو الوظيفي واللغة العربية " ندوة تكريمية لأستاذ أحمد المتوكل " كلية الآداب والعلوم الإنساني سلسلة

ندوات ومناظرات رقم 16، عين الشق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

² أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص06.

³ ينظر: أحمد المتوكل، الخطاب المتوسط، ص9.

إذا كان عمل المتوكّل لم يول للنمط العربي اهتماماً قائماً على البنى الرتبية الست في اللغة العربية¹: فعل - فعل - مفعول / فاعل - فعل - مفعول / فعل - مفعول - فعل مفعول - فعل - فعل - فعل - فاعل / مفعول - فاعل - فعل / فاعل - مفعول - فعل. فما كتبه حول بعض القضايا النظرية والمنهجية، مخصّصة لظواهر لغوية محدّدة، ترتبط بشكل خاصّ بالقضايا التي تتقاطع مع التحليلات الوظيفية التي اهتمّ بها (دك). وهذه المؤلفات تعبير صريح عن التجربة اللسانية الوظيفية عند المتوكّل، ومع كلّ ذلك بقيت تشغل في حدود النحو الوظيفي، ما جعل آراء وأفكار المتوكّل وتحليلاته "حبيسة لتحليلات دك".²

وما يلاحظ على الوظيفيين في تناولهم النحو تناولاً وظيفياً، قد مزجوا بين النحو والبلاغة، لكونهما يستندان إلى الدلالة (المعنى) في الاستدلال على مقتضيات الخطاب. وقد قدّمت الوظيفية العربية تفسيرات لمن قالوا: أنّ الجملة الفعلية هي ما اشتملت على فعل تقدّم أو تأخر عن فاعله، إذ أنّ الوظيفيين يرون أنّ الفاعل، إذا تقدّم عن فعل يصبح مبتدأ؛ أي له وظيفة خارجية. وعليه، يصبح الفعل الذي قام يليه رأس الجملة المكوّنة من الفعل والضمير المستتر في جملة "زيد قام".

4- استثمار نظرية النحو الوظيفي في تعليمية اللغة العربية :

حاول أحمد المتوكّل وعز الدين البوشيخي وغيرهما، تبني النهج الوظيفي، وإخراج الدرس اللغوي العربي من رهن الطرائق التعليمية التي تتوخّى الشح، دون ربط المتعلّم بالسياق التداولي الذي يمكن أن يستثمر فيه أيّ قاعدة نحوية اكتسبها، ومحاولة فكّ عقد صعوبة النحو العربي ووسمه بالمعيارية³، والاستفادة من معطيات اللسانيات الحديثة، التي تأخذ على عاتقها دراسة اللغة الطبيعية في علاقتها بالوظيفة التّواصلية التفاعلية بين المتخاطبين. وهوما تطلق عليه اللسانيات الوظيفية "القدرة التّواصلية". فالذي يميّز اللغات الطبيعية، إتاحتها التّواصل بين مستعمليها. فمستعمل اللغة الطّبيعية هو منتج الوحدات الكلامية، وتحقيق التّواصل بينه وبين

¹ ينظر: حافيظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص 284.

² نفسه، ص 386.

³ ينظر: عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتدرّس اللغة العربية من منظور لساني وظيفي حديث، مجلة الدراسات الأدبية، العدد 2، السنة الثانية، المغرب، ص 64.

المتخاطبين. فالخطاب التربوي لا يخرج عن هذا الإطار، فهو خطاب تواصلِيّ، فالعلاقات الـديداكتيكية بمثلثها (المتعلّم، المدرّس، المادّة) مفاهيم تدور في فلك التّواصل.

وبالتّالي، فالقول بأنّ اللسانيات الوظيفية يمكن استثمار أفكارها في تدريس اللّغة العربيّة، هذا يحيلنا على المقاربة بالكفايات، وتركيزها على جانب التعلّّات، ما يمكن المتعلّمين من استثمارها في واقعهم الحياتي، ممّا يعطي معنى "التعلّّات"¹.

ونظرا لتعدّد مكوّنات اللّغة العربيّة، والمكوّن القرائي، ومكوّن الدّرس اللّغوي، ومكوّن التّعبير والإنشاء، فإنّ استثمار نحو القوالب في تدريس هذه المكوّنات غدا أمرا واقعا حاصلا. ففي مكوّنات التّعبير والإنشاء (مهارة الحجاج) مثلا، يمكن استثمار محور القوالب، ودعوة المتعلّم إلى تشغيل القلب النّمطي في الدّفاع عن الآراء والأفكار بالحجج اللاّزمة. أمّا في النّصوص الشّعريّة، يتمّ توظيف القلب الشّعري في تحليل النصوص الشّعريّة، وأبرز مواطن الجمالية فيها، أمّا في النّصوص السردية، فيتمّ توظيف القلب التّخييلي من خلال إبراز معالم السرد والحكي والوصف، وكل هذا لن يتأتّى إلّا ب: - تقريب المفاهيم والأواليات التي يقدّم عليها النّحو الوظيفي.

-بسط المقاربة الوظيفية لظواهر لغوية ما، كالاستلزام الحواري والعطف والإحالات.

ومن المسائل التي سعى المتوكّل إلى إدراجها في المقرّرات التّعليمية، "التّبئير"، (focalisation)، الإحالة والاستلزام الحواري. وهذا ما سلّط (المتوكّل) الضّوء عليه في مؤلّفه "الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة"، حيث ركّز على المنحنى التطوّري للمنهج الوظيفي، من خلال إدراج قضايا تطبيقيّة تناولتها اللسانيات التّراثية، والمنحنى الوظيفي الجديد. ففي الفصل الثاني من هذا المؤلّف، حين ناقش مسألة "القوّة الإنجازية من الاستلزام إلى التّأصيل" أين أشاد بجهود البلاغيين العرب، وفي مقدّمهم (السّكاكي)، وفي مسألة "الإحالة"، وربطها في النّحو الوظيفي بالنموذج المعياري الذي جاء به (دك).

¹ عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتدرّس اللّغة العربيّة من منظور لساني وظيفي حديث، ص 75.

5- تطبيق النحو الوظيفي في تدريس المكوّن اللّغوي (الجملة العربية أنموذجاً):

يعرّف الوظيفيون " الجملة " على أنّها محور الدّراسة، مكوّنة من حمل واحد، قد تتخلّله مكوّنات خارجية، يضاف إليها اختياراً إلى يمين الجملة أو يسارها. وتصاغ وفقاً للنّموذج الوظيفي كالآتي: (ج[حمل]). ويتكوّن الحمل من محمول وعدد معيّن من الحدود.

- فأمّا المحمول، فينتمي تركيبياً إلى مقولة الفعل، أو الاسم، أو الصّفة، أو الظّرف. ويدلّ على واقع، أو حدث، أو عمل أو وضع، أو حالة. نحو قولنا:

1- أكل الطّفل التفّاحة.

↓
عمل

2- حطمت الزّوابع البيت.

↓
حدث

3- قام زيد.

↓
وضع

4- ريم مسرورة.

↓
حالة

والحدود، فتدلّ على المشاركين في الواقعة. وهي، إمّا حدود موضوعات، أو حدود لواحق. فأمّا حدود الموضوعات، فهي التي تسهم في تعريف الواقعة نفسها، كالذّات المنفّذة، والذّات المتقبّلة، والذّات المستقبلية. نحو قولنا:

التقرير

↓
متقبل

المريض

↓
مستقبل

الطبيب

↓
منفذ

سَلَم

↓
فعل

والحدود اللّواحق، فدورها تخصيص الظّروف المحيطة بالواقعة، كالحّد المخصّص للمكان والزّمان وغيرها، نحو قولنا:

المحاضرة في المدرج
↓
المكان

مثال: جئت الآن
↓
الزّمان

ويمكن تنميط الجملة البسيطة، كالآتي:

• ح (حمل)، فالحمل الأساسي في الجملة هو الذي لا يستغنى عنه، فهو عمدة في مقابل الفضلات، نحو ما نجده في جملة: " نظم عمر قصيدة". ويتركّب كل حمل من محمول وحدود. فالمحمولات تعبّر عن الوقائع، والحدود تعبّر عن الذات. فمحمول الفعل في الجملة الأولى، (نظم). إنّ الجملة في النحو الوظيفي وحدة تركيبية، تتركّب من مستويين: -مستوى دلالي تداولي: يمثل البنية التّحتية للجملة، وتتشكّل من بين قوامها نواة، ومخصّص إنجازي، ولاحق.

-مستوى صرفي تركيبى: وهو البنية المكوّنة للجملة، وتتحكّم فيها ثلاثة أنساق من القواعد، وهي ما يطلق عليها "قواعد التعبير"، والتي ترتبط هي الأخرى بقيود منها: إسناد النّبر والتّنغيم، والذي يستدعي قوّة إنجازية أخرى أو استفهامية طلبية، نحو قولنا: "ألم يدوّن الطّالب الدّرس؟" فيتحكّم في ترتيب مكوّنات الجملة العربية في النحو الوظيفي مبدآن، هما:¹
- مبدأ الاستقرار الوظيفي: إذ تتوزّع المكوّنات التي تحمل نفس الوظائف، إلى أن تحتلّ نفس الموقع.

- مبدأ التنوّع التّداولي: وفيه توزّع المكوّنات الحاملة لوظائف تداولية (محور، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة)، إلى أن تحتلّ مواقع خاصّة، من بينها الموقع الصّدر في الجملة. نحو قولنا: "الدرس كتب التّلميذ".

وتختلف تصوّرات النحو الوظيفي بصدد الجملة العربية، فقد ينظر إليها مثل نموذج النّواة، لكونها مكوّنة من ركنين أساسيين، هما (الحمل والإنجاز)². أمّا النموذج المعياري، فالجملة مكوّنة من حمل مركزي، وحمل موسّع، وقضية، وإنجاز. كما اختلفت تصوّرات نظرية النحو الوظيفي أيضاً، عندما يتعلق الأمر بمكوّنات الجملة الخارجية في عددها ووظائفها. فمن حيث المكوّنات، لم تعد مقتصرة على المكوّنات الثلاثة: المبتدأ، الذيل، والمادي. إذ أضيفت لها مكوّنات أخرى

¹ ينظر: بوشوك مصطفى، تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها، الهلال العربية للطبع، الأردن، ط2، 1994، ص95.

² ينظر: عبد الفلاح حموز، نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل دار جرير، الأردن، ط1، 2007، ص186.

كالفواتح، والنواقل، والخواتم. أمّا من حيث الوظائف، فقد صنعت بحسب معيار الدور الذي تقوم به كلّ فئة منه، وهذا ما يسمح من تقديم الدرس اللغوي بالإمكانيات التكنولوجية الحديثة، التي أخرجت اللغة العربية من نمطيتها التقليدية المعهودة، فيمكن الاستعانة بالحاسوب من خلال تقنية Power point.¹ شريطة أن تكون للأستاذ معرفة متعمّقة باللسانيات الوظيفية، ومفاهيمها.

لقد أسهمت جهود الترجمة العربية في نقل الكثير من المفاهيم اللسانية للدارسين العرب، والاعتماد عليها في البحث اللغوي العربي. فقد أخذ العديد من اللسانيين العرب الذين تلقوا معارف نظرية وتطبيقية على يد رواد البحث اللساني العالمي، كعلاقة (تمام حسان) بـ (فيرث) و(أحمد المتوكل) بـ (دك)، وكذا (الطيب البكوش) وغيره بـ (اندري مارتيني). فقد قام مشروع المتوكل على أساس تقديم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة العربية بالنسبة لوظيفة المبتدأ، ووظيفة البذل (التابع) "وظواهر التخصيص والحصص والعناية والتوكيد"²، في سعي نحو بناء نظرية لسانية عربية معاصرة، على أساس نظرية لسانية عالمية حديثة. حيث ناقش المفاهيم النحوية العربية وطورها، بما يتناسب مع النحو الوظيفي. من ذلك مفهوم "المبتدأ"، الذي حدّده على أنّه يحمل وظيفة دلالية تداولية خارجية، تختلف عن المحور الذي يقوم بوظيفة داخلية في الجملة، نحو قولنا: "عمر أخوه مريض"، حيث يعتبر (عمر) مبتدأ، لأنّ مجال الخطاب حديث عن "عمر"، أمّا "أخوه" محور، بوصفه مسند إليه، و"مريض" مسند، لكونه ينتمي إلى الجمل.³

ويلتقي المتوكل مع سيبويه في اقتراحه مستوى "المنادى"، في موقع قبل أركان الجمل في الجملة، والذي افترض هذا المستوى نفسه في أول الكلام قبل أركان الإسناد. ويتأكد محور الالتقاء بينهما، حين يرجع سيبويه أسباب هذه الموقعية إلى أسباب تداولية، وذلك بقوله "إلا أن تدعه بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كلام لك".⁴ وبالتالي، فاستناد هذه النظرية إلى الوظائف التداولية في تحليلها الكلام، ما يجعلها أقرب بكثير إلى ما يسمى بـ "لسانيات النص"، رغم اعتمادها الجمل في تحليل الكلام. فمثل هذا الرأي الذي أتى به (سيبويه) في كتابه، له تأثير بالغ خارج الإطار العربي، ما يستدعي ضرورة أخذ الأمور بحزم في دراسته، وتسليط قواعد اللسانيات المعاصرة على محتواه، بهدف استخلاص نظريات جديدة، تخدم هذه المساعي الحديثة المبذولة من طرف

¹ ينظر: آيت أوشان علي، اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي دار الثقافة، المغرب، 2014، ص 165.

² المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، 1986، ص 26.

³ ينظر: نفسه، ص 29.

⁴ سيبويه، الكتاب، ج2، ص208.

لسانيين المحدثين في سبيل تطوير اللغة العربية، ومسألة تعريب المصطلح، وتعريب التفكير نفسه، للردّ على المزاعم والأبواق التي تدّعي بعدم صلاحية اللغة العربية، لمواكبة مجالات المعرفة. ويتأتّى ذلك، من خلال إحياء النحوالعربي في سبيل حماية اللغة العربية، عن طريق تحديد أساليب اكتسابها، بالابتعاد عن التعقيدات النحوية ذات البعد الفلسفي المنطقي، وتوسيع مجالات استعمالها.

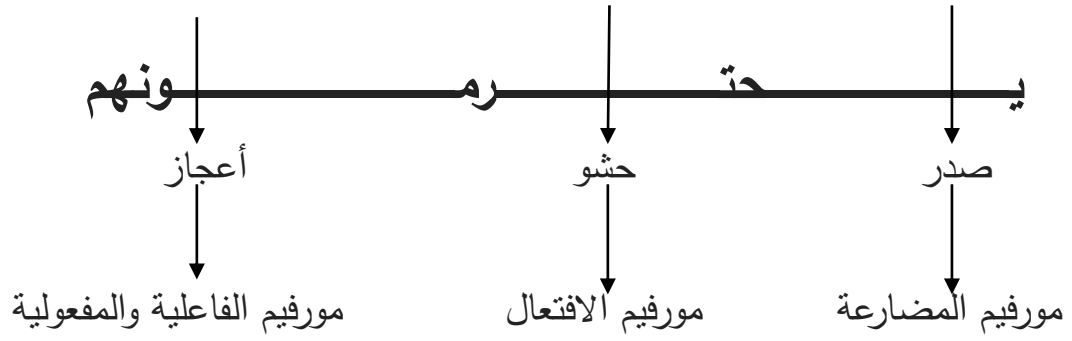
خلاصة: ما يمكن استخلاصه- في إعتقادي- من خلال استعراض أثر اللسانيات الوصفية والوظيفية في الدرس اللغوي العربي الحديث، أنّ ذلك متأتّ نتيجة البحوث المعمّقة التي قام بها اللغويون المحدثون في جميع مستويات اللغة، محاولين مدّ الجسور الرابطة بين مخلفات اللسانيات الحديثة، ورواسب التراث اللغوي العربي، ومحاولة نفض الغبار على مسأله الحية النّابعة عن نظرة ثاقبة لمسائل لغوية جوهرية. وهو السبيل الذي اختاره (عبد الواحد وافي)، الذي قاد مسيرة التحديث في المسائل اللسانية الحديثة، عن طريق جعل البحث في علم الصرف العربي، من خلال بنية الكلمة المورفولوجية، وما يتّصل بذلك من اشتقاق الكلمات وانصرافها، وتغيّر أبنيتها، وما يتبعه من تغيّر في المعنى¹. والغاية من هذا، أجرأة اللسانيات الغربية نفسها للتدريس، والاستفادة من علم الصرف العربي، من خلال إشارته إلى المورفولوجيا التعليمية والمقارنة، والمورفولوجيا التاريخية.

كما بحث إبراهيم أنيس في الكلمة، وتمام حسان في مثل هذا الباب، إذ تبنّى رأي فنديس في ربطه بين مصطلحات ثلاثة هي: الباب، والمورفيم، والعلامة. فيقول: "إن باب الفاعل يعبر عنه خاص، وهو الاسم المرفوع وعلامته، مثلاً في جملة "جاء محمد"². كما تناول مسألة الملحقات الصّرفية " في اللغة العربية فيما يسميها بـ"الضمائر المتصلة"، فإنّها تأخذ معنى وظيفياً لا معجمياً، ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق بها، وهو "المورفيم". ففي كلمة "يحترمونها"، يوجد ثلاثة أنواع من الملحقات: صدور، أحشاء، وأعجاز³.

¹ ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص 08.

² تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 206.

³ ينظر: نفسه، ص 206.



فمورفيم الفاعلية يحمل معنى وظيفيا وليس معجميا، لكونه يدلّ على علاقة بنيوية شكلية، ولا يدلّ على أيّ معنى معجمي. وهذا قد أشار إليه النحاة القدامى، حينما أشاروا إلى أنّ الفاعل هو من يقوم بالفعل أو يتصرّف به. وهذا ما ذهب إليه اللسانيون الغربيون، وعلى رأسهم "قلّيزن" بقوله: "هي وحدة التعبير التي لها صلة بالمضمون"¹، في إشارة إلى المورفيم. إذن، فالدرس الصرفي العربي الحديث يمكن أن يدرس كفرع هامّ من فروع اللسانيات، وكمستوى من مستويات التحليل اللغوي، وقد أطلق عليه "محمد علي الخولي" في معجمه "علم اللغة النظري" "مصطلح"، وهو يشير إلى درسة الوحدات الصرفية، والقصود بها "المورفيمات" morphemes².

أمّا الفرق بين اللسانيات العربية والدراسات اللغوية، أنّ الأولى دراسة علم الصرف كعلم مستقلّ بذاته، بينما جعل النحاة القدامى الصرف قسما من أقسام الإعراب، فقد "عدّ معظم الدارسين القدماء النحو علما شاملا للصرف والإعراب، مع أنّ كلاّ منهما يحظى باستقلال المسائل، ووضوح الحدود الفاصلة بين هذا وذاك"³.

انطلاقا من هذه الرؤى العلمية التي حظيت بها الدراسات اللغوية التراثية، والتي وجب ربطها بالنظرية اللسانية في النحو العالمي، واستطاعت أن تخرج اللغة العربية من عزلتها، إذ من المفيد أن يكون البحث اللغوي العربي مزودا بمختلف التطوّرات التي حظيت بها اللغات الإنسانية، من خلال إخضاعها لمنطق الدراسة؛ أي الملاحظة والتجريب لأنّ النظرية اللسانية ليست ضرورية بالنسبة للنظام اللغوي في بناء واستعمالاته فحسب، بل الوقوف على إسهامات الفكر الإنساني، والمعرفة البشرية في تطوير اللغة، لأنّ الهدف الأسمى الذي تسعى مختلف الدراسات اللسانية الحديثة إلى تحقيقه، هو إرساء البعد الإنساني والعالمي للغة البشرية.

¹ Voir: Gléason, introduction à la linguistique, librairie, larousse, paris, 1969, p 14.

² محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص175.

³ ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976، ص29.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث قدر المستطاع، أن نتناول بالدّرس والتّمحيص لمنهجين لغويين استخدمهما النّحاة العرب المحدثون في دراسة قضايا اللّغة العربيّة، خاصّة نظرية النّحو العربي. هذان المنهجان تمثّلا في المنهج البنيوي الوصفي، والمنهج الوظيفي. إنّ الاعتماد على هذه المناهج جاء في إطار الدّعوات المتعالية إلى ضرورة تطوير البحث اللّغوي العربي، بمفاهيمه ومناهجه، عبر المرور بإنجازات القدماء. كما تناولنا مفاهيم المحدثين برؤية حديثة ومنهجية علميّة، على ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة التي تسلك مسلك الموضوعية كمنهج دون تعصّب. إنّ اللّغة كائن حيّ، وواقع اجتماعي، وهو الأمر الذي أراد أن يثبتّه اللّغويون العرب من خلال تبنيهم النّهج البنيوي، حتّى تكون اللّغة العربيّة لغة علم وثقافة. من أبرز النّتائج التي توصّلنا إليها في هذه الدّراسة:

أ- النّتائج العامّة:

- ارتبط ظهور المنهج البنيوي الوصفي في الأقطار العربيّة، بمحاولات نقد التّراث النحوي العربي، والطّعن في المناهج اللّغوية الأخرى وقصورها في دراسة قضايا اللّغة العربيّة، مدافعين في ذلك على اختيارهم للمنهج البنيوي الوصفي في دراستهم لقضايا اللّغة العربيّة، ونعته بالمنهج العلميّ، وهو الذي اعتبره بمثابة التجنّي على التّراث العربيّ. فنقده لابدّ أن يكون من داخله لا بمساطر غريبة.

- أثر الدّراسات الوصفية في اللّغة العربيّة نلمسها منذ القدم، فقد درس القدماء الأصوات، وأقدموا على تقطيعها على المستوى الصرفي (المورفيمي)، بينما درس المحدثون الأصوات دراسة تحليلية وفقا للمنهج الوصفي الغربي، يراعي مخارج الأصوات وأدائها الوظيفي، من خلال دراسة أصغر وحدة صوتية (فونيم). إلّا أنّ الدّراسات الصّوتية تبقى محدودة في حاجة إلى تطوير وتوسيع.

أما النتائج الخاصة:

- حرص اللّغويون العرب المحدثون على دراسة الكلمة، بدءاً من الصّوت وتنظيمه الفونولوجي، لكونه مقطعاً، إلى أن يصل إلى المورفيم؛ أي درسوها دراسة تفصيلية تجزيئية، عكس الدّراسات اللّغوية التّراثية التي درست الكلمة كبنية متكاملة لا تقبل التّجزيء.

- كما عمد العرب المحدثون إلى دراسة الجملة كبنية متكاملة من حيث انتظام مفرداتها وكيفية تركيبها، بمراعاة الجانب الوظيفي لكلّ مفردة لفظية من خلال الأصوات وعلاقات المفردات فيما بينها، فينظرون إليها من مبدء الثّنائية في الدّرس البنيوي ما جعلهم عرضة للنّقد من خلال إدخال علم في آخر، ما يمسّ من استقلالية هذا المنهج.

- ركز المحدثون على العوامل اللفظية وخاصةً تمام حسان، وبحثوا في تأثيرات استعمالاتها خاصّة في المستوى الصّوتي، وتأثير ذلك في بنية الجملة. لذلك دعا تمام حسان إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات اللّغة العربية.

- ترجم الوصفيون الأسس والافتراضات التي يقوم عليها المنهج الوصفي في مجال تعليمية اللّغة العربيّة، من خلال اهتمامهم باللّغة المنطوقة أكثر من اهتمامهم باللّغة المكتوبة التي أهملت، وأصبحت مهارة القراءة مهارة ثانوية لا تحتاج إلى طرق وأساليب خاصّة قصد تطويرها، بل دعوا إلى ضرورة تنمية مهاراتي الاستماع والكلام، وسمّيت طريقة تدريس اللّغة بالطريقة السّمعية الشّفوية.

فأصبح بذلك الحوار dialogue أحد المواد الأساسية في تعليم وتعلّم اللّغة العربية، وذلك من خلال الاهتمام بالظواهر الصّوتية كالنّبر (stress)، والتنغيم (intonation) لما لهما من أثر في تغيير معاني الكلمات والجمل. كما طبّق أصحاب هذا النهج المقولة السّائدة المعتقد، بأنّ السّلوّك اللّغوي شبيه ببقية أوجه السّلوّك الأخرى، فرأوا بأنّ اللّغة تكتسب من طريق المؤثّر والاستجابة، فأخذوا يفتنون اللّغة إلى أصغر أجزائها، ويضعون هذه الأجزاء في نماذج متشابهة

بغية تدريب الدارسين على إتقان كلّ جزء إلى أن يتدرب عليها. وبذلك، يكون قد امتلك اللّغة. وقد ذاعت هذه الطريقة في تعليم وتعلّم اللّغة، وهي طريقة التدريس السّمعية الشّفوية وأدخلت فيها، وسائل تكنولوجية مساعدة مثل جهاز التّسجيل الفردي في المختبرات اللّغوية الموحية بأنّها الطّريقة الأنسب في تعليم وتعلّم اللّغة.

- رغم هذه الجهود الكبيرة، وأنّ ما اعتبره أصحاب هذا النّهج البنيوي الوصفي أساسا لنظريتهم، إلّا أنّها ظلّت مجرد افتراضات مبنية على مبادئ في علم النّفس، لا يمكنها أن تفسّر ظاهرة السلوك اللّغوي بأكمله. وبالتالي، يتّضح أنّ النّهج الوصفي ليس شاملا بشكل يمكنه أن يفسّر ويحيط بمسألة تعقّد اللّغة البشرية، ينفي تلك الاعتقادات بأنّ اللّغة هي مجرد عادات، بل هي جهاز يحكمه جملة من الأسس والقواعد التي يجب اكتشافها، وأنّ العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة أعمق من تلك العلاقات الظّاهرة على السّطح. وهو الشيء الذي وقف عنده أنصار النّهج التّوليدي التّحويلي بزعامة تشومسكي، وحاولوا الانطلاق في كشف كنهه.

- انفتح العالم العربي على اللّسانيات البنيوية الوصفية، بعد انتشار كتاب **ده سوسير** في أوروبا. فكان بالضرورة في أمس الحاجة إلى نقل أحدث ما وصل إليه الدّرس اللّساني، إمّا وصفا أو تيسيرا، أو تطبيقا لأفكار هذا النّهج على اللّغة العربية. فجاءت كتابات **محمد الحناش** (البنيوية في اللسانيات) 1980م، و**مبارك حنون** "مدخل إلى لسانيات سوسير" 1987م، و**إدريس السغروشي** في "مدخل إلى الصّوّة التوليدية" 1987م، و**عبد العزيز حليلي** في "اللسانيات العامّة واللسانيات العربية" 1991م، و**مصطفى غلفان** في "اللسانيات العامّة" و"اللسانيات البنيوية، منهجيات واتّجاهات" 2010م.

- أكّد الكاتب **مبارك حنون** على أهميّة علم اللسانيات، خصوصا بعد صدور كتاب (ده سوسير) ذو القيمة العلمية الكبيرة. ودعا إلى ضرورة إعادة قراءة هذا الكتاب، بهدف إغناء النّظريات اللّسانية، وفتح آفاق جديدة في التّعامل مع هذا العلم، ومع الظّاهرة اللّغوية باعتبارها موضوعا له.

- أثارت دراسة **عبد العزيز حليلى** جملة من القضايا المتعلقة باللسانيات البنيوية، من خلال تعريفه لها عبر ثلاثة مصطلحات: "المنهج - البنية - النظام". ومن القضايا اللغوية التي أثارها، قضية البحث اللغوي، وقضية جمع وتعيد اللغة العربية، ومسألة الدرس الصوتي الحديث، من خلال مفاهيم بحث الأصوات النطقية، ومفاهيم الصوتيات الوظيفية، وتعريفه الفونيم في الصوتيات، ووقفه عند البنية المقطعية العربية.

أمّا دراسات **مصطفى غلفان**، فقد حاولت رصد أبرز التحوّلات التصوّرية والمنهجية التي شهدتها الدراسات اللغوية في مطلع القرن العشرين، وسلّط الضوء على اللسانيات السوسيرية من حيث المادّة والموضوع، وتعريفه للعلامة اللغوية، كما أورد المفاهيم الأساسية في التحليل البنيوي.

- إنّ اللسانيات البنيوية في الوطن العربي ما زالت تتخبّط في جملة من العقبات. لذلك حاول **غلفان** تقديم العديد من الإشارات الهامّة للمدرّسين واللسانيين العرب، أهمّها: لفت انتباههم إلى أهميّة التطوّرات والنظريات التي يتعيّن عليهم معرفتها وتدريسها والإلمام بمصادرها، حتى يتمكنوا من فهم اللسانيات البنيوية.

- ضرورة تجاوز مرحلة الوصف المجرّد، إلى التفسير والتحليل المنهجي الذي يتناسب وقدرة استيعاب المتلقّي والقارئ. وذلك يتوقف على روح الكاتب من ثقافة منهجية ولسانية واسعة.

- اعتمد **حسان** في إعادة وصف الدرس اللساني العربي على عنصرين هامّين، هما التّجديد والاجتهاد. فقد اجتهد في وضع تقسيم جديد للكلام العربي بعد رفضه للتقسيم الثلاثي، مراعيًا في ذلك قضية المبنى والمعنى. كما خالف في بعض آرائه ما ذهب إليه القدامى، خاصّة في مسألة الاشتقاق مرجعًا إيّاه إلى أصل المادة (ف ع ل)، على عكس البصريين الذين يرجعونّه إلى المصدر، والكوفيين إلى الفعل الماضي. وبالتالي، فهو ردّ على من ادّعى أنّ دعاة الوصفية العرب المحدثين قصرُوا هدف العلم على مجرّد الوصف فحسب، وأبطلوا ذلك النشاط المعرفي الإبداعي المتمثّل في التفسير والتّجريب، أو أنّه مجرّد تيار توفّقي بين القديم والحديث.

-لقد تهافت اللغويون العرب إلى تبني المنهج البنيوي الوصفي، فاصطبغت لغتهم بتوظيف مصطلحات علمية تعكس تأثرهم الشديد بهذا النهج الجديد، وسارعوا إلى التأليف للتعريف به، وبسط مفاهيمه، كما حاولوا تطبيق مبادئه على النحو العربي، ليكون مساهما في تعليمية اللغة العربية للناطقين بها أو غير الناطقين بها.

- كان المنحى الوظيفي في الثقافة العربية في بدايته إسقاطيا، ولكنه تطور بعد ذلك، وآوى إلى التنظير. فأسهم في تطوير هذا المعنى من خلال جهود أحمد المتوكل وغيره، وبفضل أعماله القيمة الموزعة على مختلف النماذج الوظيفية، بداية بنموذج سيمون ديك 1978، وصولا إلى نموذج نحو الخطاب الموسع، الذي يعدّ البرهان الحقيقي على قدرة الثقافة العربية في الإسهام في الدّفع بالدّرس اللّساني العالمي إلى الأمام.

- الهدف الأساسي من وراء هذه الجهود التي بذلها المتوكل والبوشيخي وغيرهما، وضع نحو وظيفي للغة متكامل، يكفل رصد خصائصها وصفا وتفسيرا، وذلك من خلال المباحث التي تناولها وهي المبحث المعجمي والتركيبي والتداولي.

- سعى المتوكل إلى وضع مصطلحات جديدة، أثرى بها المعجم اللغوي العربي، مؤكداً على ضرورة إقامة حوار متميّز بين الفكر اللغوي العربي والفكر اللساني الحديث قوامه القرض والاقتراض، على الرغم من التباين الفكري والحضاري بين المنهجين. فالدليل على ذلك - كما أشرنا - أنه استطاع أن يغني النحو الوظيفي بتحليلات جديدة، ومفاهيم من النحو والبلاغة العربية من جهة ثانية، على نحو (النداء والبدل)، خاصة فيما تعلّق بباب "النداء"، ما رسّخ فكرة أنّ الفكر اللغوي العربي وظيفي في عمقه، يمكن إدماجه في نحو الخطاب.

- في مجال التعليمية، فإنّ هذه الرؤى الوظيفية الحديثة مكّنت من ابتكار طرق تعليمية جديدة، خلّصت من خلالها الدّرس اللغوي العربي من قيود تلك القواعد التي لطالما وسمت بالتّعقيد والصّعوبة. فبالإمكان تدريس اللغة العربية وفق المنظور الوظيفي الحديث، عن طريق ربط المتعلّم بالسياق التداولي الذي يمكنه من استثمار أيّ قاعدة نحوية اكتسبها.

- تعليم النحو الوظيفي يمكن من تنمية قدرة التلاميذ على التفكير، لارتباطه بالقواعد التداولية التي تهتمّ بالسياق أو المقام الذي تحدث فيه مختلف التراكيب اللغوية، والتي تعين أيضا على الفهم الجيد للتراكيب الجمليّة والنصيّة، التي لا يمكن تحديدها أو فهمها إلا من منطلق الطبقات المقامية المختلفة.

- إنّ مساعي كلّ من اللغويين العرب الوصفيين أو الوظيفيين من خلال تطعيمهم الدرس اللغوي العربي كانت وصفية أم وظيفية خاصة هذه الأخيرة التي أدرجت مصطلحات جديدة، خاصة في المجال النحوي من خلال الوظائف التداولية والدلالية التي ابتدعها المتوكل في سبيل تخلص النحو العربي من الاضطراب الكبير الحاصل فيه، وجعله نحوا ميسرا خاليا من التعقيدات والقيود التي أثقلت كاهل المتعلّمين الناطقين باللغة العربية أو لغير الناطقين بها، وجعل الشروط التي تحكم هذا الجانب علميّة، تتحقّق عن طريقها مختلف الكفايات المرجو تحقيقها؛ كالكفاية النمطية والوصفية والنفسية والبيداغوجية.

- حاول الوصفيون إحداث ثورة عميقة في المجالات اللسانية، سواء في مجال التأليف المعجمي من خلال محاولة سدّ النقص المسجّل في هذا الميدان، بوضع خطة علمية محكمة تثري المعجم العربيّ وتيسّر الولوج إليه. كما عملوا على إثراء رصيد المصطلح، من خلال جهودهم في مجال الترجمة، خاصة جهود تمام حسان في وضع المصطلح البنيوي. أمّا في مجال تعليمية اللغة العربية وهو الهدف المنشود والأسمى، الذي سعى إليه كلّ من سار على النهج البنيوي، من خلال مساعدتهم في تيسير النحو العربي خاصة لغير الناطقين باللغة العربية.

- يشير مصطلح الوظيفية إلى الدور الذي يلعبه العنصر اللغوي.

- الوظيفية هي علاقات قائمة بين الوحدات اللسانية، منها علاقات مشتقة وأخرى غير مشتقة.

- تهتمّ نظرية النحو الوظيفي باللغة من الناحية الوظيفية الاستعمالية.

- تتميز بتعدد كفاياتها التطبيقية، وتفتح آفاق النحو، بتطوير وتحديث مناهج البحث في اللسانيات. فمثلا في ميدان تعليمية اللغة، فهي تستجيب بعلمية إلى دعوات تيسير النحو، وطرائق اكتساب اللغة، والمقاربات التعليمية الحديثة، كالمقاربة التبليغية.

* في ميدان الترجمة، إذ تساعد مفاهيمه الكلية على الانتقال من لغة المنبع، إلى اللغة الهدف بسهولة.

- إنّ الجهاز الوصف لهذه النظرية، يوحي لنا بحالة الضبط والصّورة الذي يتمتّع بها، ممّا يؤهلها إلى حوسبة نماذجها النحوية، وإعداد مشاريع نحوية وظيفية آلية، قصد تزويد الحواسب ببرامج مولّدات لغوية متعدّدة ومتنوّعة.

فبفضل هذه الكفايات المراسية، احتلّت نظرية النحو الوظيفي مكانة متميّزة على خريطة النظريات النحوية الحديثة، خاصّة في الدّرس اللساني العربي الحديث بفضل جهود أحمد المتوكل، الذي طوّع مبادئ هذه النظرية الغربية التي وضع أسسها سيمون ديك، واستطاع المتوكل أن يطبقها على النحو العربي باقتدار، فأغناه بمصطلحات جديدة شكّلت نظرية علمية متماسكة.

- يعدّ الدّرس النحوي القديم أحد المنابت التي أقيم عليها الدّرس البلاغي.

- كتاب سيبويه يظهر الرّبط بين البنية والوظيفة: من خلال حديثه عن درجات مقبولية الكلام، رابطا إيّاها بالمقام، ومتحدّثا عن توزيع الحركات الإعرابية، مستحضرا الجوانب التّداولية، وربط التّقديم والتّأخير بالمقصد والغاية.

- إنّ البلاغة العربية نظرية وظيفية، لكونها تسعى إلى التّوفيق بين المقام والمقال.

- تظهر ملامح الوظيفية عند الجرجاني، ذهابه إلى الإقرار أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي إقامة التّواصل بين المتكلّمين، وأساسه التّراكيب لا المفردات، والوظيفة سابقة للفظ، والنّظم مرتبط بمتكلّمه لا بمتلقّيه.

-كما أقر المتوكل بوظيفية الدرس اللغوي العربي القديم، رغم تبنيّه الدرس الوظيفي الحديث.

ومن المفاهيم النحوية التي اقترح المتوكل إضافتها:

*المبتدأ في النّحو الوظيفي، يختلف عمّا هو في النّحو العربي، فأضاف مفهوم ذيل، حيث يكون مبتدأ من منظور عاملي، وذيل من منظور تداولي.

* البديل في الدرس اللغوي القديم، يتقاطع مع مفهوم الذّيل.

*الظروف الإنجازية موجودة في اللّغة العربية القديمة، لكن ليس كوجودها في العربية المعاصرة، فقد تكون مستلزمة، أو حرفية. والذي يحدّدها هو البنية الظاهرة للجملة والمقام.

*الفاعل والمفعول في نظرية النّحو الوظيفي يختلفان عن الفاعل والمفعول في نظرية النّحو العربي، إذ سوّج وجود فاعل ومفعول به في الجملة الاسمية في النّحو الوظيفي، وهذا ما لا نجده في النّحو العربي القديم.

* فكرة الضّمير المستتر في قولنا: "عمر ذهب"، واللاصقة الصّرفية فكرتان مترادفتان، فالعرب قديما لم يسوّوا بين البنية التي يكون فيها الضّمير مستترا، مع البنية التي يكون فيها الضّمير بارزا.

- إنّ البنية الوظيفية هي الرّابط بين البنية الحملية، والبنية المكوّنية.

- يمثل في البنية الوظيفية وظائف وجهية، وأخرى تداولية. لأنّ الثانية تتوقّف على الأولى، فالوظائف الدّلالية والتداولية مفاهيم كلّية موجودة في كلّ اللّغات، على عكس الوظائف الوجهية (التركيبية)، ليست كذلك؛ أي مفاهيم كلّية، فقد تستغني عنها العديد من لغات العالم. والمقصود بالوظيفة الوجهية؛ فهي في التّصوّر الوظيفيّ الفاعل والمفعول.

أمّا البنية المكوّنية بنية، تضطلع لبناء مكوّناتها وفق الوظيفية التّداولية والوجهية، بالاعتماد على قوانين التّعبير. فمنها ما يصوّغ المحمول، والآخر يصوّغ الحدود، والآخر يدمج مؤشرات

القوة الإنجازية، بإسناد النّبر والتّغيم. وتبقى هذه الجهود الكبيرة التي بذلها اللغويون المحدثون في حاجة ماسة إلى تطوير وتمحيص وإكمال مسيرة من ابتدأ هذه المحاولات الجادة التي بإمكانها أن تسهم في الدّفع باللّغة العربية نحو الأمام، وحفظ مقامها، وضمان وجودها كلغة حيّة، لغة العلوم والتكنولوجيا على غرار سائر اللّغات الطبيعية الأخرى كاللّغة الأنجليزية.

جدول المصطلحات

Termonologie	اصطلاح
Langage	اللغة
Langue	اللسان
Substance, Matière	مادة
Compétence linguistique	القدرة اللغوية
Forme	صورة
Structure	بنية
Valeur	تقدير
Phonème	صوت
Morphème	صرف
Syntagme	مركب
Constituant	مكوّن
Phonologie	الصواتي
Phonétique	الأصوات
Diachronique	التعاقبية
Synchronique	التزامنية
Context of situation	السياق
Descriptive	الوصفية
Stress	النبر
Code	الوضع
Fonctionnalisme	الوظيفة
Context of situation	سياق الحال
Approche communicative	مقاربة تبليغية
Adéquation dynamique	كفاية ديناميكية

جدول المصطلحات

Thème	الموضوع
Rhème	التعليق
Topic	المحور
Focalisation	التبئير
Pragmatic	الجانب التداولي
Systematic grammar	النحو النظامي
Functional grammar	النحو الوظيفي
La pertinence	الملاءمة
Linguistic economy Economie de la langue	الاقتصاد اللغوي
Double articulation	التقطيع المزدوج
Fonction communicative	الوظيفة التبليغية

قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الشريف بروايتي حفص وورش عن نافع.

أولاً: الكتب العربية:

- 1- أحمد المتوكل. التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2005.
- 2- أحمد المتوكل، الخطاب خصائص اللغة العربية، مكتبة دار الأمان، الرباط، المغرب ط1، 2010.
- 3- أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.
- 4- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط2، 2012.
- 5- أحمد المتوكل، المنحنى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، مكتبة دار الأمان، الرباط. 2001،
- 6- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.
- 7- أحمد المتوكل، آفاق اللسانيات، منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، محمد الخامس، الرباط، ط1، 2010.
- 8- أحمد المتوكل، الخطاب المتوسط، مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1981.
- 9- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، دار الأمان، الرباط، د.ط، 1993.
- 10- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1996.

- 11- أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.
- 12- أحمد المتوكل، مسائل النّحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.
- 13- أحمد المتوكل، قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.
- 14- أحمد المتوكل، مسائل النّحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.
- 15- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، مصر، ط5، 2006.
- 16- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- 17- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.
- 18- تمام حسان، مقدمات كتاب دي بو غراند، النص والخطاب والإجراء، عالم الكتب، مصر، ط1، 1998.
- 19- تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو وفقه اللغة، والبلاغة، عالم الكتب أميرة للطباعة، القاهرة، 2000.
- 20- مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية، منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.
- 21- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006.
- 22- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الإنجلومصرية، مصر، ط3، 1956.
- 23- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1966.
- 24- إبراهيم زكريا، مشكلة البنية، أضواء على البنيوية، مصر للطباعة، القاهرة، 1976.
- 25- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق، القاهرة، ط1، 2003.

- 26- ابن أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مطبعة المكتبة التجارية، ج2، مصر، د.ط، د.ت.
- 27- ابن أبي الربيع، البسيط دار الغرب الإسلامي، ج1، بيروت، 1986.
- 28- ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، عالم الكتب، بيروت، 1996.
- 29- ابن جني، الخصائص، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، القاهرة، 2006.
- 30- ابن جني، المنصف، دار إحياء التراث القديم، بغداد، ط1، 1954.
- 31- ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
- 32- ابن سينا، البرهان، تحقيق عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1966.
- 33- ابن سينا، القانون في الطب، دار غريب، ج1، القاهرة، ط3، 1998.
- 34- ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 2008.
- 35- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979.
- 36- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1986.
- 37- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، دار الجيل، د ط، د.ت.
- 38- ابن هشام، شذور الذهب في كلام العرب، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ط، د.ت.
- 39- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط6، 1985.
- 40- ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطبعة المنيرية، ج1، مصر، 2008.
- 41- أبو حيان الأندلسي، منهج السالك، تحقيق علي محمد فاخر، دار الطباعة المحمدية، ج1، القاهرة، ط1، 2013.
- 42- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1987.

- 43- أبوسعيد الحسن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
- 44- أحمد حسان، مباحث اللسانيات، مطبعة الجامعات الجزائرية، الجزائر، 1992.
- 45- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
- 46- أحمد قدورة، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، بيروت، 1994.
- 47- احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، ط1، 1991.
- 48- أحمد مومن علي، اللسانيات، النشأة والتطور، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر، ط3، 2007.
- 49- الأخضر بوجمعة، مفهوم اللغة في البحث العربي المعاصر، ندوة البحث اللساني والسيميائي، (2-3-4-ماي 1981)، منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- 50- إدريس مقبول، الأسس الإستمولوجية والتداولية للنظر النحوي العربي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
- 51- أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973.
- 52- آيت أوشان علي، اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، 2014.
- 53- إيميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، لبنان، 1982.
- 54- إيميل بديع، الكتاب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999.
- 55- إيميل بديع، الممنوع من الصرف، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988.

- 56- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ط1، 1929.
- 57- بوشوك مصطفى، تعليم وتعلم اللغة العربية وثقافتها، الهلال العربية للطبع، الأردن، ط2، 1994.
- 58- التهانوي، موسوعة كشاف، اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، ج1، ط1، 1996.
- 59- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 2012.
- 60- الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، 1965.
- 61- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والأنماط العربية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1987.
- 62- جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، د.ط، 1999.
- 63- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1974.
- 64- جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية للكلام العربي نظريا وتطبيقيا، دراسة بنيوية، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، ج1، الإسكندرية، مصر، 1995.
- 65- جلال شمس الدين، الأنماط الشكلية للكلام العربي، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1995.
- 66- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور على عطار، دار العلم للملايين، مصر، ط1، 2008.
- 67- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة د.ت، د.ط، بغداد، العراق.
- 68- حافيظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009.

- 69- حبيب جاتا، العلوم التطبيقية والدراسات البنيوية، الدار البيضاء، 1986.
- 70- حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2002.
- 71- حسن خميس سعيد الملح، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط1، 2006.
- 72- حسن خميس سعيد الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
- 73- حسن عون. تطوّر الدرس النحوي، مطبعة البحوث، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970.
- 74- حلمي خليل، العربية علم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1988.
- 75- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003.
- 76- الحمالوي أحمد بن محمد، شذا العرب في فنّ الصرف، مطبعة الباري الجلي، د.ت.
- 77- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق عبد الحميد هنداي، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2.
- 78- خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009.
- 79- خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية، دروس وتطبيقات، بيت الحكمة، العراق، ط2، 2012.
- 80- خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، دار الفكر، بيروت، 1984.
- 81- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2001.
- 82- دافيد كريستال، قاموس اللسانيات والصوتيات، أمريكا، ط6، 2008.

- 83- رشيد بن مالك، قاموس مصطلح التحليل السيميائي للنصوص، دار الحكمة، الجزائر، ط1، 2000.
- 84- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة طريق العلم، مصر، ط2، 1985.
- 85- ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981.
- 86- زبير دراقي، محاضرات في اللسانية التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 87- سعد مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004.
- 88- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط3، 1988.
- 89- سيمون دك، نظريات النحو الوظيفي، شمال هولندا، أمستردام، 1978.
- 90- السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
- 91- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976.
- 92- صلاح فضل، البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998.
- 93- طه الجندي، البعد التداولي في النحو الوظيفي، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 1987.
- 94- طه عبد الرحمن، تجديد النحو عند المحدثين، المركز الثقافي العربي، الرباط، ط3، 2007.
- 95- عبد الجبار تومة، المنهج الوظيفي العربي الجديد في النحو العربي، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001.
- 96- عبد الحميد الشلقائي، رواية اللغة، دار المعارف، مصر، د.ط، 1971.
- 97- عبد الحميد دباش، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، مجلة آفاق للثقافة والفنون والتراث، مركز جامعة الماجد، دبي، د.ط، 2006.

- 98- عبد الرحمن الحاج صالح، السّماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفون المطبعية، الجزائر، 2007.
- 99- عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، والدراسات اللسانية في الوطن العربي، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر، سلسلة كراسات المركز، عدد 04، الجزائر، 2007.
- 100- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج 1.
- 101- عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، دار موفم للنشر، الجزائر، 2012.
- 102- عبد الرحمن الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط 5، 1976.
- 103- عبد الرحمن أيوب، أصوات اللّغة، القاهرة، ط 2، 1986.
- 104- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 1957.
- 105- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت 2017.
- 106- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، ضبط محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، د.ط، 2006.
- 107- عبد الرحمن حسن العارف، تمام رائدا لغويا، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2002.
- 108- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، مصر، ط 2، 1986.
- 109- عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس 1986.
- 110- عبد السلام المسدي، قضايا التعلّم اللغوي، دار التونسية، تونس، ط 1، د.ت.
- 111- عبد السلام المسدي، قضية البنيوية، دار أمية، تونس، ط 1، 1991.

- 112- عبد السلام المسدي، والهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1981.
- 113- عبد العزيز حليبي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، تعاريف، أصوات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991.
- 114- عبد الفتاح حموز، نحو اللغة العربية الوظيفي. في مقاربة أحمد المتوكل، دار جرير، الأردن، 2007.
- 115- عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990.
- 116- عبد القادر المهيري، المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986.
- 117- عبد القادر المهيري، كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف حوليات الجامعة التونسية، عدد 11، تونس، 1974.
- 118- عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 119- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد سيد رضا، دار ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1990.
- 120- عبد الله الغدامي، الخطيئة والتفكير من البنيوية إلى التشريعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 6، 2006.
- 121- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 17، 1947.
- 122- عبد المقصود عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، القاهرة، 2007.
- 123- عبد الواحد وافي، وعلم اللغة، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 124- عبد الوهاب جعفر، البنيوية بين العلم والفلسفة، دار المعارف، القاهرة، ط1، د.ت.

- 125- عبد الوهاب صديقي، اللسانيات وتدرّس اللّغة العربية من منظور لساني وظيفي حديث، مجلد الدراسات الأدبية، العدد الثاني، السنة الثانية، 2011.
- 126- عبده الراجحي، النّحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 127- عبده الراجحي، النحو العربي. والدّرس الحديث، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1979.
- 128- عزّ الدين البوشيخي، التواصل اللّغوي مقارنة لسانية وظيفية، مكتبة ناشرون، بيروت، ط1، 2012.
- 129- عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
- 130- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، دار الإسرائ، الأردن، ط1، د.ت.
- 131- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2009.
- 132- علي زوين، منهج البحث اللّغوي، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1986.
- 133- عوض الموسي، ظاهرة البنيوية، الغانجي، القاهرة، ط1، 1982.
- 134- فاضل صالح السمرائي، معاني النّحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000.
- 135- فاضل محمد السامرائي، الجملة العربية تألفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط1، 2002.
- 136- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1993.
- 137- فاطمة الهادي بكوش، نشأة الدرس اللّساني العربي الحديث، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004.
- 138- فخر الدين قباوة، المهارة اللغوية وعروبة اللسان، دار الفكر، ط1، دمشق، 1999.
- 139- فؤاد حسين زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، جامعة الكويت، كلية الآداب، الكويت، ط2، 1986.

- 140- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 2005.
- 141- قاسم عبد الرضا قاصد، محاولات حديثة في تسيير النحو العربي، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1984.
- 142- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، القاهرة، ط3، 2000.
- 143- كمال بشر، دور الكلمة في اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، د.ت.
- 144- كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- 145- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1998.
- 146- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1988.
- 147- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، دار طلاس، سوريا، ط1، 1988.
- 148- مجدي بن صوف، علم الأدب عند السكاكي، سلسلة لغويات، مسكيلياني للنشر، تونس، 2010.
- 149- محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2014.
- 150- محمد الخضري، أصول الفقه، دار الحديث، مصر، د.ط، 2002.
- 151- محمد حسن عبد العزيز، مدخل علم اللغة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2011.
- 152- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
- 153- محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1977.
- 154- محمد صلاح الدين الشريف، الشرط والإنشاء جامعة تونس، ج1، تونس، 2002.

- 155- محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، تونس، 1979.
- 156- محمد صلاح الدين الشريف، أثر الألسنية في تحديد النظر اللغوي، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، عدد 4، تونس، 1978.
- 157- محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوظيفي من خلال القرآن الكريم. مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت 1979.
- 158- محمد عابد الجابري، تطور الفكر العربي والعقلانية المعاصرة، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1982.
- 159- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، بيروت دار الطليعة، لبنان، ط1، 1984.
- 160- محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
- 161- محمد علي الخولي، معجم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
- 162- محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، ملتقى الفكر، ط1، 2002.
- 163- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، 1997.
- 164- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005.
- 165- مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الغانجي، القاهرة، 1977.
- 166- مصطفى حميدة، نظام الرابط والارتباط، الشركة المصرية للنشر، مصر، 1997.
- 167- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 04، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، د.ط، د.ت.

- 168- منى إلياس، القياس النحو، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1985.
- 169- مهدي المخزومي، أعلام في النحو، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
- 170- مهدي المخزومي، في النحو العربي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
- 171- ميشال زكريا، الألسنية علم اللّغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، د. ط، 1983.
- 172- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللّغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1990.
- 173- نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، د.ت.
- 174- نعيمة الزهري، تحليل الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2014.
- 175- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللّسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، تونس، 1985.
- 176- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، بيروت، 1980.
- 177- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، دار البشير للنشر والتوزيع، شوعمان، الأردن، 1987.
- 178- نور زاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط1، 1996.
- 179- هند جميل صالح، مصادر الإمام عبد القاهر الجرجاني في بلاغته، رسالة ماجستير، إشراف علي محمد حسن العماري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1407 هـ.

- 180- هيثم سرحان، آفاق اللسانيات دراسات، مراجعات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.
- 181- وفاء محمد البيه، أطلس أصوات اللغة العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط1، 1994.
- 182- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ط2، 2006.
- 183- وليد محمد مراد، تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام، دار الرشيد، ط1، دمشق، بيروت، 1984.
- 184- يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ط2، 2000.

ثانيا: الكتب المترجمة:

- 185- أفيش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل قائد، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سوريا، 1996.
- 186- أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر سعيدي زبير، دار الآفاق، د.ط، الجزائر، د.ت.
- 187- بيار جيرو، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، دار طلاس، دمشق، 2008.
- 188- جونتان كلر، فرديناند دي سوسير، ترجمة عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.
- 189- جيرهارد هليش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن البحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2003.
- 190- جيفري سامبسون، المدارس اللغوية، التطور والصراع، ترجمة أحمد تميم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1993.

- 191- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ترجمة محمد يحيا تن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 192- روبنز، موجز تاريخ علم اللغة المعاصر، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997.
- 193- عبد الحميد دباش، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، مجلة آفاق للثقافة والفنون والتراث، مركز جامعة الماجد، دبي، د.ط، 2006.
- 194- ماريوباي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1998.
- 195- نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، تر محمد فتّيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1993.

ثالثاً: المجلات:

- 196- تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المنهل المغربية، ط7، 1967.
- 197- حسين بن زروق، نظرية حصول ملكة اللغة، مجلة اللغة والأدب، عدد5، 1994.
- 198- شارل بالي، اللغة والحياة، مجلة علوم اللغة، مصر، ط2، 1998.
- 199- عبد الحميد السيّد، نظرية العامل في النّحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، مجلة 18، عدد (3-4)، سوريا، 2002.
- 200- عبد الحميد دباش، بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، مجلة آفاق للثقافة والفنون والتراث، مركز جامعة الماجد، دبي، د.ط، 2006.
- 201- عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العلمي والنّحو التعليمي. مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، عدد 17، الجزائر، 2013.
- 202- عبد الرحمن حسن العارف، في المصطلح اللّغوي عند الدكتور تمام حسان، مجلة علوم اللغة، المجلد 10، العدد 01، 2007.
- 203- عبد القادر شاكر، إلى أين يتجه البحث اللغوي الحديث، مجلة التراث العربي، عدد87.

- 204- عبده الراجحي، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من اللغة العربية، مجلة تمام حسان رائدا لغويا، مصر، ط1، 2002.
- 205- علي العشي، مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي الحديث، مجلة الحياة الثقافية، العدد 44، تونس، 1987.
- 206- محمد الحباس، النحو العربي، بين التسيير والتدمير، مجلة اللغة العربية، عدد 13، منشورات قالمة، الأبيار، الجزائر، 2005.
- 207- محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة مؤتة، المجلد 04، العدد 4، الأردن، 2008.
- 208- محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، ملتقى الفكر، ط1، 2002.
- 209- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، الجزائر، ط1، 2003.
- 210- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، تونس، 1985.
- 211- هشام فتح، الفكر اللغوي العربي القديم والنحوالوظيفي، التماثل والاقتراض عند المتوكل، مجلة المنى للدراسات النظرية والتطبيقية، المركز الجامعي صالحى أحمد النعامة.
- 212- همام إبراهيم محمد البشائرة، الأثر الدلالي للنواسخ الحرفية، مجلة جامعة القدس، عدد 44، مارس 2018.
- 213- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر الألسنية، وزارة الإعلام الكويتية، مجلد 20، العدد 03، 1989.

رابعاً: الأطروحات والرّسائل الجامعية:

- 214- الزايدى بودرمة، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي (دراسة في نحو الجملة)، أطروحة دكتوراه في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
- 215- فطيمة زايدى، تسيير النحو من خلال كتاب الوظائف الدلالية لـ أحمد المتوكل، رسالة ماجستير في اللسانيات العربية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016.
- 216- زكموط بوبكر، الجهود اللسانية الحديثة في التأسيس للسانيات العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021.
- 217- محمد الزين جيلي، أصول اللسانيات الوصفية العربية الحديثة (دراسة نقدية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2003.
- 218- هند جميل صالح، مصادر الإمام عبد القاهر الجرجاني في بلاغته، رسالة ماجستير، اشراف علي محمد حسن العماري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1407 هـ.
- 219- يحي بعبطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- 220- صالح ربيع الغامدي، العلاقة بين المعنى والإعراب، مقال في جامعة الطائف، www.mohamedrabiaa.com
- 221- موقع ضفاف الإبداع.

222- www.evensheets.com

- 223– A.Martinet, Elément de linguistique générales, paris, Armand colins, 1970.
- 224– A.Martinet, Eléments de la linguistique générale, Paris, 3eme edition, 1991.
- 225– A.Martinet, la linguistique synchronique, Paris, 1970.
- 226– E ,benveniste, élément de linguistique generale
- 227– E.benveniste : prablèmes de la linguistique générale, paris, 1966.
- 228– E.Benveniste, problème de la linguistique générale, Tunis, céres, 1995.
- 229– E.Benveniste, problème de la linguistique générale, Tunis, céres, 1995.
- 230– F. de Saussure, cours de la linguistique générale, edition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°29
- 231– F. de Saussure, cours de la linguistique générale, edition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°226.
- 232– F. de Saussure, cours de la linguistique générale, edition critique part T.Demauro, paris, Payot, note n°29.
- 233– F. de Saussure, cours de la linguistique générale, p317.
- 234– F. de Saussure, cours de la linguistique générale,edition crétique par T. de mauro, N°63.
- 235– F.Gadet, une science de la langue, PARIS ,P.U.F,1987,
- 236– G.mounin, clefs pour la linguistique, paris seghe, 1987.
- 237– G.Mounin, Clêts pour la linguistique, Paris,Françe, Seqhers, 1987.

- 238– G.Mounin, Dictionnaire de la linguistique, Paris, 1974,
- 239– Gléason, introduction à la linguistique, librairie, Larousse, Paris, 1969.
- 240– J.Dubois, Dictionnaire de la linguistique, Larousse, Paris, edition 1994.
- 241– J.Lyons, Le Language et la linguistique, Presse Cambridge, 1981.
- 242– Lepschy, la linguistique structurale, France Payot 1976.
- 243– MARTINET, élément de linguistique générale, Paris, Armand Colin, 1979
- 244– N.Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Paris, Seuil, 1965/1971.
- 245– R.Harris, la language, l'assemblée de presse à l'université, Paris, 1980.
- 246– Robins, histoire de la linguistique , Paris Armand ,Colin, 1973.
- 247– Rogers Field, Introduction à la métrologie structural de la linguistique, tr, M.VINCENT, Bruxelles, 1973.
- 248– Voir : H.Barreau , l'épistémologie , Paris , P.U.F , 1998 .
- 249– Web Encyclo , les éditions Atlas , 2001 sous linguistique.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الصفحة	المحتوى
–	إهداء
–	شكر
أ-ز	مقدمة
09	مدخل نظري: السياق الفكري والمعرفي للسانيات
10	المبحث الأول: اللسانيات قراءة في ماهيتها وموضوعها.
10	أولاً: مفهوم اللسانيات
12	ثانياً: بدايات ظهور اللسانيات
15	ثالثاً: مفهوم علمية اللسانيات عند روادها
26	رابعاً: موضوع اللسانيات
30	خامساً: أسباب نشوء اللسانيات
32	المبحث الثاني: إرهابات الكتابة اللسانية الوصفية العربية الحديثة
32	أولاً: في التراث اللغوي العربي
33	ثانياً: في الدراسات اللسانية الوصفية العربية الحديثة
37	المبحث الثالث: في اللسانيات العربية.
38	أولاً: في اللسانيات الغربية
38	ثانياً: المنهج الوصفي، والدراسات اللغوية العربية
47	المبحث الرابع: المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية والعربية
47	أولاً: تعريف الوظيفة
51	ثانياً: المنهج الوظيفي في اللسانيات الغربية
56	ثالثاً: الوظيفية، والمكون الوظيفي في الدراسات اللسانية الحديثة
63	رابعاً: التمييز بين النظريات الوظيفية، وغير الوظيفية
65	خامساً: النحو الوظيفي، وتدريس قواعد اللغة العربية

76	الفصل الأول: تشكلات اللسانيات البنيوية الوصفية في الدرس اللساني الغربي والعربي
77	المبحث الأول: اللسانيات الوصفية البنيوية، مفهومها ومجالاتها
77	أولاً: مفهوم البنيوية
81	ثانياً: مجالات البنيوية
84	ثالثاً: بين البنيوية والوصفية
90	المبحث الثاني: بنيوية دي سوسير، وما بعده
90	أولاً: سوسير والدرس اللساني الحديث
98	ثانياً: قضايا دي سوسير اللغوية
102	المبحث الثالث: المصادرات النظرية والمنهجية للنظرية الوصفية
103	أولاً: علمية اللسانيات الوصفية
114	ثانياً: علماء اللسانيات الجدد
117	المبحث الرابع: أثر اللسانيات الغربية في الدرس اللساني العربي الحديث
117	أولاً: الأثر البنيوي في الدراسات العربية الحديثة
142	ثانياً: اللسانيات الوصفية في الوطن العربي ومرحلة إعادة الهيكلة
166	ثالثاً: تقييم التجربة الوصفية في البحث اللغوي العربي
175	الفصل الثاني: تشكلات اللسانيات الوظيفية في الدرس اللساني الغربي والعربي
176	المبحث الأول: اللسانيات الوظيفية، ماهيتها وأصولها المعرفية
176	أولاً: مفهوم الوظيفة
183	ثانياً: أهدافها
186	ثالثاً: الأصول الإبستمولوجية المعرفية للسانيات الوظيفية
192	المبحث الثاني: نظريات اللسانيات الوظيفية وأسسها المنهجية
192	أولاً: نظريات اللسانيات الوظيفية
199	ثانياً: الأسس المنهجية لنظرية النحو الوظيفي
201	ثالثاً: العناصر المؤلفة لنظرية النحو الوظيفي.

222	رابعاً: المبادئ العامة للتوجه الوظيفي
226	خامساً: البعد الوظيفي في اللسانيات العربية
232	المبحث الثالث: اللسانيات الوظيفية في الدراسات اللغوية العربية الحديثة
232	أولاً: وظيفة التراث اللغوي في كتابات المتوكل
237	ثانياً: ملامح اللسانيات الوظيفية في التراث اللغوي العربي
259	ثالثاً: تقييم التجربة الوظيفية في الدرس اللغوي العربي
276	الفصل الثالث: أثر اللسانيات الوصفية والوظيفية في الدرس اللساني العربي الحديث
278	المبحث الأول: نقد ملاسبات تلقي اللسانيات، وكيفية استثمارها في الدرس اللساني العربي الحديث
278	أولاً: المناهج اللسانية العربية الحديثة
279	ثانياً: المادة اللغوية في اللسانيات العربية الحديثة
286	ثالثاً: الاعتراف بجهود الوصفيين والوظيفيين في تقديم اللسانيات
296	رابعاً: العناصر الفاعلة في التلقي
303	المبحث الثاني: تقييم جهود الوصفيين والوظيفيين العرب وإسهاماتهم في تشكيل وبلورة الدرس اللساني العربي الحديث
303	أولاً: الموضوعية تقتضي إخضاع جهود اللغويين العرب للنقد
309	ثانياً: تقييم جهود المتوكل النظرية والتطبيقية
318	المبحث الثالث: دور اللسانيات البنيوية في الدرس اللساني التطبيقي العربي
318	أولاً: في مجال المؤلفات والمصطلحات النحوية
331	ثانياً: أثر الدرس البنيوي في التحليل النحوي
345	ثالثاً: أثر اللسانيات الوصفية في الدرس اللساني التطبيقي
351	المبحث الرابع: أثر اللسانيات الوصفية في الدرس اللساني العربي الحديث
386	الخاتمة
396	قائمة المصطلحات
399	قائمة المراجع

419	فهرس الموضوعات
-	الملخص

ملخص:

يعدّ هذا البحث دراسة استكشافية، بغية تلمس الأثر الذي تركه المنهج الوصفي والوظيفي الغربيين في الدرس اللساني العربي الحديث، وذلك من خلال استنتاج مختلف المنجزات اللسانية العربية، التي كشف عنها اللسانيون العرب منذ رجوعهم من مختلف البلدان التي ابتعثوا إليها، حتى يتسنى لنا استصفاء هذه الجهود المتنوعة، لأن تكون قاعدة أساسية لمشاريع لسانية كبرى تستفيد منها اللغة العربية لتمكّنها من مقارعة مختلف اللغات الإنسانية الأخرى، ولتجذب إليها الناطقين بها، أو غير الناطقين بها.

لذلك حاولت في هذا البحث، الإجابة على كلّ التساؤلات المطروحة، متلمسا أثر هذين النهجين في الدرس اللساني العربي الحديث، باعتبار اللسانيات الوصفية البنيوية هي الصيغة النظرية والمنهجية التي جمعت مدارس مختلفة في دراستها للغة الإنسانية في القرن العشرين، أو يمكن أن نعبر عنها بطريقة خاصّة في النّظر إلى الأشياء. كما شكل التحليل الوصفي البنيوي منطلقا للسانيات التراث ، في الكشف عن توافق كبير وواضح بين اللغويين العرب القدماء، والوصفيين المحدثين الذين أرادوا نفض الغبار عن هذه الكنوز الإبداعية الموجودة في تراثنا، على نحو ما فعله تمام حسان، الذي أشاد بعمق الدّراسات اللّغوية العربية وثرائها، مضيفا إليها لمسة تجديدية واضحة من خلال ما أضافه من بدائل غداة نقده للتّراث النّحوي العربي في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، محاولا تطبيق المبادئ و المفاهيم الوصفية، لاسيما النّظرية الفيرثية على التّراث اللغوي العربي. وبالتالي، كان ذلك العمل مجرّد محاولة توفيقية بين القديم والحديث، وما نظرية" تضافر القرائن" إلّا دليل على ذلك، فهي لا تكشف عن أيّ جديد في مقارنة اللغة العربية، وإنّما هي دراسة نقدية شاملة مع إعادة التّرتيب للدّراسات اللغوية العربية، على وفق المنهج الوصفي البنيوي، وهو اعتراف منه بأنّ الأصول الوصفية البنيوية متمثّلة في التّراث اللّغوي العربي.

أمّا المنهج الوظيفي، الذي يعدّ ثالث الاتّجاهات اللّسانية الغربية بعد التّوليدية التّحويلية، فهذا النّهج يسعى إلى إبراز الوظيفة التّوصيلية للغة. فلذلك عنيت بدراسة الدّلالة، من حيث كونها

قيمة تتطلّب تنظيمًا خاصًا في المبنى، وبالتالي فقد أعطت اللّسانيات الوظيفية الجانب التّداولي الأولوية، كذلك اختار المتوكّل هذا النّهج لملاءمته وتناسبه ودراسة قضايا اللّغة العربيّة، التّركيبية والصّرفية والمعجمية والدّلالية، محاولًا تطعيم نظرية النّحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات الواردة في التّراث اللّغوي العربي، وتزويده بآليات تحليل لعلّها تسهم في تطوير هذا الأنموذج، من خلال طرحه لبعض الأصول التّراثية في دراسته للمكوّنات التي تستند إليها الوظائف التّداولية كالبنوّة، والدّيل، والمحور، والمنادى، والاستلزام التّخاطبي، والتّقديم والتّأخير.

Abstract :

This research is designed to explore the impact of the descriptive and functional approach in the modern arabic , by extending various arab linguistic since their return from the various countries to which they have gone so that we can recover these diverse efforts , to serve as a basic for major linguistic projects to use arabic to match various other human language , to attract its speakers and non-speakers .

So , I tried in this research to answer all two approaches in the modern arabic lesson the structural descriptive linguistics is the theoretical and systematic trend that brought together different schools in their study of human language in the twentieth century .

The structural analysis also served as a starting point for feminist heritage in revealing a great and clear compatibility between ancient arab linguists and modern descendants , like Tammam Hassan , who praised the depth and richness of arabic linguistic studies .He added to it refreshes touch by proposing alternatives after his old arabic critique in his book « the language between normality and descriptism » trying to apply descriptive principles and concepts in particular feminist theory to arabic linguistic heritage , and the theory of synergy of evidence is only evidence is proof of this .

The career curriculum seek to highlight the language's communicative function , so she was interested in studying the connotation in terms of it being a value that requires special organisation in building . The functional linguistics have therefore prioritized the deliberative aspect . So Ahmed Al Mutawekel chose this method to suit it study the issues of arabic syntactic , lexical and semantic , and vocabularies and grammars trying to equip functional grammar with a range of attributes contained in arabic linguistic heritage .

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry Of Higher Education and Scientific Research

University of Chadli Ben Djedid El-taref

College of Arts and Languages

Departement of Language and arabic litterature



The Effect of Descriptive and Functional Linguistics on Modern Arab Lesson -Critical Analytical Descriptive Study-

A thesis Submitted to obtain a doctorate degree (LMD) in arabic Language and literature

Division : Linguistic Studies

Specialization : Arabic Linguistics

Student preparation :

Thesis supervision :

Amor Boughedir

Mofida Ben oueness

Discussion Committe:

Name	Grade	Universty	adjectif
Farida Laabidi	Lecturer Profeseur A	University of Chadli Ben Djedid El-taref	President
Mofida Ben oueness	Lecturer Profeseur A	University of Chadli Ben Djedid El-taref	Supervisor and raporter
Halim Rachid	Profeseur of higher education	University of Chadli Ben Djedid El-taref	Examiner
Abd Elhak Soudani	Lecturer Profeseur A	University of Chadli Ben Djedid El-taref	Examiner
Mohamed Djahmi	Lecturer Profeseur A	University of Guelma	Examiner
Samra Omar	Lecturer Profeseur A	University of Souk Ehas	Examiner

University year : 2022/ 2023